الإدارة بالمبـادرة للوقاية من الجريمـة

[دراسة تطبيقية على جرائم المخدرات]

إعـــداد
دكتور / يوسف متولى يوسف

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

الإدارة بالمبادرة

للوقاية من الجريمة

[دراسة تطبيقية على جرائم المخدرات]

إعداد

دكتور / يوسف متولي يوسف

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ
وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلامُ رِجْسٌ
مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَنِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ
تُفْلِحُونَ﴾

صدق الله العظيم
سورة المائدة : الآية (٩٠)

مقدمة

تعتبر ظاهرة الإجرام أشد ظواهر السلوك الإنسانى تعقيداً ، ولم تستطع حتى الآن معطيات العلوم الإنسانية ، أن تضع حداً لهذه الظاهرة ، بل هى – على العكس – تزداد تفاقماً فى كل بلاد العالم [1].

وتتطور وسائلها ومراميها ومخاطرها ، بحيث أصبح على دول العالم جميعاً – بغير استثناء – أن تتكاتف فى اتخاذ إجراءات أو تدابير ووضع سياسات واستراتيجيات ، تستهدف الحد من الجريمة ، ولا يجوز لدولة بذاتها أن تستقل بأفكارها ومناهجها الخاصة متجاهلة معطيات التجارب والبحوث والأفكار التى تحدث فى العالم خارج حدودها.

وتعد جريمة ومشكلة المخدرات مشكلة عالمية ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية وصحية ، وهى لا تقتصر على بعض الدول إنما تمتد لتشملهم جميعاً ، حيث أدت التطورات الهائلة فى أنظمة الاتصالات إلى تطور قدرات منتجى ومهربى المخدرات فى نقل ميادين المعركة إلى مواقع جديدة ، كما تمكنوا من تجهيز أنفسهم بأحدث ما قدمه العلم من أسلحة وتكنولوجيا متطورة [2]. وهذه الجريمة تؤثر تأثيراً مباشراً على الدولة . وفى إشارة إلى الوضع المتردى لمشكلة المخدرات قرر R.Ekendall سكرتير عام الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) عام ١٩٩٤ أمام لجنة المخدرات بالأمم المتحدة " أن مشكلة المخدرات قضية من الصعب .. بل من العسير معالجتها ... وأننا لا نبالغ إذا قلنا أن ديمقراطياتنا فى خطر .. وما يزيد عن

---

(١) وزارة الداخلية ، " الإدارة العامة لمكافحة المخدرات " ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٤م ، القاهرة ، صـ٥، ١٦.

(٢) وزارة الداخلية ، " الإدارة العامة لمكافحة المخدرات " ، التقرير السنوى لعام ١٩٩٩م ، القاهرة ، صـ٢٣٤.

نصف الجرائم تتعلق بالمخدرات ؟ وهذا فى حد ذاته – يشير إلى أننا نخضع لنوع من التدمير المنظم ضد بلادنا حيث يعتبر الاتجار فى المخدرات اليوم من الأعمال الإجرامية المنظمة التى تتجاوز الحدود القومية والإقليمية والقارية . وتعتبر وبحق مشكلة المخدرات مشكلة مجتمعية تتطلب تضافر كافة الجهود فى مجالين :

الأول : مكافحة العرض من المخدرات .

الثانى : خفض الطلب على المخدرات .

فالمجال الأول هو مكافحة العرض من خلال الإجراءات التى تتخذها أجهزة المكافحة الأمنية وغير الأمنية (الإدارة العامة لمكافحة المخدرات – مصلحة أمن الموانى – الإدارة العامة لشرطة ميناء القاهرة الجوى – الإدارة العامة للمسطحات المائية) والقوات المسلحة ممثلة فى (قوات حرس الحدود – القوات الجوية) فى إطار الاتفاقيات الدولية والإقليمية والتشريعات الوطنية، ويلزم ذلك تضافر جهود جميع الجهات المختلفة من الوزارات والمحافظات بأجهزتها المختلفة لمكافحة السوق غير المشروعة لتجارة المخدرات .

ويستلزم المجال الثانى (وهو مكافحة الطلـب علـى المخـدرات) تضافر جهود العديد من الأجهزة الحكومية وغير الحكومية فى مجال التوعية وفى الميادين الاجتماعيـة والـصحية والثقافيـة والتعليميـة والرياضـية والاقتصادية لحماية المجتمع وأفراده من الوقوع فى هذه الجريمة . وحيـث إننا نعيش فى عالم مفتوح لا نستطيع أن نبعد أو نتجاهل ما يحدث فكان لابد من تطور أساليب المكافحة لهذه الجريمة المنظمة ، ولا ننتظر حتى تقع هذه الجريمة وإنما نقوم بعدة إجراءات تكون علمية وعملية فى نفـس . الوقـت وهذا يستتبع بالضرورة إدارة متطورة وحديثة تقوم على الاكتشاف المبكـر لبوادر هذه الجريمة وبترها قبل وقوعها فذلك يوفر الكثير والكثير على الدولة

من الناحية الاقتصادية أو البشرية ، لأن وقوع هذه الجريمة يمثل خطراً جسيماً على الفرد من نواحي مختلفة سواء جسده أو أسرته لأن إدمان المخدرات يؤثر تأثيراً مباشراً على كيان الفرد من نواح مختلفة .

وعلى ذلك تعد الوقاية من هذه الجريمة خطوة فعالة وهامة حيث إن هذه الجريمة تؤدى إلى تدهور الطاقة البشرية الموجودة فى أى مجتمع مهما اختلفت درجة تحضره ، فيؤثر ذلك بالسلب على جهود التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية .

ولقد أردت إلقاء الضوء على هذه الجريمة والوقاية منها باعتبارها إحدى أنواع الجريمة المنظمة التى أصبحت ذات طابع دولى ، وذلك باستخدام الإدارة بالمبادرة والتى تقوم على عنصرين هما :

١ – اكتشاف إشارات الإنذار المبكر .

٢ – الاستعداد والوقاية .

أولاً : مشكلة الدراسة :

- تعتبر الجريمة بصفة عامة وجريمة المخدرات بصفة خاصة تهديداً حقيقياً للفرد والمجتمع ، وذلك بسبب تأثيرها البالغ على كافة أشكال النشاط الاجتماعى والاقتصادى والسياسى .... إلخ فى المجتمع . فضلاً عن تأثيرها على العنصر البشرى من النواحى الصحية والعقلية والنفسية والاجتماعية . كما يمتد التهديد ليشمل كافة المستويات والطبقات ، فلم يعد المتعاطى أو المدمن ذلك الشخص الذى ينتمى إلى الطبقات الدنيا ، بل أصبح ينتمى إلى طبقات اجتماعية واقتصادية متوسطة وعالية . ويمتد هذا التهديد من ناحية أخرى إلى الشباب والأطفال ، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات الخاصة بالتعاطى بين طلاب المدارس والجامعات[1].

(١) راجع : د. مصطفى سويف ، " المجتمعات المستهدفة للتعاطى والإتجار فى المخدرات " ، المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، صـ ٨٢ .

- إن الدراسات المتاحة فى مجال المخدرات تشير إلى انتشار المخدرات بين الفئات العمرية المبكرة ، وبشكل خاص الشباب والمراهقين ، ويمثل هذا هدراً لطاقات المجتمع ، وانعكاسات سلبية على الواقع ، ويتطلب الأمر الاكتشاف المبكر لحالات التعاطى والإدمان للحد والوقاية منها .
- أن ما تسعى إليه الدراسة هو صياغة إطار استراتيجى يساعد أجهزة المكافحة على اختلاف مستوياتها بواسطة إدارة ناجحة قائمة على الاكتشاف المبكر ، وكيفية الوقاية من التعاطى والإدمان من خلال مشاركة أجهزة المجتمع المدنى .

ثانياً : أهمية الدراسة :

انطلاقا من مشكلة الدراسة نجد أنها تنطوى على أهمية نظرية وتطبيقية يمكن بلورتها فى النقاط التالية :

١- أهمية الاكتشاف المبكر لظاهرة التعاطى من قبل أجهزة المكافحة الأمنية والمشاركة فى التوعية ،وإعادة تأهيل المدمن أو المتعاطى فى المجتمع.

٢ – اهمية دور الأجهزة الأمنية وغير الأمنية فى الوقاية من جرائم المخدرات.

٣ – هل يتوافر – لأفراد الشرطة ورجال المكافحة بصفة عامة – القدر الكافى من التدريب والمعرفة لمواجهة هذه الجرائم ؟ أم أن الأمر يحتاج إلى إستراتيجية جديدة ؟

٤ – أهمية عناصر الإدارة بالمبادرة التى تتبلور فى عملية التنسيق بين الأجهزة المعنية بالمكافحة وأجهزة الإعلام ، ودور الأسرة والمدرسة فى الوقاية من هذه الجريمة.

٥ – إن جرائم المخدرات بدأت تفرض نفسها على كافة المنظمات والهيئات المحلية والعالمية وأصبحت موضوع العصر ، لذا يجب تحديث أجهزة المكافحة لمواجهة هذا التطور .

٦ – اهمية التخطيط الاستراتيجى للوقاية من جرائم المخدرات .

٧ – ما يترتب على هذه الجرائم من نتائج سواء على النواحى الاجتماعية أو الصحية أو الاقتصادية أو النفسية ، مما يتطلب ضرورة التعرف على الوسائل التى ينبغى استخدامها للتغلب على هذه النتائج.

٨ – أهمية المعلومات للوقوف على حقيقة هذه الظاهرة ومدى انتشارها فى المجتمع وفى أى المناطق للتحرك فى الاتجاه الصحيح .

٩– أهمية المبادرة لحماية الطفل منذ الصغر من الوقوع فى الإدمان ، ويقع ذلك على عاتق الأب والأم و المدرسة ومشاركة أجهزة المكافحة فى الدور الوقائى .

ثالثاً : أهداف الدراسة :

يتبلور الهدف العام للدراسة فى محاولة الوصول إلى استراتيجية مقترحة تحوى العديد من الأساليب والتوصيات التى يمكن أن تساهم فى القضاء على مشكلة تعاطى المخدرات عن طريق خفض الطلب على المخدرات وتقليل المعروض منها ، وتسعى الدراسة إلى التعرف على الجوانب التالية :

١– تحديد ماهية الإدارة بالمبادرة و عناصرها وأدواتها .

٢ – إلقاء الضوء على المبادرة فى الكشف المبكر عن المخدرات وطرق التعامل مع الظاهرة للحد منها أو الوقاية فى حالة وقوعها باستخدام الأسلوب الأمثل فى المكافحة.

٣ – دراسة آلية الإدارة فى المبادرة فى مكافحة العرض وخفض الطلب على المخدرات .

٤ – تحديد ماهية نظم المعلومات و أنواعها فى الكشف المبكر لجرائم المخدرات .

٥ – تحديد مستويات الوقاية باختلاف درجاتها للوقاية من المخدرات .

٦ – التعرف على الاستراتيجية المصرية الحالية والقادمة مقارنة بالاستراتيجية البريطانية فى ذلك الشأن.

٧ – تتناول الدراسة ضرورة الاهتمام بعناصر المكافحة من حيث التدريب استخدام الوسائل الفنية الحديثة فى المكافحة).

٨ – دراسة دور أجهزة المكافحة الرسمية وغير الرسمية المنوط بها الحد والوقاية من المخدرات .

رابعاً : تساؤلات الدراسة :

من خلال مشكلة الدراسة وأهدافها الرئيسية يمكن بلورة تساؤلاتها فى جانبين .

الأول : الجانب النظرى :

١– ما الإدارة بالمبادرة ؟ وما أهميتها فى التعرف على المشكلة ؟ وما سبل مكافحتها ؟

ويندرج تحت هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية :

– ما أهمية التخطيط وعلاقته بالإدارة بالمبادرة من خلال (عناصرها – أدواتها) ؟

– ما أهمية المعلومات للإدارة بالمبادرة فى الاكتشاف المبكر لحالات التعاطى وكيفية مواجهتها ؟

– ما دور الإدارة بالمبادرة فى الوقاية من جريمة المخدرات ؟ وما تأثيرها على التنمية (البشرية – الاقتصادية – الاجتماعية) ؟

٢ – ما دور الأجهزة الأمنية والجهات المختلفة فى الدولة فى الوقاية من الجريمة (الإدارة العامة لمكافحة المخدرات – مصلحة الجمارك –

قوات حرس الحدود – المجلس القومى لمكافحة الإدمان – الـــوزارات المختلفة) ؟

٣- ما الإستراتيجية المتعارف عليها محلياً ودولياً لمكافحة ظـــاهرة انتـــشار المخدرات ، بالتحديد فى مصر وانجلترا ؟

الثانى : الجانب الميدانى :

ويشمل هذا الجانب العديد من التساؤلات على النحو التالى :

١ – ما دور الإدارة العامة لمكافحة المخدرات فى الاكتشاف المبكر لجرائم المخدرات وماهى متطلبات الاكتشاف المبكر لهذه الجرائم ؟

٢- ما مستويات الوقاية من المخدرات ؟

٢ – ما الأساليب المستحدثة فى المكافحة ؟ وهل هى كافية أم لا ؟ وكيفية تدريب أفراد المكافحة على استخدامها الإستخدام الأمثل ؟

خامساً : مناهج الدراسة وأدواتها :

فى ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وتـــساؤلاتها ، اســتعان الباحـــث بالمنهج الوصفى التحليلى ، كأسلوب يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد فى الواقع ، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً ، بمعنى : أن الدراسة تعتمد على رصد ظاهرة المخدرات ، والتعرف على حقيقة العوامل المؤثرة فيها والتى تدفع الأفراد للتعاطى ، وكيفية مكافحة انتـــشار الظـــاهرة باستخدام الأساليب الحديثة فى المكافحة من قبل أجهزة المكافحة المختلفة ، ثم يتجه الباحث إلى محاولة إبراز أهمية المعلومات الأمنية للتعرف على حقيقة الظاهرة وأسباب انتشارها . ولقـــد اســـتعان الباحـــث بالمؤلفـــات العلميـــة والإحصائيات الرسمية ، وتنقسم أدوات الدراسة إلى :

١- مصادر أولية :اعتمد الباحث على المؤلفات العلمية . حيث اسـتقى منها معظم البيانات الخاصة بموضوع البحث وهى ، المؤلفـات و الرسائل و الدوريات العلمية العربية و الاجنبية المتصلة بموضـوع البحث فضلا عن البيانات المختلفة للدراسات السابقة .

٢- مصادر ثانوية : أعتمد الباحث هذه المصادر حيث استقى منها معظم بيانات الدراسة وهى ، منشورات وزارة الداخليـة ، الإحـصائيات الرسمية التى تصدرها الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، بالإضافة للمجلات والمؤتمرات .

سادساً مفاهيم الدراسة :

تنطوى الدراسة الراهنة على العديد من المفاهيم ذات الصلة بالمشكلة موضوع الدراسة و أهدافها الرئيسية . وهى على النحو التالى :

١/٦ الإدارة العامة : نشاط ذهنى يتعلق بتنفيذ الأعمال بواسطة أشخاص آخرين و على هذا بالإدارة فى حد ذاتها ليست تنفيذ الأعمال . إنما اتخاذ قرارات عما يجب أن يتم بأشخاص آخرين (١) .

٢/٦ الإدارة بالمبادرة : أحد أنواع الإدارة الحديثة وهى التى تعتمد على اكتشاف إشارات الإنذار المبكر بوضع خطط موضوعية عـن طريـق تكامل الجهود لتحقيق هدف محدد بأقل وقت و تكلفة ممكنـة . وتعتمـد الإدارة بالمبادرة عـلى (اكتشاف إشـارات الإنذار المبكر – الاستعداد للـوقاية) (٢).

(١) راجع : د. سيد الهوارى ، عناصر الإدارة للمبتدئين وغير التجاريين ، مكتبة عين شمس ، القـاهرة، بدون ، صـ١٢.

(٢) راجع د . محمد رشاد الحملاوى . إدارة الأزمات ، تجارب محلية وعالمية ، الطبعة الثانيـة ، مكتبـة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٥، صـ٤٨.

٣/٦ إدارة برد الفعل : وهى التى تعمل على استعادة نشاط المنظمـــة أو الجهة واحتواء الضرر قدر الإمكان أى:إنها تقوم على التخطيط الوقتى أو المتقطع ، وليس تخطيط مبنى على أساس علمى قوامه أهداف محددة .

٤/٦ إدارة فعالة : وهى الإدارة التى تشير إلى التعلم و الاســتفادة مــن التجارب السابقة وتعتمد على التخطيط العلمى [١] .

٥/٦ المخدرات : NARCOTICS : لم تضع الاتفاقيات الدولية تعريفاً محدداً للمخدرات ، ذلك لصعوبة وضع تعريف جامع مانع لها و هنــاك تعريفان للمخدرات أحدهما علمى والأخر قانونى وهـــى علـــى النحـــو التالى:

التعريف العلمى [٢]:

المخدر هو مادة كيميائية تسبب النعاس والنـــوم أو غيـــاب الـــوعى المصحوب بتسكين الألم .

التعريف القانونى [٣]:

المخدرات هى مجموعة من المواد التى تسبب الإدمان و تسمم الجهاز العصبى ، ويحظر تداولها أو زراعتها أو صنعها إلا لأغراض يحـــددها القانون

(١) راجع د. على محمد عبد الوهاب ، الإدارة بالأهداف ، النظرية والتطبيق ، مكتبة غريب ، القـــاهرة ، ١٩٨٤، صـــ٢٢ .

(٢) راجع د . مصطفى سويف ، أثر تعاطى المواد المخدرة فى الأعصاب بين طلاب الجامعـــات ، دراســـة ميدانية فى الواقع المصرى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية و الجنائيـــة ، المجلـــة الاجتماعيـــة القومية ، المجلد التاسع ، العدد ١ ، القاهرة ، ١٩٩٥،صـــ٣٨ .

(٣) راجع لواء . د . سيد محمدين ، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمشكلة تعـــاطى الـــشباب للمخـــدرات وإستراتيجية مواجهتها ، رسالة دكتوراه مقدمه لمعهد الدراسات والبحوث البيئية ، كليـــة التجـــارة ، جامعة عين شمس، القاهرة ، ٢٠٠٣، صـــ٣٦.

٦/٦ العقاقير : DRUGS : يعرف العقار بأنه كل مادة تؤخذ لكى تغير من وظائف الجسم و السلوك و العواطف و التفكير الشعور .

٧/٦ التعاطى : DRUG ABUSE : التعاطى فى اللغة : هــو تنــاول مالا يحق و لا يجوز تناوله و هناك عدّة أنواع للتعاطى منها :

١/٧/٦ التعاطى التجريبى [1]: EXPERIMENTAL USE : وهــى عملية تعاطى المواد المخدرة أو النفسية ، فى أول عهد المتعاطى بهــا ، وهو يعد فى تجربتها لاستكشاف أحواله معها ، حتى يترتب على ذلــك الاستمرار فى تعاطيها ، أو الانقطاع عن التعاطى .

٢/٧/٦ التعاطى بالمناسبة : وهى تعاطى المواد المؤثرة على الحالــة النفسية فى المناسبات الاجتماعية (الحفلات و الأفراح) ويختلف التعاطى هنا طبقاً للشريحة الاجتماعية التى ينتمى إليها المتعاطى .

٣/٧/٦ التعاطى المنــتظم[٢] : REGULAR USE : وهــى عمليــة التواصل المتواصل لمادة مخدرة أو نفسية على فترات منتظمة ، وتعتبر هذه المرحلة متقدمة من مراحل التعاطى فى تعلق المدمن بالمخدر.

٨/٦ الوقاية : PREVENTION : يمكن تعريف الوقاية علــى أنهــا عمل مخطط تقوم بها تحسباً لظهور مشكلة معينة أو لظهور مــضاعفات لمشكلة قائمة بالفعل ، و يكون الهدف من هذا العمل هو الإعاقة الكاملــة أو الجزئية لظهور المشكلة أو المضاعفات أو كليهما ، وهنــاك ثــلاث مستويات للوقاية [٣] .

---

(١) راجع: لواء . د . سيد محمدين ، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمشكلة تعاطى الـشباب للمخــدرات وإستراتيجية مواجهتها ، مرجع سابق ، صـــ٣٨.

(٢) راجع : د . عبد العزيز بن عبد الله البريثين ، الخدمة الاجتماعية فى مجال ادمان المخدرات،اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية ، الطبعة الاولى ، الرياض،١٤٢٣ هـــ -٢٠٠٢ م ، صـــ ٦٧ .

(٣) راجع د . مصطفى سويف ، نحو سياسة وقائية متكاملة فى مواجهة مشكلات الإدمــان فــى مــصر ، المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية ،القاهرة ، ١٩٨٨، صـــ٨ .

٦/٩/١ **الوقاية من الدرجة الأولى :** ويقصد بها منع وقوع الإصابة أصلاً ، أى منع وقوع التعاطى وهى موضوع بحثنا .

٦/٩/٢ **الوقاية من الدرجة الثانية :** يقصد بها التدخل العلاجى المبكر ، بحيث يمكن الوقاية من التمادى فى التعاطى والوصول به إلى مرحلة الإدمان .

٦/٩/٣ **الوقاية من الدرجة الثالثة :** ويقصد بها : التدخل العلاجى المتأخر نسبياً ، وذلك لوقف المزيد من التدهوز المحتمل للمضاعفات العضوية والنفسية المترتبة على الإدمان .

سابعاً : الدراسات السابقة :

أولاً : الدراسات العربية :

(أ): دراسات تناولت الإدارة :

- **دراسة زكريا يحيى عفيفى محمد (١٩٩٨م)** (١) :

تشير الدراسة إلى أهمية قيام المنظمات أو المؤسسات بإستخدام إشارات الإنذار المبكر لتوقع الازمات قبل وقوعها .

و تهدف الدراسة إلى :

- قيام المنظمات بالتحليل المستمر لدرجة استعدادها و استهدافها للتعرض للأزمات .
- توجيه المزيد من الأهتمام نحو مرحلة أكتشاف والتقاط إشارات الإنذار المبكر وتوصيلها إلى متخذى القرار فى الوقت المناسب .

---

(١) زكريا يحيى عفيفى محمد ، أثر تطوير نظم الإنذار المبكر فى زيادة فاعلية إدارة الأزمات فى منظمات الأعمال الصناعية " دراسة تطبيقية "، رسالة دكتوراه ، مقدمة لكلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة، ١٩٩٨ .

- **دراسة جهاد على محمد على (٢٠٠١م) [١]:**

تشير الدراسة إلى ضرورة التصدى بالبحث والتحليل في تقييم الحالة البيئية وتقييم الأثر البيئى للمشروعات مما يساعد على توفير إشارات الانذار المبكر لعمل نظم الإنذار المبكر .

و تهدف الدراسة :

١- عرض لنظم الإنذار المبكر و طريقة عملها فى إدارة الأزمات .
٢- أهمية توفير المعلومات وإشارات الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات والكوارث و التخطيط لإدارتها .

- **دراسة عماد حسين عبد الله (١٩٨٦م) [٢] :**

تشير الدراسة إلى ضرورة تطوير جهاز الشرطة و تحديثه كنظام متكامل للمعلومات ، يقوم على استخدام الأساليب الحديثة وفق أستراتيجية واضحة المعالم ، وكذا التوصل إلى منهج علمى متكامل يسعى لترشيد عملية أتخاذ القرار الشرطى .

و تهدف الدراسة إلى :

١- ضرورة وضع أستراتيجية واضحة المعالم بنظام معلومات متكامل بوزارة الداخلية تفي بالأحتياجات اللازمة وتتناسب مع البيئة المحلية، والاحتياجات المستقبلية .
٢- أهمية تطبيق الأساليب العلمية فى دراسة تطوير نظم المعلومات للتحقق من جدوى المشروعات المقترحة والتعرف على الآثار الإيجابية لتنميتها ومواجهة أثارها .

---

(١) جهاد على محمد على ، التقييم البيئى و اثره على نظم الإنذار المبكر للأزمات و الكوارث البيئية ، المؤتمر الثانوى الثالث لإدارة الأزمات الأقتصادية فى مصر و العالم العربى ، كلية تجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٧-٢٨ أكتوبر ٢٠٠١ .

(٢) عماد حسين عبد الله ، عملية أتخاذ القرار الشرطى ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

(ب): دراسات تناولت ظاهرة المخدرات بوجه عام :

اتخذت مشكلة المخدرات فى المجتمع بين الفئات العمرية المختلفة فى الآونة الأخيرة موقع الصدارة ، وأصبحت تشكل ظاهرة اجتماعية ، وتمثـل مشكلة من أخطر المشاكل التى تواجه المجتمع المـصرى. ولقـد تعـددت الدراسات التى تتناول ظاهرة انتشار وتعاطى المخدرات من جوانب مختلفة ، لأنها مشكلة ذات أبعاد مختلفة :

١ – **مجتمعية** : (مجتمعات الاستزراع – المجتمعات المـستهدفة للتعـاطى والاتجار – خصائص المتعاطى والظروف الدافعة للتعاطى) .

٢ – **صحية** : (تأثير التعاطى على صحة الفرد – وتبعات ذلك على الأسرة والمجتمع) .

٣ – **توثيقية** : (وهى الدراسات والبحوث التى تتعلق بمشكلة المخـدرات ، سواء فى العلوم الاجتماعية أو الطبيعية) .

٤– **قانونية** : (وهى الدراسات التى تتعلق بتجريم المواد المخدرة) .

- **دراسة سيد محمدين (٢٠٠٣م)** (١) :

تشير الدراسة إلى أن مشكلة تعاطى المخدرات من أهم المشكلات التـى تواجه المجتمع ، والتى تقتضى القيام بعمل كافة البحوث والدراسات اللازمة من أجل مواجهتها والحد من نطاقها .

وتهدف الدراسة :

إلى محاولة الوصول إلى استراتيجية مقترحة تحوى العديد من الأساليب والتوصيات التى يمكن أن تساهم فى القضاء على مشكلة تعـاطى الـشباب للمخدرات ، من أهم التوصيات :

١– تطوير خطط مكافحة العرض من خلال إحداث تنميـة بديلـة فـى مناطق الزراعات ، تعتمد على المشاركة الشعبية .

٢– مشاركة الجهات الأمنية فى تفعيل جهود خفـض الطلـب بمختلـف جوانبه .

---

(١) سيد محمدين ، الأبعاد الاقتصادية و الأجتماعية لمشكلة تعـاطى الـشباب للمخـدرات و أسـتراتيجية مواجهتها ، رسالة دكتوراه مقدمة لمعهد البحوث و الدراسات البيئية ، كلية التجـارة، جامعـة عـين شمس ، القاهرة ، ٢٠٠٣.

- دراسة نجوى الفوال وآخرين (٢٠٠٢م)[١] :

تشير الدراسة إلى أن موضوع المخدرات والإدمان من أهم وأخطر موضوعات البحث العلمي في الوقت الحاضر ، حيث تتظافر جهود شتى لمحاصرة هذه الظاهرة والقضاء عليها ، ومن ثم فلا بد من دراستها من جميع جوانبها : الاجتماعية ، والنفسية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والجنائية، والثقافية ، والإعلامية .

وتهدف الدراسة إلى :

١- تحديد حجم الاهتمام بظاهرة المخدرات فى مصر من جانب العلوم الإنسانية بمعناها الواسع .

٢- محاولة تسجيل وتصنيف وتحليل الإنتاج العلمى عن ظاهرة المخدرات فى المجتمع المصرى ، على نحو كامل ومنظم ، يسمح بسد الحاجة إليه ، والاستفادة به .

٣- توفير بيانات أساسية عن حجم هذه الظاهرة بكل جوانبها .

(جـ) : دراسات تناولت مكافحة المخدرات :

- **دراسة المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان (٢٠٠٧م)[٢] :**

تشير الدراسة إلى موقع مصر المتميز الذى جعلها مطمعاً للطامعين من ناحية ، والنظر إليها كسوق واعدة للمخدرات أو كمعبر إلى باقى الدول من ناحية أخرى ، ومما لا شك فيه أن العمل الإستراتيجى فى مواجهة المشكلات الكبرى والمزمنة (المخدرات) يمثل مطلباً مهماً وضرورة ملحة ، وفى حالة مشكلة المخدرات أكثر إلحاحاً ومشروعية ، نظراً للنتائج السلبية والخطيرة التى تنجم عن تعاطى المخدرات وإدمانها على كافة الأصعدة .

---

(١) نجوى الفوال وآخرين ، ظاهرة المخدرات فى مصر ، دراسة توثيقية وتحليلية للبحوث والدراسات الاجتماعية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، التقرير الثانى ، القاهرة ، ٢٠٠٢.

(٢) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، الإستراتيجية القومية الشاملة لمواجهة مشكلة المخدرات فى مصر ، القاهرة ، ٢٠٠٧.

وتهدف الدراسة إلى: ضرورة التطوير المستمر عن طريق رسم سياسات طويلة المدى ، مع متابعة التغيرات والتطورات التى تحدث فى العالم منذ صدور الإستراتيجية الأولى ١٩٩٠ والثانية ١٩٩٤ والثالثة ٢٠٠١ مما يؤكد ضرورة العناية بمواجهة الطلب لكبح جماح المعروض من المخدرات ، ومسايرة التطور فى وسائل الاتصال وثورة المعلومات وتعدد القنوات الفضائية وظهور شبكة الإنترنت وانتشار استخدامها .

- **دراسة على أحمد راغب : (١٩٩٧م) (١) :**

وتشير الدراسة إلى: سعى المجتمع الدولى والمحلى منذ أمد بعيد لتحقيق التعاون الدولى لمواجهة مشكلة المخدرات ، وذلك عندما شعر أنها أصبحت تشكل خطورة تهدد كافة المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والأمنية للمجتمع الدولى والمحلى.

وتهدف الدراسة إلى: وضع استراتيجية دولية ومحلية لمواجهة مشكلة المخدرات تعتمد على ما هو أتى :

١- دور السياسات الجنائية الدولية فى مجال مكافحة المخدرات .

٢- أهمية دور قانون الإجراءات الجنائية بصفة عامة وقواعد الإثبات الجنائي بصفة خاصة فى تحقيق أهداف السياسة الجنائية لمكافحة المخدرات .

٣- دور الأجهزة المعنية بمواجهة مشكلة المخدرات .

٤- أهمية التنسيق بين السياسات الجنائية في كافة المجالات الدولية والمحلية .

- **دراسة على أحمد راغب (٢٠٠٦-٢٠٠٧م) (٢)**

- تشير الدراسة الى : أن المخدرات مشكلة عالمية ، ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية وصحية فهى لا تقتصر

---

(١) على أحمد راغب،إستراتيجية مكافحة المخدرات دولياً – ومحلياً ، دار النهضة العربية ، القاهرة،١٩٩٧.

(٢) على أحمد راغب ، المخدرات المشكلة والمواجهة ، مطبعة كلية الشرطة ، القاهرة ، ٢٠٠٦-٢٠٠٧..

على بعض الدول وأنما تمتد لتشملهم جميعاً ، وذلك لتطور أنظمة الاتصالات والمواصلات من ناحية ، ومن ناحية أخرى تطـور قدرات مهربى المخدرات ونقل ميادين المعركة إلى مواقع جديدة، وتجهيز أنفسهم بأحدث ما قدمه العلم مـن أسـلحة وتكنولوجيـا متطورة .

- وتهدف الدراسة إلى : أهمية دور السياسة الجنائية لمواجهة تلك الظاهرة ودور الاتفاقيات والمنظمات الدولية والأجهزة المنـوط بها المكافحة (الإدارة العامة لمكافحة المخـدرات – المجلـس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان – مصلحة الجمـارك – قـوات حرس الحدود) .

(د) : دراسات تناولت الوقاية من المخدرات

- **دراسة سعد احمد سلامة (٢٠٠٧ م) [(١)]:**

تشير الدراسة إلى: أن الوقاية خير من العلاج ،والوقاية من الجريمة قبل وقوعها هو الواجب الأول والأساسى لجهاز الشرطة ، كما أنها تشير أن إجراءات منع الجريمة مهما كانت تكلفتها ، فإنها أقل بكثير من عمليـة الضبط القضائى باعتبارها وظيفة لاحقة لعمل الشرطة .

و تهدف الدراسة الى :

١– أهمية الدور الوقائى الذى تقوم به أجهزة الشرطة مهما كانت تكلفتـه وضرورة إنشاء مجلس أعلى للوقاية من الجريمـة ، يقـوم برسـم السياسات والاستراتيجيات الجنائية الملائمة للعلاج والوقاية ، وذلـك

---

(١) سعد احمد سلامة ، الوقاية من الجريمة كأسلوب علمي لمكافحتها ، مجلة كليـة الدراسـات العليـا ، العدد السابع عشر ، القاهرة ، يوليو ٢٠٠٧ .

لكافة الأجهزة الرسمية وغير الرسمية المعنية بالمكافحة والسعي لتوحيد جهودها في شتى الميادين ، والتنسيق بين أعمالها وبرامجها المختلفة .

٢- التنسيق بين مراكز أبحاث مكافحة الجريمة ، والأجهزة المختصة في الدولة والمعنية بمكافحة الجريمة بمفهومها الشامل بإعداد برامج وقائية علاجية .

- **دراسة مصطفى سويف (١٩٨٨م) [١] :**

تشير الدراسة إلى : أهمية الوقاية من تعاطي المواد المسببة للإدمان ، ومن المشكلات المترتبة على ذلك لما يترتب على التعاطي من مشكلات تؤثر على الفرد ذاته والمجتمع .

وتهدف الدراسة إلى: الإجابة على السؤال الهام والأساسي: كيف يكون التخطيط للوقاية عالية الكفاءة ؟ ، وذلك بوضع خطة إستراتيجية "بعيدة المدى"، أساسها التوازن والتنسيق بين زوايا الاهتمام المتعددة على المستوى القومي ، وذلك لتحقيق مستوى مقبول من الكفاءة لتدابير الوقاية ، كما يتبناها صانع القرار .

---

(١) مصطفى سويف ، نحو سياسة وقائية متكاملة في مواجهة مشكلات الإدمان في مصر ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٨.

ثانيا : الدراسات الاجنبية :

- دراسة (٢٠٠٢ م) Goanne Neale [١] :

تشير الدراسة الى : أن تعاطى المخدرات يسبب مشكلات اجتماعية وسياسية واقتصادية وصحية في كل أنحاء العالم ، كما أن هناك علاقة بين تعاطى المخدرات وارتكاب الجرائم .

و تهدف الدراسة الى :

- مكافحة تعاطى المخدرات الغير مشروعة .
- ضرورة الاهتمام بالعلاقات الشخصية لمتعاطى المخدرات وتفسيرها التفسير الصحيح .
- المراقبة الجادة من الآباء لأبنائهم .

- دراسة (٢٠٠١ م) Howard Parker [٢] :

تشير الدراسة إلى انتشار أنواع مختلفة من المخدرات ، وخاصة مخدر الهروين بالمملكة المتحدة ، مما يلزم ضرورة وضع استراتيجية مضادة للمخدرات لحماية الشباب من الآثار(الاجتماعية - الاقتصادية - النفسية) المترتبة على تعاطى المخدرات .

و تهدف الدراسة إلى :

- شن الحرب على المخدرات معا (الأجهزة المعنية وغير المعنية فى الدولة) .
- الوقاية وتقليل معدلات استخدام المخدرات .
- تقديم مكاسب علاجية مع من يعانون المشاكل من مستخدمى المخدرات .
- وضع استراتيجية متكاملة للوقاية من تعاطى المخدرات .

---

(1) Goanne Neale , Drug, Users in Society, main library, London , 2002 .
(2) Howard Parker, Juddith A Ldridge and Roy Egginton ,UK, Drugs unlimited,New research and policy , Lessons on illict , Drug use U-C-E London,2001.

أهم ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة :

من أهم ما يميز هذه الدراسة أنهــا تتنــاول دور الإدارة بالمبــادرة وأجهزة المكافحة المختلفة فى الوقاية من جريمة المخدرات ، وذلك باستخدام الأساليب العلمية الحديثة ، وكذا استخدام المعلومات اللازمة للوقــوف علــى أهمية الدور الذى تقوم به أجهزة الدولة المختلفة " نحن شركاء فى المواجهة " ومن أهم ما يميز الدراسة مكافحة المخدرات من خلال العمل عــن طريــق محورين:

- **المحور الأول : مكافحة العرض .**
- **المحور الثانى : خفض الطلب .**

وذلك عن طريق : قيام أجهزة المكافحة الأمنية وغير الأمنية بتفعيل الدور الوقائى ،مع ضرورة استخدام الأساليب الحديثة فى مكافحة المخدرات.

ثامنا : خطة الدراسة :

تناول الباحث دراسته بمعالجة موضوعها من كافة جوانبه وزواياه المختلفة من خلال التسلسل المنطقى للموضوع ، حيث تناول الدراسة فى بابين :

الباب الأول : مفاهيم الإدارة بالمبادرة وعناصرها وأدواتهــا ودورهــا فــى مكافحة تعاطى المخدرات ، وتم تقسيم الباب الأول لثلاثــة فصول :

الفصل الأول : مفهوم الإدارة بالمبادرة وعناصرها .

الفصل الثانى : فاعلية الإدارة بالمبادرة فى ضوء المعلومات الأمنية .

الفصل الثالث : تطور الجريمة وأهم السمات المميزة لها وتأثيرها .

الباب الثانى : الإدارة بالمبادرة ودورها فى مواجهة جــرائم المخــدرات ، وتضمن هذا الباب ثلاثة فصول على النحو التالى :

الفصل الأول : تفعيل دور الإدارة بالمبادرة فى الوقاية من المخدرات .

الفصل الثانى : دور وزارة الداخلية والجهات المختلفة فى الدولة فى مكافحة العرض وخفض الطلب على المخدرات .

الفصل الثالث : ملامح الاستراتيجية المصرية والبريطانية فى الوقاية من المخدرات .

وأخيراً تأتى الخاتمة والتوصيات التى تتضمن مـا توصـلت إليـه الدراسة فى ضوء التساؤلات السابق طرحها ، والتى يمكن أن تـسهم فـى القضاء على مشكلة المخدرات ، ثم تأتى الجداول و الأشكال والمراجع التـى تم الاستعانة بها .

الباب الأول

مفاهيم الإدارة بالمبادرة وعناصرها وأدواتها ودورها فى مكافحة تعاطى المخدرات

مقدمـــة :

منذ بدء التاريخ المعاصر يحاول الممارسون أن يتوصلوا إلى نماذج أو مداخل أو نظريات تمكن المنظمات المختلفة من ممارسة أعمالها بالكفاءة الواجبة ، وتحقيق أهدافها بالدرجة المطلوبة من الفاعلية [١]، والإدارة نشاط ذهنى يتعلق بتنفيذ الأعمال بواسطة أشخاص آخرين [٢] ، وعلى هذا فالإدارة فى حد ذاتها ليست تنفيذاً للأعمال ، وإنما اتخاذ قرارات عما يجب أن يتم بأشخاص آخرين ، واتخاذ القرارات عن طريق القوى المادية والبشرية الواجب استخدامها فى المستقبل لتحقيق ما يتقرر إتمامه واتخاذ قرارات عن كيفية استخدام هذه القوة ، وكذلك اتخاذ إجراءات عن الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ كل جزء من أجزاء العمل .. وإرشادهم فى تنفيذ أعمالهم ، ورفع حالتهم المعنوية ، والتأكد فى النهاية من أن الأعمال التى تم تنفيذها مطابقة للخطة الموضوعة ، ومعرفة الأسباب فى حالة الانحراف ، والعمل على تصحيحها بغرض تحقيق الأهداف ، وعلى ذلك فإن دراستنا فى هذا الباب عن ماهية الإدارة بالمبادرة باعتبارها أحد الأنواع المستحدثة من

---

(١) راجع د. سيد الهوارى ، عناصر الإدارة للمبتدئين وغير التجاريين ، مرجع سابق ، صـ ١١ .

(٢) راجع د . مصطفى محمود عفيفى ، مبادىء وأصول علم الإدارة ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، مطابع البيان التجارية ، دبى ، ١٩٩٠، صـ٣٤.

الإدارة ، وذلك بقصد وضع الأهداف المحددة للمنظمة (الأجهـزة المعنيـة بمكافحة المخدرات) ، وذلك من خلال ثلاثة فصول .

الفصل الأول : مفهوم الإدارة بالمبادرة وعناصرها .

الفصل الثانى : فاعلية الإدارة بالمبادرة فى ضوء المعلومات الأمنية.

الفصل الثالث : تطور الجريمة وأهم السمات المميزة لها وتأثيرها .

الفصل الأول

مفهوم الإدارة بالمبادرة وعناصرها

تمهيد وتقسيم:

يستند مفهوم الإدارة Administration إلى معناها اللغوى ، فالإدارة فى الإنجليزية مصدر لفعل أدار Administer ، وهذا التعبير الأخير مشتق من الكلمة اللاتينية ذات المقطعين وهما Administer – to serve وتعنى خدمة الغير أو تقديم العون للآخرين [1].

وعلى هذا النحو تعنى الإدارة (الخدمة) إن من يعمل بالإدارة يقوم بخدمة الآخرين أو يصل عن طريق الإدارة إلى أداء الخدمة ، وعلم الإدارة كسائر العلوم يتسم بعدم التحديد . ولم يتفق الفقه فى تعريف موحد للإدارة، إلا أن ذلك لم يمنع الفقهاء من محاولة وضع تعاريف ومفاهيم لمدلول الإدارة، فذهب البعض إلى أن علم الإدارة يتعلق بعمليات حية ومعقدة تتشابك وتمتزج فى كثير من الأحيان [2]. والإدارة فى مفهومها الحديث عبارة عن: عملية اجتماعية مستمرة ، تعمل على استغلال الموارد المتاحة للوصول إلى أهداف محددة ، ويعد " دركر " أحد علماء الإدارة [3] أول من أشار للإدارة الحديثة ونبه إلى أن المنظمات (سواء كانت إدارية أو غير إدارية) تحتاج إلى نظام إدارى ليعطى الفرصة والاهتمام الواجب لأهداف الأفراد وطاقاتهم ويقترح أن السبيل إلى ذلك هو الإدارة بالأهداف والرقابة الذاتية.

---

(١) راجع د. إبراهيم عبد العزيز شيحا ، أصول الإدارة العامة – ماهية الإدارة العامة – تعريفها ووظيفتها – أهم مشكلاتها ، الناشر منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤ ، صـ ٢٦-٢٧ .

(٢) راجع د. عبد الكريم درويش – ليلى تكلا ، أصول الإدارة العامة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، ١٩٩٥ ، صـ ٣١ .

(٣) لمزيد من التفاصيل : راجع د. على محمد عبد الوهاب ، الإدارة بالأهداف النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، صـ ١٧ .

وتعد الإدارة بالأهداف من الأنواع الحديثة للإدارة، والإدارة بالالتزام، الإدارة بالرقابة الذاتية . وبالرغم من أن هناك اختلافات بين هذه المصطلحات سواء من حيث الشكل أو المضمون أو الخطوات التى تدل عليها لكن الجوهر فيها واحد .

وهناك تعريف آخر للإدارة :

الأول : منها ينصرف إلى الإدارة الخاصة ، ويضرب مثالاً بعلاقة الزواج والأحوال الزوجية المشتركة [1].

الثانى : ينطبق على الإدارة العامة بغرض ممارسة وظائف التوجيه والرقابة للإدارة ومن هنا يكون للإدارة عدة خصائص .

١ – الخاصية الأولى إنسانية الإدارة .

٢ – الخاصية الثانية ضرورة الإدارة .

٣ – الخاصية الثالثة الإدارة وسيلة لتحقيق هدف معين.

والإدارة علم وفن ونشاط يزاوله فرد أو عدد من الأفراد فى التنظيم والتوجيه للجهود البشرية والمادية من خلال سياسات وإجراءات وتعليمات ولوائح عمل وقوانين تعود فى محصلتها إلى تحقيق الأهداف المرسومة [2].

ويعد هذا التعريف تعريفاً جامعاً للإدارة بمعناها الواسع . وعلى ذلك تتكون دراستنا لهذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث .

المبحث الأول : تعريف الإدارة بالمبادرة .

المبحث الثانى : عناصر الإدارة بالمبادرة .

المبحث الثالث : أدوات الإدارة بالمبادرة .

---

(١) راجع د. محمد رفعت عبد الوهاب ، عبد الغنى بسيونى عبد الله : علم الإدارة العامة – دراسة لماهية الإدارة العامة ومراحل العملية الإدارية،منشأة المعارف ، الإسكندرية،١٩٨٩،صـ ١٨– ١٩ .

(٢) راجع د. ظاهر قلادة : سلسلة كتب العلوم الإدارية بعنوان القيادة الإدارية ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٢ ، صـ ١٧٠ .

المبحث الأول

تعريف الإدارة بالمبادرة

تمهيد وتقسيم:

ويعيش العالم اليوم العديد من الثورات والمتغيرات وذلك بسبب التطور التكنولوجى الذى يطلق عليها (ثورة المعلومات) (١) ، ونتيجة للتطور الذى نشهده دائماً من حيث تنوع الجريمة وطرق ارتكابها حيث إن الجريمة (المخدرات) أصبحت جريمة دولية لا يمكن تجاهلها لما لها من آثار سيئة على مختلف نواحى الحياة فى المجتمع ، سواء من الناحية الأمنية أو الاقتصادية أو السياسية . فيجب – على الجهات المعنية – تضافر الجهود للوقاية من وقوع الجرائم ، فلا يجب التحرك بعد وقوع الجريمة ، إنما يجب اتخاذ الإجراءات الوقائية للوقاية من الجرائم بصفة عامة وجرائم المخدرات بصفة خاصة ، لأن غالبية الجرائم الموجودة على الساحة الأمنية مرتبطة بجرائم المخدرات ، مثل : (السرقة – القتل – غسيل الأموال ..... إلخ) ، فالوقاية خير من العلاج ويكون ذلك عن طريق إجراءات عديدة، فالكشف المبكر لوجود زراعات فى منطقة معينة له آثار وأبعاد كثيرة منها (٢):

١ – توافر المادة المخدرة بسهولة .

٢ – التعاطى لفئات كثيرة من الشعب .

٣ – الأثر الاقتصادى فى استغلال الأرض فى الأغراض غير المشروعة.

٤ – الخلل بطاقات الشعب والموارد البشرية .

وكذلك الاتجار فى المخدرات له آثار وخيمة على المجتمع مثل :

١ – الإدمان .

---

(١) راجع لواء د./ محمد حافظ الرهوان : التخطيط لمواجهة الأزمات والكوارث ، دار الكتب المصرية ، ٢٠٠٤ ، صـ ٣ .

(٢) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٨م ، صـ١٠٨.

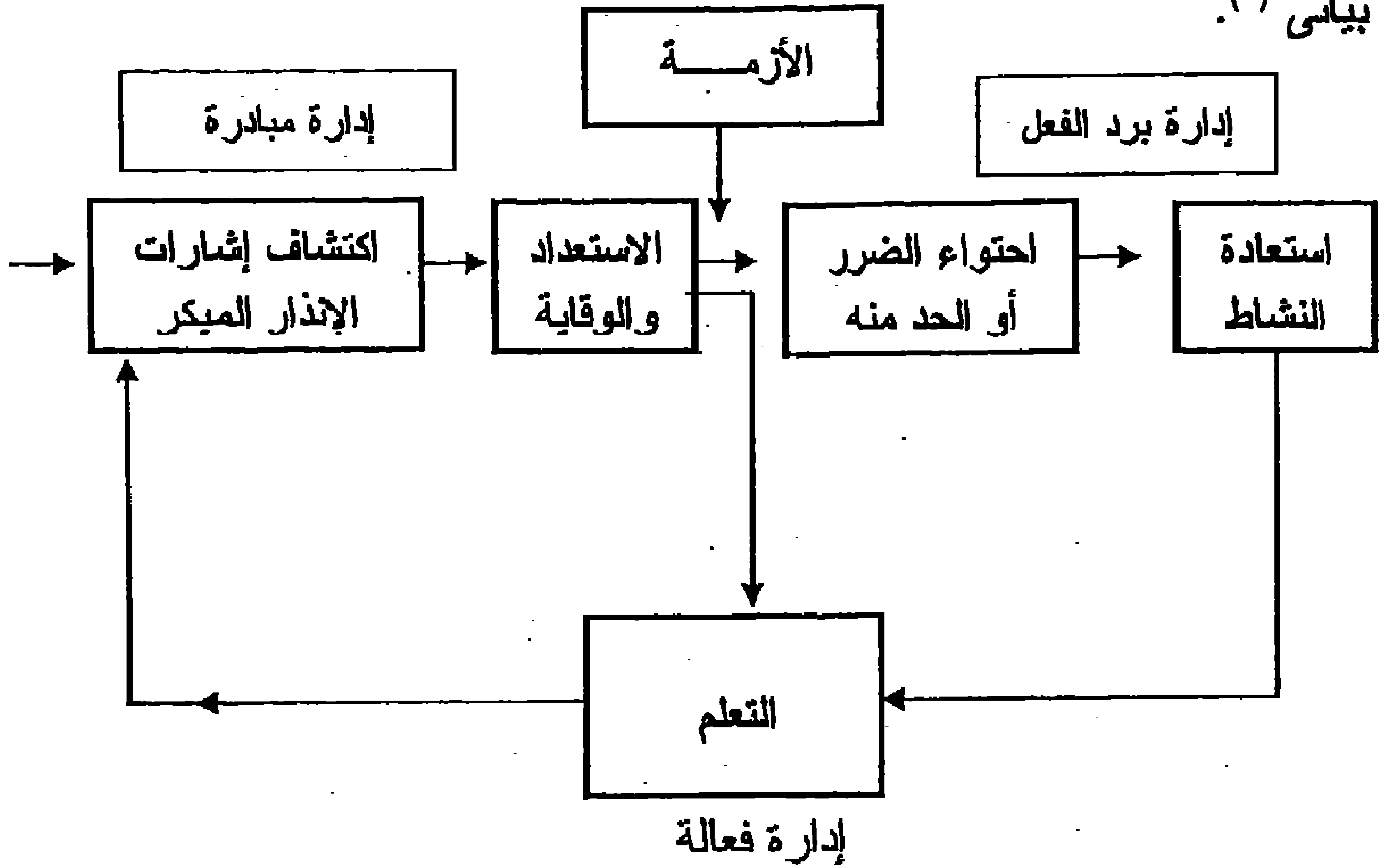
٢ – الأثر الاقتصادى على العملة الوطنية (انخفاض قيمتها) .
٣ – تزايد الجهود الأمنية فى المكافحة .
٤ – تزايد قضايا القتل والسرقة من أجل الحصول على الأموال لشراء هذه المواد المخدرة .
٥ – إهدار الطاقة البشرية للأفراد فى المجتمع .
٦ – انتشار جرائم غسيل الأموال المتحصلة من بيع المواد المخدرة وتأثير ذلك على الاقتصاد القومى للدولة [١].

ويتضح من البعدين السابقين أهمية اكتشاف البوادر أو إشارات الإنذار المبكر لوقوع الجرائم ، والتعامل معها عن طريق وضع خطط مستقبلية واستراتيجيات محلية وإقليمية ودولية للحد من انتشار جرائم المخدرات ، حيث تعتبر هذه الجرائم ذات صفة دولية . ومن هنا تبدو أهمية الإدارة بالمبادرة محل الدراسة فى التعامل مع هذه الجرائم المنظمة .

---

(١) راجع : د. / محمد ندا ، محاضرات بمعهد تدريب ضباط الشرطة بالعباسية ، فرقة الضباط الملحقين بالأكاديمية حديثاً ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

وهناك ثلاثة أنواع من الإدارات للأزمة ونوضح ذلك من خلال شكل بيانى [1].



شكل رقم (١) موقع الإدارة بالمبادرة وعناصرها

يوضح هذا الشكل البيانى أن هناك ثلاث إدارات للأزمة :

الأولى : إدارة مبادرة .

الثانية : إدارة برد الفعل .

الثالثة : إدارة فعالة .

الأولى : وهناك تعريف مبدئى لـــلإدارة بالمبـــادرة بأنهـــا : الإدارة المسئولة عن وضع خطط موضوعية عن طريق تكامل الجهود لتحقيق هدف محدد ، وهى موضوع بحثنا تعتمد على عنصرين هما:

١ – اكتشاف إشارات الإنذار المبكر [2].

٢ – الاستعداد والوقاية .

---

(١) راجع : د / محمد رشاد الحملاوى ، إدارة الأزمات تجارب محلية وعالمية ، مرجع سابق، ص٤٧.

(٢) راجع د.محمد رشاد الحملاوى ، التخطيط لمواجهة الأزمات والكوارث ، عشرة كوارث هزت مـــصر . مكتبة عين شمس ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، صـــ ٤٧ .

- إدارة بالمبادرة = منظمة (إدارية أو غير إدارية) مستعدة للأزمة .
- إدارة برد الفعل = منظمة (إدارية أو غير إدارية) مستهدفة للأزمة.

وتعتمد إدارة رد الفعل على عنصرين هما :

١ - إحتواء الضرر أو الحد منه .

٢ - استعادة النشاط .

والإدارة الثالثة (الفعالة) هى التى تشير إلى التعلم والاستفادة من التجارب السابقة .

ويجب أن نقوم بتعريف الأزمة بصورة مبسطة فالأزمة عبارة عن : خلل يؤثر تأثيراً مادياً على النظام ككل ، كما أنه يهدد الافتراضات الرئيسية التى يقوم عليها هذا النظام (١).

وهناك **تعريف** آخر : الأزمة Crisis يقصد بها أحداث مفأجاة متداعية الآثار تهدد انتظام الحياة واستقرارها ، وتحمل في طياتها ملامح تشير إلى احتمال تعقد وتصاعد الموقف (٢) .

عناصر الأزمة هى : ١- التهديد ٢- ضيق الوقت ٣- المفاجأة .

ويوضح هذا التعريف أن هناك إهمالاً يقع من الإدارة لتوقع مسببات الأزمة وعدم وضع خطط لتلافى حدوثها ، ومواجهتها والحد منها ، أو تلافى نتائجها ، لذا فإن التنبؤ بمسببات الأزمة أو المشكلة ، أو التدريب عليها يقلل من المخاطر والتهديدات .

وإذا أردنا أن نطبق ذلك على موضوع الدراسة فيجب معرفة الهدف الرئيسى لمكافحة جرائم المخدرات وتحديده تحديداً واضحاً دون شوائب .

---

(١) راجع د. محمد رشاد الحملاوى ، التخطيط لمواجهة الأزمات والكوارث ، المرجع السابق،ص ٢٦ .

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع : د / السيد عليوه ، إدارة الأزمات والكوارث ، حلول علمية وأساليب وقائية ، سلسلة دليل صنع القرار ، مركز القاهرة للاستشارات ، ١٩٩٧، صـ٤٩.

ولهذا نقوم بشرح التخطيط باعتباره أحد عناصر العملية الإدارية من خلال ثلاثة مطالب .

المطلب الأول : مفهوم التخطيط وعلاقته بالإدارة بالمبادرة .
المطلب الثاني : أهمية التخطيط لإدارة بالمبادرة .
المطلب الثالث : عناصر التخطيط والإدارة بالمبادرة.

المطلب الأول
مفهـــوم التخطيــط وعلاقته بالإدارة بالمبادرة

اختلفت الآراء في تعريف التخطيط ، وتباينت [(١)]، بصورة تؤدى إلى تشويش القارئ ، وتجعله غير قادر على التعرف على الفرق بـين تعريــف وآخر . ونحن لن نخوض في هذه التعريفات الكثيرة ،حيث إن ذلك يجعلنـــا نكرر ما قام به الآخرون ولكننا سوف نستند في تعريفنا للتخطيط إلى القرآن الكريم ،ويظهر ذلك واضحاً في ثلاث كلمات [(٢)] هي "التدابير" و "التخطيط " و "الإعداد" ، وهذه الكلمات مستمدة من كلمة "مكر" التي جاءت فـــي قولـــه تعالى ﴿ وَمَكَرُوا مَكْراً وَمَكَرْنَا مَكْراً وَهُمْ لاَ يَشْعُرُونَ ﴾ صدق الله العظـــيم [(٣)]، والتخطيط بهذا المعنى يعني : التنبؤ بما سيكون عليـــه المـــستقبل مـــع الاستعداد لهذا المستقبل ، وهذا يتطلب اتخاذ قـــرار حاضـــر بـــشأن حـــدث مستقبلي واختيار بديل من عدة بدائل [(٤)].

ويجب التفريق بين التخطيط بالمعنى السابق ، وبين الخطـــة وهـــي تعني : الإجراءات والوسائل التي يجب أن تتبعها الأجـــزاء المختلفـــة مـــن

(١) راجع : د. عباس ابو شامه ، " الأصول العلمية لإدارة عمليـــات الـــشرطة " ، دار النـــشر المركـــز العربي للدراسات الأمنية ، الرياض ، ١٩٨٨، صــ١٢٧.
(٢) راجع : د / فؤاد العطار ، " مبادىء الإدارة العامة "، بدون دار للنشر ، القاهرة ، ١٩٧٣، صــ٧٢.
(٣) سورة النمل الآية رقم (٥٠) ..
(٤) راجع لواء د. محمد حافظ الرهوان ، التخطيط لمواجهـــة الأزمـــات والكـــوارث ، مرجـــع ســـابق ، صـــ ١٨.

المنظمة [1]، فى استخدام الموارد المتاحة من أجل تحقيق الأهداف الفرعية التى تتفق مع الهدف العام للإدارة .

ويظهر ذلك واضحاً فى قيام وزارة الداخلية بوضع خطة تشترك فيها بعض الجهات المختلفة سواء من الوزارة أو من خارجها ويحدد فيها دور لكل جهة تشترك في تنفيذ الخطة ، وما الذى يجب أن تقوم به [2].

والتخطيط يسعى إلى تقدير ما الذى يراد تحقيقه ، وكيفية هذا التحقيق.

وهناك تعريف آخر وهو أن " التخطيط نشاط مجتمعي مؤسسى مدروس يهدف إلى تحقيق غايات معينة ، عن طريق وضع استراتيجية مثلى تقوم على استخدام الإمكانيات والموارد المتاحة أفضل استخدام ممكن : لمواجهة مشكلات معقدة ضمن بيئات وأوضاع معقدة ، ويقترن ذلك بالتزام سياسى لتنفيذ الإستراتيجية المختارة " .

ويتميز التعريف السابق بأنه يتضمن كافة عناصر التخطيط التى يمكن إجمالها فيما يلى :

- إنه نشاط يتعلق بالمستقبل ، والتنبؤ هو ركيزة التخطيط لحل المشكلات التى من المتوقع أن تواجهها الإدارة .
- إنه نشاط ذهنى يتضمن نوعاً من الإبداع أو الإبتكار فى مواجهة مشكلات مستقبلية ، ولا يعد نشاطاً روتينياً .
- التخطيط ليس نشاطاً فردياً خالصاً ، ولكن يتضمن كافة أجهزة الإدارة "التخطيط السليم" .
- التخطيط يرسم وضعاً أو صورة مستقبلية مرغوباً فيها [3].

---

(١) راجع: لواء.د. محسن محمد العبودى ، الإدارة العامة – العملية الإدارية ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ، صـ ٤٢٥ .

(٢) راجع لواء د. أحمد ضياء الدين خليل ، الحس الأمنى وأثره فى نجاح المواجهة الأمنية ، مطبعة كلية الشرطة ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، صـ ٢٠.

(٣) راجع د./ مصطفى محمود عفيفى ، مبادىء وأصول علم الإدارة العامة ، مرجع سابق ، صـ ٢٤.

- يقوم التخطيط على تحديد الأهداف ، من أجل مكافحة العرض من المخدرات في السوق غير المشروعة سواء كانت تخطيطاً قريب المدى أو بعيد المدى [1]. مثال: تقوم الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بإتخاذ عدة قرارات وتكثيف الحملات للقضاء على الزراعات المنتشرة في سيناء ، من أجل مكافحة العرض من المخدرات
- لابد أن ينطوى التخطيط على مجموعة من البدائل .
- لا يجب أن يكون التخطيط ذهنياً فقط إنما يجب اقترانه بالتنفيذ .

والتخطيط : هو الإعداد المسبق لهدف معين. وبمعنى أدق هو: التدبير الذى يرمى إلى مواجهة مشكلة فى المستقبل بكل ما يستوعبه من احتمالات لتحقيق أهداف محددة . وأصبح التخطيط مطلباً أساسياً فى الدولة لا غنى عنه فى تحقيق أهدافها نحو التنمية العصرية فى صون الأمن والسيطرة على الجريمة [2].

ويعد التخطيط أحد الأدوات الهامة لتنفيذ السياسات . وقد يستخدم أكثر من نوع من أنواع التخطيط لتنفيذ سياسة واحدة . وهناك علاقة بين التخطيط والإدارة بالمبادرة التى تعتمد علي الاكتشاف المبكر " إشارات الإنذار للواقعة أو الأحداث " فى الجهة ، وترجمة هذه الإشارات إلى معلومات ، واتخاذ القرارات المناسبة من جانب الإدارة العليا بمشاركة المرؤوسين ، ومن جانب آخر مواجهة أحداث وقعت بالفعل ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه الأحداث فى الجهة " أحداث مسبقة لم تقع ويتوقع حدوثها " أو " أحداث وقعت بالفعل " [3].

---

(١) انظر د. محمود الحلبى ، التخطيط الإدارى ، الدار العربية للعلوم ، الطبعة الأولى ، لبنان ، ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٥ م ، صـ ٢٤.

(٢) راجع لواء د. محمد مدحت المراسى ، تنظيم إدارة الشرطة ، مطبعة كلية الشرطة ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، صـ ١٤٠.

(٣) راجع د. عبد الكريم درويش ، د. ليلى تكلا : أصول الإدارة العامة ، مرجع سابق ، صـ ٣٠٩.

المطلب الثانى

أهمية التخطيط للإدارة بالمبادرة

إن التخطيط قد غدا مطلباً شرعياً بحسبانه من قبيل إعداد العدة الذى أمرنا به سبحانه وتعالى بقوله ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ (١) . وهو أيضاً من قبيل الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر الذى هو قوام المجتمع الإسلامى ، وحسبنا ما جاء فى قوله تعالى ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (٢) وهو فى النهاية يرسم خطط المستقبل لفترات متتالية وأجيال متعاقبة ، ويقوم التخطيط على اعتبارات موضوعية قوامها الأرقام والإحصائيات . كما أنه وسيلة لضبط الأهداف وتحديد الوسائل المراد تحقيقها فى أقل فترة ممكنة وبأقل جهد وتكلفة . وهو ما يتفق مع تعريف الإدارة بالمبادرة فى تحقيق الأهداف المخطط لها بأقل تكلفة وأسرع وقت وأقل جهد ممكن من قبل الإدارة .

والتخطيط ينطوى على تحديد الأهداف ورسم السياسات والبرامج المؤدية إلى تلك الأهداف واتخاذ القرارت (٣).

وهناك أربع مجموعات لوظيفة التخطيط :

المجموعة الأولى : يركز فيها الباحثون على التنبؤ بالمستقبل .

المجموعة الثانية: يركز فيها الباحثون على السياسات والبرامج والإجراءات.

---

(١) سورة الأنفال من الآية رقم (٦٠) ..

(٢) سورة آل عمران الآية رقم (١٠٤) ..

(٣) راجع د. إجلال عبد المنعم حافظ ، وآخرين : أساسيات إدارة الأعمال ، مكتبة كلية التجارة ، جامعة عين شمس، القاهرة ، بدون ، صــ ٦٩ - ٧٠ وما بعدها .

المجموعة الثالثة : وفيها يركز الباحثون على جمع الحقائق والمعلومات لاختيار أفضل بالبدائل لتحقيق الأهداف بفاعلية . وسوف ونتحدث عن المعلومات باستفاضة فى الفصل الثانى من هذا الباب .

المجموعة الرابعة : وتشمل جوانب التخطيط بصفة عامة وهذا يتطلب أن يفكر المدير فى مختلف البدائل المتاحة ، ويستند فى ذلك إلى البيانات الكافية عن مواجهة المشكلة أو الموقف.

ويكون جمع البيانات والمعلومات من التقارير السنوية التى تقدمها (الإدارة العامة لمكافحة المخدرات – قوات حرس الحدود – الإدارة العامة لشئون الصيادلة) .

ويظهر ذلك واضحاً من تعاطى أو إدمان مجموعة من الفئات العمرية من الشباب للمخدرات وهذا بالطبع يكلف الدولة أعباء تكاليف المكافحة والعلاج وإعادة تأهيل المدمن لكى يكون مواطناً صالحاً فى المجتمع .

الثانى : هو الأثر الواقع على البشر من إهدار الطاقات البشرية ، والجهود التى تقوم بها أجهزة المكافحة سواء الأمنية أو المنظمات الأهلية .

وتمثل جرائم المخدرات أزمة أو مشكلة حادة يمكن التخطيط لها تخطيطاً جيداً للحد من وقوع هذه الجريمة بصورها المختلفة ، ويجب تكاتف جميع الجهود فى عملية التخطيط لمواجهة هذه الجرائم عن طريق المستويات المختلفة للتخطيط وهى :

١ – التخطيط القومى : وهو تخطيط عام على مستوى الدولة .

٢ – التخطيط الإقليمى:وهو تخطيط على مستوى ثابت ومحدد بداخل الدولة.

٣ – التخطيط الإدارى:وهو الذى يتم على مستوى الوحدة الإدارية.

ويعتبر الوقت عاملاً هاماً فى عملية التخطيط فهو الإستراتيجية التى يجب مراعاتها عند كل تخطيط للوصول للهدف [1].

---

(١) راجع د. سهيل فهد سلامة ، إدارة الوقت منهج متطور للنجاح ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، عمان ، ١٩٨٨ ، صـ ١٥ .

وعلى ذلك فإن التخطيط السليم فى مجال الأزمة يجب أن يكون له افتراضاته ، وتكون هذه الافتراضات بناءً على التنبؤات والسيناريوهات الموضوعة لكل حالة ، وهى :

١ – الاستعداد الدائم لمواجهة الأزمة (جريمة المخدرات) .
٢ – التنسيق بين الأجهزة على كافة المستويات المختلفة فى الدولة (الإدارة العامة لمكافحة المخدرات – الأمن العام – الصحة – الإعلام .....) .
٣ – تحديد أولويات التعامل والإجراءات العامة اللازمة لمواجهته ثم إزالة آثارها .
٤ – وضع الخطط البديلة للخطط الأصلية .

ويظهر ذلك بوضوح من خلال عناصر الإدارة بالمبادرة التى تعتمد على :

– اكتشاف إشارات الإنذار المبكر (١) .	– الاستعداد والوقاية .

المطلب الثالث

مراحل التخطيط وعلاقته بالإدارة بالمبادرة

يشمل عدة مراحل :

١ – **تحديد أهداف عامة للعمل :** وضع أهداف تحدد وضع منظمة العمل فى البيئة وعلاقاتها فى الإطار الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، والتزاماتها تجاه كل فرد فى هذا الإطار .
٢ – **جمع المعلومات والتنبؤ :** يتم فيها التعرف على الجرائم ، وكيفية حدوثها وطرق ارتكابها ، ونقاط الضعف والقوة داخل أجهزة المكافحة أى : الأجهزة الأمنية والتطور التكنولوجى فى هذا المجال.
٣ – **وضع افتراضات تتناول الجرائم المحتملة :** وحجمها والبيئة المحيطة.

---

(١) راجع : د. محمد ندا ، بحث بعنوان ، إدارة الأزمات والكوارث، دراسة تطبيقية على حادث قطار العياط ، معهد تدريب ضباط الشرطة ، الدورة ١١٠ ، القاهرة ، مايو ٢٠٠٢ ، صـ ١١ .

٤ – وضع أهداف محددة : فى شكل مؤشرات تعبر عن المخرجات المطلوب تحقيقها ، مرتبطة بمعايير تحدد مستوى الإنجاز .

٥ – وضع الخطط .

وعلى ذلك نجد أن التخطيط : (كأحد عناصر العملية الإدارية) والإدارة بالمبادرة (وهى الإدارة المسئولة عن وضع خططاً موضوعية عن طريق تكامل الجهود لتحقيق هدف معين) . أو هى أسلوب شامل للتطوير ، وطريقة جديدة للتفكير ووضع خطط موضوعية لاستخدام الموارد البشرية والمادية المتاحة والفنية والمعنوية عن طريق تكامل الجهود بين كافة أطراف الجهة الإدارية لتحقيق أهداف محددة بأقل تكلفة .

ونجد أن هذا التعريف يتضمن النقاط التالية :

١ – تحديد الأهداف .

٢ – وضع الخطط وهناك فرق بين الخطة والتخطيط .

٣ – التنبؤ بالمستقبل [١].

٤ – التعاون بين أطراف المنظمة الإدارية والجهات الأخرى لتحقيق الهدف المحدد (المشاركة) .

٥ – التطوير .

وفيما يلى شرح لهذه النقاط بالتفصيل .

<u>أولاً :</u> تحديد الأهداف: يجب أن تكون الأهداف محددة . والهدف عبارة عن نتيجة يراد الوصول إليها فى زمن محدد بمواصفات معينة ، ويعد الهدف ركناً أساسياً للإدارة بالمبادرة وغاية فى نفس الوقت . وهناك أربعة أنواع من الأهداف :

١ – الهدف الكلى للجهاز : يعتبر ركيزة لجميع الوحدات والأفراد [٢].

---

(١) راجع لواء د. السيد حلمى الوزان : إدارة الأفراد بين الأسس العلمية وتطبيقاتها الشرطية ، مطابع الشرطة بالدراسة ، ٢٠٠٥ ، صـ ٧٩ ..

(٢) راجع د. على محمد عبد الوهاب : الإدارة بالأهداف النظرية والتطبيق ، مرجع سابق، صـ ٢١ .

٢ – الأهداف بعيدة المدى : تغطى نطاقاً طويلاً من الزمن .

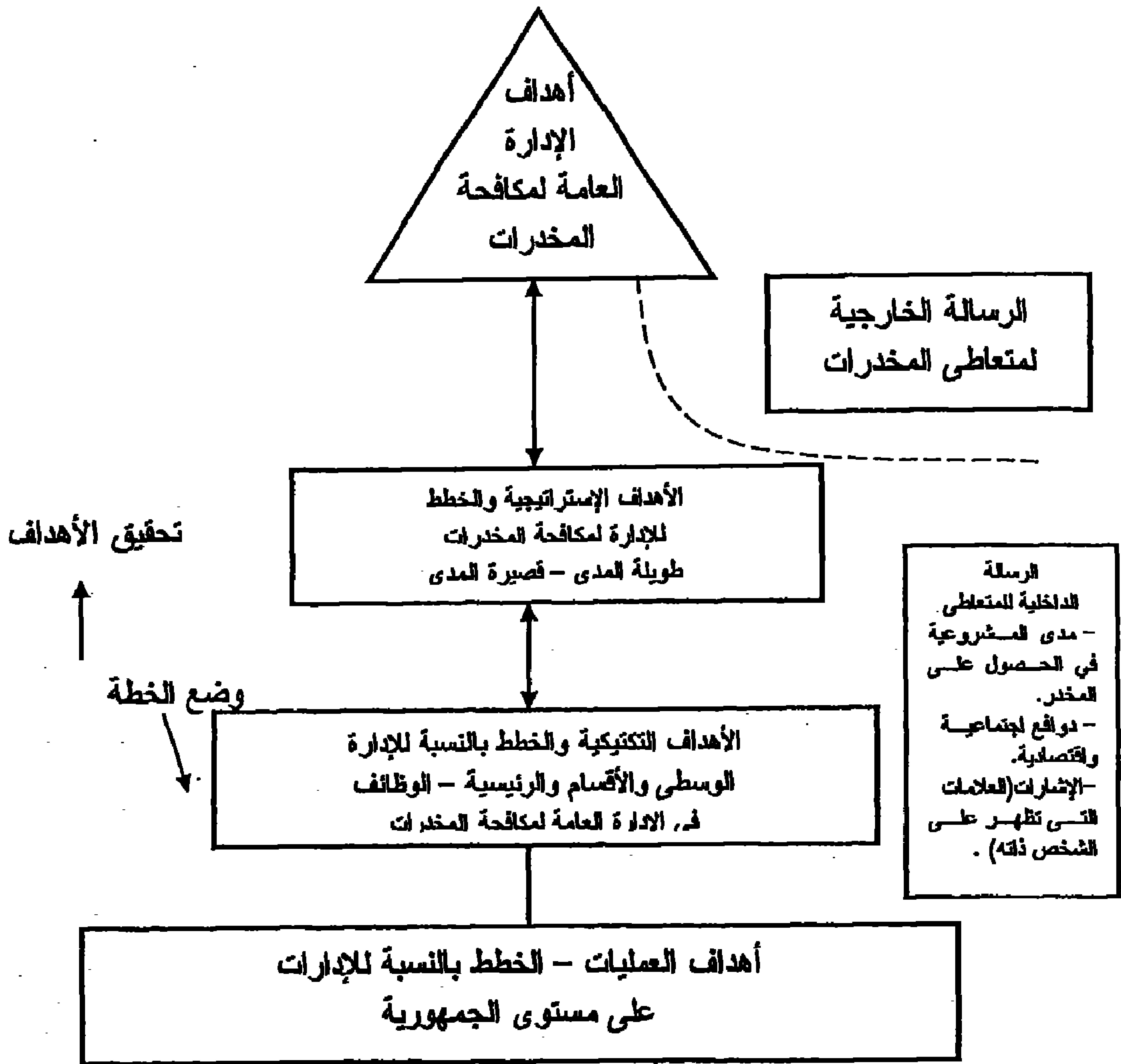
٣ – الأهداف قصيرة المدى : توضع فى شكل كمى ونوعى ، وتنطلق من الأهداف بعيدة المدى ، وتساعد فى النهاية على تحقيقها .

٤ – الأهداف اليومية للأفراد والوحدات التى يكمل بعضها البعض ، ويساعد تحقيق إحداها على تحقيق الآخر . وهى الأهداف الوظيفية المتكررة أو الشخصية.

ثانياً : وضع الخطط : ويجب التفرقة بين الأهداف والخطط ، فالأهداف هى التى تحدد النهايات المستقبلية ، والخطط هى: التى تحدد الوسائل الحالية التى توصل إلى هذه النهايات.

والتخطيط (Plannig) هو عملية تربط بين الخطط والأهداف . ونوضح ذلك بالشكل التالى [١].

(١) راجع : لواء .د / محمد حافظ ترهوان ، " التخطيط لمواجهة الأزمات والكوارث " ، مرجع سابق ، صـ٣٧.



شكل رقم (٢)

" مستويات الأهداف والخطط وأهميتها فى الإدارة العامة لمكافحة المخدرات "

يوضح الشكل السابق أن عملية التخطيط تبدأ بتحديد الهدف الرئيسى الذى يتضمن الغرض الأساسى أو رسالة للإدارة – وبصفة خاصة – بالنسبة للجمهور الخارجي . ويعتبر تحديد الهدف هو الأساس والقاعدة بالنسبة للمستوى الاستراتيجي للأهداف والخطط على مستوى الإدارة ، والتى بدورها تشكل المستوى التكتيكى ومستوى العمليات ، والتخطيط فى أى مستوى من المستويات يساعد المستويات الأخرى بها .

ونود أن نفرق بين الهدف والسياسة .

- فالهدف هو ما نريد تحقيقه .
- أما السياسة فهى الطريق الذى نتبعه فى تحقيق الهدف [١].

وتتضح أهمية تحديد الأهداف والخطط فى الشكل البيانى السابق حيث إن تحديد الأهداف والخطط المتطورة والواضحة عند كل مستوى من المستويات يعتبر فى غاية الأهمية بالنسبة للجمهور الداخلى والجمهور الخارجى للمنظمة ، ولتحقيق فوائد هامة لها ، منها :

١ – الشرعية .

٢ – إن تحديد الأهداف وإعداد الخطة ، يعتبران مصدراً للواقعية .

٣ – إن تحديد الأهداف ووضع الخطط يعتبران مرشدين للأعمال .

٤ – إن تحديد الأهداف ووضع الخطط يعدان أساسيين لتبرير القرارات التى يتم اتخاذها .

٥ – تحديد مستوى الأداء .

ونظراً لأن الأهداف تحدد المخرجات التى تنتجها المنظمة ، فإنها تستخدم كمعيار للأداء وقاعدة للتقييم [٢].

---

(١) راجع د. سيد الهوارى ، عناصر الإدارة للمبتدئين وغير التجاريين ، مرجع سابق ، صـ ٤٣.

(٢) راجع لواء د. محمد حافظ الرهوان ، التخطيط لمواجهة الأزمات والكوارث ، مرجع سبق ذكره ، صـ ٣٩.

ومن المعايير التى يمكن الاستناد إليها لتحسين مستوى الأداء - وبالأخص المنظمات المنتجة للخدمات كخدمات أمنية " الشرطة فى خدمة الشعب "- ضع العميل أولاً .

ثالثاً : التنبؤ بالمستقبل : مفهومه وأهميته [(١)]:

أولاً : مفهومه : التنبؤ هو : وضع افتراضات عما ستكون عليه الأحوال فى المستقبل . ولا يمكن وضع خطة دون وضع افتراضات عما ستكون عليه الأحوال فى المستقبل . ولا يمكن وضع خطة دون وضع افتراضات عن المستقبل . فالتخطيط – فى الواقع – ليس إلا التنبؤ بالمستقبل والاستعداد لهذا المستقبل ، فالتنبؤ ضرورى لوضع الخطة ولتحديد الأهداف المطلوب تحقيقها وتحديد العناصر الواجب استخدامها مادية أو بشرية (أموال – آلات – مواد – موظفين – عمال) .

والتنبؤ ضرورى لأنه يلزم الإداريين بالتفكير فى المستقبل والمشاكل المتوقع حدوثها فى المستقبل بقصد حلها قبل وقوعها أو الاستعداد لها على الأقل [(٢)].

وحيث إننا نجد بين الأسطر السابقة من مفهوم التنبؤ عنصرى الإدارة بالمبادرة وهما :

١ – **حل المشاكل قبل وقوعها :** عن طريق التفكير بكافة أنواعه (الإبتكارى – اليومى .... إلخ) اكتشاف إشارات الإنذار المبكر عن وقوع جريمة فى منطقة معينة . وطرق الإستعداد لمواجهتها قبل وقوعها طبقاً لمبدأ الوقاية خير من العلاج .

---

(١) راجع : مقدم د. على إسماعيل مجاهد ، التنبؤ كأساس للتخطيط الأمنى ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الدراسات العليا ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، صـ ٣٠.

(٢) راجع د. سيد الهوارى ، عناصر الإدارة للمبتدئين وغير التجاريين ، مرجع سابق . صـ ٥٣.

٢ – الاستعداد والوقاية [١] : وهو اتخاذ كافة الإجراءات التى تحد من وقوع الجريمة بقدر الإمكان ، وتكون هناك مشاركة بين كافة الأجهزة المعنية بالمكافحة والأجهزة الأخرى فى الدولة . وعلى ذلك تعد جريمة المخدرات من الجرائم التى يجب مكافحتها ليس من قبل الأجهزة الأمنية فقط بل لابد من مشاركة كافة المحافظات والوزارات (الصحة – التربية والتعليم – العدل – ..) نحن جميعاً شركاء فى المسئولية وهو عنوان كتاب يصدر عن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى .

ثانياً : طرق التنبؤ : يمكن التنبؤ بمعدلات الجريمة فى دولة أو منظمة معينة أو حجم الخدمات الأمنية بطريقة أو أكثر من الطرق الآتية :

الطريقة الأولى : وفيها يتم التنبؤ بمعدلات الجريمة بتوجيه أسئلة لضباط المكافحة عما يتوقعون فى المستقبل . كما يتم التنبؤ برد الفعل لدى المواطن فى الشارع وانطباعاته . ويؤخذ على هذه الطريقة بأنها مجرد انطباعات.

الطريقة الثانية : بيانات إحصائية من السجلات يتم التنبؤ بمعدلات الجريمة من خلال الإحصائيات التى تصدرها وزارة الداخلية من إدارتى المعلومات والتوثيق من خلال التقارير السنوية : وهذه الطريقة أبسط طريقة للتنبؤ ، وهى تعتمد على ترجمة الإحصائيات .

الطريقة الثالثة : دراسة الاتجاه العام لوزارة الداخلية لمكافحة الجريمة وإدارة مكافحة المخدرات فى الحد من جرائم المخدرات بكافة صورها المتوقعة وسبل الوقاية منها [٢].

---

(١) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الادمان ، البرنامج القومى للوقاية من تعاطى وإدمان المخدرات ، صندوق مكافحة وعلاج الادمان ،القاهرة ، ٢٠٠٠، ٢٠٠٤ ، صـ١-٢.

(٢) راجع د. سيد الهوارى ، عناصر الإدارة للمبتدئين وغير التجاريين، مرجع سابق ، صـ ٥٥ – ٥٦.

ولزيادة فاعلية الجهات الأمنية في مواجهة المشكلات التى تقابلها في العصر الحاضر من التزايد الملحوظ في الجرائم المنظمة وجرائم المخدرات . مما يلزم ضرورة التنبوء المستمر بالمستقبل لهذه الجرائم مع الوضع في الاعتبار عدة عناصر منها :

١- دراسة العوامل الناتجة عن التطور الهائل في أجهزة الانتقال والاتصال .

٢- توقع إمكانية وقوع بعض الجرائم المستقبلية اثناء التخطيط لمواجهة جرائم أخرى حالية (الجرائم المرتبطة بالمخدرات) .

٣- دراسة تطور استخدام التقنيات الحديثة في عالم الجريمة وآثارها الأمنية في المستقبل [١]

رابعاً : التعاون بين أطراف المنظمة والمنظمات الأخرى لتحقيق الهدف (المشاركة) :

تقوم المنظمات وخاصة الأمنية بمشاركة القيادات فى مختلف المواقع فى تحديد الأهداف التى يمكن لإدارتهم وأقسامهم تحقيقها خلال فترة زمنية معينة ، ويشتركون فى ترتيب الأولويات بالنسبة للأهداف المتوقعة [٢].

وفى تقويم المنجزات ومراحل التقدم نحو الأهداف المحددة . ويجب مشاركة القيادات على اختلاف مواقعهم فى تحقيق الأهداف العامة للإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، ويجب أن تكون المشاركة جادة وصادقة ، ويمكن أن نطلق على ذلك الاستراتيجية التحضيرية ، وهى تدفع الأفراد إلى التعاون والتضامن مع الجهة التى يعملون فيها .

---

(١) راجع د./ على إسماعيل مجاهد ، التنبوء العلمى كأساس للتخطيط الأمنى ، مرجع سابق ، صـ١٢.
(٢) راجع د. على محمد عبد الوهاب ، الإدارة بالأهداف النظرية والتطبيق، مرجع سابق ، صـ ٢٤ - ٢٥ .

خامساً : التطوير :

يعد التطوير والتحديث ورفع درجة الفاعلية جزءاً لا يتجزأ عن عملية الإدارة بالأهداف . ومفهوماً جذرياً فيها ، وذلك لاشتراك الأفراد في تحديد الأهداف ومجالات النتائج الرئيسية أو مناطق الفاعلية ، بالإضافة إلى تشجيعهم على وضع أهداف شخصية لأنفسهم وأقسامهم وإدارتهم . فيؤدى هذا إلى سعى الأفراد إلى تنمية مهاراتهم وأفكارهم وقدراتهم ، لأن الإدارة بالأهداف لا تقف عند بلوغ النتائج ، لكنها تتطلع إلى آفاق جديدة من الفاعلية وتطوير الجهاز وتقدمه .

المبحث الثانى
عناصر الإدارة بالمبادرة

تمهيد وتقسيم:

الإدارة نشاط ذهنى يتمثل فى تنفيذ الأعمال واتخاذ القرارات من القوى المادية والبشرية الواجب استخدامها فى المستقبل لتحقيق ما تقرر إتمامه . والإدارة ضرورية لكل جهد جماعى . والإدارة بوجه عام لها عناصر هى :

العنصر الأول : التخطيط .

العنصر الثانى : التنظيم والتنسيق .

العنصر الثالث : الإدارة والتوجية .

وتعد الإدارة بالمبادرة أحد الأنواع المستحدثة للإدارة ، أى: أن هناك أكثر من نوع فى مراحل إدارة الأزمة ، فهناك وحدة أو منظمة مستهدفة للأزمة وأخرى مستعدة والفرق كبير بين هذا وذاك .

١ – المنظمة المستهدفة للأزمة لا تهتم بإشارات الإنذار المبكر ويكون هناك تجاهل من المديرين لتفهم نظم الإنذار المبكر .

٢ – أما المنظمة المستعدة للأزمة فهى التى تهتم بإشارات الإنـذار المبكـر ويكون المديرون على قدر كبير من إدارك أهمية اكتـشاف إشـارات الإنذار المبكر (١) وعناصر الإدارة بالمبادرة هى :

١- اكتشاف إشارات الإنذار المبكر ٢- الاستعداد والوقاية .

وعلى ذلك نوضح عنصرى الإدارة بالمبادرة بشئ من التفصيل حيث إن ذلك محل اهتمام بحثنا من خلال أربعة مطالب .

المطلب الأول : المفهوم العلمى لنظم الإنذار المبكر .

المطلب الثانى : وسائل اكتشاف إشارات الإنذار المبكر .

المطلب الثالث : نموذج مقترح للإنذار المبكر .

المطلب الرابع : الوقاية .

المطلب الأول

المفهوم العلمى لنظم الإنذار المبكر

نظم الإنذار المبكر أدوات يمكن للمنظمة من خلالها استشعار موطن الخلل المنتظر حدوثه (٢) ، وهى بمثابة نظم معلومات تصدر إشارات أوليـة ومسبقة للمشكلات المحتملة ، ويمكن من خلال التفسير التصحيح لها التعرف على أبعاد الموقف قبل تدهوره وتحوله إلى أزمـة تهـدد كيـان المنظمـة واستمرارية وجودها ، فهى تعطى " التحذير فى التوقيت المناسـب لاتخـاذ الإجراء الوقائى المضاد " .

وهناك أبعاد يجب أن يتسم بها نظم الإنذار المبكر هى :

---

(١) راجع :د. محمد رشاد الحملاوى : إدارة الأزمـات تجارب محليـة وعالمية ، مرجـع سابـق ، صـ ٤٨ .

(٢) راجع د. زكريا يحيى عفيفى محمد ، أثر تطوير نظم الإنذار المبكر فى زيادة فاعلية إدارة الأزمـات فى منظمات الأعمال الصناعية (دراسة تطبيقية) ، رسالة دكتوراه غيـر منـشورة . مكتبـة كليـة التجارة – جامعة عين شمس ١٩٩٨ ، صـ ٩٥ .

البعد الأول : القدرة على تمثيل المواقف .

البعد الثانى : معايير محددة مسبقاً للمقارنة .

البعد الثالث : التفسير الصحيح لإشارات الإنذار الصادرة.

إن تحقيق الهدف الأساسى لنظم الإنذار المبكر يرتكز على تلافى عنصرين أساسيين :

العنصر الأول : عنصر المفاجأة .

العنصر الثانى : منع أو تجنب أو الحد من ضرر الأزمة .

هذا ويمكن أن نعرف نظم الإنذار المبكر على أنها : " أدوات تعطى إشارات مسبقة لاحتمالية حدوث خلل ما يمكن من خلالها التعرف على أبعاد موقف ما قبل تدهوره وتحوله إلى أزمة تمثل مصدراً للخطر على المنظمة " (١). ويظهر ذلك واضحاً عندما يقبل عدد كبير من الشباب على نوع معين من المخدرات فى فئة عمرية محددة ولتكن (١٦) سنة ، يدل ذلك على معلومات وإشارات إنذار ميكر بأن هؤلاء الشباب لم يكن لديهم توعية بأضرار هذه المخدرات عليهم ، وأنهم يلجأون إلى ذلك للهروب من مشكلات أسرية (الخوف – الفشل – الرسوب – علاقة عاطفية) فيجب أولاً أن نبدأ من الأسرة (الأب والأم)– الأصدقاء – التربية الدينية السليمة – ومعرفة هؤلاء عن حكم الدين فى هذه الأمور (٢) ويتطلب مواجهة جرائم المخدرات المختلفة (الجلب – التهريب – الإتجار – التصنيع – الزراعة) بالاكتشاف المبكر لهذه الجرائم قبل وقوعها ومكافحتها عن طريق توافر المعلومات الكافية لدى ضباط الإدارة لمكافحة كل جريمة على حدا.

---

(١) راجع د. منى صلاح الدين شريف ، إدارة الأزمات الوسيلة والبقاء ، دار البيان للطباعة والنشر، القاهرة ، ١٩٩٨ ، صـ ٢٨٠ .

(٢) راجع د. زكريا يحيى عفيفى محمد ، المؤتمر السنوى الثانى لإدارة الأزمات والكوارث، الطبعة الثانية ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، ٢٥-٢٦ أكتوبر ، ١٩٩٧ ، صـ ١٤ – ١٥ .

كما يجب على أجهزة ووسائل الإعلام عن طريق البرامج الثقافية التي تذاع في وسائل الإعلام المختلفة ، ويجب أن يكون دور وسائل الإعلام إيجابياً غير سلبي . أي : التعرض لمشكلة بكافة الجوانب " الخفية " ومن ناحية أخرى ضرورة اهتمام وزارة التربية والتعليم بتدريس المعلومات الخاصة عن المخدرات بكافة أشكالها وصورها في المناهج الدراسية للتعرف على جوانب المشكلة بكافة أبعادها .

ويتضح من التعريف السابق أنه يحتوى على العناصر الآتية :

١ – القدرة على تمثيل المواقف والتعرف على أبعادها .

٢ – القدرة على رصد إشارات الإنذار .

٣ – التفسير الصحيح للإشارات الصادرة والملتقطة بواسطة نظم الإنذار ، بما يمكن من اتخاذ الإجراء المناسب للتعامل مع الخلل أو الأزمة.

إن نظم الإنذار المبكر الفعالة هي النظم التي تتضمن وسيلة لجمع وتبويب وتحليل إشارات الإنذار ، وتفسيرها التفسير الصحيح ، ومقارنتها بالمعايير النمطية المحددة مسبقاً ، حتى يتسنى التحقق من أن هذه الإشارات تمثل إشارات إنذار مبكر من عدمه [(١)].

والتقاط إشارات الإنذار يتطلب أن يتوافر لدى المنظمات هياكل إدارية وتكنولوجية لديها القدرة على ملاحظة العينة بشقيها الداخلي والخارجي ، والتقاط الإشارات الصادرة عنها حتى لو كانت حقيقية في بعض الأحيان .

(١) راجع د. زكريا يحيى عفيفي محمد ، أثر تطوير الإنذار المبكر في زيادة فاعلية إدارة الأزمات في منظمات الأعمال الصناعية " دراسة تطبيقية " ، مرجع سابق ، ص ٩٧ .

المطلب الثانى
وسائل اكتشاف إشارات الإنذار المبكر

تعد عملية التعرف على إشارات الإنذار المبكر (التى تنشأ عن قرب أو احتمال وقوع أزمات) ورصدها الحلقة الضعيفة فى نظم الإنذار المبكـر، رغم دورها الهام والفعال فى نجاح هذه النظم ، وذلك لمحدودية المعلومـات المتوافرة فى المراحل الأولى مع عنصرى عدم التأكد والثبات فى التحذير .

هذا وتعتمد المنظمات المستعدة لمواجهة الأزمات والتعامل معها إلى ست وسائل أساسية لاكتشاف إشارات الإنذار المبكر وهى :

١- تحديد نقاط الضعف بالمنظمات .
٢- حصر المعلومات المتعلقة بنقاط الضعف من خلال طرق جمع وعرض وتحليل المعلومات الهامة .
٣- تشخيص المواقف باستخدام معايير محددة لتحديد وجود أزمة من عدمه.
٤- السيطرة على الموقف .
٥- التخطيط لتجنب الأزمة ، والتلطيف من حدتها ، وتحويلها لفرص يـتم انتهازها .
٦- إزالة الأزمة تماماً (١).

وهناك مؤسسات تفشل فى اكتشاف إشارات الإنذار لوجود عوامـل تفوق قدرة المؤسسة على اكتشاف إشارات الإنذار :

١ – حجب المعلومات الهامة عن الأفراد الذين يحتاجون إليها ، ونتيجة لذلك لا يتم التعرف على نقاط الضعف فى المؤسسة . ونجد أن المعلومـات هامة فى أية مؤسسة ، والمعلومات بالنسبة للإدارة العامة للمخـدرات تؤخذ من التقارير السنوية للإدارة ، وبواسطة هـذه التقـارير نقـيس معدلات ضبط الجريمة ونوعها وأماكن ارتكابها.

(١) راجع د. زكريا يحيى عفيفى محمد ، أثر تطوير نظم الإنذار المبكر فى زيادة فاعلية إدارة الأزمات فى منظمات الأعمال الصناعية " دراسة تطبيقية " ، مرجع سابق ، صـ ١٠٨ .

٢ – وجود صورة خاطئة فى ذهن أفراد المؤسسة أو معتقدات غير صحيحة قد تكون هذه المعتقدات الخاطئة التى تعوق الأفراد عن التفسير الصحيح لعلامات الإنذار ، ويظهر ذلك عندما تقوم مجموعة الأفراد فى فئة عمرية معينة بتعاطى المخدرات فى البداية دون أن يتم اكتشافهم سواء من قبل الأسرة أو المدرسة أو الأجهزة المعنية بالمكافحة ، وذلك لاعتقاد الأسرة بأن هؤلاء الأولاد على أبواب الامتحانات أو ظروف المراهقة فيكون هذا الاعتقاد الخاطئ من جانب الأسرة أو المدرسة مؤدياً إلى انتقال هؤلاء الفئة من التعاطى إلى الإدمان ، فأين التوعية واكتشاف إشارات الإنذار المبكر لمنع هذه الجريمة قبل وقوعها أو الحد منها (١) ؟

٣ – يعتقد المديرون أن المقدرة أو الميل للإستجابة بمثابة نقطة ضعف معينة، وذلك لعدم تدريبهم أو إعطائهم الفرصة المناسبة للتدريب والقدرة على اكتشاف الحالات التى ستكون مصدر خطر فى مجال التعاطى أو الإدمان (٢).

وتطبيقاً لذلك أصدر السيد وزير الداخلية قراراً بإنشاء معهد التدريب بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات (القرار رقم ٦١٨٢ لسنة ١٩٩٩) ويتولى هذا المعهد تدريب ضباط مكافحة المخدرات بالإدارة وضباط مديريات الأمن وتدريب فئات أخرى لها صلة بمواجهة المخدرات ، وهم : مأمورو الجمارك والصيادلة ، أولئك الذين يساهمون بدور فعال فى ضرب خطوط التهريب عبر الموانى والمنافذ الشرعية للبلاد ، بالإضافة إلى تدريب كوادر حرس الحدود(٣).

---

(١) راجع : لواء.د. عماد حسين عبد الله ، إدارة الأزمات والكوارث ، مطبعة كلية الشرطة ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ٢٠٠٩، صـ٦٧-٦٨.

(٢) راجع د. طارق محمود دياب ، تنمية الكوادر البشرية لمواجهة المتغيرات المعاصرة ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الدراسات العليا ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة ، ٢٠٠٩، صـ١٧٨.

(٣) الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب ، الدليل العربى النموذجى للتوعية بأضرار المخدرات والمؤثرات العقلية ، المكتب العربى للإعلام الأمنى ، بدون ، صـ ٣- ٤ .

المطلب الثالث

نموذج مقترح لنظم الإنذار المبكر

بناء نموذج فعال للإنذار المبكر ، بالمؤسسات التى لديها القدرة على الرصد للمتغيرات المسببة لأزمات ، والتقاط الإشارات التحذيرية الدالة عليها، ليتسنى اتخاذ الإجراءات المناسبة ويعتمد هذا النموذج على بعدين أساسيين هما :

البعد الأول : تسجيل النتائج عن أزمات سابقة .

البعد الثانى : فهم أبعاد واتجاهات التغير فى البيئة المحيطة بالمنظمة .

ويتطلب تحقيق هذا النموذج تضافر الجهود والإجراءات الأمنية [١].

أولاً : مجهودات دعم نظم الإنذار المبكر ، وتعتمد على التنبؤ وإبراز خصائص معينة فى مجال التحكم فى تأثيرات المتغيرات العرضية بعزلها.

ثانياً : مجهودات إدارية وتنظيمية وأمنية لإعادة الصياغة فى منهج المؤسسات لتطوير نظم الإنذار المبكر ، وبقاء نظام متكامل لإدارة الأزمة.

ثالثاً : تحليل العلاقات الارتباطية الكلية بين أنواع الأزمات .

رابعاً : مراحل بناء النموذج المقدم للإنذار المبكر .

وسوف نقوم بشرح ذلك على النحو التالى :

<u>**العامل الأول :**</u> الجهود التخطيطية لدعم نظم الإنذار المبكر :

ويعتبر أهم المجهودات المطلوبة لبناء نظام جيد لإنذار مبكر وهذا العامل هو (الأساس) باعتباره أكثر العوامل قدرة على تفسير الظاهرة .

ويبرز أهم المجهودات المطلوبة لبناء نظام الإنذار المبكر الآتى :

١ – مراجعة تأثيرات عمليات المكافحة على المجتمع .

٢ – إعداد سيناريوهات لخطط المكافحة .

٣ – إنشاء فريق بإدارة العمليات وتوزيع الأدوار .

---

(١) راجع د. يحيى زكريا عفيفى محمد ، أثر تطوير نظم الإنذار المبكر فى زيادة فاعلية إدارة الأزمات فى منظمات الأعمال الصناعية " دراسة تطبيقية " . مرجع سابق ، صـ ٢٨٤ – ٢٨٥ وما بعدها .

٤ – التخطيط لبحث الخطر والتنبؤ بالجرائم المحتملة .

٥ – السيطرة على الموقف بنسبة .

العامل الثاني : الجهود التحضرية لدعم نظم الإنذار المبكر (١) :

ويمثل مجالين أساسين :

١ – المراجعة المالية والقانونية للالتزامات .

٢ – تحسين وسائل وأساليب المكافحة ، وتحسين ظروف العمل .

العامل الثالث : المجهودات الوقائية لدعم نظم الإنذار المبكر لتكون قادرة على التطوير واستقرار مؤشرات الإنذار التحضيرية ، ويوضح ضرورة الاهتمام بالآتى :

١ – مراجعة الخطط السابقة واستخلاص الدروس والنتائج .

٢ – استخدام الأساليب العلمية فى إدارة العمليات .

هذا ويجب على الإدارة التى تريد زيادة قدرتها على اكتشاف إشارات الإنذار المبكر مراعاة الآتى :

١ – إيجاد طرق وأساليب للتشخيص والتقييم (٢):

يوجد لدى بعض الإدارات طرق رسمية لتشخيص وتقييم إشارات الإنذار المبكر ، ويوجد لدى البعض الآخر طرق غير رسمية . وبغض النظر عن الطرق المستخدمة فإن المنظمات التى يوجد لديها طرق معروفة للإنذار تعد فى وضع أفضل .

٢ – إيجاد هياكل وتكنولوجيا تدعم نظم الإنذار المبكر :

يؤدى وجود هياكل وتكنولوجيا تدعم نظم الإنذار المبكر إلى تعزيز قدرات الجهة فى اكتشاف إشارات الإنذار ، وتقوم بعض المنظمات بتكوين

---

(١) راجع د. يحيى زكريا عفيفى محمد ، أثر تطوير نظم الإنذار المبكر فى زيادة فاعلية إدارة الأزمات فى منظمات الأعمال الصناعية " دراسة تطبيقية " ، مرجع سابق ، صـ ٢٨٨ .

(٢) راجع د. محمد رشاد الحملاوى ، إدارة الأزمات تجارب محلية وعالمية ، مرجع سابق صـ ٧٩ وما بعدها .

فرق متخصصة لاكتشاف مناطق الضعف ، وتزود الأفراد على كافة المستويات بالمعلومات الهامة والمهارات اللازمة لعملية اكتشاف إشارات الإنذار ، وتستخدم الحاسبات ، وتتابع تطور الخطط للمكافحة ، وتنشئ شبكات اتصالات ، وتقوم هذه الإدارات – على نحو مستمر – باختبار النظم الموجودة لديها للتعرف على أوجه القصور وتدريب العاملين بها على اكتشاف إشارات الإنذار.

ويجب اهتمام الدولة بالجهات المعنية بمكافحة المخدرات والتدريب على كيفية اكتشاف إشارات الإنذار المبكر : وذلك للحد من الجريمة أو الوقاية منها قبل وقوعها .

٣ – دعم الإدارة العليا :

يبدو دعم الإدارة العليا لنظم الإنذار المبكر من خلال ما تضعه من سياسات واستراتيجيات (المجلس لعلاج ومكافحة الإدمان) ، بمكافأة الأفراد الذين يقدمون معلومات هامة ، ومساندة مجهودات العاملين فى الاقتراب أكثر فأكثر من المجتمع " الطبقات المستهدفة للتعاطى " ، وضمان التدفق المستمر للمعلومات من خلال قنوات الاتصالات .

٤ – دعم ثقافة المنظمة :

وتوجد – لدى بعض الإدارات – ثقافة أو بيئة معينة لا تدعم اكتشاف إشارات الإنذار وتمثل هذه المعتقدات الثقافية السلبية إلى تقرير عدم الحاجة لنظم الإنذار ، وعلى سبيل المثال لا يؤمن أو يفهم قادة بعض الإدارات بالتهديدات الخارجية ونقاط الضعف الداخلية ، ويعتقدون وأنه لا ضرورة لتناول المعلومات مع مختلف الأطراف ذات العلاقة بالجهة . وعلى العكس من ذلك تقوم بعض الإدارات ذات الثقافة المدعمة لنظم الإنذار بزيادة وعى العاملين باكتشاف إشارات الإنذار أو المكافأة لمن يدلى بمعلومات تنبيه لمواطن الخطر ، وتقلل من التبريرات السلبية كما تقوم هذه المنظمات بإعداد برامج لمساعدة العاملين على التغلب على مشاعر القلق بشأن الأزمات قبل وقوعها .

٥ – إيجاد شبكة اتصالات فعالة :

تميل الإدارات ذات خطوط الاتصالات المفتوحة إلى تداول ونشر المعلومات بحرية وصراحة ، فتنتقل المعلومات من أعلى إلى أسفل والعكس، وأيضاً فى كل الاتجاهات دون عوائق ، ويعد مناخ الصراحة هذا عاملاً هاماً لنموذج متكامل لجزئيات المعلومات من كافة المستويات فى مختلف مجالات عمل الجهة ومن الملاحظ ميل الأفراد فى الإدارات ذات خطوط الاتصالات غير المرنة إلى " اكتناز " المعلومات بدلاً من تداولها مع الآخرين.

إشارات إنذار ← تلقى ← تأكد ← تحليل ← بدء .

حيث تبدأ المنظمة فى الاستعداد لاتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع وقوع الخطر أو الجريمة المحتملة (١).

هذا وينبغى التفرقة بين الإشارات التحذيرية الحقيقة والإشارات غير الهامة ويعتمد ذلك على توفير أدوات بالجهة تمكن من عملية الفصل بين هذا وذاك ويمكن إيجاد هذا المنهج المقدم لتطور نظم الإنذاء المبكر من توفير المحاور الثلاثة الأساسية وهى (٢):

أ – **المحور الأول** : الوقت أى : إلتقاطها فى الوقت المناسب دون تشويش .

ب – **المحور الثانى** : الحركية أى : السير فى القنوات الإدارية الصحيحة لتصل لمتخذى القرار .

جـ – **المحور الثالث** : الموارد البشرية اللازمة فى رصد والتقاط إشارات الإنذار التحذيرية حتى يتسنى الإعداد المسبق لردود أفعالها (٣).

ويظهر ذلك واضحاً عندما يتم ضبط أرض مزروعة بنبات البانجو فى إحدى المحافظات فى منطقة معينة فهذا يعد بمثابة إشارات إنذار مبكر لوجود زراعات أخرى فى محافظات أخرى فى الدولة.

---

(١) راجع أ / صلاح عباس ، إدارة الأزمات فى المنشآت التجارية ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٤ ، صـ ٩١ .

(٢) راجع د. زكريا يحيى عفيفى محمد ، المؤتمر السنوى الثالث لإدارة الأزمات والكوارث ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٣-٤ أكتوبر ، ١٩٩٨، صـ١١-١٢.

(٣) راجع د. زكريا يحيى عفيفى محمد ، أثر تطوير الإنذار المبكر فى زيادة فاعلية إدارة الأزمات فى منظمات الأعمال الصناعية " دراسة تطبيقية " ، مرجع سابق ، صـ ٣٢٣ .

الإشارات ← إشارات إنذار ← تلقى ← تأكد ← تحليل ← بدء .
الإشارات فى ضبط أكثر من مساحة مزروعة بالبانجو الفعلى يمثل إدارة المخدرات الفرعية التابعة أو المحيطة بتلقى هذه المعلومة.
التأكد ← التأكد منها عن طريق (المصادر السرية – المجندين – المخبرين) .
تحليل ← إدخال هذه الإشارات فى نقل المعلومات وتفسيرها التفسير الصحيح.
بدء ← إعداد خطة مناسبة لإجهاض هذه المحاولات .
ومن أهم خطوات العمل على إعداد الخطة المناسبة (الاتصالات) بين القائمين على إعداد الخطة ووفرة المعلومات التى تعتمد على السرية الكاملة لضمان نجاح الخطة .

المطلب الرابع

الوقاية

يُقصد بالوقاية الإشارة إلى أن أى عمل مخطط يقوم توقعاً لظهور مشكلة معينة (اقتصادية – اجتماعية – صحية) أو مضاعفات لمشكلة قائمة بالفعل كمشكلة المخدرات فى مجتمعنا ، ويكون الهدف من العمل هو الإعاقة الكاملة أو الجزئية لظهور المشكلة أو المضاعفات أو كليهما . وتندرج الوقاية تحت إحدى المهام الرئيسية لخفض الطلب على المخدرات وهم:
١ – الوقاية [(١)] ٢ – العلاج ٣ – التأهيل الاجتماعى .

ولقد اكتشفت المجتمعات الإنسانية منذ وقت مبكر أن اللجوء إلى إجراءات الوقاية ، يعد خطوة بالغة الأهمية فى مجال التصدى لكثير من المشكلات الاجتماعية . والإضطرابات الصحية والنفسية والبدنية " نتائج أو

(١) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، "البرنامج القومى للوقاية من تعاطى وإدمان المخدرات " ، مرجع سابق ، صـ٢-٣.

أثر مشكلة المخدرات " ويعتبر التعاطى أو الإدمان من أنسب الميادين للأخذ بمبدأ الوقاية ومن المفيد للدولة وللأفراد – مائة مرة – أن يبادروا إلى اتخاذ إجراءات الوقاية فى هذا الميدان بكل ما استطاعوا من جهد وإنفاق عن أن ينتظروا حتى يفرز معالم مشكلة التعاطى والإدمان وتنتشر ثم يبدأ بعد ذلك خطوات العلاج والتدخل " الوقاية خير من العلاج " (١) وإجراءات الوقاية أقل تكلفة ومشقة سواء من حيث المال اللازم أو الجهد المطلوب . وهناك مستويات ومبادئ للوقاية :

مستويات ومبادئ للوقاية :

سبق أن عرفنا أن الوقاية عمل مخطط يقام به تحسباً لظهور مشكلة معينة أو لظهور مضاعفات مشكلة قائمة بالفعل ويكون الهدف من هذا العمل هو الإعاقة الكاملة أو الجزئية لظهور المشكلة . والوقاية تتم على أربعة مستويات هى :

المستوى الأول :

الذى يستهدف توضيح الأبعاد الاجتماعية والآثار المترتبة على تعاطى المخدرات من خلال العمليات والبرامج التى تستهدف اتجاهات مضادة لتعاطى المخدرات منها (التنشئة الاجتماعية المستمرة من الأسرة – المدرسة – النادى – المحاضرات – والمؤسسات الإعلامية – المؤسسات التعليمية) .

المستوى الثانى :

يتعلق بتأسيس البرامج العلاجية التى توجه للمتعاطين والمدمنين سواء من خلال تطوير وعيهم بخطورة الاستمرار فى التعاطى أو من خلال إرشادهم إلى أفضل السبل للتخلص من التعاطى أو الإدمان .

---

(١) انظر أ. إبراهيم سعده ، دار أخبار اليوم ، كتاب اليوم ، قطاع الثقافة ، عدد مارس ١٩٩٨ ، صـ ١٤٩.

المستوى الثالث :

يتصل بضرورة انتشال هؤلاء الذين سقطوا أسرى المخدرات فأدمنوا ومن ثم يجب توجيه البرامج والجهود إلى انتشالهم من حالة الإدمان.

المستوى الرابع (1) :

وفى هذا المستوى يشكل المتعاطون السابقون والمدمنون جهازاً قوياً وفعالاً يتحول عبر كل المجالات ويتعامل مع كل فئات الشباب والنشئ وينقل إليهم تجربة التعاطى ومدى خطورتها .

أما فيما يتعلق بمبادئ الوقاية فنعرضها فيما يلى :

١ – ضرورة أن تستند برامج الوقاية على معطيات ومعلومات صحيحة.
٢ – الإمتداد والتتابع ، فهى تمتد لتشمل إلى الفئات المستهدفة وتأسيس برامج للوقاية متوازية مع مراحل الاتصال بالمخدر .
٣ – التضافر والشمول ، وهو توجيه برامج الوقاية إلى من ليس لهم صلة بالمخدرات ، حيث يبدأ العمل بتبصيرهم بالآثار المترتبة على الاستمرار فى التعاطى والحيلولة دون أن يتحول المتعاطون إلى مدمنين وأن يكون هناك تقييم للعمل فى خطة المواجهة.
٤ – التدرج والتنوع هو أن تنتقل البرامج من البساطة إلى التعقيد والتعمق وتتضمن برامج متنوعة ، من حيث وظائفها وأهدافها ومتكاملة فى نفس الوقت.
٥ – المبادأة وتنظيم الطاقة ، ويقصد بالمبادأة : السعى فى مواجهة المشكلة قبل تعقدها ويرتبط ذلك بتفعيل برامج الوقاية وترشيدها بحيث تؤدى دورها بأقل تكلفة ممكنة .

---

(1) انظر عقيد. أحمد محمد توفيق ، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمشكلة تعاطى المخدرات على المستويات القومية والإقليمية الدولية ، مجلة مركز بحوث الشرطة ، العدد ٢٦ ، يوليو ٢٠٠٤ ، صـ ٤٠٠-٤٠١ .

وكما سبق وأن أشرنا إلى أن هناك ثلاث درجات من الوقاية [1]:

١ – وقاية من الدرجة الأولى .

٢ – وقاية من الدرجة الثانية .

٣ – وقاية من الدرجة الثالثة .

ونشرح هذه العناصر الثلاثة بالتفصيل كالآتى :

١ – الوقاية من الدرجة الأولى :

ويدخل تحت إجراءات الوقاية من الدرجة الأولى ثلاثة أنواع من الإجراءات :

أ – تحديد الجماعات المستهدفة : يقصد بالجماعات المستهدفة أى جماعات محدودة داخل المجتمع الكبير وأيضا أصحاب الدخول المرتفعة ، يرتفع فى حالتها (أكثر من المعتاد) احتمال تورط أفرادها فى الإدمان . ولا يعنى ذلك أن هؤلاء الأفراد يدمنون المخدرات حتماً ، ولكن يعنى فقط أن احتمال الإدمان فى حالتهم أعلى منه فى حالة سائر الجماعات الفرعية التى يضمها المجتمع ، ويسهم فى ارتفاع الاحتمال المشار إليه إلى عدة عوامل هى :

١ – وجود تاريخ الإدمان فى الأسرة .

٢ – الإنهيار الأسرى .

٣ – الدخل المنخفض .

٤ – ضعف الوازع الدينى .

٥ – اختلال الانضباط فى الأسرة .

٦ – تدخين السجائر قبل سن ١٢ سنة .

٧ – مصاحبة أقران السوء .

٨ – الظروف السيئة فى بيئة العمل .

---

(١) راجع د. جمعة سيد يوسف ، الوقاية من تعاطى المخدرات بين الواقع والمأمول ، دراسة نفسية ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٨م ، صـ٤٠،٤١.

ولقد أجريت العديد من الأبحاث التى تؤكد الإرتباط الوثيق بين هذه العوامل [١].

ب- استخدام الأساليب التربوية : يجب الاستفادة من القنوات التربوية العادية فى توصيل المعلومات الدقيقة لجميع طلبة المراحل المختلفة فى التعليم ، كلاً بما يتناسب مع المرحلة العمرية التعليمية (التعليم الأساسى - الإعدادى - الثانوى - الجامعى) .

وذلك فى ثنايا المواد الدراسية المختلفة لتقديم المعلومات المتعلقة بالمخدرات والمواد النفسية .

جـ - العناية المبكرة بالحالات تحت الإكلينيكية : يعانى عدد غير قليل من الشباب من أشكال ودرجات معينة من الاضطرابات النفسية التى لا ترتقى إلى درجة تشخيصهم فى عداد المرضى (الحالات تحت الإكلينيكية - النفسية) ، وتفصح هذه الحالات عن نفسها فيما بعد فى شكل حالات تعانى من أمراض نفسية وعصبية معينة ، كما إن هذه الحالات تصبح أرض خصبة لظهور أنماط مختلفة من الإدمان ، ويجب تفعيل دور عيادات الصحة المدرسية لتكون مظلة طبية لجميع التلاميذ ، وتوجيه عناية خاصة للتشخيص المبكر لهذه الحالات وتقديم الخدمة الطبية النفسية المبكرة لحمايتهم من الإنزلاق رغماً عنهم فى طريق الإدمان [٢].

٢ - الوقاية من الدرجة الثانية :

يقصد بها التدخل العلاجي المبكر ، بحيث يمكن الوقاية من التمادى فى التعاطى والوصول إلى مرحلة الإدمان ، وكل ما يترتب على مرحلة الإدمان من مضاعفات . وبالتالى تصبح المشكلة الأولى فى هذا المستوى هى

---

(١) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، " إستراتيجية قومية متكاملة لمكافحة المخدرات ومعالجة مشكلات التعاطى والإدمان فى مصر التقرير النهائى " ، القاهرة، ١٩٩٤ ، صـ٢٠٦-٢٠٧.

(٢) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، " إستراتيجية قومية متكاملة لمكافحة المخدرات ومعالجة مشكلات التعاطى والإدمان فى مصر، التقرير النهائى " ، مرجع سابق ، صـ ٢٠٨.

كيفية الكشف عن وجود حالات التعاطى المبكر حتى يمكن التدخل فى الوقت المناسب . وتشير الدراسات الميدانية إلى أن نسبة كبيرة من الشباب حديثى العهد بالتعاطى يكونون على استعداد للتوقف والرجوع عنه بسهولة نسبية فهو يعد فى مرحلة التجريب والاستشكاف ، ويدخل تحت إجراءات الوقاية من الدرجة الثانية :

- **كيفية اكتشاف حالات التعاطى المبكر :**

ومن أفضل الطرق فى هذا الصدد أن تتبنى الدولة سياسة الكشف عن حالات التعاطى بحيث يصبح هذا الإجراء ملزماً فى مجالات بعينها ، مثل التورط فى مخالفات المرور على الطرق السريعة ، وفى حالات القبض على الأشخاص (خاصة صغار السن) لارتكابهم جرائم مثل النشل والسرقة والضرب ، وكذلك التقدم للإلتحاق بالمعاهد العليا والجامعات وحالات الإنضمام إلى النوادى والفرق الرياضية ، على أن يجرى التعرف فى هذه الحالات جميعاً فى اتجاه التمويل إلى جهة الاختصاص لإجراء التدخل العلاجى، وفى الوقت نفسه تمضى سائر الإجراءات المناسبة لطبيعة الأعمال الذى تم الفحص بمناسبته وربما أمكن التدبير لاستخدام آليات الترغيب أو التحذير للضغط على الحالات التى يثبت فيها وجود التعاطى لكى تمتثل لمقتضيات العلاج المبكر ، مثال ... كأن يوقف قرار قبول انضمام الفرد للنادى الذى يريد الإنضمام إليه حتى يثبت خلوه من المخدر لفترة معقولة يخضع خلالها للفحص المفاجئ [1].

ولعل هذا النوع من الوقاية هو محل دراستنا فى إعداد الدراسة حيث يهتم بالدرجة الأولى باكتشاف الحالات مبكراً والتعامل معها وإيجاد الحلول المناسبة للحد منها ، حيث تبدأ من : الأسرة – المدرسة – الجامعة – الشارع – التوعية من خلال وسائل الإعلام المختلفة المرئية وغير المرئية.

---

(١) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، استراتيجية قومية متكاملة لمكافحة المخدرات ومعالجة مشكلات التعاطى والإدمان فى مصر ، التقرير النهائى ، مرجع سابق ، صـ ٢٠٩ وما بعدها .

والمتابعة المستمرة من أولياء الأمور لأبناءهم بطريقة غير مباشرة والتدخل بلطف فى شئونهم بدون عنف لمعرفة كافة التفاصيل الخاصة عن حياتهم اليومية خارج المنزل ، ومصاحبة الأولاد والتقرب منهم.

الوقاية من الدرجة الثالثة :

وتعنى التدخل العلاجى المتأخر نسبياً ، وذلك لوقف المزيد من التدهور المحتمل للمضاعفات العضوية والنفسية المترتبة على الإدمان .

وتقع تحت هذا النوع من الوقاية جميع إجراءات العلاج وإعادة التأهيل والاستيعاب الاجتماعى ، والمبادرة فى علاج حالات التعاطى يتضمن وقاية الفرد من التدهور إلى مستويات متدنية من الصحة البدنية والنفسية والوضع الاقتصادى للفرد (١).

كذلك موقع العمل الذى يعمل فيه الفرد ، ووقاية لشبكة العلاقات الاجتماعية التى تحيط به ، ووقاية الفرد من أن يتعرض للدخول فى العلاقات الإجرامية الخطيرة المحيطة بالإدمان .

ونتناول الوقاية بشئ من التفصيل فى الفصل الثالث من الباب الثانى.

المبحث الثالث

أدوات الإدارة بالمبادرة

تمهيد وتقسيم:

بعد العرض السابق لتعريف الإدارة بالمبادرة وعناصرها يبقى سؤال يفرض نفسه وهو : كيف تمارس الإدارة بالمبادرة سلطتها لتحقيق الهدف من البحث (وهو الحد من الجريمة بصفة عامة وجرائم المخدرات بصفة خاصة) دون المساس بحقوق وحريات الأفراد مع حماية المجتمع من أخطار هذه الجريمة المنظمة ، وللإجابة عن هذا التساؤل ينبغى أن نعرض بصفة عامة

(١) راجع د. محسن عبد الحميد أحمد، الوقاية من الجريمة نظرة على الحاضر للإعداد للمستقبل ، مجلة الفكر الشرطى ، الشارقة ، المجلد الرابع ، العدد الأول ، يوليو ١٩٩٥ ، صـ١٥٠-١٥١ .

أساليب الضبط الإدارية والتى تعطى للإدارة سلطة إصدار قرارات ملزمة بإرادتها المنفردة [1]، ومن هذه الأساليب :

١ – لوائح الضبط .

٢ – القرارات الإدارية .

٣ – حق التنفيذ المباشر .

٤ – الجزاءات الإدارية .

ونشرح بإيجاز هذه الأساليب فى المطالب الآتية :

المطلب الأول : لوائح الضبط .

المطلب الثانى : القرارات الإدارية .

المطلب الثالث : الجزاءات الإدارية وحق التنفيذ المباشر .

المطلب الأول
لوائح الضبط

ظهرت فكرة لوائح الضبط كأسلوب وقائى غايته تنظيم ممارسة الحريات العامة ، بغرض وقاية النظام العام فى المجتمع حيث تختص هيئة الشرطة بالمحافظة على النظام العام والأمن العام والآداب وحماية الأرواح والأعراض والأموال ، وعلى الأخص منع الجرائم وضبطها سواء على المستوى المركزى أو المحلى فعلى المستوى المركزى يتمثل فى وزارة الداخلية بكيانها وضباطها وأفرادها وعلى المستوى المحلى يتمثل فى الأجهزة المحلية (المحافظ والعمد والمشايخ وأجهزة الحكم المحلى) ، وهناك تنسيق بين الوزارات والمحافظات فى هذا الشأن.

---

(١) راجع لواء د. عماد حسين عبد الله ، لواء د. السيد حلمى السوزان ، الضبط الإدارى الوظيفة الإدارية للشرطة ، مطابع الشرطة ، القاهرة ، ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، صـ ٩٩.

ومن ثم تمارس سلطات الضبط الإدارى نشاطها بموجب لوائح تتضمن قواعد عامة ومجردة وغير شخصية تفرض قيوداً على نشاط الأفراد بهدف حماية النظام العام [1] بمدلولاته الثلاثة (الأمن العام – السكينة العامة – الصحة العامة) وكون هذه اللوائح كسائر اللوائح الإدارية قانونية عامة ومجردة فهى لا تخاطب فرداً أو أفراداً معينين بذواتهم ولقد عرفها رجال الفقه بأنها " اللوائح التى تصدرها الإدارة دون استناد إلى قانون سابق بقصد المحافظة على النظام العام " .

كما عرفها آخرون بأنها: " مجموعة القواعد العامة التى تقيد بها أو تنظم أوجه النشاط الفردى للحفاظ على النظام العام بمعناها الواسع " .

ومن هذا التعريف يتضح لنا أن هناك شروطاً يجب توافرها فى لوائح الضبط وهى :

١ – أن يكون الإجراء الضبطى ضرورياً .

الضرورة تقدر بقدرها أى أن ضرورة الإجراء تقدر بجسامة الخطر.

٢ – أن يكون الإجراء الضبطى فعالاً ومؤثراً .

٣ – أن يكون الإجراء الضبطى معقولاً ، بحيث إن يكون القرار الذى اتخذ متناسباً مع مقدار الخلل .

[١] لم يورد المشرع تحديداً شاملاً أو محدداً للنظام العام ، ويرجع ذلك إلى:

١ – مرونة النظام العام وعدم ثباته واستمراره .

٢ – اختلاف نظرة الفقهاء والرؤية التى يتطلبها ، ولقد أدى هذا التباين إلى اتجاهين الأول: ضيق والثاني: واسع ، الأول : يعنى استيعاب النظام العام المادى فى الشوارع فقط ، والثانى : يشمل جميع نواحى النشاط الاجتماعى .

---

(١) لمزيد من التفصيل راجع د.محمد شريف إسماعيل ، سلطة الضبط الإدارى فى الظروف الاستثنائية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ،القاهرة ، ١٩٨٠ ، صـ ٩٠.

٣ – أن يكون الإجراء الضبطى متصفاً بالعمومية ومحققاً للمساواة [١].

أى: لا يجب التميز بين أشخاص فى التدابير التى تتخذها الإدارة فالكل سواسيه أمام اللائحة دون تفرقة بين شخص وآخر .

ومن أنواع لوائح الإجراء الضبط الحظر ويقصد به (أن تنهى اللائحة عن عمل معين أو ممارسة نشاط معين ، مثل حظر ارتداء الملابس التى تبدو مثيرة للجريمة والرسومات المختلفة لأنواع المخدرات على الملابس وتشجيع الشباب على تعاطى المخدرات وإدمانها فيكون للإدارة إصدار لوائح حظر على المجلات التى تثير شعور الشباب وتشجع على ارتكاب الجريمة باستخدام وسائل جديدة فى ارتكابها حتى لا تقع تحت طائلة العقاب فتتدخل الجهة الإدارية هنا بمنع عرض هذه المحلات ومنتجاتها بهذه الطريقة ومصادرة الملابس المضبوطة ويكون المنع أو الحظر للصالح العام[٢]، وأيضاً لوائح التنظيم وهى تلك اللوائح التى من شأنها تنظيم نشاط معين مثال :

فتح محل مرخص له ببيع العطور ويقوم صاحب المحل باستخدامه فى أغراض أخرى مثل بيع أقراص مخدرة للشباب ويقوم صاحب هذا المحل بمحاولة تضليل العدالة وإخفاء العمل والنشاط الخفى فى صورة نشاط مشروع مثال آخر : تنظيم مواعيد المقاهى حتى الساعة ١١م لمنع تعاطى المخدرات.

---

(١) راجع عقيد د. مجدى أحمد فتح الله ، الحقوق والحريات العامة وسلطات الضبط الإدارى، مجلة مركز بحوث الشرطة ، العدد ٢٦ يوليو ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، صـ ٤٥٢ – ٤٥٣ .

(٢) راجع لواء د. عماد حسين عبد الله ، لواء. السيد حلمى الوزان ، الضبط الإدارى الوظيفة الإدارية للشرطة ، مرجع سابق ، صـ ١٠٤ – ١٠٥ .

المطلب الثانى

القرارات الإدارية

هناك عدة تعريفات للقرارات الفردية التى تصدرها الجهة الإدارية بهدف المصلحة العامة ويمكن تعريف القرار الإدارى من زاوية الإدارة العامة بأنه اختيار أحد المسئولين بإدراكه التام بين البدائل المتاحة لديه فى موقف معين تحقيقاً لهدف محدد [1] ، وتطبق القرارات الفردية التى تصدرها الإدارة من جانبها على فرد بعينه أو مجموعة من الأفراد من أجل المحافظة على المصلحة العامة [2] . وعلى ذلك هناك قرارات تقليدية تصدرها جهة الإدارة يومياً وتتعلق بالموضوعات ذات الطابع المتكرر ، أما القرارات الأساسية (وهى التى تتعلق بالمسائل الأساسية فى الجهة الإدارية ، وقد تتعلق بالارتباطات طويلة الأجل وتتطلب الاستمرار والبقاء ، وتعمد هذه القرارات على تقدير مصدر القرار ، وتحتاج فى إصدارها إلى قدر كبير من البيانات والمعلومات والحقائق) ، فيجب أن تمر هذه القرارات بالمراحل الآتية لكى تكون سلمية :

أولاً : تشخيص المشكلة وتحديد أبعادها [3].

ثانياً : المرحلة الإحصائية .

ثالثاً : البحث عن الحلول المختلفة وتعميم كل منها فى ضوء الامكانيات المتاحة واختيار الحلول المناسبة .

رابعاً : إصدار القرارات ومتابعة تنفيذها .

---

(١) راجع د. محمد أنس قاسم جعفر ، النشاط الإدارى – الضبط الإدارى – المرافق العامة – القرارات الإدارية – العقود الإدارية – الوظيفة العامة – الأموال العامة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، صـ ٩٥.

(٢) راجع د. صلاح الدين فوزى ، المبادئ العامة غير المكتوبة فى القانون الإدارى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، صـ ٨٥ .

(٣) راجع د. محمد أنس قاسم جعفر ، النشاط الإدارى – الضبط الإدارى ، مرجع سابق، صـ١٠١ .

ونشرح هذه المراحل بإيجاز فى ضوء موضوع البحث .

أولاً : تشخيص المشكلة وتحديد أبعادها :

- يجب أن يكون التشخيص دقيقاً وإلا فإن القرارات التى ستصدر لن تؤدى إلى الهدف منها لذا يجب تحديد المشكلة بكافة أبعادها تحديداً واقعياً من خلال المعلومات المتوفرة لدى الجهة مصدرة القرار ، مثال : مشكلة المخدرات ، تعاطى المخدرات بين تلاميذ المدارس الثانوية.
- يجب دراسة كافة أسباب انتشار وتوافر المواد المخدرة.
- دراسة كافة الأبعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية التى أدت لظهور المشكلة (١).
- دور المدرسة والأسرة فى اكتشاف الظاهرة في بدايتها والتعامل معها.
- العلاقات الخاصة بالمرحلة الأولى للتعاطى وبداية التدخين .
- الخروج بصفة مستمرة خارج المنزل .... إلخ .

كل هذه النقاط السابق الإشارة إليها يجب دراستها جيداً لمعرفة السبب الحقيقى للمشكلة وأبعادها للتعامل معها بطريقة سليمة ووضع الإجراءات والقرارات التى تصدرها الإدارة بمنع هذه الظاهرة حيث تمثل هذه النقاط المعلومات التى يجب أن تكون متوفرة لدى الجهة مصدرة القرار لبتر هذه المشكلة من جذورها عن طريق التوعية المستمرة بمخاطر هذه الجريمة سواء من الناحية القانونية أو الاقتصادية أو المادية . ونتحدث بشكل مفصل عن المعلومات فى الفصل الثانى من هذا الباب.

---

(١) راجع د. آمال هلال ، دراسات البعد النفسى للطلب على المخدرات ، ظاهرة المخدرات فى مصر – دراسة توثيقية وتحليلية للبحوث والدراسات الاجتماعية ، المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية ، التقرير الثانى ، القاهرة ، ٢٠٠٢، صـ ٦٢ – ٦٣ .

ثانياً : المرحلة الإحصائية [1]:

تقوم على جمع المعلومات والبيانات اللازمة وتحليلها ، فعلى مصدر القرار أن تكون لديه المعلومات الكافية والوثيقة والحديثة حتى يتمكن من اتخاذ القرار المناسب ومشكلة المخدرات تستوجب الإطلاع بصفة مستمرة على التقارير السنوية التى تصدرها الإدارة العامة لمكافحة المخدرات وتحليلها والوقوف على مدى نجاح الإدارة وتقدمها فى القرارات التى تتخذها حيال جهودها فى المكافحة حيث تعتبر هذه التقارير بمثابة النبض لدى الفرد والمبينة لدى الإدارة فى اتخاذ القرار ووضع الخطط المناسبة لمكافحة هذه الظاهرة فى المجتمع [2].

ثالثاً : البحث عن الحلول المختلفة وتقييم كل منها فى ضوء الامكانيات المتاحة واختيار الحل المناسب :

يجب أن يتم تقييم الحلول والبدائل فى اختيار الأفضل منها ، وهناك مجموعة من العوامل التى تساعد على ذلك وهى :

١ – المزايا التى يحققها الحل أو البديل مع الأخذ فى الاعتبار عيوبه .

٢ – النتائج التى يحققها الحل أو البديل وأثر ذلك على الإدارة والأفراد.

٣ – مدى إمكانية تنفيذ القرار .

٤ – تبادل الرأى بين مختلف قطاعات الإدارة فى القرار الذى يصدر.

رابعاً : إصدار القرار ومتابعة تنفيذه :

يجب مراعاة الوقت الملائم لإصدار القرار . لأن فى اختيار الوقت المناسب أكبر الأثر فى تحقيق الهدف من القرار ، ومتابعة تنفيذه للتأكد من فاعليته وتحقيق النتائج المرجوة منه ، بالإضافة لما سبق من هذه المراحل (التى سبق ذكرها) لابد من توافر شروط فى القرارات الإدارية وهى :

---

(١) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٨، صـ٢٨٧.

(٢) راجع د. سعاد الشرقاوى ، القانون الإدارى وتحرير الاقتصاد ، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٩٤ ، صـ ١٣٠ .

١ – يجب أن يصدر القرار فى نطاق من الشرعية القانونية ، فلا يجب أن يصدر قرار مخالف للدستور أو القانون أو اللائحة فيعتبر غير مشروع.

٢ – يجب أن يبنى القرار على وقائع مادية حقيقية ، أى: يجب أن يكون للقرار الفردى موضوع .

٣ – يجب أن يصدر القرار من له غاية محددة وهى منع الإخلال بالمصلحة العامة فى المجتمع .

٤ – يجب أن يصدر القرار من السلطة المختصة بإصداره [١].

٥ – يجب أن يكون القرار ضرورياً ولازماً وفعالاً .

ويتعلق ذلك على حق الإدارة فى منح تراخيص بفتح صيدلية لبيع الأدوية ومتابعة أعمال الصيدلية بعد فتحها والتأكد من أنها تتبع التعليمات وهى : إمساك الدفاتر وعدم صرف العلاج إلا بتذكرة طبية ، ومخالفة التعليمات يقتضى أو يخول من له الحق فى إصدار قرار إدارى بوقف صرف الحصة المقررة للصيدلية المخالفة حتى زوال المخالفة وذلك لبيع العقاقير المخدرة للشباب [٢].

المطلب الثالث

الجزاءات الإدارية وحق التنفيذ المباشر

أولاً : الجزاءات الإدارية :

هذا هو تدبير وقائى هدفه إتقاء الإخلال بالنظام العام لعدم إتاحة الفرصة لمصدر الخطر والتهديد من التمكن من إحداث الضرر ، أى أن

(١) راجع د. عادل السعيد أبو الخير ، الضبط الإدارى وحدوده ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٣، صـ ٣١٢ – ٣١٣ .

(٢) راجع د. حسنى أحمد الجندى ، ورقة عمل حول دور القانون الجنائى فى تحقيق الرقابة والحد من تداول الأدوية المخدرة ، ندوة الرقابة على تداول الأدوية المخدرة ، مركز بحوث الشرطة ، ١٣ يونيه ٢٠٠٥ ، صـ ٦ .

الغاية الأساسية هى عدم إتاحة الفرصة لمن تسول له نفسه الإخلال بالنظام ، والجزاء الإدارى لا ينطوى أساساً على معنى العقاب ، بل هو تدبير وقائى يتخذ قبل وقوع الجريمة لمنع وقوعها ، ويواجه خطورة محتملة فى المستقبل والخطورة لا تتصل بجريمة ، وإنما هى حالة شخصية تنبئ عن خطر سيقع[1].

وتبدو أهمية الجزاء الإدارى فى منع الجريمة قبل وقوعها من خلال اكتشاف الخطورة الإجرامية للأشخاص .

فمرحلة تنفيذ الجريمة تسبقها دائماً مرحلة تحضير واستعداد ، والوقاية خير من العلاج ، أى: إن منع الجريمة قبل ارتكابها أو وقوعها أفضل بكثير من الانتظار لبعد وقوعها ، وهذا لا يعنى نقض الضبطية القضائية ، وتعقب المجرمين عقب ارتكابهم للجريمة ، ويعتبر الجزاء الإدارى فى رأى كثير من الباحثين هو أفضل أسلوب وقائى يستخدمه جهاز الشرطة المنوط به حفظ النظام فى المجتمع " للوقاية من الجريمة بكافة صورها المختلفة وخاصة جرائم المخدرات – موضوع بحثنا " .

ومن أبرز صور الجزاءات الإدارية الوقائية :

أ – المصادرة .　　　　ب – الاعتقال .

جـ – سحب تراخيص مزاولة مهنة معينة .

أ – المصادرة :

هى قيام جهة الضبط بمصادرة المواد التى قد يكون لهـا خطر الإضرار على النظام العام (الصحة العامة – الأمن العام – السكينة العامة).

مثال : مصادرة المواد المخدرة التى يتم ضبطها ، وحرق الزراعات للنباتات المخدرة فى شبه جزيرة سيناء منعاً لانتشارها وخفضاً للعرض من المخدرات ، ومصادرة الأسلحة التى تضبط بحوزة تجار المخدرات .

---

(١) راجع لواء د. عماد حسين عبد الله ، لواء د. السيد حلمى الوزان ، الضبط الإدارى ، مرجع سابق، صـ ١٢١ .

ب – الاعتقال [1] :

هو إجراء وقائي تتخذه سلطة الضبط ضد أشخاص مشتبه فيهم دون أن يكون قد صدرت منهم جرائم واضحة وثابتة ، ولكن ما يمارسونه من سلوك يوحى أنهم قادرون على ارتكاب جريمة أو جرائم فى المستقبل[2].

وبالتالى يتحمل المسئولية التدبيرية الناتجة عن وضعه لمنعه من ارتكابه الجريمة ، والاعتقال ما هو إلا أسلوب مؤقت لتقييد الحرية بحرية الإدارة وحرية الفرد الشخصية فتسلب منه مؤقتاً دون أمر قضائى ويصدره وزير الداخلية [3].

جـ – سحب تراخيص مزاولة مهنة معينة :

الترخيص الذى يتم بناؤه على قرار إدارى هو تصرف مؤقت قابل للسحب أو التعديل فى أى وقت إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، وسلطة الإدارة فى سحب التراخيص تقديرية ، لا يقيدها سوى تسبيب القرار فى حالة السحب وهنا يقتضى الأمر بالسحب بسبب تغير فى ظروف جديدة ظهرت تستوجب سحب الترخيص لحماية النظام العام [4].

ثانياً : حق التنفيذ المباشر (التنفيذ الجبرى) :

هى إحدى الوسائل التى تستخدمها الإدارة لإجبار الأفراد على تنفيذ القوانين واللوائح وأوامر الإدارة ونواهيها ، وذلك دون حاجة إلى إذن سابق

---

(١) راجع د. عادل السعيد أبو الخير ، الضبط الإدارى وحدوده ، مرجع سابق ، صـ ٣١٢.

(٢) راجع لواء د. عماد حسين عبد الله ، لواء د. السيد حلمى الوزان ، الضبط الإدارى ، مرجع سابق، صـ ١٢٥ .

(٣) راجع لواء د. نبيل عبد المنعم جاد ، ضمانات الحرية الشخصية فى ظل قانون الطوارئ خلال مرحلتى التحقيق والمحاكمة ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى علوم الشرطة . كلية الدراسات العليا ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، صـ ٢٢٠ .

(٤) راجع د. منيب محمد ربيع ، ضمانات الحرية فى مواجهة سلطات الضبط الإدارى ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى القانون ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، صـ ١٢٢ .

من القضاء ، حيث إن الأصل ألا تلجأ الإدارة إلى استخدام القوة المادية ضد الفرد المخالف إلا بعد أن تصدر ضده إجراءات التقاضى وصدور حكم بالتنفيذ الجبرى ، ومن ثم تكون مباشرة الإدارة لهذه الوسيلة استثناء من الأصل فى حالات معينة ، تلجأ فيها الإدارة إلى القوة المباشرة ، دون انتظار إجراءات التقاضى البطيئة ، باتخاذ إجراءات سريعة لا تحتمل التأخير حتى لا تتفاقم الأوضاع وترتكب الجرائم (١) . بذلك يعتبر التنفيذ الجبرى ضرورة اجتماعية للمحافظة على النظام العام بمفهومه الشامل فى المجتمع ، فيجب على الإدارة الأخذ به وفقاً للشروط المعلنة فى هذا الشأن وهى :

أ – وجود نص تشريعى ، التنفيذ الجبرى .

ب – حالة الضرورة .

وبعد هذا العرض لأدوات أو وسائل الإدارة بصفة عامة نذكر أن هناك عدة قوانين وقرارات لمواجهة مشكلة البحث تناولت جوانب كثيرة من المشكلة للحد منها حيث كانت وما تزال من أهم المشكلات التى تهدد العالم بأسره ، لما يترتب عليها من أضرار فادحة على الفرد والأسرة والمجتمع من نواحى مختلفة . وكانت لمصر مبادرة فى سياسة التجريم والعقاب لأول مرة فى نطاق المخدرات بصدور أمر عال فى ٢٩ من مارس لسنة ١٨٧٩ حرم بمقتضاه استيراد مواد الحشيش ، ونص فيه على مصادرة ما يرد منه ، وذلك بمعرفة السلطات الجمركية، كما قضى الأمر بمنع زراعته وفرض جزاء لمخالفة هذا المنع ، كما صدر أمر فى سنة ١٨٠٠ بمنع تعاطى الحشيش فى البلاد ، قد وردت فيه أن الحشاشين يفقدون وعيهم فيقدمون على ارتكاب الجرائم، وفى ١٤ من يناير ١٨٩٥ صدر قرار وزارة الداخلية بمنع أصحاب المحلات العمومية من تقديم الحشيش فى محلاتهم أو السماح بتعاطيه ، وصدر قرار آخر من وزارة الداخلية فى ١٩ مايو سنة ١٩٠٠ بتغليظ العقوبة

---

(١) راجع: لواء د. عماد حسين عبد الله ، لواء د. السيد حلمى الوزان ، الضبط الإدارى ، مرجع سابق، صـ ١١٤ – ١١٥ .

السابقة من ٢٥ إلى مائتى قرص والحبس من يوم إلى سبعة أيام ، مع غلق المحل لمدة شهر ، ويكون الغلق نهائياً إذا صدرت ثلاثة أحكام إدانة ، هذا ونجد أنه قد صدرت عدة قوانين قبل الثورة لمكافحة المخدرات فى مصر وقرارات من وزارة الداخلية ، وبعد قيام الثورة صدرت عدة قوانين منها القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات ، وتنظيم استعمالها والإتجار فيها (١).

والقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والمعمول به حتى الآن ، وقانون حظر شرب الخمر رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ ، والقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٠ والمنظم بالقرار الجمهورى رقم ٤٥ لسنة ٢٠٠٢ بمكافحة غسيل الأموال (٢). كما اعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب بالدار البيضاء فى فبراير سنة ١٩٨٦ قانوناً عربياً موحداً للمخدرات (٣) ، بالإضافة إلى صدور لوائح من وزيرى الداخلية والصحة لمكافحة هذه المشكلة .

أ – القرار رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥ فى شأن تداول بعض المواد والمستحضرات الصيدلية المؤثرة على الحالة النفسية.

مثال : قامت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالتنسيق مع الجهات الأخرى بضبط شحنة من الأقراص المؤثرة على الحالة النفسية بإحدى الحاويات القادمة من الخارج على إحدى السفن البحرية بميناء الإسكندرية البحرى (٤)، كما تم ضبط عدد كبير من الصيدليات تقوم بيع المواد والمستحضرات المؤثرة على الحالة النفسية فى كثير من محافظات الدولة .

---

(١) راجع د. ناهد صالح ، استطلاع للرأى فى مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، المركز القومى للبحوث الجنائية ، القاهرة ، ١٩٩١ ، صـ ١٤ – ١٥ .

(٢) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٥ ، صـ ١٢٨.

(٣) راجع د. ناهد صالح ، استطلاع للرأى فى مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، مرجع سابق . صـ ١٦ .

(٤) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٨ ، صـ ٦٤–٦٥ .

ب – قرارات وزير الداخلية بشأن مكافحة الزراعات المخدرة في شبه جزيرة سيناء .

مثال : الحملات التي قامت بها الإدارة العامة بالتنسيق مع القوات المختلفة للوزارة والقوات المسلحة متمثلة في قوات حرس الحدود – القوات الجوية ، وذلك باستخدام أفضل التقنيات الحديثة للمكافحة ، ورصد وتحديد مواقع الزراعات (G.P.S) في الصحراء ، ونشرح هذه التقنيات الحديثة في الفصل الثاني من الرسالة.

لقد قامت الإدارة بتصفية البؤر الإجرامية باتخاذ قرارات ، ومن أهم الأوكار الإجرامية مثل قرية النخيلة بمديرية أمن أسيوط حيث قامت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالتنسيق مع أجهزة الوزارة المختلفة (قطاع مصلحة الأمن العام – مديرية أمن أسيوط – جهاز مباحث أمن الدولة – قوات الأمن المركزي) ، بوضع خطة مناسبة لاقتحام المنطقة مع المحافظة على أرواح الأبرياء واستمر محاصرة تلك المنطقة لمدة عشرة أيام وتم إلقاء القبض على عائلة حنفي وآخرين حيث تم ضبط :

١٧سم	٣ ط	٣٨ ف	نبات قنب .
٥	٢٠	٢٩	نبات خشخاش .

بالإضافة إلى كميات كبيرة من البانجو وكمية من الأسلحة والذخيرة بدون ترخيص وكمية من القنابل اليدوية كما تم القبض على جميع المحكوم عليهم الهاربين [(١)].

كما قامت الإدارة بمداهمة نجع عبد الرسول ، وتم ضبط :

٦سم	١١ط	٥ ف	نبات قنب
٦	١٦	٨	نبات خشخاش

كما تم ضبط عشرة أطنان من مخدر البانجو الجاف وكمية من الأفيون .

(١) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٤ ، صـ ٨٥–٨٦ .

وصدرت عدة قرارات منها :

١ - القرار رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٣ باستبعاد مستحضرات مادة ديكستر وبريوكستين من الجدول الثالث لقانون المخدرات .

٢ - القرار رقم ١٧٢ لسنة ٢٠٠٠ باستبعاد استيراد المستحضرات الصيدلية التي تحتوى على مادتي (الكوكايين أو الداى هيدرروكودايين) .

٣ - القرار رقم ١٦٥ لسنة ٢٠٠٠ في شأن إضافة بعض المواد إلى الجداول الملحقة بقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل، وهذه القرارات الصادرة من وزير الصحة إما بالتعديل أو الإضافة كانت لمساعدة أجهزة المكافحة في التعامل مع المشكلة للحد منها ومنع انتشار هذه الظاهرة في المجتمع .

الفصل الثانى

فاعلية الإدارة بالمبادرة فى ضوء المعلومات الأمنية

تمهيد وتقسيم:

أكدت حقائق تطور الدول المتقدمة أن الاعتماد على المعلومات قد شكل عنصراً حيوياً للنمو والازدهار وأداة فعالة للتفوق والتميز ، ووسيلة هامة لتحديد صورة المستقبل . وتتوقف جودة القرار وفعاليته على جودة المعلومات من حيث الكم والنوع والتوقيت (١). وقد يتساءل البعض عن مفهوم المعلومات ، وتعد المعلومات العنصر الأساسى فى مختلف الأنشطة التى تمارسها الإدارة سواء كان تخطيطاً أو تنظيماً أو توجيهاً أو رقابة (٢). ويتوقف نجاح الإدارة فى إنهاء موضوع أو مشكلة على مدى تفهم ودقة تحديد الجوانب المختلفة للمشكلة ، وكذا الأهداف المستقبلية للإدارة . وأهم ما يحقق ذلك هو القدرة على تجميع البيانات والمعلومات بصورة مستمرة وتقييم مدى تقبل أطراف المشكلة وتعاونهم المستمر مع الإدارة لإنهاء الموقف أو المشكلة (٣).

ولا يمكن بأى حال من الأحوال أن يتم ذلك دون أن يكون محلل النظم متمرساً فى استخدام الطرق المختلفة لتجميع البيانات واستنتاج المعلومات وعالماً بمزايا وعيوب كل منها مع تحديد مصادر البيانات وأنواع ما يحتاجه من معلومات للحد الذى يجعله قادراً على إجراء التحليلات المطلوبة لها . وهو ما نود أن نشير إليه فى هذا الفصل من جمع البيانات

---

(١) راجع : د/ أحمد محمد المصرى ،" الإدارة الحديثة اتصالات – معلومات – قرارات "، الناشر مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، صـ ٢٠٥ .

(٢) راجع : د/ على محمد عبد الوهاب ،"الإدارة بالأهداف – النظرية والتطبيق "، مرجع سابق،صـ ٤٧.

(٣) راجع : د/ سونيا محمد البكرى ،" نظم المعلومات الإدارية ، المفاهيم الأساسية"،مكتبة الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠م ، ص٢٢٦، ٢٢٧.

اللازمة عن حقيقة ظاهرة المخدرات فى مصر للاستعداد ووضع الخطط الملائمة لمكافحة انتشار المخدرات بين أفراد المجتمع . ولقد أشار العديد من الباحثين والخبراء إلى أن عملية تجميع البيانات والمعلومات تعتمد إلى حد بعيد على خبرة وتمرس القائم عليها وتتطلب موهبة تصقلها مراحل التعليم والتدريب : وهناك مراحل لعملية جمع البيانات والمعلومات هى :

١ – الإلمام بنظام العمل الحالى [1].

٢ – تحديد أماكن ومستويات اتخاذ القرار .

٣ – تحديد المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرار .

٤ – مراجعة وتدقيق البيانات .

ونشرح هذه المراحل بإيجاز فى المبحث الأول ، وسنتناول هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث .

المبحث الأول : المعلومات وأهميتها فى الوقاية من المخدرات .

المبحث الثانى : أنواع نظم المعلومات الحديثة .

المبحث الثالث : دور المعلومات فى اتخاذ القرار .

المبحث الأول

المعلومات وأهميتها فى الوقاية من المخدرات

تمهيد وتقسيم:

إن المعلومات هى العنصر الأساسى فى مختلف الأنشطة التى تمارسها الإدارة تخطيطاً أو تنظيماً ، وهى ذات أهمية حيوية فى عملية الاتصالات واتخاذ القرارات .

ويقصد بالمعلومات : كل أشكال المعرفة التى يتم توصيلها ، وتتعلق بحقيقة معينة أو حدث بذاته ، أو هى المعارف التى تحصل عليها من خلال

---

(١) راجع : د.م. سمير إسماعيل محمد مصطفى، " تحليل نظم منظومة الإدارة بالمعلومات ". مقدمة فى منهجيات التحليل والتصميم ، دار نافع للطباعة ، القاهرة ، ٢٠٠٢، صـ ٢٣٠ .

عمليات الاتصال والبحوث والتعليم وغيرها من مصادر المعرفة والثقافة والعمل، وبصفة عامة يمكن القول أن المعلومات هى : كل ما يصل إلى علم الفرد سواء بالقراءة أو بالاستماع أو بالمشاهدة ، وتتعلق بجوانب وأمور تتصل بحياة الإنسان ، والأوضاع المحيطة به ، والعلاقات التى يقيمها ، والظروف التى تلازمه ، والإمكانات المتاحة له ، والأحداث التى يحاربها من وقت لآخر (١).

المعلومات لها أهمية كبيرة للإدارة ، حيث نجد إنها تدخل فى كل نواحى النشاط والأعمال التى تمارسها ، وبخاصة عند اتخاذ القرارات التى تتعلق بأنسب الطرق والأساليب لاستخدام الموارد المتاحة من أجل تحقيق الأهداف(٢)، وتقييم الإنجازات ، وهناك تباين فى الموارد واختلاف فى نوعيتها وكمياتها ويجب أن نأخذ فى الاعتبار الظروف السائدة فى المجتمع واختلاف أوضاعه ومكوناته ، وفى الواقع فإن الإدارة عند اتخاذها للقرارات تصبح على درجة كبيرة من التعقيد لتعدد وتداخل العوامل والمؤثرات التى تؤثر بشكل ملحوظ فى القرار ، ولا يقلل من شدة هذا التعقيد ، ومن الحيرة التى قد تصيب بعض المديرين سوى المعلومات الدقيقة والمستمدة من عناصر العمل الإدارى ، ويجب الإشارة إلى تعريف المعلومات وأهميتها ومصادرها وشروط صحتها فى المطالب الآتية :

المطلب الأول : تعريف المعلومات .

المطلب الثانى : مصادر المعلومات .

المطلب الثالث : شروط صحة المعلومات .

---

(١) راجع : د/ أحمد محمد المصرى ،" الإدارة الحديثة – اتصالات – معلومات – قرارات "مرجع سابق ، صـ ٢٠٥ – ٢٠٦ .

(٢) راجع : د/ سرور على إبراهيم وآخرين ، ترجمة د/ رايموند ملكيود ،" نظم المعلومات الإدارية "، الناشر دار المريخ ، السعودية ، ٢٠٠٠ ، صـ ٥٣٤ – ٥٣٥ .

المطلب الأول

تعريف المعلومات

إن المصطلح العلمى لتعريف المعلومة ، يقابله المصطلح اللاتينى Information ، وتعددت المعانى العربية لهذا المصطلح اللاتينى بصورة كبيرة ، فقد عرفت على أساس أنها معلومة ، واستخبار ، ووشاية . وهناك عدة تعريفات للمعلومات على أنها : " الحقائق عن أى موضوع أو هى الأفكار والحقائق عن الناس والأماكن والأشياء .... إلخ " أو أنها: معرفة تكتسب من خلال الاتصال أو البحث أو التعليم أو الملاحظة . وهناك تعريف آخر " إنباء يحدث قدراً من المعرفة يزيل عدم التأكد فى أمر ما " (١).

وهذا التعريف يضع الحدود الواضحة للمعلومات ، فلا يشترط فى المعلومة أن تأتى بشئ جديد ، ويكفى أنها تأتى لتؤكد شيئاً سبق العلم به ، ولكنه لم يصل إلى مرحلة التيقن ، ويحدث بذلك قدر من المعرفة يعطى للمعلومة وجودها الفعلى ، والمعلومات تؤثر فى ظروف اتخاذ القرار ، فالقرارات داخل الوحدات المختلفة (إدارية أو غير إدارية) يمكن أن تتخذ فى ظل ثلاثة ظروف مختلفة هى (٢):

١ – ظروف التأكد التام : وذلك عندما تتوافر المعلومات الكافية بشأن التصرفات البديلة لكل مشكلة ، ويكون ناتج كل بديل معروفاً جيداً.

٢ – ظروف الخطر : وذلك عندما تتوافر معلومات يمكن من خلالها تحديد نواتج استخدام كل بديل ، ولكن هذه النواتج غير مؤكدة الحدوث ، وبالرغم من ذلك توجد إمكانية لتقدير احتمالات حدوث كل ناتج منها ،

---

(١) راجع : لواء .د/ محمد فاروق عبد الحميد كامل ،" المعلومة الأمنية "، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ١٩٩٩ ، صـ ١٢ .

(٢) راجع : لواء . د/ محمد مدحت المراسى ،" تنظيم إدارة الشرطة "، مرجع سابق ، صـ ٤٠–٤١ .

ويتضمن تحليل الخطر حساب القيمة المتوقعة لكل بديل ، ثـم اختيـار البديل الذى يتضمن أفضل قيمة متوقعة .

٣ – ظروف عدم التأكد: وذلك عندما لا تتوافر معلومات يمكنه من خلالهـا تقدير احتمالات حدوث نتائج لكل بديل من البدائل.

ويتضح مما سبق أهمية الدور الذى تلعبه المعلومات فى عملية صنع القرارات ، ومدى توافر هذه المعلومة فى التوقيت والشكل المناسب ، فضلاً عن دقتها وارتباطها الوثيق بموضوع القرار الذى يصدر من جانـب رجـل الإدارة . والتعريف العلمى للمعلومات Information هى : تلـك البيانـات والأرقام والحقائق والأوصاف التى تساعد الإدارة على تصور ما يحيط بهـا من مواقف ، وتفسير ما يحدث من ظواهر وأحداث وصولاً إلى التنبؤ الدقيق، بما يمكن أن يحدث فى المستقبل ، ومن ثم يكون للإدارة تعظيم قدرتها على إجراء الاتصالات واتخاذ القرارات ورسم الخطط الملائمة والرقابـة علـى مختلف أوجه النشاط [(١)]، بل أكثر من ذلك تكون قدراتها متزايدة فـى تقبـل الأوضاع السائدة ، والسيطرة على المواقف المتوقعة لتأمين اتخاذ الأهـداف المحددة بأعلى كفاءة ممكنة ، وبأدنى تضحية إذا لزم الأمر [(٢)].

والمعلومات بتعريفها السابق تتميز بأمرين يتداخلان معهـا ونعنـى البيانات Data والمعرفة Knowledge ، فالبيانات هى: الوقائع الثابتة فـى مجال ما التى يتم تسجيلها عن طريق الملاحظة ، تمثل فى حد ذاتها أسـاس التحليل والدراسة للباحث والذى يستطيع من خلال ما يجريـه مـن تحاليـل ودراسات عليها أن تخرج بمعلومة تبلور الحقائق التى نتجت عـن دراسـة

(١) راجع : لواء.د. عماد حسين عبد الله ، إدارة الأزمات والكوارث ، مرجع سابق ، صـ٢٤٩-٢٥٠.

(٢) راجع : د/ أحمد محمد المصرى ." الإدارة الحديثة – اتصالات – معلومات – قرارات "، مرجع سابق، صـ ٢٠٦ .

البيانات ، وعلى ذلك فالبيانات فى حد ذاتها لا تمثل معلومة لكنها تفيد الخلية التى تتكاثر فيها المعلومة أو أكثر ، بالتالى فالبيانـــات تتميـز أصـــلاً عـن المعلومة إلا أنها فى ذات الوقت مصدر وجودها [(١)].

وهناك تعريف آخر للمعلومات " بأنها تجميع لبيانـــات ذات معنـــى وعلاقة بوصف وقائع أو أحداث أو ظواهر " [(٢)].

ونظم المعلومات ، هو ذلك النظام الذى يتضمن مجموعة متجانــسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد تقوم بتجميـــع وتـــشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل المعلومات مفيدة لمستخدمى القرارات من خلال شبكة قنوات وخطوط اتصال [(٣)].

وبعد عرض هذه التعريفـــات المختلفـــة للمعلومـــات نبـــين أهميـــة المعلومات بالنسبة للإدارة فى ثلاث نقاط يمكن سردها كالآتى:

١ – حصر وتسجيل الأحداث الماضية والتعرف على العوامل والمتغيـــرات المحيطة .

٢ – دراسة ووصف الأحداث المعاصرة والاستفادة من الخبرات الماضية فى تفسيرها للتعرف على حقيقة الأمر ، وعلى العوامل والمتغيرات الجديدة التى ترتب عليها الاتجاهات الناشئة عن الموقف .

٣ – الاعتماد على ما سبق من التنبؤ بالاتجاهات والأحداث المستقبلية تحسباً لها ، والعمل على مواجهتها سواء كانت سلباً أو إيجاباً.

ولقد استفادت الإدارة كثيراً ، وزادت فى الاتصالات والقرارات عن طريق اعتمادها على ما تحت يدها من معلومات معدة بشكل يحقق أغراض

---

(١) راجع : لواء . د/ محمد فاروق عبد الحميد ،" المعلومة الأمنية "، مرجع سابق ، صـــ ١٣.

(٢) راجع : د/ عبد الله عبد العزيز الفواز ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه بعنوان " التخطيط لإدارة الأزمة الأمنية " ، أكاديمية الشرطة ، كلية الدراسات العليا ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، صـــ ١٦٨ .

(٣)راجع : د / محمد نور الدين أحمد عبد الحكيم ،"آفاق جديدة لدور نظم المعلومات فى المجال الشرطى"، مجلة الفكر الشرطى ، الشارقة ، المجلد العاشر ، العدد الرابع ، يناير ٢٠٠٢ ، صـــ ١٠٩ .

الاستخدام اليومى والمستمر [1]. وتعد المعلومات هى الركيزة الأساسية لتزويد مصدر القرار بالتقرير المبدئى عن الموقف المراد اتخاذ قرار بشأن مواجهته ، حيث يتضح أهمية الدور الذى يؤديه البيان الصادق والمعلومة الحقيقية من أجل تحديد الاحتمالات المستقبلية ، فالبيانات والمعلومات عنصران أساسيان فى كيفية التخطيط لمواجهة موقف أو مشكلة ، ومشكلة المخدرات موضوع البحث تظهر أهمية المعلومات بشكل أساسى فى تحديد موقف المشكلة فى بلد ما فيجب أن تتوافر خصائص معينة لهذه المعلومات وهى [2] :

١ – الدقة
٢ – الكفاية
٣ – الملائمة والمطابقة الأمنية
٤ – الملائمة الوظيفية
٥ – الحيدة
٦ – الوضوح
٧ – السرية [3].

ونتناول هذه الخصائص بشئ من التفصيل فى المطلب الثالث من هذا المبحث .

إن الحصول على معلومات دقيقة حول أنماط التعاطى للمخدرات والجرائم المختلفة (جلب – تهريب – إتجار – تصنيع – زراعة) وتكشف هذه البيانات عن اتجاهات الظاهرة عبر السنوات الماضية ، ويمكننا أن نتوقع امتدادات هذه الاتجاهات فى المستقبل . فمثلاً : عند أخذ البيانات اللازمة فى حالة (متعاطى أو مدمن) يلزم توافر هذه البيانات الأساسية عنها ، ونؤخذ هذه المعلومات من المدمن نفسه أو من أحد الأفراد الأسرة ، وهذه البيانات هى :

---

(١) راجع : د/ أحمد محمد المصرى ،" الإدارة الحديثة – اتصالات – معلومات – قرارات "، مرجع سابق، صـ ٢٠٧ .
(٢) راجع : د/ على إسماعيل مجاهد ،" التنبؤ العلمى كأساس للتخطيط الأمنى "، مرجع سابق، صـ ١٨ .
(٣) راجع : د/ محمد سامى الشوا ، " ثورة المعلومات وإنعكاساتها على قانون العقوبات " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٣، صـ٥٦.

١ – تاريخ حالة التعاطى (١).

٢ – تاريخ ومقدار تورطه فى التعاطى .

٣ – ظروف الحالة الاجتماعية .

٤ – نوع المخدر الذى يتعاطاه .

٥ – محاولات الإقلاع عن التعاطى السابقة وظروف انتكاسه.

كل هذه النقاط تمثل معلومات تساعد الإدارة على تحديد الموقف من المشكلة وأبعادها وطرق مواجهتها والطريقة العلمية المدروسة مسبقاً (٢).

ويتبلور إجراء نظام المعلومات فى الآتى :

١ – تجميع البيانات المتعلقة بالمشكلة أو الموقف (المخدرات) ويكون التجميع من كافة المصادر ذات العلاقة سواء كانت من داخل أجهزة المكافحة أو من خارجها.

٢ – تصنيف هذه البيانات طبقاً للاحتياجات وبدرجات متفاوتة .

٣ – تحليل هذه البيانات لاستنتاج المؤشرات التى تدل على اتجاهات وأبعاد المشكلة (٣).

٤ – حفظ المعلومات بطريقة يسهل استرجاعها حين الاحتياج إليها فى وقت قصير وبتكلفة قليلة نسبياً (الحاسب الآلى) .

٥ – التحديد للبيانات بحسب التطورات التى تحدث فى الظروف والأوضاع الداخلية والخارجية للبيئة المحيطة ويكون التحديد بالحذف أو بالإضافة.

٦ – توزيع هذه المعلومات على مراكز اتخاذ القرارات وإجراءات التنظيمات المختلفة بحسب احتياجاته .

---

(١) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، استراتيجية قومية متكاملة لمكافحة ومعالجة مشكلات التعاطى والإدمان فى مصر ، التقرير النهائى ، مرجع سابق ، صـ ٢٥٣ .

(٢) راجع : د/ معالى فهمى حيدر ،" نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية ". مكتبة الدار الجامعية ، بالإسكندرية ، ٢٠٠٢ ، صـ ٢٤٣ .

(٣) راجع : د/ أحمد محمد المصرى،" الإدارة الحديثة – اتصالات – معلومات – قرارات "، مرجع سابق ، صـ ٢٠٩ .

ويشير الإعلان الصادر عن المؤتمر العام للأمم المتحدة عام ١٩٨٧ إلى ما يلى :

١ – يجب عند وضع السياسة القومية لخفض الطلب على المخدرات الاعتماد على المعلومات الدقيقة .

٢ – يجب أن تقدم الأساليب الإحصائية الحديثة قاعدة مثبتة من المعلومات تعتمد عليها [١].

٣ – يجب على البلاد التى لا يوجد لها نظام داخلى لتقدير حجم التعاطى والإدمان أن ينشئ هذا النظام على مراحل .

٤ – تكوين الأدوات المقننة اللازمة لجمع البيانات داخل الوطن وأن يوضع فى الحسبان تجميع البيانات فى المستقبل على مستوى إقليمى ودولى بحيث يمكن قيام نظام تبادل المعلومات والخبرات على مستوى دولى.

المطلب الثانى

مصادر المعلومات

يعنى بمصادر المعلومات : جميع المنابع التى تشمل البيانات عن حقيقة مشكلة المخدرات فى الدولة من حيث العرض والطلب والمشكلات الصحية والاجتماعية المترتبة عليها . ويمكن الاستفادة منها فى مجالات المكافحة ومنع وقوع جريمة المخدرات والجرائم المرتبطة بها . ولا تتم عملية تحديد الأهداف تحت تأثير عوامل مؤقتة كالاتصالات العابرة . ولقد قامت الحكومة البريطانية بتطوير استراتيجيتها وكانت بعنوان " التعامل مع المخدرات معاً " سنة ١٩٩٤م ونادى بها رئيس الوزراء فى ذلك الوقت جون ميجور وهى تدعو إلى الشراكة فى التعامل مع المخدرات ،ومن أكثر السمات

(١) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان : استراتيجية قومية متكاملة لمكافحة المخدرات ومعالجة مشكلات التعاطى والإدمان فى مصر ، التقرير النهائى ، مرجع سابق ، صـ ٢٥٣.

الملموسة لها خلق فرق عمل المخدرات Drugs Action Teams [١] ، تحمل اسم فرق التنسيق للمخدرات فى أيرلندا الشمالية وتهدف هذه الفرقة إلى جمع الأشخاص الذين لديهم أدوار لمكافحة المخدرات معاً على المستوى القومى سواء من الشرطة والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية وخدمات المخدرات والمراقبة بالإضافة إلى المنظمات التطوعية وغيرها من المنظمات الأخرى ، ومهمة هؤلاء الممثلين عمل استراتيجية لكل منظمة محلية فى جميع أنحاء المملكة المتحدة والمشاركة فى المعلومات ، ولقد فشلت هذه الاستراتيجية بسبب الاعتماد على المعلومات الغير الصحيحة للأدوار ، وكانت تحمل شعارات انفعالية للأشخاص المتحمسين للحرب ضد المخدرات وقد فشلت هذه الإستراتيجية فى ذلك الوقت لأسباب :

السبب الأول : كان جميع الشباب فى خطر التعرض لسوء استخدام المخدرات بسبب ضغط أصدقائهم عليهم .

السبب الثانى : أن جميع المخدرات غير المشروعة تعد شبه خطيرة ولها عواقب وخيمة .

السبب الثالث : عدم وجود فواصل فى الوقت حيث أن سوء استخدام المخدرات كان يؤدى إلى الجريمة وبذلك تكون المجتمعات المحلية معرضة للخطر .

ونخلص من ذلك ضرورة الفهم الجيد لمصادر المعلومات لحقيقة المشكلة ولتحديد الأهداف المرجوة لمكافحة المشكلة بكل السبل وللتعرف على هذه المشكلة وهى تعاطى المخدرات بين أفراد المجتمع ، هناك ثلاثة مصادر رئيسية للمعلومات فى هذا الصدد :

---

(١) Hoard Parker , Judith and Ray Eggintan UK Drugs unlimited New Research Policy lessons on illicit Drug use U.C.E. London , 2001, Page 150 .

أولاً : البيانات المسجلة فى مواطن العلاج لجهات حكومية وغير حكومية (المصحات العلاجية) [1].

ثانياً : الوقائع المسجلة بمعرفة سلطات تطبيق القانون وهى التقارير السنوية لأجهزة المكافحة الأمنية " التقارير السنوية التى تصدرها الإدارة العامة لمكافحة المخدرات " الإحصائيات – عدد القضايا – المتهمين – الكمية المضبوطة مقارنة بالأعوام السابقة .

ثالثاً : المسوح الميدانية التى تقوم بها مراكز البحوث والأقسام الجامعية والمعامل الدوائية .

ونشرح هذه المصادر كالآتى :

أولاً : البيانات المسجلة فى مواطن العلاج الحكومية وغير الحكومية:

وهذه البيانات تؤخذ من المدمن نفسه أو من أحد أفراد الأسرة عند التقدم لإحدى مصحات العلاج ، ويجب أن تملئ هذه الصحيفة التى تحتوى على البيانات الآتية أو تسمى بصحيفة التقدير الطبى النفسى لحالات الإدمان:

١ – بالنسبة للمادة التى يتعاطها المتعاطى وإذا كان يتعاطى أكثر من مخدر يجب أن تؤخذ هذه المعلومات لكل مخدر على حدة [2].

أ – اسم المادة المستخدمة .

ب – المدة المنقضية منذ بدء تعاطيها .

جـ – عدد المرات فى الأسبوع أو فى الشهر – مرات أسبوعياً – مرات شهرياً .

د – تاريخ آخر جريمة تعاطاها من هذه المادة .

---

(١) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، إستراتيجية قومية متكاملة لمكافحة المخدرات، ومعالجة مشكلات التعاطى والإدمان فى مصر ، التقرير النهائى ، مرجع سابق ، صـ ١٨٠.

(٢) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، إستراتيجية قومية متكاملة لمكافحة المخدرات، ومعالجة مشكلات التعاطى والإدمان ، التقرير النهائى ، مرجع سابق ، صـ ٢١٥ وما بعدها.

هـ - أسلوب التعاطى .

و - الجريمة المعتادة .

ز - الغرض من التعاطى (الفرقة - التنشيط - التغلب على القلق - التخلص من الاكتئاب - أى غرض آخر) .

٢ - وهناك معلومات يجب الحصول عليها من الشخص المدمن الذى كان يتعاطى مخدراً ثم انقطع عنه . وهذه المعلومات تحتوى على نوعين من البيانات :

أ - بيانات عن حقائق أو وقائع .

ب - بيانات عن المدى الانفعالى أو الوجدانى عند الشخص (مثال درجة الرضا أو السخط) .

- اسم المادة المستخدمة .
- المدة عند بدء التعاطى .
- مدة الاستمرار فى التعاطى .
- الآثار السيئة أو المزاجية لتعاطيها (إن وجدت) .
- أسباب التوقف عن تعاطيها .
- الخبرات العلاجية السابقة ومكانها (إن وجدت) .

٣ - معلومات خاصة بالتاريخ الطبى للحالة وتشمل [1] :

أ - الأمراض وتواريخ الإصابة بكل منها .

ب - الحوادث وتواريخ الإصابة بكل منها.

جـ- دخول المستشفيات وتواريخها وأسبابها .

٤ - معلومات خاصة بالأعراض المرضية فى أجهزة الجسم المختلفة، وترجع أهمية هذه الأعراض إلى ما يلى :

أ - بعضها قد يعقد عملية الانسحاب .

---

(١) راجع : د. محسن العبودى ، دور الشرطة وأجهزتها فى إدارة الأزمات ، دار النهضة العربية، القاهرة ،٢٠٠٤، صـ٢٩٠-٢٩١.

ب - هناك أعراض ترتبط بأمراض سبق للشخص إصابته بها وأهمل فى علاجها مما يؤثر ذلك على تاريخه الإدمانى.

٥ - **معلومات خاصة بالظروف الاجتماعية :**

أ - ظروف المعيشة (مع الأسرة أو بمفرده) .

ب - الحالة الزواجية (متزوج ، أعزب ، مطلق ، منفصل ، أرمل).

جـ- التوجه الجنسى وكفاءته .

د - العمل أو الدراسة .

هـ- أعضاء الأسرة (العدد-القرابة-المتعاطى منهم إذا وجد .. الخ).

و - الأصدقاء (وهل منهم من يتعاطون ؟ ومن لا يتعاطون) .

ز - كيفية قضاء وقت الفراغ .

ح - الوضع القانونى للشخص (فى الحاضر والماضى إذا كان قد وقع تحت طائلة القانون) .

٦ - **معلومات عن الحالة النفسية للمتعاطى يتضمن البيانات الآتية (١) :**

أ - الحالة الذهنية ، فاقد الوعى فى وقت معين أو فى كل الأوقات.

ب - هل هناك إصابة عضوية .

ج - حالات الاكتئاب .

د - أفكار انتحارية .

هـ - احتمالات الاندفاع والعنف .

و - تقلبات وجدانية عنيفة .

ز - هل الأعراض الذهنية سابقة أم لاحقة على الإدمان ؟

ح - هل التعاطى والإدمان مصحوباً بالتوجه إلى التداوى.

---

(١) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، إستراتيجية قومية متكاملة لمكافحة المخدرات، ومعالجة مشكلات التعاطى والإدمان فى مصر ، التقرير النهائى ، مرجع سابق، صـ ٢١٦ .

وهناك معلومات خاصة بالفحص الجسمانى وهذه المعلومات خاصة بالعلامات الموجودة فى جسم المتعاطى مثل : الثقوب المختلفة من الحقن والوشم وتشققات الجلد والصفراء والقروح ..... إلخ .

ثانياً : الوقائع المسجلة بمعرفة سلطات تطبيق القانون :

هذه البيانات يقوم بتسجيلها السلطة القائمة على تنفيذ القانون (الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، والإدارة الفرعية لها فى المحافظات والمديريات ومصلحة الأمن العام) وهى البيانات التى تسجل عن الأشخاص الذين صدرت ضدهم أحكام أو من سبق ضبطه فى قضايا مخدرات . وفى هذه الحالة يجب وضع صحيفة تسجل فى ملف القضية للشخص الذى تم ضبطه ، وتحتوى على عناصر أساسية من البيانات وهى :

١ – العنصر الأول خاص بالمعلومات والبيانات الديموجرافية (كالسن – التعليم – المهنة – محل الإقامة – الحالة المدنية .... إلخ) .

٢ – العنصر الثانى خاص بالمخدرات المضبوطة من حيث (النوع – الكمية).

٣ – العنصر الثالث البيانات الخاصة بمواصفات الجريمة ، (السوابق).

وهذه الصحيفة موجودة فى المراكز والأقسام بجميع مديريات الأمن، ولكن الجديد هو تجميع هذه المعلومات أو البيانات وتنظيمها بطريقة تسمح بالرجوع إليها فى أقرب وقت وأقل مجهود [1].

وهناك جدول لصحيفة تسجيل تحتوى على بيانات للشخص المضبوط وهى كالآتى :

---

(١) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان، إستراتيجية قومية متكاملة لمكافحة المخدرات، ومعالجة مشكلات التعاطى والإدمان فى مصر، التقرير النهائى، مرجع سابق، صـ ٢٥٥ .

البيانات الأولية	بيانات عن المخدرات المضبوطة	بيانات عن القضية نفسها [1]:
الاسم : الديانة النوع : ذكر أنثى الجنسية : تاريخ الميلاد : محل الميلاد : المهنة : مستوى التعليم : أمي يعرف القراءة أو الكتابة : - شهادة إبتدائية . - شهادة إعدادية . - شهادة متوسطة . - شهادة الثانوية العامة . - شهادة جامعية . الحالة الاجتماعية: (متزوج - أعزب - مطلق - أرمل)	١ - النوع ٢ - الكمية بالوزن جم كجم بالحجم لتر بالعدد بالمساحة (سهم - قيراط - فدان)	١ - تاريخ الضبط . ٢ - مكان الضبط . ٣ - جهة الضبط ٤ - نوع القضية (جناية- جنحة - أحوال إداري) ٥ - التكييف القانوني للواقعة محل الضبط ٦ - تاريخ الحكم . ٧ - الحكم . ٨ - السوابق المحكوم فيها .

جدول رقم (١)

يوضح صحيفة تسجيل تحتوى على بيانات للشخص المضبوط

هذا بالإضافة للتقارير السنوية التي تصدرها الإدارة العامة لمكافحة المخدرات وهي تحتوى على معلومات جديدة عن إنجازات الإدارة مقارنة بالأعوام السابقة من حيث [2]:

١ - مكافحة وإبادة الزراعات المخدرة .

٢ - متابعة الثروات غير مشروعة من تجارة المخدرات .

(١) المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان ، استراتيجية قومية متكاملة لمكافحة المخدرات ومعالجة مشكلات التعاطي والإدمان في مصر ، مرجع سابق، صـ ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٢) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠ ،صـ ٣٧ .

٣ – مداهمة وتصفية البؤر الإجرامية .

٤ – الإحصائية التى تصدرها الإدارة شاملة أعداد القضايا والمتهمين فيها ، وكميات المخدرات وأنواع .

ثالثاً : المسوح الميدانية التى تقوم بها مراكز البحوث والأقسام الجامعية والمعامل الدوائية [١]:

لقد قام البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات منذ إنشائه سنة ١٩٧٥ بإجراء العديد من الدراسات والبحوث الميدانية التى يتم نشرها محلياً وعالمياً وكان من نتيجة هذا الجهد ومن الدراسات أن تراكمت ثروة من المعلومات العلمية الدقيقة عن أنماط الطلب على المخدرات بين شرائح الطلاب (المدارس – الجامعات) (الذكور – الإناث) وعمال الصناعة ، ويتميز هذا المصدر بأن المعلومات التى توصل إليها مبوبة ومبرمجة، وتبرز أهمية هذه المعلومات فيما يلى [٢]:

١ – إن هذه المعلومات تمثل نقاط ارتكاز دقيقة لتقدير حجم الطلب على المخدرات بأنواعها المختلفة .

٢ – إن هناك طريقة جديدة للوصول إلى هذه المعلومات ، وهى استخدام المعادلات العلمية .

٣ – إن هذه المعلومات تحدد ثلاثة تقديرات لحجم الطلب :

أ – التقدير الأول : حجم التعاطى الاستكشافى والتجريبى .

ب – التقدير الثانى : حجم التعاطى بالمناسبة .

جـ – التقدير الثالث : حجم التعاطى المنظم وهو الأقرب للإدمان.

---

(١) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٤ ،صـ ٥١ .

(٢) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان . استراتيجية قومية متكاملة لمكافحة المخدرات ومعالجة مشكلات التعاطى والإدمان فى مصر ، مرجع سابق ، صـ ٢٥٨ .

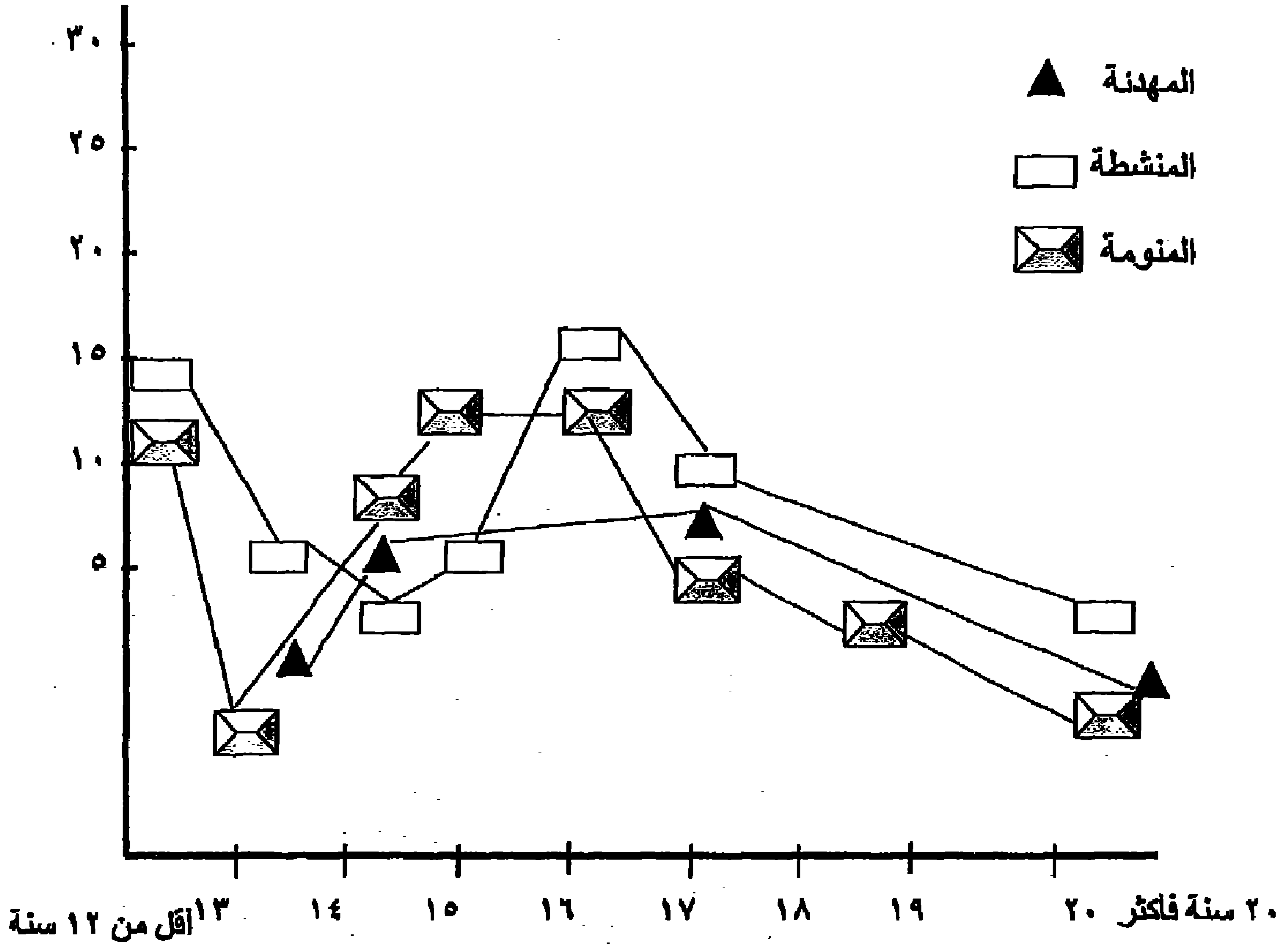
٤ - إن هذه المعلومات تمثل خطورة الإقدام على التعاطى (الطباق والمواد الكحولية) وهذه الخطورة تكون بمثابة عناصر الإنذار المبكر لعدد التلاميذ أو الطلاب المقدمين على الشرب أو التعاطى .

بالإضافة إلى أهمية هذه المعلومات المتخذة من المسوح الميدانية ، والتى تعبر عن حقيقة واقعية لا جدال فيه مثل : انتشار تعاطى المواد النفيسة بين عدد من تلاميذ المدارس الثانوية الفنية للبنين،حيث إن الاعتماد على المواد النفيسة (الأدوية) بغير التصريح من الطبيب،إما للهروب من مشكلة أو لزيادة التركيز أو الإدراك. مثال (المهدئات - المنشطات - المنومات) (١).

---

(١) راجع د. مصطفى يوسف وآخرين :
- تعاطى المواد المؤثرة فى الأعصاب بين تلاميذ المدارس الثانوية بنين ، دراسات ميدانية فى الواقع المصرى ، البرنامج الدائم لبحوث المخدرات ، المجلد التاسع ، القاهرة ، ٢٠٠٢،صـ ٦٦-٦٧ .
- تعاطى المواد المؤثرة فى الأعصاب بين أبناء الريف المصرى ، دراسة مقارنة استكشافية، البرنامج الدائم لبحوث المخدرات ، المجلد الحادى عشر ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، صـ ٣١-٣٢.

ونوضح معدلات الانتشار لهذه المواد النفيسة بين التلاميذ مع توضيح العمر عند التعاطى فى الرسم البيانى التالى :



شكل رقم (٣)

يوضح معدلات انتشار المواد النفسية بين التلاميذ[1].

(١) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، أطلس وبيانات التعاطى والإدمان مقارنة بين تلاميذ المدارس الثانوية العامة والفنية ، مكتبة البرنامج الدائم لبحوث المخدرات ، القاهرة ، ٢٠٠٦، صـ١.

المطلب الثالث

شروط صحة المعلومات

يجب توافر عدد من الشروط فى المعلومة حتى يكون متخذ القـرار على درجة حقيقية بالأمور لاتخاذ القرار المناسب ، وفـى حالـة وصـول المعلومات غير صحيحة أو خطأ لمتخذى القرار سوف يكون القرار بعيداً كل البعد عن الواقع ، ولا يعالج المشكلة القائمة . لهذا يجب توافر عدة شـروط لصحة المعلومات وهى :

١ – الدقة .

٢ – الكفاية .

٣ – الملائمة والمطابقة الزمنية .

٤ – الملائمة الوظيفية .

٥ – الحيدة .

٦ – الوضوح .

٧- السرية .

وسوف نقوم بشرح مبسط لهذه الشروط كالآتى :

أولاً : الدقـة [1]:

الدقة فى المعلومات هى أحد الشروط الجوهرية فيجب أن تكون المعلومات نابعة من وقائع ثابتة ، وتستخلص منطقياً من تفصيلات هذه الوقائع. بحيث لا يكون هذا الاستخلاص ضرباً من الخيال بعيد التحقق ، أو مبنياً على تصورات لا تشير إليها الوقائع من قريب أو بعيد . فالمعلومات الناتجة عن بيانات غير صحيحة تكون مضللة وغالباً تؤدى إلى آثار سلبية

(١) راجع : لواء. د/ محمد فاروق عبد الحميد كامل،" المعلومة الأمنية "، مرجع سابق ،صـ ٦٠ – ٦١.

ضارة (١). ويجب أن تكون المعلومات صحيحة ودقيقة حتى يمكن الاعتماد عليها فى اتخاذ القرار السليم ، وهذا يتوقف على متخذ القرار بعدم الحذف أو الإضافة من وقائع المعلومة .

ثانياً : الكفاية :

حتى تحقق المعلومة هدفها فى إزالة عدم التأكد لأمر ما يجب أن تكون كاملة تؤدى إلى معرفة محددة وتعطى نتيجة واضحة حول الموضوع أو المشكلة محل الدراسة ، فلا يجب على متخذ القرار أن يفصل كل الاحتمالات غير المؤكدة أى : تحديد حدود المعلومة ، وبمعنى آخر أن تكون المعلومات شاملة على جميع خصائص ونواحى المشكلة محل الدراسة التى تهم متخذ القرار .

ثالثاً : الملائمة والمطابقة الزمنية :

إذ يجب أن تقدم المعلومة فى الوقت الذى يحتاج إليها ، وللشخص الذى يحتاجها ، وأن يكون هناك توافق وتطابق بين المعلومات ، واحتياجات متخذى القرار ، بمعنى آخر يجب أن تتناسب المعلومات المطلوبة مع نوع القرارات المراد اتخاذها (٢).

رابعاً : الملائمة الوظيفية :

هى ارتباط المعلومات بالاحتياجات الفعلية للمستفيدين منها (ضحايا جرائم المخدرات) وهى الحالة النفسية والاجتماعية والدخل للفرد المتعاطى أو المدمن حتى يمكن علاجه .

خامساً : الحيدة :

يجب أن تكون المعلومات غير منحازة مع أو ضد رأى شخص معين، أى يجب أن تكون موضوعية وليست ذاتية تعبر عن ميول شخصية أو تتأثر بالحالة النفسية أو العصبية لمتخذى القرار .

---

(١) راجع : لواء. د/ عماد حسين عبد الله ، إدارة الأزمات والكوارث ، مرجع سابق ، صـ٥٥.

(٢) راجع : د/ على إسماعيل مجاهد ،" التنبؤ العلمى كأساس للتخطيط الأمنى "، مرجع سابق ، صـ١٨.

سادساً : الوضوح [1] :

يجب أن تكون المعلومات واضحة الدلالة على معناها دون لبس أو غموض حتى تمكن القيادة الإدارية من اتخاذ القرارات الصحيحة والفعالة المرتبطة بالوقائع كما سبق فى الشرط الثالث من صحة المعلومات، ونجد أن المعلومات ، نادراً ما تكون كاملة ودائماً يتخذ المديرون قراراتهم وفقاً للمعلومات المتاحة لهم ، ولكن كلما كانت المعلومات المتاحة يتوافر فيها المعايير السابقة كانت عوناً لتحسين العملية الإدارية وموردا استراتيجياً حقيقياً (بنك المعلومات) .

سابعاً : السرية [2] :

وهى صفة لأزمة لأن المعلومة غير السرية لديها ميل للتداول ويظهر ذلك واضحاً إذا كانت هناك معلومة عن وجود بعض الأماكن المشبوهة يتردد عليها بعض الأفراد للتعاطى ، وتسربت هذه المعلومة عند قيام مأمورية من أجهزة المكافحة لضبط هؤلاء الأفراد وكانت نتيجة المأمورية بالسلب بسبب تسرب هذه المعلومة لهؤلاء الأفراد ، فيجب أن تكون المعلومة سرية وفى نطاق محدود للرؤساء لضمان فاعليتها .

المبحث الثانى

أنواع نظم المعلومات الحديثة فى الوقاية من المخدرات

تمهيد وتقسيم:

أكدت حقائق تطور الدول المتقدمة أن الاعتماد على المعلومات قد شكل عنصراً حيوياً للنمو والازدهار وأداة فعالة للتفوق والتميز ، ووسيلة

(١) راجع : لواء . د/ عماد حسين عبد الله ،" القيادة الأمنية "، مطابع الشرطة ، القاهرة ، الطبعة الثانية عشر ، ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، صـ ٢٠٠ – ٢٠١ .

(٢) راجع : د/ محمد سامى الشوا ، " ثورة المعلومات وانعكاساتها على قانون العقوبات "، مرجع سابق ، صـ ١٥٧.

هامة لتحديد صورة المستقبل والتعامل مع مقررات العالم الجديد ، ولقد زاد الاعتماد على نظم المعلومات. بشكل عام وعلى نظم المعلومات الجغرافية بشكل خاص .

وتبدو أهمية استخدام نظم المعلومات الحديثة حيث إنها تعطى للقائمين على المكافحة من رجال الشرطة أو القوات المسلحة وحرس الحدود دلالات إحصائية واقعية باستخدام هذه النظم الحديثة من المعلومات [(١)] لمكافحة انتشار جرائم المخدرات والمساهمة فى الحد من زراعتها حيث أن هناك أماكن يصعب الوصول إليها ، كما أنها شديدة الخطورة ، مما يكون له الأثر البالغ فى توفير الوقت والجهد ويتفق ذلك مع تعريف الإدارة بالمبادرة كما سبق وأن ذكرنا .

ونستعرض هذا المبحث فى ثلاثة مطالب وهى :

المطلب الأول : نظم الملاحة بالأقمار الصناعية" نظام تحديد الأماكن العالمى G.P.S "

المطلب الثانى : نظم المعلومات الجغرافية G.I.S .

المطلب الثالث : استخدام الوسائل الحديثة فى التفتيش عن المخدرات والممنوعات .

المطلب الأول

نظام تحديد الأماكن العالمى

Global Positioning System (G.P.S)

يعد نظام (G.P.S) أحد الأنظمة التكنولوجية العلمية والعالمية ، ويعد استخدام هذا النظام فعالاً لتطويع الأساليب العلمية لتحقيق الأهداف الأمنية لما ينتجه من رؤية واضحة محددة وسريعة تساعد فريق العمل على تحديد

---

(١) مقدم .د/على إسماعيل مجاهد ،:بحث بعنوان ،"مشكلة المخدرات التحديات وأساليب المكافحة فى نطاق الاتفاقيات الدولية والتقنيات الحديثة "، مركز بحوث الشرطة،فبراير ٢٠٠٤،صـ ٤٦ وما بعدها.

المكان بدقة سواء فى الجو أو البحر أو الأرض وذلك باستخدام مجموعة من الأقمار الصناعية تعمل فى مدارات حول الأرض وعلى ارتفاعات معينة لنقوم بالتعرف على هذا النظام من خلال النقاط التالية :

ما هو نظام G.P.S [1] ؟ :

نظام G.P.S هو نظام ملاحقة لاسلكية Radio Navigation يتكون من مراكز أرضية وقاعدة فضائية Space Based تعمل على أساس معلومات يتم رصدها من أقمار صناعية Satellites تدور حول الأرض دورة كاملة كل ١٢ ساعة وقد تم تصميم هذا النظام وتنفيذه بمعرفة الحكومة الأمريكية [2] للعمل كنظام ثنائى الاستخدام بهدف مبدئى تحسين فاعلية وتأثير قوات الجيش الأمريكى وحلفائه ، كما أنه جزء مكمل لنظم المعلومات العالمية بالإضافة للخرائط الجغرافية G.I.S : (Geographic Informations systems)

حيث يقوم برصد إحداثيات المواقع والتوقيت وتحديد المسارات وبدائل الطرق وحسابات المسافات والسرعة تحت ظروف التقلبات الجوية المتوقعة ، فنظام تحديد الأماكن العالمى عبارة عن منظومة إليكترونية متكاملة الهدف منها تحديد إحداثيات (مواقع) الأجسام المتحركة والثابتة فى الأرض ، وقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية فى تنفيذ مشروع هذا النظام بإطلاق إحدى عشر من الأقمار الصناعية والتى تم تطويرها خلال الفترة من فبراير ١٩٧٨ إلى أكتوبر ١٩٨٧ وقد أدى إطلاق هذه الأقمار إلى التطوير المكثف بأنظمة الاستقبال ، وقد أصبحت الأقمار جاهزة للانطلاق فى بداية عام ١٩٨٦ وقد تأخر إطلاقها لمدة عامين نتيجة بعض العقبات التى نتجت

---

(١) John P. Stenbit . Assistant, Secretarg of Defense , Global Positioning System Standard Positioning Service Performance, Standard . defense pen Tagon Washington Dc. 20301 – 6000 , October , 2001 , Page.l.

(٢) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ١٩٩٧ ، صـ ٥٠-٥١ .

عن حادث انفجار مكوك الفضاء (تشالنجر) ، وفى فبراير عام ١٩٨٩ تم إطلاق باقى الأقمار الصناعية لتصل إلى ٢٤ قمراً وهذه الأقمار هى التى تقوم بتغذية أجهزة G.P.S بالمعلومات .

نظرية عمل (G.P.S) :

إن الأساس الذى يعمل عليه نظام G.P.S هو فروق التوقيت فكل من أقمار المجموعة يحمل ساعات نووية لها القدرة على إرسال دقيق عن العناصر المدارية للأقمار ، حيث يقوم القمر بإرسال إشاراته بالوقت وكذلك بالكود النبضى ، وتقوم أجهزة الاستقبال أيضاً بتوليد نفس الكود وبدقة عن نفس الوقت ، ويكون الكود المستقبل من القمر متأخراً حيث سيمر وقت محدد للكود للانتقال إلى أسفل القمر ، وتقوم أجهزة الاستقبال بقياس فرق التوقيت بين الأكواد للانتقال ، بواسطة ضرب هذا الوقت فى سرعة الضوء فإن المستخدم يحصل على المدى الخاص من القمر ، إذا قام المستخدم بتقدير المدى من ثلاثة أقمار فإنه يستطيع الحصول على تحديد الموقع ملاحياً وإذا قام المستخدم بتقدير المدى من أربعة أقمار فإنه يمكن تحديد كل من الموقع وارتفاعه عن سطح القمر .

مكونات نظام (G.P.S) :

يشمل النظام ثلاث وحدات رئيسية هامة تعمل فى ترابط بهدف تحديد المواقع والوقت بدقة متناهية ، ويقوم بإمداد المستخدمين Users بمعلومات دقيقة من خلال منظومة متكاملة مكونة من ثلاث وحدات كما يلى :

[١] الوحدة الفضائية Space segment [1] :

وهى عبارة عن مجموعة من الأقمار الصناعية (Satellites) ٢٤ قمراً صناعياً تدور حول الأرض فى ستة مدارات دائرية على ارتفاع

---

(١) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ١٩٩٧ . ص ٢٦٢- ٢٦٣ .

١٠,٠٩ ميلاً ، وفى كل مدار أربعة أقمار ، ويميل المدار على خط الاستواء بزاوية قدرها خمس وخمسون درجة حتى تغطى مناطق القطبين الشمالى والجنوبى ، وتزود الأقمار بالطاقة عن طريق ألواح خلايا شمسية . وبكل قمر أربع ساعات ذرية تعطى زمناً بالغ الدقة بأجزاء من المليون من الثانية ، ويفيد ذلك فى حساب المدى بين القمر وجهاز G.S.P وكل قمر صناعى يقوم بنشر رسالة ملاحية لاسلكية ممكنة بالبيانات .

١ – بيانات الملاحة . ٢ – الأوامر .
٣ – محطة التحكم الرئيسية . ٤ – التقدير الملاحى .
٦ – عمليات النظام . ٧ – محطة المراقبة .
٨ – تجميع بيانات المدعى . ٩ – مراقبة خدمات الملاحة .

[٢] وحدة التحكم Control segment:

وهى وحدة لها القدرة على تبادل (إرسال واستقبال) معلومات التحكم فى محطات الوحدة الفضائية (الأقمار) وتتكون هذه الوحدة من عدد من محطات المراقبة الفرعية (بنيان وهوائيات) منتشرة فى أماكن مختلفة من الكرة الأرضية تقوم باستقبال إشارات البيانات والمعلومات المرسلة من المحطات الفضائية (الأقمار) وتتأكد من صحتها وتراجع مستوى دقتها، وتشمل وحدة التحكم أكثر من أربعة أجزاء رئيسية وهى (١) :

أ – محطة التحكم الرئيسية (Mastr Control Station (M.C.S .
ب – مراقب محطة التحكم الرئيسة (B.M.C.S)
Backup Master Control station
جـ – أربعة هوائيات إرشادية Four Ground Antennas
د – ستة محطات إرشادية Six Monitor stations

(١) John P. Stenbit k Assistants`s Secretarg of Defense op.cit. Page. 3.

ومحطة التحكم الرئيسية تم وضعها بمكان محدد بالقرب من قاعدة القوات الجوية (الصقر) بولاية كولورادو (Colorado) الأمريكية ، وعند نقاط التقاطع الرئيسية للأقمار الصناعية بجهاز (G.P.S) لمراقبة وتتبع الأقمار عن طريق خمس محطات حول العالم فى كل من : كولورادو – هاواى – جزيرة الإسراء فى المحيط الأطلنطى – جزيرة دبيجو جارسيا فى المحيط الهندى – جزيرة كواجالين جنوب المحيط الهادى ، وتقوم تلك المحطات بتجميع بيانات تنبؤية عن مدارات الأقمار ، والساعات الذرية ، وترسلها إلى محطة التحكم ، والتى ترسلها بدورها إلى الأقمار الصناعية لإرسالها إلى مستخدمى G.S.P فمحطة التحكم الرئيسية مسئولة عن جميع أوامر مجموعة الأقمار الصناعية والتحكم فيها حيث تشمل على:

١ – قيادة الأقمار الصناعية فى رقابة وتواتر ، مع العمل عنها فى حالة زيادة الضغط على إحداها بتوزيع الأوامر على الأقمار الأخرى.

٢ – إجراء الصيانة للقمر الصناعى ، ومنعه من الانحراف عن مساره أو عدم دقة القياس .

٣ – إدارة أداء جهاز G.P.S ومساندته فى دقة الاستقبال والقياس (١)..

٤ – إرسال واستقبال المعلومات موزعاً الأوامر العمليات على مجموعة الأقمار الصناعية ، ومساعدتها فى الضبط والاتفاق فى أداء القياس.

٥ – ملاحظة واكتشاف ومعالجة حالات فشل (Failures) أداء الخدمة.

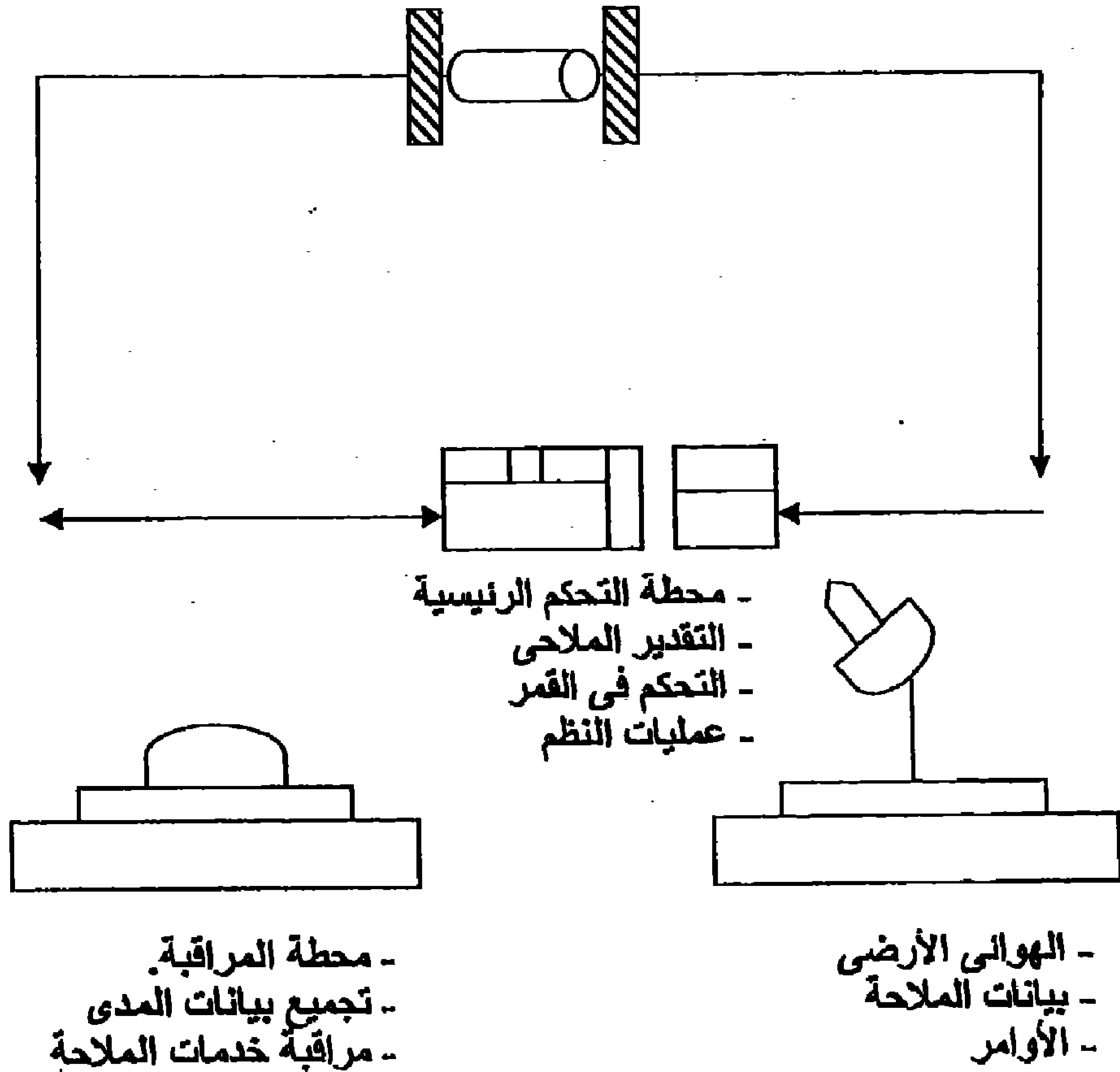
وبالنسبة لوحدة مراقبة محطة التحكم الرئيسية B.M.C.S فهى مسئولة عن إرشاد عمليات جهاز G.P.S فى حالة حدوث طول زمنى فى أداء وحدة التحكم الرئيسية ، كما أنها تقوم بإجراء اختبارات تقريبية أربع مرات فى العام للتأكد من كفاءة وقدرة النظام .

---

(١) وزارة الداخلية : الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ١٩٩٧ ، صـ ٢٦٠ .

والأربعة هوائيات الأرضية تربط بين الأقمار الصناعية ووحدة التحكم الرئيسية ، كما أنها تمد مستخدم جهاز G.P.S بالتوقيت ، أما محطات الإرشاد الستة فتقوم بنقل البيانات من الأقمار الصناعية إلى وحدة التحكم الرئيسية وهى تغطى حوالى ٩٣ % من مساحة الكرة الأرضية [١].

وفيما يلى شكل بيانى يوضح التحكم لبيان تحديد الموقع



شكل رقم (٤)

جزء التحكم لنظام تحديد الموقع الأرضى

(١) وزارة الداخلية : الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ١٩٩٧ ، صـ ٢٦٥ .

وحدة المستخدم User Segment :

وحدة المستخدم تشمل جهاز استقبال Receiver واسع المدى لاستقبال المعلومات الصادرة من المحطات الفضائية ، والتى تقوم بتحليلها لتظهر فى شكل معلومات جغرافية ملاحية ، وذلك إجراء حسابات دقيقة لقوة الإشارات المستقبلة بين الأقمار الصناعية ، وبناءً عليها يتم تحديد الموقع على وجه الدقة باستخدام خطوط الطول (Longitude) والعرض (Latitude) الجغرافيين ، وكلما زاد عدد الأقمار الصناعية التى يمكن استقبالها بواسطة جهاز G.P.S زادت الدقة فى تحديد الموقع ، وهناك نوع من أجهزة الاستقبال الجديدة التى تعرف بالمميزة (Differential) تعطى درجة دقة عالية فى حالة استخدامها للملاحة تتروح من متر واحد إلى خمسة أمتار ، وتصل فى أجهزة تخطيط ورسم الخرائط إلى أقل من متر واحد ينافس أجهزة المساحة فتصل الدقة إلى مليمترات وحدات G.P.S مصنفة إلى ثلاثة أنواع أو وحدات كالتالى (1):

أ – وحدات G.P.S بدون خرائط Non mapring وهى وحدات ذوات شاشات Plotter تغطية يمكنها أن تظهر منظراً علوياً لتحديد علاقة الموقع بنقاط الطريق ، والطرق المسجلة بمعرفة المستخدم ، كما تظهر أيضاً مواقع المدن، ولكن تلك الوحدات لا تحتوى على تفاصيل الخرائط.

ب – وحدات G.P.S ذات الخرائط الأساسية : وهذه الوحدات محملة بقاعدة بيانات للخرائط Base map الأساسية للمدن وتظهر للمستخدم الطرق السريعة، وتقاطعات الطرق والبحيرات والأنهار وطرق السكك الحديدية وخطوط الطرق الساحلية للمدن ومواقع المطارات .

---

(1) مقدم / إيهاب السعيد ،" محاضرات بمعهد التدريب بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات "، فرقة مكافحة الزراعات المخدرة فى الفترة من ٩ – ٢٧ يناير ٢٠٠٥ .

جـ- وحدات G.P.S بالخرائط المفصلة Betailed mapping : وهى وحدات متقدمة من أجهزة G.P.S ذات خصائص الخرائط المفصلة ، والمزودة بخرائط مفصلة لجميع المدن بكافة أنحاء العالم .

(Built – International Base map)

ولها ذاكرة ومعالج (Processor) بمساحة(16 MB) ميجابيت ، كما أن لديها القدرة على تحميل بيانات الخرائط عن طريق (C.D) مشغل اسطوانات ملحق بها ، وتم برمجتها لحساب المسافات والوقت المستغرق لتقطع أى مساحة وقت للوصول للهدف ، وتمتاز تلك الوحدات بصغر الحجم ووضوح شاشة العرض ودقة تحديد المواقع التى تصل إلى ٥٠٠ قدم (١).

استخدامات نظام G.P.S الحالية والمستقبلية والأمنية :

يستخدم نظام G.P.S فى الأعمال العسكرية والمدنية والتجارية ، وفى المجال العسكرى تستخدم الطائرات المقاتلة وقاذفات القنابل جهاز G.P.S فى تحديد أهدافها ويوجد كنعصر أساسى فى وحدات التوجيه على متن الصواريخ بعيدة المدى ، والمشاة حيث يحدد مصادر النيران ، ومواقع العدو (٢).

كما يستخدم فى المجال المدنى والتجارى ، ففى الملاحة الجوية تستخدم الطائرات الطرق الجوية ومناطق الاقتراب من المطار وعملية الهبوط الآلى على الممرات ويوفر الكثير لشركات الطيران فى اختيار أقصر الطرق الجوية لمطارات الوصول ، كما يستخدم فى حالات التصدير والمسح الجوى والرش للزراعات .

---

(١) راجع : مقدم.د / على إسماعيل مجاهد ،" مشكلة المخدرات التحديات فى أساليب المكافحة فى نطاق الاتفاقيات الدولية والقضايا الحديثة "، مرجع سابق ، صـ ٦١ .

(٢) Michael . Ferguson , G.P.S. way .points , Arizona paperback . London , 2001 , Page. 16-28.

وفى أعمال المجال البحرى يستدل على أماكن السفن المفقودة فى البحار ، فتقوم شركات النقل البحرى بمتابعة سفنها ومساراتها فى البحار.

أما فى المجال الأمنى فيستخدم هذا النظام فى تحديد الأهداف الجبلية والصحراوية بدقة متناهية ، كما يستخدم هذا الجهاز G.P.S فى كافة عمليات مكافحة المخدرات وتحديد الظروف ومناطق الزراعات الجبلية فى شبه جزيرة سيناء بأقل الخسائر فى المعدات والأرواح وتحديد نوعية التدخل المطلوب لأن لكل موقع خصائص تميزه عن غيره من حيث طبيعة الطرق المؤدية ، ومدى اتساع وإمكانية التعامل معها واستخدام المعدات بما يتفق وطبيعة الموقع ، ولقد قامت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات باستخدام هذا الجهاز وذلك لأن طبيعة أماكن الزراعات فى مصر وما تظهر به من سمات جغرافية وارتفاع جبالها الشاهقة وكثبانها الرملية يصعب إبادة الزراعات بداخلها وخاصة مناطق شبه جزيرة سيناء ، وكذا جهاز ملكية أراضيها وصعوبة الإثبات القانونى لملكية الأراضى المزروعة لزارعيها [(١)].

المطلب الثانى

نظم المعلومات الجغرافية

Geography Information system (G.I.S)

يشهد الوقت المعاصر تقدماً ملحوظاً فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما دعا خبراء مكافحة الجريمة إلى إدراك أهمية توظيف هذا التقدم لمكافحة الجريمة خاصة فى ظل زيادة أعدادها وتنوعها وظهور أنماط جديدة فى كثير من مجتمعات اليوم [(٢)]، ونظم المعلومات الجغرافية كأحد الوسائل التكنولوجية المتقدمة التى يجب توظيفها فى مجال مكافحة الجريمة.

---

(١) وزارة الداخلية :، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ١٩٩٧ ،صـ ٢٥٨ .

(٢) راجع: د/ محمد سامى الشوا :" ثورة المعلومات وانعكاساتها على قانون العقوبات ، مرجـع سـابق ، صـ١٥٥ .

ما هى نظم المعلومات الجغرافية :

إن نظم المعلومات الجغرافية وسيلة تعتمد أساساً على استخدام الحاسب الآلى فى تجميع ومعالجة وعرض وتحليل البيانات المرتبطة بمواقع جغرافية لاستنتاج معلومات ذات أهمية كبيرة فى اتخاذ القرارات المناسبة ، وليس هناك تعريف ثابت لنظام المعلومات الجغرافية G.I.S بسبب تعدد التطبيقات والاختلاف الناشئ حول تحديد وتصنيف هذا النظام .

وهى بنوك المعلومات التى يتم بواسطتها تجميع وتخزين وتحليل ومعالجة كمية ضخمة من البيانات والمعلومات الإقليمية وما يتصل بها من تفاصيل كتابية أو عددية [١].

وهى بنوك المعلومات التى يتم بواسطتها جمع المادة الجغرافية وتخزينها إلكترونياً ثم تحليلها ومعالجتها بواسطة برامج تطبيقية للحصول على نتيجة نهائية ، سواء على هيئة رسم بيانى أو جداول ، مجسمات ، أو تعليقات علمية ، وينشق مفهوم المعلومات الجغرافية فى شقين أحدهما البرامج Software وكيفية حفظ المعلومات وتخزينها ومعالجتها للاستفادة منها لتحقيق هدف معين ، والآخر هو بنك المعلومات Data Base والقائمة على الإحداثيات الجيولوجية التى يسهل التعامل معها ، فنظم المعلومات الجغرافية هى نمط تطبيقى لتكنولوجيا الحاسب الآلى بشقيه الأساسيين البرامج software ومكونات الحاسب Hardware ، ويمكن تعريفها بأنها مجموعة من الأدوات تستخدم بواسطة الأفراد والمؤهلين لحل مشاكل التعامل مع البيانات والمعلومات الخاصة بمجالات التقنية المختلفة ، لذلك تظهر الأهمية فى كيفية استخدام هذه الأدوات وتمتاز نظم المعلومات الجغرافية بأنها تجمع عمليات الاستفسار والاستعلام Overy الخاصة بقواعد البيانات Data Bases مع إمكانية المشاهدة والتحليل والمعالجة البرية للبيانات من

(١) راجع : د/ عزة أحمد عبد الله" توظيف نظم المعلومات الجغرافية فى إدارة الكوارث الطبيعية "، مجلة كلية التدريب والتنمية ، العدد السادس ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٢ ، صـ ٣٢١-٣٢٢.

الخرائط وصور الأقمار الصناعية والصور الحيوية ، وهى ميزة تميزها عن نظم المعلومات المعتادة وتجعلها متاحة لكثير من التطبيقات العامة والخاصة لتفسير المؤشرات ووضع استراتيجيات مثل مكافحة الزراعات المخدرة.

مكونات نظام المعلومات الجغرافى :

يتكون نظام المعلومات الجغرافى من أربعة مكونات أساسية يمكن تحديدها فى الآتى :

١ – مكونات الحاسب (١) Hardwaer

٢ – البرامج التطبيقية Application software

٣ – قواعد المعلومات Data Base

٤ – مستخدمو نظم المعلومات الجغرافى Gisusers

ونشرح فيما يلى هذه المكونات بإيجاز :

١ – مكونات الحاسب اللازمة لنظم المعلومات الجغرافى :

Components of Gris

لنجاح نظم المعلومات الجغرافية يجب توافر هيكل متكامل من مكونات الحاسب ، حيث تعتمد على ثلاث وحدات رئيسية هى :

أ – وحدة الإدخال . ب – وحدة المعالجة المركزية والتخزين .

جـ – وحدة الإخراج .

ولأن المعلومات التى تعتمد عليها نظم المعلومات الجغرافية متنوعة المصادر ومختلفة من حيث طبيعتها ، لذلك فإنه يتطلب – للإدخال إلى الحاسب – وسائل ترتبط بوحدة الإدخال مثل :

– لوحة المفاتيح Keyboard

– مجرى الأسطوانات اللينة Floppy desk

– مرقم الخرائط فل Polygons

– مساح الصور Scanner

(١) راجع : د/ عزة أحمد عبد الله : " توظيف نظم المعلومات الجغرافية فى إدارة الكوارث الطبيعية "، مرجع سابق ، صـ ٣٢٤ – ٣٢٥ .

بالنسبة لوحدة المعالجة المركزية والتخزين CPU فيتعمد حجمها وسعتها وسرعة معالجتها على الحجم المعلوماتى المراد التعامل معه ، كذلك يجب أن يتوافر فيها اسطوانة صلبة لتخزين البرامج ثم أسطوانة لينة وتبقى وحدة الإخراج Out put التى يتم من خلالها عرض البيانات على شاشة الحاسب أو طباعتها على طابعة .

٢ - البرامج التطبيقية فى نظام المعلومات الجغرافية :

Application software for Gis

تتعدد البرامج التطبيقية التى تهتم بمعالجة البيانات ويمكننا الحصول منها على رسومات وخرائط جداول ، لكن لا يمكن اعتبارها من البـــرامج المستخدمة فى مجال نظم المعلومات الجغرافية إلا إذا توافرت فيها الـــشروط الستة التالية :

١ - إمكانية إدخال البيانات المختلفة وإجراء عمليات اختيار دقة الإدخال.

٢ - توفر إمكانية تخزين المعلومات وإدارتها فى صورة قواعد للمعلومات.

٣ - إتاحة إمكانية عرض وإخراج البيانات بوسائل مختلفة.

٤ - وجود إمكانية نقل وتبادل المعلومات من وإلى البرنامج .

٥ - تحقيق عملية المعالجة الحوارية بين الحاسب الأفراد المستخدمين.

٦ - إتاحة إمكانية وجود روابط بين المعلومات ومواقعها الجغرافية.

٣ - قواعد المعلومات [1] : Data Base

تتميز قواعد المعلومات (التـــى يجـــب أن تحقـــق متطلبـــات نظـــم المعلومات الجغرافية) بالدقة والتنوع فى محتوياتها وتصميمها الخاص الـــذى يعد بمثابة النظم التى تجمع بين معلومات مكانية Spatial Data من ناحية ومعلومات وصفية ذات علاقة وثيقة بها Related Descriptive Data من ناحية أخرى والتـــى تعـــرف باســـم (قواعـــد المعلومـــات الجغرافيـــة) . Geographical Data Base

(١) راجع : مقدم .د/ على إسماعيل مجاهد ، "مشكلة المخدرات والتحديات فى أساليب المكافحة فى نطاق الاتفاقيات الدولية والتقنيات الحديثة "، مرجع سابق ، صـــ٤٩ .

٤ – مستخدمو نظم المعلومات الجغرافية Gis uers :

تعتمد نظم المعلومات الجغرافية على هيكل تنظيمى إدارى تتوافر فيه الخبرة بجوانب تقنيات الحاسب والدراية الكافية فى مجال تصميم نظم معلوماتية متكاملة وما يتعلق بذلك من الخلفيات العلمية اللازمة لغرض تصنيف المعلومات وكيفية الحصول عليها وإدخالها إلى الحاسب ، هذا إلى جانب الإلمام بالمحاور المختلفة المتعلقة لتحقيق الروابط بين المعلومات للوصول إلى التطبيقات المتعددة ويلزم توافر درجة كبيرة من المرونة فى تعميم وتحديث واستخدامات قاعدة البيانات (١).

مهام نظام المعلومات الجغرافى :

تقوم أنظمة المعلومات الجغرافية GIS العامة بست مهام أمنية وهى:

[أ] الإدخال Input :

المعلومات الجغرافية يجب تحويلها إلى شكل رقمى متناسب مع الحاسب الآلى ، ثم تتم عملية تحويل البيانات من الخرائط الورقية إلى داخل الحاسب وتعرف هذه العملية (بالترقيم) .

[ب] المعالجة Processing :

من المحتمل أن أنواع البيانات المطلوبة لمشروع نظام المعلومات الجغرافى تتطلب تحويلها ومعالجتها بطريقة ما تجعلها متوافقة مع النظام ، وعلى سبيل المثال فإن المعلومات الجغرافية متوفرة عند مقاييس مختلفة، ويجب أن تتكامل هذه المعلومات .

[ج] الإدارة Management :

وقد يكون من الكافى لمشاريع أنظمة المعلومات الجغرافية الصغيرة أن يتم تخزين المعلومات فى ملف بسيط ، ولكن عندما يصبح حجم البيانات

---

(١) راجع : مقدم . د/ عبد الكريم أبو الفتوح درويش،" الكمبيوتر واستخدام أنظمة الخرائط الإلكترونية الجغرافية GIS فى مكافحة الجريمة "، مجلة الفكر الشرطى ، الشارقة ، المجلد السادس ، العدد الرابع ، الشارقة، ١٩٩٨ ، صـ ١٢٣ .

كبيراً وعدد المستخدمين أكثر فإنه من الأفضل استخدام أنظمة إدارة قواعد البيانات (DBMS) للمساعدة فى تخزين وتنظيم وإدارة البيانات ، وهناك العديد من التصميمات المختلفة لأنظمة إدارة قواعد البيانات.

[د] الاستفسار والتحليل Analysis :

بمجرد أن يكون هناك نظام معلومات جغرافى فعال ، فيمكن البدء فى توجيه بسيط مثل كم البعد بين مكانين ، ويمكن توجيه الأسئلة التحليلية الثابتة، على سبيل المثال : أين هى النقطة الأكثر حجماً والمزروعة بالمخدرات فى قطعة معينة .

[هـ] التصور والتخيل Imagination :

يمكن تصور أو تخيل النتيجة النهائية للعديد من العمليات الجغرافية بشكل أفضل عن طريق خريطة أو رسم بيانى ، وللخرائط كفاءة كبيرة فى حفظ وتوصيل المعلومات الجغرافية لهذا النظام ويقدم وسائل جديدة ومبتكرة لتطوير فن وعلم رسم الخرائط ، ويمكن للعرض الخرائطى أن يجمع بين التقارير والمناظر ثلاثية الأبعاد 3 D (١).

مراحل استخدام نظام المعلومات الجغرافية فى العمل الأمنى :

١ – مرحلة جمع البيانات والمعلومات :

ويتم ذلك من خلال إنشاء قاعدة بيانات تحتوى على المعلومات الجغرافية للأماكن المختلفة مثل: الطرق والمناطق السكنية بالإضافة للخصائص الجغرافية للمناطق مثل : الأنهار والهضاب والجبال . وكذا المعلومات الجنائية المتعلقة بالظواهر الإجرامية المختلفة ، وأماكن حدوثها ونوعية مرتكبيها .

٢ – مرحلة عرض وتحليل المعلومات :

من خلال استخدام نظم المعلومات الجغرافية فى إعداد خريطة تحوى ملامح الأماكن من الناحية الجغرافية والخصائص الديموجرافية للسكان

(١) راجع : مقدم .د/ عبد الكريم أبو الفتوح درويش ،" الكمبيوتر واستخدام أنظمة الخرائط الإلكترونية الجغرافية GIS فى مكافحة الجريمة "، مرجع سابق ، صـ ١٢٤ .

للخصائص المختلفة للجريمة وملامح مرتكبيها وضحاياها ، أى عملية ربط للخصائص الجغرافية والديموجرافية للمناطق بكم ونوع الجرائم التى ترتكب بها ، بما يساعد الأجهزة المعنية فى تحديد الأماكن الأكثر خطورة ، أو الأكثر كثافة ، واتخاذ القرارات والإجراءات التى من شأنها الحد أو المنع للجريمة قبل وقوعها ومحاولة الحد من فرص ارتكاب الجرائم فى المجتمع ومنها جرائم المخدرات بكافة أنواعها (الإدمان – التعاطى – التدخين) وشرب الكحول .... إلخ ، والوقاية منها قدر الإمكان باستخدام هذه الوسائل التكنولوجية الحديثة [1].

وهناك طرق لتحليل الجرائم :

١ – الطريقة الأولى : التحليل التكتيكى للجرائم :

وهو التحليل الذى يجرى من أجل توفير المعلومات التى تساعد القائمين بالعمل الميدانى (رجال الدورية وضباط البحث الجنائى) فى اكتشاف جرائم محددة والمشاكل المتعلقة بها ، بالإضافة إلى القبض على مرتكبى الجرائم ، وتساعد هذه الطريقة فى اختيار أسلوب العمل السريع لتحقيق السيطرة الأمنية اللازمة بأقل وقت ممكن وبأقل تكلفة .

٢ – الطريقة الثانية : التحليل الاستراتيجى :

وهو التحليل المتعلق بالمشاكل المزمنة لوضع الحلول طويلة الأجل لها ، مثل : كيفية الحد من جرائم المخدرات والجرائم المرتبطة بها ، ويتضمن التحليل الاستراتيجى إعداد خلاصة الإحصائيات الجنائية ، ومصادر التمويل اللازمة لتفعيل الحال لمكافحة وقوعها طبقاً للدراسات العلمية . وتساعد أساليب تحليل الجرائم على اكتشاف ما هو متكرر منها ، ويجب التفرقة بين أشكال الجرائم المتكررة بما يعقد عملية المكافحة ، لذلك يجب العمل على تحديد طبيعة الجرائم المتكررة فى ضوء التقسيم الآتى :

---

(١) راجع : مقدم . د/ عبد الكريم أبو الفتوح درويش ،" الكمبيوتر واستخدام أنظمة الخرائط الإلكترونية الجغرافية GIS فى مكافحة الجريمة "، مرجع سابق ، صـ ١٢٢ .

١ – النمط .

٢ – الاتجاه .

٣ – سلسلة .

١ – النمط Pattern :

هو مجموعة الجرائم التى تشترك فى كثير من الخصائص حيث يعتمد محلل الجرائم أنها مصدر سلوكى عام ، مثل : تعدد سرقات السيارات[١].

٢ – الاتجاه Trend :

يتمثل ذلك فى اشتراك مجموعة من الجرائم فى خصائص معينة فى أسلوب ارتكابها وتكون مرتبطة ببعضها البعض بطريقة ما ، لكنها لا تظهر من ارتكابها أنها قد ارتكبت من قبل شخص واحد ، مثل : ارتكاب بعض الجرائم ضد السياح فى منطقة سياحية .

٣ – سلسلة Series :

وتأخذ هذه السلسلة صورة مجموعة من الجرائم تشترك فى الأسباب الدافعة لارتكابها ، وبالتالى يظن محلل الجرائم أنها ترتكب بواسطة شخص واحد ، أو مجموعة من الأشخاص تربطهم علاقة ما وتفعيلاً للكتاب الدورى رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٦م بشأن تعظيم الدور المعلوماتى والاستفادة من الوسائل التكنولوجية الحديثة وتنفيذاً لتعليمات السيد وزير الداخلية بتعميم البريد الإلكترونى بين أجهزة الوزارة بقطاعاتها المختلفة ، وقد تم ربط الإدارة وفروعها الجغرافية لاتاحة الكشف عن قواعد بيانات المخدرات وسرعة تبادلها والحفاظ على سريتها وترشيد النفقات [٢] .

---

(١) راجع : عقيد .د. علاء الدين محمد أحمد شحاته ، الإستراتيجية الوطنية للتعاون الدولى فى مجال مكافحة الجريمة ، دراسة تطبيقية مقارنة لمكافحة المخدرات فى كل من جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة ، ١٩٩٩، صـ٥٤.

(٢) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٨، صـ٣٦.

كما يساعد هذا النظام فى الكشف الفورى على المشتبه فيهم وإجراء التحريات اللازمة حول نشاطهم وجمع المعلومات اللازمة لإعداد خطة للقبض عليهم بأقل وقت وتكلفة ممكنة .

المطلب الثالث
الوسائل والأجهزة المستخدمة
فى التفتيش عن المخدرات والممنوعات

بالإضافة إلى استخدام جهازى المعلومات G.P.S و GIS فى مجال مكافحة المخدرات يتم الاستعانة ببعض الأشخاص والمعدات والأجهزة التى تساعد فى عمليات التفتيش وتوفر الكثير من الجهد والوقت ، كما يمكنها فى بعض الأحوال الوصول – إلى أماكن يصعب استخدام وسائل التفتيش العادية لاكتشاف ما بداخلها إلا إذا أتلفت هذه المناطق ، وهناك صراع بين رجال المكافحة وتجار ومهربى المخدرات ، ومرتكبى الجرائم بكافة أنواعها حيث يكثف المهربون جهودهم فى ابتكار وتصنيع وسائل إخفاء للتهريب وفى المقابل يلزم على رجال المكافحة مواجهة هذه الوسائل الحديثة بالأجهزة الحديثة لاكتشاف هذه الممنوعات قبل دخولها أرض الوطن ونقصد برجال المكافحة وحرس الحدود والجمارك بالإضافة إلى الأشخاص المعاونين فى عمليات التفتيش والمعدات، وكلاب الشرطة التى لها دور كبير فى اكتشاف أماكن إخفاء هذه الممنوعات ".

ومن أحدث الطرق لتهريب المخدرات فى الوقت الحالى هو "الإنترنت ، البريد " (١).

المعاونون فى عملية التفتيش :

يتم الاستعانة فى عمليات التفتيش ببعض الأشخاص المتخصصين فى عمل معين لتسهيل وتأمين عملية التفتيش حتى تعطى ثمارها المرجوة .

---

(١) لواء / محمد فرحات ،" الإنترنت والخدمات البريدية أحدث إبتكار لتهريب المخدرات ". مجلة الشرطة، العدد ٤٥ ،القاهرة ، أكتوبر ٢٠٠٨ ، صـ ٣٦-٣٧ .

١ – الحجر الصحى :

رجال الحجر الصحي والبيطرى يتولون تأمين شحنات الأغذية والمواد الضارة التى تحويها الحاويات والسيارات أو تكون مع الأشخاص .

٢ – رجال الجمارك :

ويتم الاستعانة بهم فى تقدير قيمة ما تحمله الحاويات ووسائل النقل والأشخاص من شحنات أو أغراض فى المطارات والمنافذ .

٣ – عمال الشحن والتفريغ :

ويتولون إنزال الحاويات من أماكنها ونقلها إلى أماكن التفتيش ، كما يتولون تفريغ الحاويات من البضائع .

٤ – المتخصصون [١]:

مثل رجال الكهرباء والميكانيكا ، الذين يتم الاستعانة بهم فى تفتيش السيارات والأماكن التى يكون بها تيار كهربائى ، وأيضاً يتم الاستعانة بعمال النجارة وغيرهم .

٥ – العناصر النسائية المدربة :

تتولى تفتيش المشتبه فيهن من الإناث حال ضبطهن ، ويفضل أن يكن على قدر كاف من العلم والمعرفة وأن يكن من الموظفات العموميات (ممرضة – عاملة) .

الأجهزة المستخدمة فى التفتيش [٢]:

بعض الأدوات والمعدات :

هناك بعض الأدوات والمعدات التقليدية التى يستخدمها رجال المكافحة فى الكشف عن المخدرات منها :

١ – مثقاب كهربائى ويفضل أن يكون من النوع الذى يعمل على بطاريات قابلة للشحن .

(١) وزارة الداخلية،الإدارة العامة لمكافحة المخدرات،التقرير السنوى لعام٢٠٠٣، صـ٣٦–٣٧ .

(٢) مقدم.إيهاب السعيد ، الوسائل والاجهزة المستخدمة في التفتيش عن المخدرات والممنوعات ، مذكرات دراسية ، معهد الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، القاهرة . ٢٠٠٥،صـ٣–٤.

٢ – منشار كهربائى ويفضل أن يكون لديه القدرة على العمل بالبطاريات القابلة للشحن .

٣ – صاروخ كهربائى .

٤ – مجموعة مفكات مختلفة الأشكال والأحجام ويوجد منها أنواع تعمل بالبطارية .

٥ – مفاتيح للصواميل مختلفة الأنواع والمقاسات والاستخدامات لتلك الصواميل .

٦ – مولد للطاقة لتشغيل أجهزة التفتيش وشحن بطارياتها .

٧ – مجموعة من المرايا العاكسة لفحص الأماكن الضيقة .

٨ – ماكينة كهربائية صغيرة تعمل بالبطارية للحصول على عينات مشتبه فى أمرها .

٩ – كشافات إضاءة مقاسات مختلفة .

١٠ – مجموعة مجسات صلبة لأخذ العينات .

وهناك الأجهزة الحديثة مثل : جهاز أشعة إكس X.Ray

١ – جهاز أشعة إكس X.Ray (١) :

يستخدم هذا الجهاز فى فحص الأجسام ويتكون من مصدر الأشعة ومستقبل الصورة ووسيلة لها الجسم المفحوص ، وهناك نوعان من الأجهزة:

أولهما : الطبى وهو الذى يستخدم فى فحص جسم الإنسان وعمل الأشعة فى المستشفيات ، وعن طريق هذا الجهاز يتم اكتشاف عمليات التهريب التى تتم عن طريق البلع أو الرفع .

ثانيهما : يستخدم فى الكشف عن المعادن والأجسام الصلبة ويمكن الإستعانة به فى فحص الحاويات والبرادات والصناديق دون فتحها ، كما يتم استخدامه لاكتشاف الأسلحة فى حقائب المسافرين فى المطارات والموانى ، وهذه الأجهزة تشكل خطورة على مستخدميها إذا ما أهملت وسائل تأمينها صحياً.

---

(١) مقدم . أيهاب السعيد ، مذكرات دراسية بعنوان الوسائل والأجهزة المستخدمة فى التفتيش عن المخدرات والممنوعات ، مرجع سابق ، ص

٢ – المناظير : Endoscopes ، وهى نوعان :

الأول : المناظير الصلبة (بيرد سكوب) وهى التى تنقل الصورة عن طريق مجموعة من الألياف الزجاجية أو المنشورات الصغيرة ، وتتميز بالصلابة ووضح الرؤية ، بها وتستخدم فى فحص الأجسام المغلقة عن طريق ثقوب خفيفة أو فتحات تبدأ من ٣ ملم على الأقل وتزود هذه المناظير بوحدة إضاءة لفحص الأجسام المظلمة .

الثانى : وهو المناظير اللينة وتتميز بالقدرة والمرونة على التوجيه ، ويضاف إليها وحدة تسمى الإضاءة الباردة لفحص الأجسام المظلمة وتحتوى على: عين كشف ضوئى لتجميع أشعة الضوء وأنبوبة من الألياف البصرية لنقل الضوء إلى المكان المراد فحصه ويمكن إضافة الدوائر التليفزيونية لهذه المناظير .

٣ – جسمات أشعة جسمات جاما Gama – Ray باستر :

هو جهاز يعمل بنظرية اختراق جسمات جاما للأجسام وارتدادها وقياس كثافة وتجانس المكونات عن طريق شدة الارتداد ويصلح هذا الجهاز لفحص الشحنات المتجانسة لاكتشاف أى تغيير فى الشحنة ولكنه لا يصلح لفحص الأجسام السميكة التى تزيد عن ١٥ سم .

٤ – جهاز قياس الأبعاد (١) Dinension meter :

جهاز يعمل بالموجات فوق الصوتية ويقوم بقياس أبعاد المكان بقوة وسرعة ويستخدم فى فحص الخزانات والحاويات والثلاجات وعنابر السفن فيغطى أبعادها ويقوم بحسابها بسرعة (الطول × العرض × الارتفاع).

٥ – أجهزة الكشف الطبقى :

تعتمد هذه الأجهزة على نسبة التلوث والأبخرة الناتجة عن تخزين المواد المخدرة حيث تقوم الأجهزة بأخذ عينات من الهواء أو الأتربة المحيطة

(١) لمزيد من التفاصيل ، انظر : مقدم / إيهاب السعيد ، الوسائل والأجهزة المستخدمة للتفتيش عن المخدرات والممنوعات ، مرجع سابق ، صـ٩-١٠.

بالمكان وفحصها عن طريق تحليل الشوائب العالقة بها باستخدام جهاز يشبه المكنسة الكهربائية الصغيرة . stemesa

٦ – أجهزة الفحص الأيونى Aionnscanning :

أجهزة تشبه الأجهزة السابقة إلا أنها تعمل بنظرية وتقنية تختلف عنها فهى أكثر تطوراً ، ويمكن أن تعمل للكشف عن المتفجرات والمخدرات في نفس الوقت .

٧ – البوابات الإلكترونية :

وهى بوابات يتم وضعها فى مداخل المطارات والمنشآت الهامة، وتعمل على كشف ما قد يحمله الأشخاص من المواد المخدرة والمواد المتفجرة وتعمل بالتقنيات الحديثة للكشف عن الانبعاث الأيونى الحرارى للمواد فتكشف عن وجودها .

المبحث الثالث

دور المعلومات فى اتخاذ وصنع القرار

تمهيد وتقسيم:

لقد أحدثت ثورة المعلومات آثاراً عميقة فى عملية اتخاذ القرار وبدلاً من التركيز لحظة اتخاذ القرار لمواجهة الموقف أو المشكلة ، أصبحت عمليات جمع وتخزين البيانات ثم استعادة عرض المعلومات من الأمور الحيوية لصناعة القرارات ، ما يعنى فى نفس الوقت المبرر الأساسى لتصميم نظم المعلومات [(١)].

وعملية اتخاذ القرارات هى أهم عناصر العملية الإدارية ، لأنه بمجرد صدور القرار تتبعه سلسلة من الإجراءات التى تجعل النشاط يدب فى أجهزة المكافحة واتخاذ القرار لمواجهة مشكلة أو موقف (المخدرات) يتطلب

---

(١) راجع : د/ على إسماعيل مجاهد، " التنبؤ العلمى كأساس للتخطيط الأمنى "، مرجع سابق ، ص ١٢٣.

توافر البيانات والمعلومات عنها ، وتختلف البيانات الضرورية لاتخاذ القرارات باختلاف وتنوع المشكلة ، ومن المعروف أنه كلما توافرت المعلومات بدقة وسرعة زادت فاعلية القرارات ، وتحقق الوفر في الجهد والوقت ، ومن المؤكد أن مدى سلامة القرارات ورشدها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى دقة وسلامة ونظام الاتصالات وقنواتها التى تحمل البيانات والمعلومات لمصادر اتخاذ القرار ، ومن أهم مراحل اتخاذ القرار مرحلة البحث بين مجموعة من البدائل لاختيار البديل المناسب ، وتعد هذه العملية من أصعب مراحل اتخاذ القرار (١).

واتخاذ القرار نشاط إنسانى معقد مثل عمليات التفكير الإنسانى المختلفة ، والأفراد يختلفون فى قدراتهم واستعداداتهم لاتخاذ القرارات فهى عملية تتطلب نوعاً من التروى والتفكير المنظم الواعى . تبدأ بعدم التأكد من الفرد متخذ القرار حول ما يجب فى حل مشكلة ما ، ثم ينتهى باختيار أحد الحلول التى تم بحثها ، ولأن اتخاذ القرار يبدأ بمشكلة ما ، ثم ينتهى بحلها وما بين هذه العملية المعقدة (وهى بدأ المشكلة وحلها) تدخل المعلومات والبيانات لمساعدة متخذى القرار فى اختيار البديل الأنسب لحلها دون جهد وعناء وتوفيراً للوقت .ومن هنا تظهر أهمية البيانات والمعلومات فى عملية اتخاذ القرار ، ويتفاوت متخذو القرارات فى قدراتهم سواء الفنية والسلوكية والذهنية أو العقلية ويؤثر هذا التفاوت فى عملية اتخاذ القرار.

وهناك خطوات لعملية وضع واتخاذ القرار وهى :

١ – الخطوة الأولى : التعرف على المشكلة وتحديدها .

٢ – الخطوة الثانية : التعرف على بدائل حل المشكلة :

٣ – الخطوة الثالثة : اختيار البديل الأمثل ونوعه :

---

(١) راجع : د/ محمد نور الدين أحمد عبد الحكيم ." آفاق جديدة فى نظم المعلومات فى المجال الشرطى "، مرجع سابق ، صـ ١٢٣-١٢٥

ونشرح هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب .

المطلب الأول : ماهية صنع القرار

المطلب الثانى : نظم دعم واتخاذ القرار D.S.S .

المطلب الثالث : خطوات عملية اتخاذ القرار .

ونشرح هذه المطالب بالتفصيل كالآتى :

المطلب الأول
ماهية صنع القرار

تسبق عملية اتخاذ القرار خطوات يتم إتباعها لصنع القـــرار ، وإذا كانت هذه الخطوات أو المراحل معروفة لدى علماء الإدارة العامة ، وأيضاً لدى متخذى القرار (1)، إلا أنه عند التطبيق العملى لهذه الخطوات تتـــداخل عوامل متعددة تؤثر على تلك المراحل ويتميز جهاز الشرطة بطبيعة خاصة فى عملية صنع القرار لأنه غالباً يترتب عليه مساس بحياة وسلامة الأفراد أو تقيد حرياتهم أو الإضرار بملكيتهم .وعلى هذا نتناول مفهوم صنع القرار.

أولاً : مفهوم صنع القرار :

يقصد بعملية صنع القرار المراحل والخطوات التى يجـــب أن تتبـــع وتسبق اتخاذ القرار (٢).

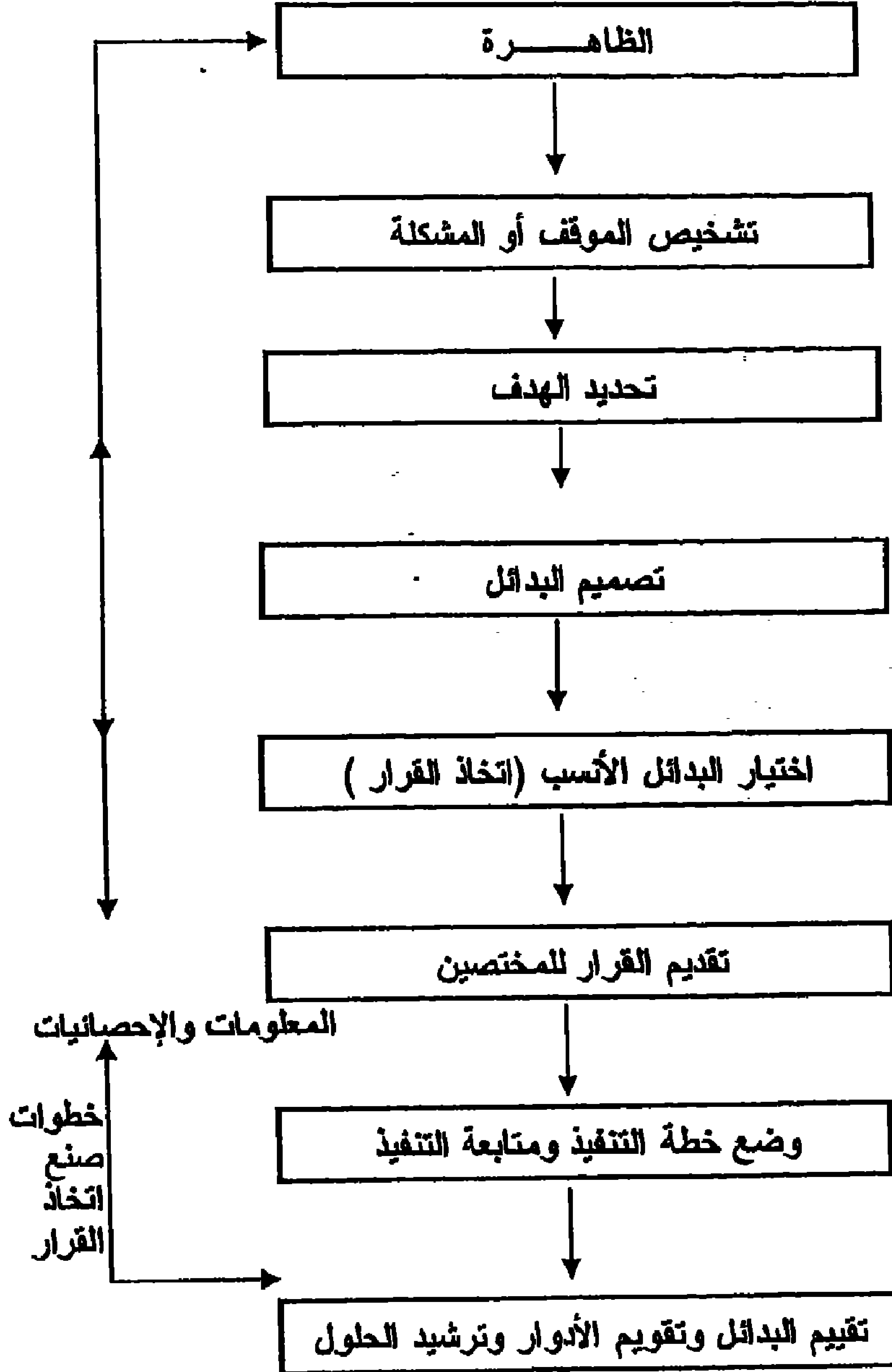
ويرى سيمون أن صنغ القرار يتكون من مجموعـــة مـــن الأفعـــال المنطقية المتعاقبة ، والتى تهدف إلى الحصول على أقصى أداء منطقى يتوقع منفعته وفائدته والرغبة فيه . ونوضح ذلك بالرسم البيانى للمراحل التى يمر بها صنع القرار .

---

(١) راجع : د. سعد الدين عشماوى ، الإدارة الأسس وتطبيقاتها فى الأنشطة الاقتصادية والأمنية ، مركز الدراسات والبحوث ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .

(٢) راجع : د/ أحمد محمد المصرى ،" الإدارة الحديثة – اتصالات – معلومات – قرارات ".مرجع سابق ، صـ ٢٥١-٢٥٣ .

الشكل البيانى يوضح مراحل صنع القرار (١)



شكل بيانى رقم (٥)

(١) راجع : د / على إسماعيل مجاهد ،" التنبؤ العلمى كأساس للتخطيط الأمنى "، مرجع سابق ص١٢٦.

١ – تحديد المشكلة أو الهدف [١]:

يبدأ صنع القرار ببداية ظهور مشكلة ، وتعرف المشكلة بأنها : " الخروج عن المألوف بسبب ما " أو أنها : " الفارق بين الوضع الحالى الموجود وبين الوضع المرغوب فيه" فمشكلة المخدرات وانتشار تعاطى المخدرات بين الشباب يمثل الوضع الحالى، وكيفية مواجهة هذه الظاهرة والحد منها يمثل الوضع المرغوب فيه ، وهو منع الشباب من تعاطى المخدرات ، والوصول إلى الوضع المرغوب باتخاذ عدة قرارات منها مكافحة العرض والطلب على المخدرات بالتوعية بأضرارها باستخدام : (وسائل الإعلام – دور الأسرة – المدرسة) أى وضع إستراتيجية متكاملة لمكافحة تعاطى المخدرات .

٢ – تحليل المشكلة :

يقوم صانع القرار بتحليل المشكلة للأسباب الآتية :

- تحديد الجهات المسئولة عن جمع المعلومات (الإدارة العامة لمكافحة المخدرات – المصحات العلاجية الحكومية وغير الحكومية – المسوح الميدانية التى يقوم بها المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان) .
- معرفة المسئول الفعلى عن عملية اتخاذ القرار .
- تحديد المنفذ الفعلى للقرار والذى يجب إبلاغه بالقرار المتخذ.
- معرفة مدى ارتباط القرار بأهداف الجهة الإدارية التى ينبغى عليه تحقيقها .

وتتضمن عملية تحليل المشكلة الخطوات الآتية :

أ – مواجهة الظروف التى أدت إلى ظهور المشكلة [٢] :

---

(١) راجع : لواء. د/ عماد حسين عبد الله ، إدارة الأزمات والكوارث ، مرجع سابق ، صـ١٥١-١٥٢.

(٢) راجع : مقدم . د/ هانى شعبان الغنانى ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ، بعنوان "نظم المعلومات المتطورة وصناعة القرار"، كلية الدراسات العليا،أكاديمية الشرطة ، القاهرة ، ٢٠٠٥،صـ ٣٣-٣٤ .

هـى معرفة الأسباب التـى أدت إلى حدوث المشكلة سـواء كانت ظاهرة أو غير ظاهرة وذلك بالاستعانة بجميع العناصر والأدوات التى تساعد على معرفة السبب الرئيسى للمشكلة ومعرفة كل ما له صلة بالمشكلة.

ب – أبعاد المشكلة :

لكى تتم مواجهة مشكلة معقدة يجب معرفـة أبعادهـا والمـشكلات المترتبة عليها سواء كانت بسيطة أو معقدها ، وتوزيع دور كل مسئول يقوم بتحليل تلك المشكلة ، وعرض النتائج على صانع القرار.

جـ – تحديد العناصر المتاحة التى يمكن التحكم فيها والسيطرة عليها:

إن ما يجب فعله عند القيام بتحليل المشكلة الرئيـسية أو المـشكلات الفرعية المرتبطة هو تحديد العناصر التى يمكن الاستعانة بهـا فـى حـل المشكلة ، والتى تكون داخل المشكلة عن طريق قدرة صانع القـرار علـى التحكم والسيطرة فى تلك العناصر .

٣ – جمع المعلومات (١):

المعلومات كما سبق ذكرنا فى المبحث الأول من هذا الفـصل لهـا أهمية ، كبرى فهى العامل الرئيسى فى عملية اتخـاذ القـرار ، واسـتخدام تكنولوجيا المعلومات ، تؤدى – بسهولة – إلى الوصول للمعلومات المطلوبة فى فترة زمنية قصيرة بأقل مجهود مثل : جهازى G.P.S و G.I.S ، كمـا تظهر أهمية المعلومات فى ظل ظروف التأكد وعدم التأكد .

٤ – إيجاد البدائل المختلفة القادرة على حل المشكلة (٢) :

فى هذه المرحلة يتم حصر البدائل الممكنة للمشكلة وفقاً للبيانـات أو المعلومات التى تم جمعها فى المرحلة السابقة ، وينبغى حصر هذه البدائل فى عدد محدود عن طريق تصنيفها واستبعاد البدائل غير المناسبة حتى يتـسنى

---

(١) راجع : د/ على الهندى :" عملية صنع القرارات الإدارية "، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة القاهرة ، ١٩٩٧ ، صـ ١٦١ .

(٢) راجع : د/ على اسماعيل مجاهد :" التنبؤ العلمـى كأسـاس للتخطـيط الأمنـى "، مرجـع سـابق ، صـ ١٢٩ – ١٣٠.

إيجاد حل ممكن للمشكلة مع مراعاة التكلفة الاقتصادية فى صناعة القرارات فى نفس الوقت (١).

٥ – تقييم البدائل واختيار البدائل الملائمة:

هى الفاصلة بين البدائل المختلفة فى ضوء الموارد المتاحة والأهداف المراد تحقيقها ، وينبغى تقييم أثر البدائل المختلفة على أوجه النشاط للجهة الإدارية ، سواء فى الخطة طويلة الأجل أو قصيرة الأجل ، مع مراعاة ظروف عدم التأكد أو المخاطرة ، كما يتم اختيار البدائل المناسبة من خلال عدة عوامل تتحكم فى ذلك وهى :

أ – عوامل داخلية :

هى مدى دقة المعلومات عن كل بديل ، ووفرة الموارد التى تؤدى إلى تنفيذ البديل ، والقدرة الشخصية على تحديد البديل .

ب – عوامل خارجية (٢):

وهى المتغيرات البيئية التى تحيط بالمشكلة ، ويجب أن يتميز البديل الذى سيتم اختياره من قبل متخذى القرار بالآتى :

١ – الفاعلية ٢ – الكفاءة – الاتجاه

كما يجب أن نهيئ المناخ لنطبق القرار ومتابعة تنفيذه من خلال المقارنة المستمرة بين الأنماط المستهدفة من القرارات والأداء الفعلى .

وقد قامت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، بمتابعة أحد العناصر الخطرة حيث شكل عصابة للاتجار في المواد المخدرة ، قامت الإدارة بجمع المعلومات الدقيقة عن هذه العصابة من حيث (عدد أفرادها – التسليح –

---

(١) راجع : د/ أحمد محمد المصرى ،" الإدارة الحديثة – اتصالات – معلومات – قرارات "، مرجع سابق، صـ ٢٥٣ .

(٢) راجع : مقدم.د/ على إسماعيل مجاهد ، " التنبؤ العلمى كأسس للتخطيط الأمنى" ، مرجع سابق ، صـ٣٢٨-٣٢٩ .

نوع النشاط – الأماكن المتوقع تواجدهم بها) ، كما قامت الإدارة بدراسة مدى إمكانية ضبط هذه العصابة متلبسة ، وماهو الوقت المناسب للتنفيذ ؟ وفى حالة المقاومة ماذا يجب ؟ أن يتم أى وضع خطة لها عدة بدائل ، وتم اتخاذ القرار بعد الدراسة الكافية من قبل قيادات الإدارة مع مراعاة السرية التامة للخطة الموضوعة وتم ضبط المتهمين وبحوزتهم كمية كبيرة من الهيروين وأسلحة وذخائر بدون ترخيص ومبالغ مالية كبيرة داخل سيارة خاصة بأحد أفراد العصابة (١).

المطلب الثاني

نظم دعم واتخاذ القرار D.S.S

Decision support system

تساعد نظم دعم القرار فى تقديم نظام يسمح بالتفاعل المباشر بين الحاسب الآلى والمستخدم النهائى دون الحاجة إلى وساطة خبراء المعلومات أثناء عملية الاستخدام ، وتتنوع تعاريف نظم المعلومات فمنها تعريف سكوت مورتون Scott Morton بأنه " مساعدة متخذى القرارات عن طريق توفير البيانات والنماذج اللازمة لحل المشكلات غير المركبة " ، كما يعرفها كين وسكوت مورتون Keen -Scott Morton بأنها " نظم تربط بين الإمكانيات الفكرية للأفراد والقدرات الإلكترونية للحاسب الآلى بهدف تحسين جودة القرارات المتخذة " (٢)، وتتنوع نظم المعلومات بتنوع مستوى التكنولوجيا التى بنيت عليها هذه النظم ، وأيضاً باختلاف المستوى التنظيمى لمتخذى القرارات .

وتوجد عدة نظم معلوماتية أهمها :

١ – نظم معالجة البيانات Data Processing system DPS :

(١) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٨، صـ٨٩.

(٢) راجع : د/ محمد نور الدين أحمد عبدالحكيم ،"آفاق جديدة لدور نظم المعلومات فى المجال الشرطى ، مرجع سابق ، صـ ١٢٨ .

هى أولى النظم التى استخدمت فى المنظمات ، ولقد تعددت المسميات التى أطلقت على هذه الأنظمة التى تقوم هذه الأنظمة على تجميع البيانات من مصادرها الداخلية والخارجية المختلفة ، ومعالجتها وتخزينها لحين الحاجة إليها وتعرف نظم معالجة البيانات بأنها: تلك النظم التى تتولى عمليات تجميع البيانات من مصادرها المختلفة (داخلية وخارجية) وإجراء العمليات وإخراجها فى شكل تقارير يمكن استخدامها فى مواجهة العديد من الأطراف سواء داخل أو خارج المنظمة.

٢ – نظم المعلومات الإدارية (١) :

Management information systems MTs

تتيح للإدارة بمستوياتها المختلفة (الإدارة العليا – الإدارة الوسطى – خطة الإشراف) المعلومات الضرورية المطلوبة بالدقة والتوقيت الملائم لتسهل عملية اتخاذ القرارات الروتينية والمبرمجة من خلال ما تقدمه من تقارير دورية ، وتقدم تقارير خاصة مساعدة فى اتخاذ القرارات ، غير مبرمجة . وتعد نظم المعلومات الإدارية المحاولة الأولى لبناء نظم المعلومات المثبتة على الحاسب الآلى ، نتيجة لجوانب القصور الناتجة عن تطبيق نظم معالجة البيانات وعدم استطاعة هذه النظم إشباع حاجات المديرين من المعلومات المتخصصة وتستخدم هذه النظم عند مستوى (أعلى وهو مستوى الإدارة الواسطى) على عكس نظم معالجة البيانات . ويمكن تعريف نظم المعلومات الإدارية بأنها : " تلك النظم المعلوماتية المثبتة على الحاسب الآلى التى توفر المعلومات للمديرين المسئولين عن الوحدة التنظيمية للمنظمة ككل أو أحد المجالات الوظيفية لها " ، وهى تصف ما يحدث فى الماضى وما يحدث الآن ، وما هو محتمل حدوثه مستقبلاً ، وتتوافر هذه المعلومات فى شكل تقارير دورية ، وتقارير خاصة وتستخدم فى حل المشكلات .

(١) راجع : لواء. د/ عماد حسين عبد الله ، إدارة الأزمات والكوارث ، مرجع سابق ، ص١٦٤

٣ – الأنظمة الخبيرة : Expert Systems, Artificial Intellegence

نتيجة للتطور التكنولوجي في نظم المعلومات ظهرت معلوماتية جديدة مثبتة على الحاسب الآلي تتكون من ثلاثة أجزاء وهي : مواجهة المستخدم والاستدلال ، والخبرات . والغرض منها تقديم النصائح والحلول للمشاكل الخاصة في مجال معين وهي ما تسمى بنظم الخبرة حيث تتماثل مع تلك التي يقدمها الخبير البشري ، وتعتبر النظم الخبيرة من أهم تطبيقات الذكاء الصناعي وأكثرها انتشاراً .

٤ – نظم تجهيز المكاتب آلياً Office Automations systems [١]

هي تجهيز المكاتب بوسائل اتصالات متعلقة بتوصيل المعلومات المكتوبة أو غير المكتوبة ، ومن أمثلة الأجهزة (البريد الإلكتروني – البريد الصوتي – الجداول الإلكترونية للمواعيد ... إلخ).

٥ – نظم دعم الإدارة العليا (Executive support systems (ESS :

يمكن التعرض لطبيعة الإدارة بطريقتين :

الطريقة الأولى : هي العمليات التي تصف أنشطة الإدارة تشمل التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة ، وكيفية دعم نظم المعلومات الإدارة من تلك الزاوية .

الطريقة الثانية : هي هرمية الإدارة ، وتنقل المعلومات فيها إلى الإدارة عبر المستويات التنظيمية ، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة مستويات كما يلي [٢]:

– الإدارة العليا : ويكون دورها النظرة الاستراتيجية .

---

(١) راجع : د . / محمد نور أحمد عبد الحكيم ، " آفاق جديدة لدور نظم المعلومات في المجال الشرطي" ، مرجع سابق ، صـ١١٣-١١٤ . .

(٢) راجع : مقدم .د/ على إسماعيل مجاهد ،" التنبؤ العلمي كأساس للتخطيط الأمني ، مرجع سابق ، صـ ٣٢٧ – ٣٢٨ .

- الإدارة الوسطى : وتمارس الأنشطة التكتيكية .
- خطة الإشراف : هى مرحلة تنفيذ الأعمال .

والمقصود بالإدارة العليا : تلك الفئة من المديرين الذين يشغلون الوظائف الإدارية العليا وتكون لديهم المعلومات الكافية عن الجهة مسجلة بالحاسب الآلى الخاص بهم ومتصلة بجميع المعلومات المختزنة فى أجهزة الحاسبات الآلية الأخرى .

٦ – نظم دعم القرارات DSS (Decision support system) :

لقد ظهرت أهمية نظم دعم القرار التى تعد من الأدوات والأساليب التى حظيت باهتمام واسع فى الآونة الأخيرة من وجهة النظر الإدارية ، وهذه النظم تقوم على تحسين عملية صنع القرارات وزيادة فاعليتها ، حيث إن الإدارة وخاصة العليا فى حاجة إلى نظم تساعدها فى عمليات اتخاذ القرارات من حيث [١] :

- عمق التحليل والارتباط بمعالم المستقبل غير الواضحة ، والوصول إلى البيانات الوصفية والكمية التى تتوفر فى قاعدة بيانات النظام ، والإجابة الفورية على التساؤلات الفردية ، وعرض البيانات فى الشكل الملائم.
- كما تعرف نظم دعم القرار بأنها نظام معلومات إدارى بنى على استخدام الكمبيوتر كى يساعد المديرين أو متخذى القرارات فى حل المشاكل المرتبطة بعملية اتخاذ القرارات وعلى وجه الخصوص المشاكل ذات الطبيعة الخاصة أو المعقدة وجوهر نظم دعم القرار هو التنبؤ والإنذار المبكر وصياغة السيناريوهات المبنية على نماذج المحاكاة ، حيث تقوم نظم دعم القرار بالمزج بين البيانات المتاحة والرؤية الشخصية لمتخذ القرار ، ويتم هذا كله داخل بوتقة من النماذج الرياضية للتنبؤ والمحاكاة، لذلك يجب أن يصاحب نظام المعلومات الإدارية نماذج لاتخاذ القرارات،

---

(١) راجع: د/ محمد نور الدين أحمد عبد الحكيم ،"آفاق جديدة لدور نظم المعلومات فى المجال الشرطى "، مرجع سابق ، صـ ١١٥ .

ويلاحظ أن النموذج هو: تمثيل عن الواقعة ويقصد بـه تفـسير بعـض جوانب هذا الواقع ، أى : عرض منهجى ومبسط للواقع الفعلى .

ونعرض فيما يلى أهم نموذجين من نماذج دعم القرار(١) :

١ – نموذج التنبؤ Forecaeting :

هذا النموذج هو موضوع بحثنا حيث إن المديرين فى هذا النموذج يواجهون مواقف فى اتخاذ القرارات عن المستقبل دون أن يكون لديهم معرفة ملائمة عما سوف يتضمنه المستقبل ، وحين نتحدث عن الإدارة بالمبادرة نجد أن هناك نماذج طورت للتنبؤ كى تساعد فى حل المشاكل أو تبسيطها وقد دعمت هذه الأساليب أو النماذج بأساليب أخرى تشكل جزءاً متكاملاً لهيكل نظم دعم القرار ، ولذلك تلعب نماذج التنبؤ دوراً هاماً فى إمداد متخذى القرار بالتنبؤات والمعلومات الهامة قبل وقوع المشكلة أو الأزمة بوقت كاف (٢).

كما تلعب الأساليب الكمية وتكنولوجيا الحاسـب الآلـى والاتـصال والاستشعار عن بعد دوراً أساسياً فى عمليـة التنبـؤ ، حيـث تتـيح هـذه التكنولوجيا إمكانية القياس والرقابة والرصد وبالتالى إمداد فريق دعم القرار بالمعلومات اللازمة لتجنب وقوع المشكلة أو الآثار السلبية ، مثـال : نظـام تحديد الأماكن" فى المبحث السابق من هذا الفصل فى تحديد أماكن زراعـة البانجو فى شبه جزيرة سيناء .

٢ – نموذج المحاكاة Simulation model :

هو صياغة السيناريوهات المختلفة اللازمة لعمل مجموعة من البدائل التى يمكن لمتخذ القرار اختيار البديل منها ، وتقوم مثل هذه النمـاذج علـى

---

(١) راجع : لواء.د/ عماد حسين عبد الله ،" صناع القرار الأمنى ونظم دعمه ومساندته "، مذكرات دراسية لدبلوم إدارة الشرطة ، كلية الدراسات العليا ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة ،٢٠٠١ ، صـ ٩ .

(٢) راجع : د/ أحمد سيد مصطفى ،" الإنتاج والعمليات فى الصناعة والمنتجات "، الطبعة الأولى ، بدون دار نشر ، ١٩٩٩ ، صـ ٩٥ .

الحل المرضى ، بمعنى : أنها لا تسعى إلى إيجاد الحل الأمثل ، وفى المقابل هناك نوع آخر من المحاكاة من شأنه الوصول إلى الحل الأمثل لمواجهة الخطر الناتج عن موقف أمنى ما ، وذلك من خلال إمداد متخذ القرار بالبدائل المختلفة لحل هذا الموقف [١].

وهناك سمات ومزايا لنظم دعم القرار نود أن نشير إليها :

أولاً : سمات نظم دعم القرار :

تتوفر فى نظم دعم القرار عدة خصائص من أهمها [٢]:

١ – أنها تقدم الدعم لكل المستويات الإدارية وخاصة الإدارة العليا.

٢ – أنها تجمع بين قواعد البيانات والنماذج الرياضية والإحصائية .

٣ – أنها توفر الدعم اللازم فى مختلف مراحل اتخاذ القرار .

٤ – أنها يجب أن تكون مرنة بحيث يمكن تعديلها بما يتلائم مع الظروف المختلفة [٣].

ثانياً : مزايا نظم دعم القرار :

١ – توفير الوقت والتكلفة .

٢ – الاستجابة السريعة للأوضاع غير المتوقعة .

٣ – إمكانية الوصول إلى قرارات موضوعية تأخذ فى الاعتبار وجهة نظر متخذ القرار .

هذا وبعد أن عرضنا نظم دعم القرار وأنواعه وسماته ومزاياه ، نشير إلى معرفة نظم دعم القرار الأمنى وأنواعه ومفهوم عملية اتخاذ القرار.

---

(١) راجع : د/ على عبد الهادى مسلم ،" مذكرات فى نظم المعلومات المثبتة على الكمبيوتر (المبادئ والتصنيفات) " ، مركز التنمية الإدارية ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٩٤ ، صـ ٢٣٣.

(٢) انظر: مهندس رافت رضوان،" المعلومات ودعم اتخاذ القرار"، مطبعة بن دسمال دبى، ٢٠٠٤، صـ ١٢ – ١٣ .

(٣) راجع : د/ عبد الكريم أبو الفتوح درويش ،" نحو نظم دعم القرار "، مجلة كلية الدراسات العليا ، أكاديمية مبارك للأمن ، العدد الرابع ، القاهرة ، يناير ٢٠٠١ ، صـ ٤٨٢ .

أ – معرفة نظم دعم القرار الأمني وأنواعه :

إن كلمة دعم تعني المعلومات الآلية التي تلبي حاجة القادة ، والمنهج الذي يساعدهم على أداء دورهم من خلال الارتقاء بقدراتهم وكفاءتهم باستخدام المعلومات : ولذلك فإن الدعم يرتبط بعدد من الحقائق تتضح فيما يلي :

١ – إن الدعم يساند المدير في أداء دوره من خلال المعلومات المتاحة أمامه.

٢ – إن العنصر الحاكم في عملية نظم دعم القرار تعتمد على قدرات ومواهب وخبرات المديرين وبصفة خاصة في القرار الأمني.

٣ – وهناك أهداف لنظم دعم القرار الأمني تتمثل في ثلاثة أهداف رئيسية هي:

أ – الارتفاع بمستوى كفاءة القرارات من خلال الارتقاء .

ب – مساندة المديرين عند التصدي لمشكلة من المشكلات .

جـ – استثمار خبرات وقدرات ومواهب صانع القرار .

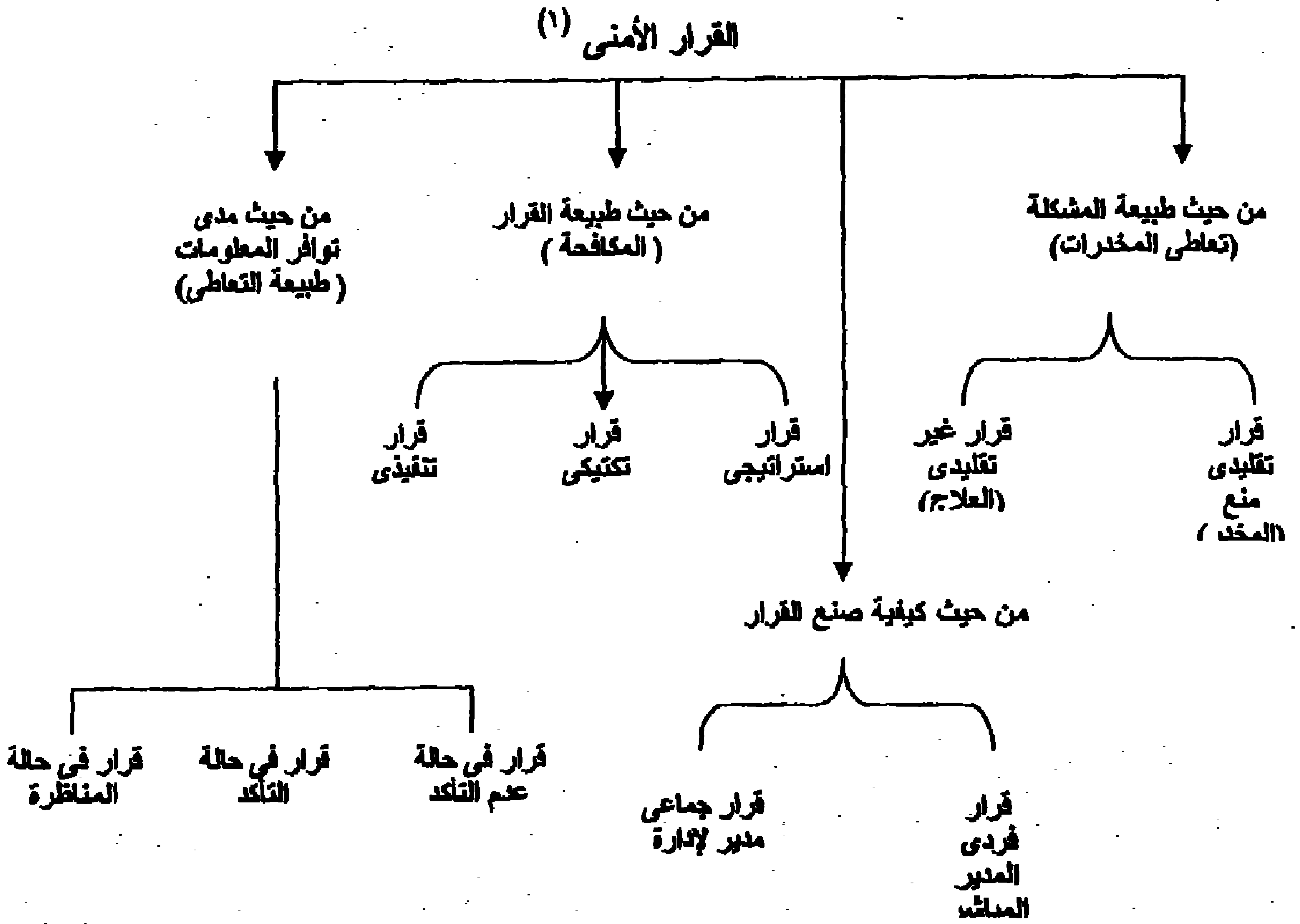
تقتصر نظم دعم القرار على المشكلات المتوقعة أو النمطية بل يتخطى ذلك إلى مشكلات تتسم بعدم التأكد وهي مشكلات – غالباً – ما تواجه العمل الأمني الذي يتصدى لها في ظل ظروف متوترة وأمام معلومات غير كافية [١].

وهناك أنواع مختلفة للقرار الأمني نوضح أهمها فيما يلي :

– تتعدد القرارات بالنظر إلى: طبيعة المشكلة وأهمية القرار وتوافر المعلومات.

---

(١) راجع : د . عبد الحكيم أحمد الخزامي ، فن اتخاذ القرار ، مدخل تطبيقي ، مكتبة ابن سينا ، القاهرة ١٩٩٨، صـ١٠٨ .



والقرار الأمنى يحتاج إلى إدارة وقائد لديه معلومات كافية لأن القرار وبصفة خاصة الأمنى يترتب عليه فى أغلب الأحوال أرواح بشر ، فيجب اتخاذ القرار الأمنى فى ظروف وأحوال قياسية وبأقل تكلفة فى تنفيذه . مثال اكتشاف مجموعة من البؤر الإجرامية تقوم بالاتجار فى المخدرات "أحداث قرية النخيلة " (٢).

---

(١) راجع : د/ راشد محمد عبد الجليل ، إبراهيم محمد عبدالنبى ،"الإدارة العلمية،المفاهيم والأساسيات "، بدون دار نشر ، ١٩٩٩ ، صـ ١٢٥ – ١٦٠ .

(٢) وزارة الداخلية ، " الإدارة العامة لمكافحة المخدرات " ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٠ ، صـ ١٠١ .

هناك أكثر من بديل الأول : الاقتحام والقضاء على الرأس المدبرة ومنع المخدرات من الوصول إلى الجمهور " مكافحة العرض والطلب " ، والثانى : الانتظار لحين أخذ الاحتياطات اللازمة ومحاولة إيقاع الرأس المدبرة ووضع خطة طويلة المدى ، يتم ضبط الجناة والمخدرات ، بأقل الخسائر ودون المساس بحياة الأبرياء من أهل القرية التى كانت تعد من أكثر المناطق التى تمد السوق بالمخدرات . وهو ما حدث فى أحداث هذه القرية .

المطلب الثالث

خطوات عملية اتخاذ القرار

يختلف علماء الإدارة فى تحديد خطوات أو مراحل عملية اتخاذ القرار ويقتصر الكثير منهم على ذكر ثلاث خطوات هى [1]:

١ – تحديد البدائل . ٢ – تقييم كل بديل .

٣ – اختيار أفضل بديل.

لكن هذه الخطوات لا تغطى عملية اتخاذ القرار فلكى تكون عملية اتخاذ القرار كاملة ، ينبغى أن يمر القرار الرشيد بالخطوات السبع الآتية:

١ – تحديد المشكلة . ٢ – تحليل المشكلة .

٣ – تنمية الحلول البديلة . ٤ – تقييم كل بديل .

٥ – اختيار أفضل بديل . ٦ – تحويل القرار إلى عمل فعال .

٧– تقييم نتائج القرار .

١ – تحديد المشكلة [2] :

إن الخطوة الأولى فى عملية اتخاذ القرار هى تحديد المشكلة أو الموضوع الواجب اتخاذ القرار بشأنه ، فعملياً لا توجد مشكلة فى الحياة تأتى بنفسها طالبة اتخاذ قرار بشأنها ، يضاف إلى ذلك أن المظاهر التى تبدو من أول نظرة أنها عناصر المشكلة قد تكون مضللة وبعيدة عن الأسباب الحقيقية

---

(١) انظر: م .رأفت رضوان ،" المعلومات ودعم اتخاذ القرارمرجع سابق، صـ ٢٣ .

(٢) انظر : م. رأفت رضوان ،" المعلومات ودعم اتخاذ القرار "، مرجع سابق ، صـ ٩٢-٩٣.

والسمة الأولى فى عملية اتخاذ القرار هى العثور على المشكلة الحقيقية وتحديدها ، وهذا التحديد على جانب كبير من الأهمية: لأنه يحدد بدوره مدى فاعلية الخطوات التالية ، ففى حالة عدم معرفة المشكلة الحقيقية فإن القرار الذى سيتخذ قراراً غير سليم لعدم ملاءمته للمشكلة التى صدر بصددها.

٢ – تحليل المشكلة (١) :

تحليل المشكلة أى تصنيفها وتجميع الحقائق ، من الضرورى تصنيف المشكلة بغرض معرفة من الذى يجب أن يتخذ القرار ؟ ومن الذى يجب استشارته عند اتخاذه ؟ ومن الذى يجب إبلاغه به ؟ وبدون هذا التصنيف المسبق يكون من الصعب جداً تحويل القرار النهائى إلى عمل فعال .

وعادة يتم التصنيف على أربعة أسس هى :

أ – الفترة الزمنية المستقبلية للقرار .

ب – مدى التكرار المنظم للقرار .

جـ – عدد الاعتبارات النوعية Qualitative التى تدخل فى القرار.

د – وضع القرار على الوظائف والنواحى الأخرى.

وتعتبر عملية تجميع الحقائق من الأمور الحيوية عند اتخاذ القرار وهذه العملية لا يمكن القيام بها إلا بعد تحديد المشكلة وتصنيفها ، حيث يمكن للمدير استبعاد المعلومات غير المتصلة بالموضوع ، والمعلومات المضللة ، على المدير أن يستكمل المعلومات الناقصة حول المشكلة فى أقصر وقت وأقل تكلفة حتى يمكن اتخاذ القرار السليم والحصول على هذه المعلومات.

٣ – تقييم الحلول البديلة :

بعد تحديد المشكلة وتحليلها يصبح من الضرورى ترشيح عدة حلول بديلة للمشكلة ، فالحلول البديلة هى الطريقة الوحيدة لوضع الفروض الأساسية إلى مستوى الواقع ، لأنها تستخدم تفكيراً ابتكارياً وقدرة على

---

(١) راجع : لواء .د/ عماد حسين عبد الله ، الاتجاهات المعاصرة فى الإدارة الأمنية ، مطابع الشرطة للطباعة والنشر ، القاهرة ، يناير ، ٢٠٠٤، صـ١٥٠-١٥١.

التخيل حتى يمكن العثور على الحلول البديلة الجديدة [1]. ولا شك أن الحلول البديلة تختلف باختلاف المشكلة ، ويجب تدريب المديرين التدريب الكافى لتنمية قدراتهم فى مجال التخيل والابتكار حتى يكون تفكيرهم قريب من الواقع ، ويمكن التخيل والابتكار في حل مشكلة المخدرات بدراسة كافة أبعادها المختلفة ووضع الحلول المناسبة لمواجهة أسباب التعاطى وانتشار الزراعات المخدرة .

٤ – تقييم كل بديل :

يعنى تحديد المزايا والعيوب المتوقعة لكل بديل ، وهذه الخطوة بطبيعتها تستلزم التنبؤ بالمستقبل ، لأن المزايا أو العيوب لن تظهر إلا فى المستقبل وينطوى التقييم على :

أ – تحديد العوامل الاستراتيجية التى ستكون محل الاهتمام عند القيام بعملية التنبؤ .

ب – التنبؤ بالنتائج المتوقعة لكل بديل يساعد على تحديد العوامل الاستراتيجية فى كل بديل وفى التقليل من الجهود الخاصة بالتنبؤ ، ويجب التركيز على العوامل الأساسية الاستراتيجية فى عملية التنبؤ.

٥ – اختيار أفضل حل [2]:

بعد تحديد المشكلة وتحليلها ، وتنمية الحلول البديلة وتقييم كل حل تأتى المرحلة الحاسمة ، وهى اختيار البديل الأفضل من بين عدة بدائل . وهناك عدة معايير يجب الأخذ بها لاختيار أفضل بديل نذكر منها :

١ – الخطر: لا يوجد عمل ينجو من الخطر كلية ، ومن ثم لابد من مقارنة أخطار كل بديل بالمكاسب والخسائر المتوقعة منه والمقارنة بينهم .

---

(١) راجع : د/ إجلال عبد المنعم حافظ وآخرين ، " أساسيات إدارة الأعمال " ، مرجع سابق ، صـ ١٧٤– ١٧٥.

(٢) انظر : م/ رأفت رضوان ،" المعلومات ودعم اتخاذ القرار "، مرجع سابق ، صـ ٩٧–٩٨ .

٢ – التوفير فى الجهد : وهنا تكون المقارنة بين النتائج المتوقعة والجهد اللازم وأفضل حل هو الذى يعطى أعلى النتائج وأفضلها بأقل جهد ممكن.

٦ – تحويل القرار إلى عمل فعال :

يعتقد الكثيرون أن عملية اتخاذ القرار تنتهى باختيار أفضل بديل ، لكن هذا الاعتقاد غير صحيح ، فالعملية فى الحقيقة لا تنتهى إلا بوضع القرار موضع التنفيذ أى : تحويله إلى عمل فعال ، ويستلزم تحويل الحل إلى عمل أن يتفهم القائمون على تنفيذ التغيرات المتوقع حدوثها فى سلوكهم وتصرفاتهم ، ولابد من تحفيزهم وتوعيتهم وليست هناك وسيلة للترغيب أفضل من تلك التى تجعل القائمين بالتنفيذ يشعرون بأن القرار قرارهم ، ولن يأتى ذلك إلا باشراكهم فى عملية اتخاذ القرار ، لذا لابد من تفويض المرؤوسين في اتخاذ القرارات فى جميع مراحلها وتكون المشاركة فى الخطوة الثالثة (تنمية الحلول البديلة) .

٧– تقييم نتائج القرار [1] :

يعتقد البعض أن اختيار بديل معين وتنفيذه يعنى أن الموقف قد حسم، وأن المشكلة قد انتهت ، ونادراً ما يحدث ذلك ، فمن الضرورى متابعة تنفيذ القرار وتقييم النتائج أولاً بأول ، بمتابعة النتائج التى أسفر عنها تطبيق القرار والآثار التى أحدثها وفاعليتها فى حل المشكلة ، وتقييمها وهى بالطبع ليست بالعملية اليسيرة لعدة أسباب :

١– لا تقتصر على النتائج والآثار الضارة للقرار .

٢– يجب أن تشمل بواعث القرار والجوانب النفسية لمنفذى القرار .

٣–تقييم صانع القرار ذاته .

---

(1) انظر: لواء / معتز شاكر محمد ،" المعلومات كأساس للتنبؤ والتخطيط الأمنى "، مجلة بحوث الشرطة ، العدد الثالث عشر ، القاهرة ، يناير ١٩٩٨م ، ص٤٠، ٤١.

الفصل الثالث

تطور الجريمة (المخدرات)

وأهم السمات المميزة لها وتأثيرها

تمهيد وتقسيم:

في الواقع إن الجريمة تشكل عبئاً على المجتمع كله وعلى كافة نواحى الحياة البشرية منذ زمن بعيد ، ومشكلة المخدرات تعد من أكبر المشكلات المنتشرة فى كافة أرجاء العالم ، ورغم اختلاف أنواعها وأسعارها والفئات المقبلة على تعاطيها فهى تمثل ظاهرة عالمية تشارك فيها كافة دول العالم بطرق متباينة [(١)] . لا يكاد يفلت منها أى مجتمع سواء كان متقدماً أو نامياً ، ويترتب على ذلك ضرورة مواجهة هذه المشكلة المعقدة بأسلوب علمى حتى يمكن فهمها فهماً دقيقاً يساعد على التصدى لها بأكفأ صورة ممكنة . وهناك تعريفات مختلفة للجريمة منها : القانونى والاجتماعى ، وتعتبر مشكلة المخدرات من المفاسد الاجتماعية كما يصفها تقرير الأمم المتحدة لعام ١٩٨٥ ، وهناك تصاعد كبير ومستمر فى حجم المضبوطات من المخدرات بكافة أنواعها ، إلا أن حجم المتاح للمتعاطين لم يتأثر ، الأمر الذى يشير إلى الحجم الرهيب للإنتاج غير المشروع منها فهذا الحجم يعادل عشرة أمثال حجم المضبوط ، وتشير الإحصائيات على سبيل المثال إلى أن ما تم ضبطه في عام ٢٠٠٨م ٨١٤٢٩,٢٥ كم .

والمفهوم القانونى الذى يرى أن الجريمة كفكـرة قانونيــة مجـردة منصوص عليها فى القوانين أكثر مما يراها كمسلك واقعــى صــادر عــن فردين، المفهوم الاجتماعى يميل إلى تحليل الجريمة ، إلى كونها مسلكاً واقعياً له دوافعه ودلالاته فى كل حالة على حدة [(٢)].

---

(١) راجع : لواء.د/ سيد محمدين ،" الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمشكلة تعاطى الشباب للمخدرات واستراتيجية مواجهتها "، مرجع سابق ، ٢٠٠٣ ، صـ ٤١ .

(٢) راجع : لواء د / أحمد ضياء الدين محمد خليل . الظاهرة الإجرامية بين الفهم والتحليل ، دار الطويجى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٨، صـ١٠-١١.

إن أجهزة المكافحة تجد صعوبات متزايدة فى الحد من عمليات إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، حيث تتميز عصابات المخدرات بإمكانيات مادية وبشرية وهى منظمة عند نشاطها عبر الحدود الوطنية للدول، وتلعب دوراً بالغ الخطورة فى تعويق برامج التنمية ، وتهديد الأمن والاستقرار السياسى والاجتماعى ، وترتبط فى كثير من الأحيان بعلاقات وثيقة ومصالح مشتركة مع شبكات الجريمة المنظمة ، ومؤسسات غسيل الأموال وجماعات الإرهاب ، وعصابات الاتجار الدولى غير المشروع بالأسلحة والذخائر والمتفجرات [1].

والجريمة بصفة عامة ، وجريمة المخدرات بصفة خاصة موضوع ذو ماض وحاضر ومستقبل ولم يتم الكشف الحقيقى لأضرارها على كافة الأصعدة وعلى نطاق عالمى ، إلا فى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر ، بعد أن تقدمت كافة وسائل الاتصال بين جميع القارات ودول العالم وتشابهت طرق الحياة (العالم أصبح قرية مفتوحة) ، وإذا كان العلماء يطلقون على القرن العشرين عصر القلق Age Of Anxiety ، ونحن نرى أن القلق مصدر من مصادر الإقدام على ارتكاب الجرائم بكافة صورها وأشكالها ، وجريمة المخدرات بصفة خاصة ، فالإدمان يشمل جميع الطبقات بصرف النظر عن المستوى الاجتماعى والاقتصادى ، كما يُعد الإدمان من أسباب الحروب الدائمة فى تاريخ البشرية ، وللمخدرات مافيا خاصة مثل حرب الأفيون الأولى بين بريطانيا والصين خلال الأعوام ١٨٤٠ – ١٨٦٠، وحرب الأفيون الثانية بين نفس الدولتين خلال الأعوام ١٨٥٧ – ١٨٦٠ ، ومازالت هذه الحروب قائمة والحقائق تؤكد أن الدول النامية هى المستهدف الأول لانتشار المخدرات وتحطيم الشباب وربط هذه الدول بعملية التخلف والإذلال . [2] ونسبة الجريمة والمدمنين فى أى مجتمع هى مؤشر على مدى

---

(١) راجع: د/ محمد حسن غانم،" سيكولوجية الإدمان والمدمنين – أضراره – نظريات تفسيره وعلاجه "، دار غريب للطباعة والنشر ،القاهرة ، ٢٠٠٥ ، صـ ١٧ .

(٢) انظر : لواء حسين صادق ، مقالة بعنوان " الجهود المصرية فى مكافحة الجريمة المنظمة" ، مجلة كلية الشرطة ، العدد ٢٧ ، القاهرة ، يوليو ٢٠٠٥ ، صـ ١٥٩ .

صحة هذا المجتمع حيث يتناسب مع إحساس بعض أفراده بعدم إبراز المجتمع لهم للقيام بدور فعال والمشاركة فى التنمية،مما يجعلهم عرضة للإحباط ومن ثم اختيارهم طرق غير سليمة،بل ومؤدية لإثبات وجودهم (1).

ليس هناك شئ مخدر بطبيعته ، بل هناك سموم طبيعية البعض منها قاتل إن مفاهيم المخدرات والاعتماد على المخدرات من المفاهيم التى تقوم على التعريفات الاجتماعية المتبعة (2)، وهذه التعريفات تعتمد على الثقافة والتاريخ والمعتقدات المتأصلة فى الشعارات الصريحة أو الضمنية ، وعلى الرغم من أنه يشمل تحديد طبيعة المادة السامة ، إلا أنه يجب أن نقول أنه ليست كل المواد السامة تعرف على أنها مخدرات (3) . وأننا لا نبالغ حين نقول أن ما يزيد عن ٦٠% من الجرائم تتعلق بالمخدرات ، مما يدل على أننا نخضع لنوع من التدمير المنظم ضد بلادنا ، لذا يعتبر الاتجار فى المخدرات من الأعمال الإجرامية المنظمة التى يتجاوز الحدود القومية والإقليمية والقارية (4).

هذا ونعرض وبأمانة الموقف الراهن لمشكلة المخدرات فى مصر ، بالإضافة لماهيتها وأنواعها من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : ماهية جريمة المخدرات فى الموقف الراهن .

المبحث الثانى : أهم السمات المميزة للجريمة فى الموقف الراهن .

المبحث الثالث : تأثير الجريمة على التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية

---

(١) راجع : مقدم.د/ محمود محمد عبد النبى ، مقالة بعنوان " جهود منظمة الأمم المتحدة فى مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية " ، مجلة الأمن العام ، العدد ١٩٢ ،القاهرة ، ٢٠٠٦ ،صـ ٨١-٨٢ .

(٢) انظر : رائد .د/ أسامة طه ،"السمات العامة للجريمة المنظمة "، مجلة كلية الشرطة ، العدد ٢٨ ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٦ ، صـ ٢٣٥ .

(٣) Vincenzo Ruggiero . Crime and markets in Anti Criminology , U.C.E. London , 2000, Page 6.

(٤) راجع : لواء.د/ عصام الترساوى ،" مكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات التاريخ والسياسات ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، صـ ٧ .

المبحث الأول
ماهية جريمة المخدرات وأنواعها

تمهيد وتقسيم:

نستعرض فى هذا المبحث تعريف المخدرات وأنواعها المختلفة سواء من حيث تأثيرها وطبيعتها : فهناك المهبطات والمهلوسات كما أن هناك مخدرات طبيعية ، وتخليقية ، ونصف تخليقية .

وسوف نتناول هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : تعريف المخدرات .

المطلب الثانى : أنواع المخدرات من حيث تأثيرها .

المطلب الثالث : المخدرات المستحدثة بين الشباب .

المطلب الأول
تعريف المخدرات

هناك تعريفات مختلفة للمخدرات تختلف وتتنوع باختلاف النظرة إليها ، ولا يوجد تعريف متفق عليه للمخدرات من جانب الباحثين فمنهم من يعرفها بأنها عقاقير طبية يستفيد منها الإنسان للمعالجة ، ومنهم من يعرفها بأنها مواد خطرة يجب الحذر منها ومن تعاطيها إلا في الأغراض الطبية (١).

ما هو المخدر؟: هناك العديد من التعريفات الممكنة لكلمة مخدر فيما يلى : نقدم بعض التعريفات ، ولكن كل هذه التعريفات تظل قاصرة (٢):

- على سبيل المثال " هو مادة إذا تم حقنها فى أحد الفئران ينتج عنها آثار مؤكدة يمكن تحديدها بشكل دقيق " .

(١) راجع : د/فاطمة الخطيب ، بحث بعنوان" تورط الشباب فى المخدرات فى المملكة العربية السعودية ، الأسباب – الوقاية " المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية". الدورة الثالثة والعشرون، بدون، صـ ٧ .

(٢) David R.Mottran , Drugs in sport secend Edition U.C.E. London, 1996, Page ,1.

- " مادة تستخدم كعلاج للأمراض العقلية أو البدنية "، وهذا التعريف يعتمد على تحويل الفاعلية العلاجية ، فمثلاً القهوة والقنب والتبغ تستخدم منذ عصور قديمة لأن لها خصائص طبية .
- " هو أية مادة كيميائية بخلاف الطعام تؤثر على هياكل الكائن الحى" . وهذا التعريف غير مرض أيضاً : لأن هناك القليل جداً من المواد التى تعتبر بشكل عام مخدرات يتم استهلاكها أيضاً على أنها أطعمة مثل عش الغراب ، وهناك البعض يستخدم كغذاء ، وأنواع أقرب تستخدم كعقاقير ومخدرات ومنه ما نشتريه من محل البقالة فهو فى هذه الحالة غذاء وعندما نشتريه من الصيدلى هو فى هذه الحالة عقار أو دواء (١).

أن التعريفات تتغير مع مرور الزمن ، ولذلك قدمت منظمة الصحة العالمية مصطلحات خاصة بالكحول والمخدرات تعترف فيها أن كلمة "مخدر" من المصطلحات التى لها دلائل واستخدامات مختلفة . وحتى فى الطب تشير الكلمة إلى أية مادة لها القدرة على منع أو علاج المرض أو زيادة قوة الحالة الصحية والعقلية ، وهى من الناحية الدوائية تعرف على أنها أى عامل يعتبر من العمليات البيولوجية أو الفسيولوجية للأنسجة أو الأعضاء ومن ثم فإن المخدر هو مادة يمكن وصفها ضمن قائمة من الأدوية وفى الاستخدام الشائع نجد أن كلمة مخدر ترتبط بالعقاقير التى لها نشاط سيكولوجى وتعرف بشكل منفصل على أنها مواد عندما يتم تناولها تؤثر على العمليات العقلية (أى الفهم والإدراك) ، أو تؤثر على الحالة النفسية ، وكلمة "مخدر" تضم مجموعة من العقاقير الشرعية وغير الشرعية حسب السياسة المتبعة تجاه المواد المخدرة (٢). والملاحظ أن هذه المصطلحات لها ميزة فى أنها محايدة وتصف فى نفس الوقت خصائص المخدر .

---

(١) راجع : لواء . د / على أحمد راغب ، " السياسة الجنائية لمكافحة المخدرات " ، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه مقدمه لكلية الدراسات العليا ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة ، ١٩٩٢، صـ١٣٧-١٣٨.

(٢) راجع : د/أدوار غالى الذهبى ، " جرائم المخدرات فى التشريع المصرى " ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى . القاهرة ، ١٩٧٨، صـ١٤ .

وهناك تعريف آخر بأنها : "مجموعة من العقاقير التى تؤثر علـى النشاط الذهنى والحالة النفسية لمتعاطيها ، إما بتنشيطها للجهـاز العـصبى المركز أو بإبطاء نشاطه أو تسببها للهلوسة والمشاكل الاجتماعية ، ونظـراً لإضرارها بالفرد والمجتمع ، فقد قام المشرع بحصرها وحظر الاتصال بها مادياً أو قانونياً إلا فى الأحوال التى حددها القانون ووضع شروطها [(١)].

ويتميز هذا التعريف بأنه تضمن كافة أنواع المخدر والآثـار التـى تترتب على تعاطيها على الفرد والمجتمع ، وقيام المشرع بحصرها علماً بأن البحوث والدراسات والواقع العملى أثبتت أن هناك أنواعاً مـستحدثة بـصفة مستمرة من المخدرات . والبعض يعرفها بأنها:مجموعة من العقاقير الـسامة أو الصناعية تقوم بحصرها بصفة مستمرة هيئة الصحة العالمية والمـشرع المحلى لإدراجها فى جداول قابلة للإضافة أو التغيير نظراً لآثارها الـضارة على الفرد والمجتمع المحلى والدولى ، ولأنها حيث تؤدى إلـى خلـل فـى النشاط الجسمى والحالة النفسية لمتعاطيها ، وينجم عنهـا مـشاكل صـحية واقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية للفرد والمجتمـع المحلـى والـدولى والمخدر فى اللغة هو الذى يكسب الجسم ضرراً وفتوراً يمنعه أو يضعفه عن الحركة .

وعرفتها لجنة المخدرات بالأمم المتحدة بأنهـا:كـل مـادة خـام أو مستحضر يحتوى على مواد منبهة أو مسكنة من شأنها إذا اسـتخدمت فـى الأغراض الطبية أو الصناعية الموجهة أن تؤدى إلى حالـة مـن النفـور والإدمان عليها ، مما يضر الفرد جسمياً ونفسياً وكذا المجتمع .

هذا التعريف فى رأينا يعتبر تعريفاً جامعاً مانعاً للمواد المخـدرة أو المؤثرات العقلية إذا استخدمت فى الأغراض المخصصة لها ، أما إذا أسـيئ استخدامها يترتب على ذلك آثار سلبية على الفرد والمجتمع [(٢)].

---

(١) راجع : لواء.د/ محمد فتحى عيد ،" جريمة تعاطى المخدرات فى القانون المصرى المقارن "، رسالة دكتوراه ، دار لوتس للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨١، صـ ١٢ .

(٢) راجع : د/ أكرم نشأت ،" مشكلة المخدرات ومكافحتها فى الوطن العربى "، مجلة الفكر الشرطى . الشارقة ، المجلد التاسع ، العدد الثالث ، أكتوبر ٢٠٠٠ ، صـ ١٩١ – ١٩٢.

الموقف الراهن : شهدت الفترة الماضية تغير كبيراً في الموقف الراهن كماً ونوعاً ، إيجاباً وسلباً على كل من جانبى المشكلة سواء في مجال مكافحة العرض أو خفض الطلب ويمكن عرض أهم ملامح الموقف الراهن على النحو التالى [(١)]:

١- تزايد زراعات نبات القنب غير المشروعة بالبلاد واحتلال مخدر البانجو المرتبة الأولى من قبل المواد المخدرة .

٢- التراجع الكبير لمضبوطات المواد المؤثرة على الناحية النفسية ، نظراً لجهود المكافحة المستمرة .

٣- تحجيم المعروض من أنواع المخدرات التقليدية السابق ظهورها بسوق الاتجار غير المشروع .

٤- تزايد مخالفات بعض الصيدليات بترويج بعض العقاقير المخدرة والمواد المؤثرة على الحالة النفسية .

٥- تنامى الوعى الوطنى بأهمية جهود خفض الطلب وعقد أكثر من مؤتمر قومى وعربى وتفعيل اسهامات المجتمع المدنى .

وبعد عرض أهم التعريفات التى توضح معنى المخدر سواء من الناحية العلمية أو القانونية والموقف الراهن ، نستعرض أنواع المخدرات المختلفة.

المطلب الثانى

أنواع المخدرات من حيث تأثيرها

أولاً : تصنيف المخدرات حسب درجة خطورتها إلى :

هناك مجموعات عديدة من المخدرات غير الشرعية تشمل مشتقات الأفيون (مثل الهيروين) ، والطبيعية (مثل الكوكايين ومشتقاته) ،

---

(١) راجع: د/ فاطمة الخطيب، بحث بعنوان" تورط الشباب فى المخدرات فى المملكة العربية السعودية "، مرجع سابق ، صـ ٨ .

والمنشطات والمهدئات والمثيرات والمواد المهلوسة ، والكوكايين والهيروين من أكثر المخدرات انتشاراً وخطورة ومخدر الكراك وهو عبارة عن مــادة يتم تصنيعها مثل الكوكايين الذى أصبح من الأشياء المنتشرة فى الولايــات المتحدة على الرغم من عدم انتشاره فى أوروبا ، وتجارة المخدرات تحتــل المرتبة الثانية فى التجارة الدولية بعد تجارة الأسلحة بعائــد ســنوى يقــدر بـــ٣٠٠ – ٥٠٠ مليون دولار سنوياً ويبلغ تداول الكوكايين وحده قيمة ١٥٠ مليون دولار فى العام لذا أكد المؤتمر المشترك بين (ويلتون بارك) ومعهد العلاقات الأوربية الأمريكية اللاتينية فى مدريد على أن النظر إلــى تــداول الكوكايين من الأشياء البالغة الأهمية قبل أن يصبح من الأوبئة المتفشية فــى أوروبا وذكر البرلمان الأوربى فى تقرير له عام ١٩٨٦ أنه خلال ٢٠ عاماً سوف يصبح الكوكايين من أكثر المشكلات خطورة ويزيد عن الهيروين فى المجتمع الأوربى . لقد ارتفع نصيب أوروبا من كميات الكوكايين التى يــتم تصديرها من أمريكا الجنوبية بنسبة ٤٠% عام ١٩٨٤ إلــى ٦٠ % عــام ١٩٩٠ [(١)].

المهبطات :

مواد تتميز بتأثيرها المهبط للنشاط الذهنى والبدنى ، وهــى مختلفــة الأصل والمنشأ فمنها : ما هو أصل طبيعى كــالأفيون ، ومنهــا مــا هــو مستحضر من مركبات كيميائية (تخليقية) ، ومنها ما يجمع بين مــا هــو أصله طبيعى وآخر تخليقى ، (أى : مستحضر من تفاعل كيميائى مع المواد الطبيعية) نصف تخليقية : كالهيروين [(٢)].

---

(١):Nicholos Hophirson . fighting Drugs traffick : in the American and Europe – U.C.E. London , 1991 . Page.1.

(٢) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى "المخدرات – أوهام – أخطار – حقائق " ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٩، صـــ ٩ .

المنشطات :

مواد تعطى تأثيراً عكس سابقتها لتأثيرها المنشط على الجهاز العصبى ، وهى أيضاً مختلفة الأصل والمنشأ ، فمنها : ما هو أصله طبيعى كالكوكايين والآخر أصله تخليقى كالماكستون فورت.

المهلوسات :

مواد تعرف بعقاقير الهلوسة ، وهى مجموعة من مواد غير متجانسة تحدث إضطراباً فى النشاط الذهنى وخللاً فى التفكير والإدراك ، ينتج عنها تخيلات وهلاوس تصور للمتعاطى خيالات وأوهاماً وأن له قدرات خارقة وقد يصاب المتعاطى بخلل دائم فى المخ . والمهلوسات تنقسم أيضاً إلى: مهلوسات طبيعية مثل حبوب مجد الصباح وبعض أنواع عيش الغراب ونصف تخليقية مثل (آل – أس – دى) .

وتنقسم المخدرات من حيث طبيعتها ومنشأها إلى ثلاثة أنواع :

ثانياً : المخدرات من حيث طبيعتها :

١ – المخدرات الطبيعية وأهمها (الحشيش والأفيون والكوكايين والقات).

أ – الحشيش :

يطلق اسم "الحشيش" على أطراف نبات القنب المورقة التى يصل طولها بعد نموها إلى ٣ أمتار ، وهو نبات أوراقه طويلة خفيفة مشرشرة الحواف ، تتجمع على شكل مروحى لامعة لزجة أحادية الجنس(ذكر وأنثى) تشبه فى مظهرها التبغ لكن لونها يميل إلى اللون الأخضر أكثر من اللون البنى.

ويطلق أيضاً على إفراز العتم المزهرة لنبات القنب والسطح العلوى لأوراقه ، ويجمع عن طريق كشطه أثناء فترة تزهير النبات ، ثم يضغط داخل أكياس من القماش تسمى طرب أو على شكل كرات كجودة عالية (الهبو أو الغبارة) ، وقد يوجد "الرانيح" على شكل مسحوق يسمى بودرة

الحشيش يتراوح لونه بين البني الفاتح والأخضر والبني الغامق والأسود ، ويوجد أيضاً الحشيش سائل : وهو مادة لزجة لونها أخضر قاتم لها قوام الفار ويتم إنتاج الحشيش السائل عن طريق إذابته في محلول كحولي ثم يسخن المحلول إلى درجة التبخر ثم يكثف للحصول على السائل (١).

أما النباتية المتخلفة بعد استخلاص الحشيش الأقل جودة ويسمى بالحشيش (الكيس) والحشيش يستمد أهميته كمخدر طبيعي من انتشاره عالمياً بين مختلف الفئات والطبقات لاعتقاد البعض أنه غير محرم ، وأنه لا يسبب إدماناً ، وكذا لرخص ثمنه بالنسبة لباقي المخدرات الأخرى كالهيروين والكوكايين والأفيون .

والحشيش مدرج بالقسم الثاني بالجدول رقم (١) بقانون المخدرات .

ب – الأفيون :

هو العنصر الناتج عن ثمرة شجرة الخشخاش التي لم تنضج بعد وهي شجرة ذات أزهار جميلة حمراء أو بنفسجية أو أرجوانية أو بيضاء لها ثمرة عبارة عن كبسولة يتراوح حجمها من حجم البرتقالة الصغيرة حتى حجم جوزة الهند تحوي مادة لبنية بيضاء لزجة ذات رائحة نفاذة أو طعم مر تسيل منها حين تشرط بآلة حادة بعد حوالي عشرة أيام من سقوط فيلات الزهرة ، ثم تتحول المادة اللبنية البيضاء إلى اللون البني عقب تعرضها للهواء ، بعد تركها قليلاً تتماسك لتصبح الأفيون .

وتوجد أنواع عديدة من الأفيون الخام مثل الأفيون التركي والهندي واليوغسلافي ، تختلف جودة الأفيون باختلاف نسبة المورفين والكوادبين الموجودتين فيه ويتم تعاطيه بالاستحلاب أو الحقن أو التدخين أو الإبتلاع مع قليل من الشاي أو القهوة ، وله بعض الاستخدامات العضوية لعلاج بعض الأورام والأمراض (٢).

---

(١) راجع : د / مصطفى سويف ،" تعاطي المواد المؤثرة في الأعصاب بين عمال الصناعة"، دراسة ميدانية في الواقع المصري، المجلد السادس ، المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٤ ، صـ ١٣ .

(٢) لمزيد من التفصيل أنظر: أسامة أحمد شتات ،" قانون مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها حسب أحدث التعديلات ، دار الكتب القانونية ، المحلة الكبرى ، ٢٠٠٤ ،صـ ١٠٥ وما بعدها.

ومخدر الأفيون مدرج فى الجدول الأول ، القسم الثانى من قانون المخدرات .

جـ - الكوكايين [1] :

هو أكثر المنشطات الطبيعية فاعلية ، يستخلص من أوراق نبات "الكوكا" الذى ينمو فى أمريكا اللاتينية ، فى بيرو وبوليفيا وكولومبيا ولاسيما فى حوض نهر الأمازون ، كما يوزع فى بعض بلدان آسيا كالهند وأندونسيا ، ويصل طول النبات إلى ٨ أقدام ، وعمره إلى ٣٠ سنة وأجود أنواع الأوراق التى يمكن الحصول عليها عندما يكون عمر النبات من ٣ - ٦ سنوات ، ويتم جمعه أربع مرات فى السنة أفضلها تكون فى شهر مارس بعد موسم الأمطار ، وعندما تبدأ الأوراق فى الانكسار ويتحول لونها من الأخضر إلى الأصفر تصبح تامة النضج .

والكوكايين المستخلص هو مسحوق بلورى أبيض اللون هش ناعم الملمس يشبه برادة الثلج ليس له رائحة إذا كان نقياً ، أما إذا خالطته الشوائب فإن لونه يتحول إلى البيج ويتم تعاطيه إما بطريق الحقن أو الشم أو يدعك كمية من المخدر باللثة أو بالتدخين بواسطة أداة زجاجية تشبه الجوزة أو عن طريق مضغ أوراق النبات ذاته ويعد الكوكايين هو مخدر الطبقات الراقية لارتفاع ثمنه وصعوبة الحصول عليه مع فاعليته وقلة أضراره بالنسبة لباقى المخدرات الأخرى ، وهو مدرج بالقسم الأول من الجدول رقم (١) الملحق بقانون المخدرات [2].

د - القات :

هو نبات برى يزرع فى الصومال وكينيا وأثيوبيا ، كما يزرع على نطاق كبير فى اليمن ، وشجرة القات دائماً طولها يتراوح ما بين مترين

---

(١) راجع : لواء.د/ على أحمد راغب ، " السياسة الجنائية لمكافحة المخدرات " ، دراسة مقارنة ، مرجع سابق ، صـ١٥٧.

(٢) انظر: رائد / أسامة عبد الهادى الشيخ : بحث بعنوان " عرض لأهم المخدرات الشائعة وتعاطى أنواعها ، وأسباب انتشارها ، المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية ، البرنامج التدريبى لمكافحة جرائم المخدرات ، الدورة الثانية والثلاثون ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، صـ٥ .

وأربعة أمتار أوراقها مشرشرة عند القاعدة وتنتهى الشرشرة عند طرفها المدبب وهى خضراء تميل إلى الإحمرار أو البنى المخضر ، ولها مذاق مر تفقد فاعليتها وأثرها المنشط بفقد طراوتها فيجب تعاطيها وهى طازجة بطريقة المضغ مع الشاى أو مستحضرات الكولا ، وبعد المضغ لعدة ساعات يلفظ المتعاطى ألياف القات المتخلفة فى الفم ، ويحتوى القات على مادة فعالة تسبب النشاط المصحوب بالخمول مع حالة تشبه حالة الحالم ويعتبر مضغ أوراق القات عادة مفضلة لدى الكبار والصغار لأنه يسبب الإحساس بالسعادة والبهجة والإقلال من الرغبة فى الطعام ، ويطلق على عملية مضغ الأوراق فى اليمن (التخزين) (١).

وللقات مثل أغلب المواد المخدرة أضرار صحية كثيرة وله تأثير مزدوج على الجهاز العصبى بحيث يحدث تأثيراً منشطاً فى البداية تعقبه حالة من الهبوط فى وظائف الجهاز العصبى.

هـ- البانجو :

احتل البانجو عن جدارة المرتبة الأولى فى قائمة المخدرات فى مصر بعد أن تراجع الحشيش وفقد مكانه وتم إغلاق المنافذ التى يتم تهريبه منها إلى مصر ، ولم يكن السبب الوحيد لانتشار البانجو هو تراجع الحشيش، بل لعدة أسباب أخرى أهمها : رخص ثمنه الذى لا يقارن بسعر الحشيش أو غيره من المخدرات ، ولسهولة الحصول عليه وزراعته فى أى مكان لدرجة أن العديد من المدمنين والمروجين يقومون بزراعته فى المنازل أو وسط زراعتهم ، والسبب الأكبر لانتشار البانجو فى مصر هو زراعته فى مساحات شاسعة فى صحراء سيناء لتوافر كافة المقومات المطلوبة لزراعة القنب المخدر ولوجود أماكن صحراوية بعيدة عن أعين رجال المكافحة بين

(١) رائد / أسامة عبد الهادى الشيخ ، بحث بعنوان " عرض لأهم المخدرات الشائعة وتغطى أنواعها وأسباب انتشارها "، مرجع سابق ، صـ ٩ .

الجبال وفى الوديان ، ولأنه لا يحتاج إلى رأس مال كبير ، فما أسهل أن يقوم المدمن أو المتعاطى بزرعة كمية قليلة منه ثم يقوم بترويجها فيحقق مكاسب هائلة ثم يعود مرة أخرى فيقوم بزراعة مساحة أكبر ، ويصبح تاجراً جديداً فى عالم المخدرات لا يعرفه رجال المكافحة . ومن أسباب انتشار هذا المخدر [١] : أن أكثر المتعاطين يعتقدون أنه لا يسبب أضراراً صحية على الإطلاق وأنه أخف ضرراً من الحشيش وثمنه رخيص ومتوفر فى السوق للمستهلك أو المتعاطى [٢].

٢- المخدرات التخليقية :

هى مجموعة من العقاقير التى يتم تصنيعها فى المعامل من مركبات كيميائية دون أن تحوى أية مواد طبيعية ، ولكنها تعطى تأثيرات متباينة فهى أما : مسكنه أو منومه أو مهدئه أو مهلوسة وتسبب الإدمان بدرجات متفاوتة وهى :

أ- **عقاقير مسكنة** : مثل بدائل المورفين ، يتناولها المتعاطى أما عن طريق البلع بالفم على هيئة أقراص أو بالحقن .

ب- **عقاقير منومة** : وهى التى تستخدم طبياً لتخفيف حالات الأرق ولكن يساء استخدامها [٣] .

ج- **عقاقير مهدئة** : وهى تستخدم في الأصل للقلق والتوتر والصرع (علاج طبى) ولكن يساء استخدامها حيث يلجأ المتعاطين إلى تناولها بدون تصريح من الطبيب المعالج .

د- **عقاقير مهلوسة** : هى مجموعة من المواد التى تسبب الخدع البصرية السمعية واختلال الحواس .

---

(١) راجع : لواء.د/ سيد محمدين ،" الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمشكلة تعاطى الشباب للمخدرات وإستراتيجية مواجهتها " ، مرجع سابق ، صـ ٥٩.

(٢) Alan Marlow and Geoffrey Perarson , young people drugs and community safety main library , London 1999 , Page. 135-136.

(٣) لمزيد من التفاصيل : راجع / لواء•د ، سيد محمدين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمشكلة تعاطى الشباب للمخدرات وإستراتيجية مواجهتها ، مرجع سابق ، صـ٥٦.

٣- المخدرات نصف التخليقية :

هى المواد المستخلصة كيميائياً من مخدرات طبيعية مثل (الهيروين ، والأتروفين ، والديلوديد) وهى :

أ- **الهيروين** : وهو أحدث مشتقات المورفين المستخلص من الافيون ، ويوجد على شكل مسحوق أبيض أو بيج ناعم الملمس ، هو أكثر المواد خطورة على المتعاطى . ويمكن تعاطيها عن طريق الشم أو بالحقن في الوريد أو تحت الجلد .

ب- **الأتروفين** : وهو يشتق من أحد مكونات الأفيون وهو الثيبايين ، ولكنه أقوى بكثير من المورفين واستعمالها يؤدى إلى آثار خطيرة .

ج - **الهيدروموفون (الديلوديد)** : يشتق من مادة المورفين واستعماله يؤدى إلى آثار خطيرة وبالغة .

المطلب الثالث

المخدرات المستحدثة بين الشباب

هناك العديد من الأنواع الحديثة التى يتم تداولها بين الشباب ومنها :

١ - عقار (أل - أس - دى) L.S.D

مادة تخليقية بلورية عديمة اللون والطعم والرائحة قابلة للذوبان فى الماء أو الكحول تنتج على شكل مسحوق أبيض اللون أو أقراص بيضاء أو أقراص رمادية فضية محدبة الشكل أو كبسولات أو حقن [١].

هذا العقار يذاب مع مادة صمغية توضع على ظهر طوابع البريد وتستحلب ، ويطلق على كل طابع اسم الرحلة (الطوابع:الاسم المدرج بين الشباب) وتكمن خطورته فى رحلة الهلوسة الناتجة عن استخدامه ، وتستمر ما يقرب من عشر ساعات ، ويبدأ مفعوله بعد نصف ساعة من تعاطيه ، وفى هذه الفترة يصبح المتعاطى عرضة للحوادث لأنه يتخيل أشياء لا وجود

(١) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان : المخدرات - أوهام - أخطار - حقائق، الطبعة الثانية، مرجع سابق ، صـ ١٥.

لها، فمثلاً: يعتقد المتعاطى أنه أحد الطيور فيقوم بالقفز من أحد الأدوار العليا محاولاً الطيران ، وهذا العقار مدرج بالقسم الثانى بالجدول الأول الملحق بقانون المخدرات.

٢ - الكراك Crack :

وهو أحد المواد المخلقة من أصل طبيعى ، حيث يستخلص من مخدر الكوكايين على شكل بودرة الصابون المتجلطة ، تأثيره قوى جداً ، فيظهر تأثيره خلال ٦ ثوان من استخدامه ، وامتداد مفعوله يتراوح ما بين ١٥ إلى ٢٠ دقيقة ، يتم تعاطيه عن طريق استنشاق للدخان المتصاعد من حرقه ، أو التدخين باستخدام آلة الورتر ، تستخدمه الطبقة الراقيــة على مستوى ضيق لارتفاع سعره [١].

٣ - الأيس ICE :

هو مخدر تخليقى يستخرج من مواد ليس لها أصل طبيعى مخلقة بالمعامل الكيماوية السرية باستخدام مادة الأفدرين ، يقع على شكل بلورات السكر،عديم اللون والرائحة ، وهو منشط للجهاز العصبى ، فتأثيره أقوى من الأمفيتامين ويستمر تأثيره فى الجسم من ٤ - ٢٤ ساعة ، تعاطى هذا المخدر يؤدى إلى الإدمان ويسبب الهلوسة والوهم والإصابة بمرض العظمة، والانقطاع عنه يؤدى إلى السلوك العدوانى الذى يتسم بالعنف الذى يصل إلى حد التدمير .

له طرق عدة فى التعاطى منها : الحقن والتدخين والاستنشاق ، وله أسماء أخرى مثل الكوارتز : أو الجلاس الشابو ، وهو مدرج بالقسم الثانى من الجدول الأول الملقح بقانون المخدرات .

---

(١) لواء / عبد العزيز أبو زيد ،" المخدرات والشبنب والوقاية منها "، مجلة الأمن العام ، العدد ٢٠١ ، القاهرة ، إبريل، ٢٠٠٨ ، صــ ٤٥-٤٦ .

٤ – الإكستارى :ECSTASy

هو عبارة عن أقراص تصنع فى أوربا وأمريكا وصلت إلى أسواق الاتجار غير المشروع للمخدرات فى مصر حديثاً ، يحدث أثراً منشطاً ومهلوساً ، يستخدمه الشباب من الطبقات الغنية فى أوقات المرح نظراً لارتفاع سعره ولاعتقادهم أنه يسبب حالة من السعادة والحب ويمكنهم من الرقص أطول وقت ممكن ، لذلك يطلق عليه أقراص "الرقص طوال اليوم" All Day Dance .

مواد أخرى تسبب الإدمان :

هذه المواد قد تدفع بمتعاطيها إلى تعاطى المواد المخدرة المدرجة بجدول قانون المخدرات فيقع الفرد في دائرة التجريم ونذكر منها على سبيل المثال :

١ – بذور نبات مجد الصباح Morning Glory .

٢ – دودة الخشب Worm wood .

٣ – جوزة الطيب Nutmeg .

وهذه المواد غير مدرجة بجداول قانون المخدرات وبالتالى غير مجرمة .

المستنشقات والمذيبات الطيارة [1]:

وتشمل هذه المواد البنزين والصمغ وطلاء الأظافر والكلة ومخففات الطلاء (الأسيتون) وهى منتشرة بين المراهقين ، وتؤثر على الكبد والرئتين ، وتسبب الوفاة الفجائية ، لذا يجب على كل أسرة أن تعرف هذه المواد لدرئها عن أبنائها قبل الوقوع فى هذه الجريمة ، وهو ما نتحدث عنه بالتفصيل فى الفصل الأول من الباب الثانى للرسالة .

---

(١) راجع : د/ نادرة وهدان ، " الآثار الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة انتشار المخدرات فى ج٠م٠ع"، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، صـ ١٩ .

وهناك طرق أخرى يستخدمها مروجو المخدرات للدعاية والإعلان عن المخدرات ، وذلك عن طريق الرسومات والأشكال المختلفة لأنواع المخدرات على واجهات المجلات والملابس[١].

ويقع على عاتق الأجهزة المعنية بالمكافحة عبء كبير لمكافحة المستجدات من الأنواع المختلفة من المخدرات وطرق ترويجها بين الشباب في المجتمع ، وتشير وسائل الإعلام أن المخدرات فى الستينات هى أحد العوامل الهامة التى توجه الشباب نحو الأشكال الأخرى من الجرائم التى يتم التصريح عنها بشكل عام على أنها الحاجة إلى السرقة والسطو لتمويل تعاطى المخدرات أو الاعتماد على الكحول [٢]. وهناك إحصائية تشير إلى أن الجرائم التى يتم عرضها على المحاكم يقوم بارتكاب الغالبية العظمى منها شباب ، وهذه العبارة صحيحة فى القرن الحادى والعشرين ، وهذه العبارة تتضمن جزئين :

الأول : أن الشباب يقومون بارتكاب أنواع من الجرائم التى يتم الإبلاغ عنها من (العائلة أو العامة) [٣].

الثانى : أن هؤلاء الشباب تتم محاكمتهم بشكل رسمى فى نظام العدالة الخاص بالجرائم .

وهناك حقيقة تجدر الإشارة إليها وهى أن الأبحاث والدراسات المتصلة بجرائم الشباب تميل إلى التأكيد على حقيقة أن الجريمة المرتبطة بالشباب ليست مشكلة حديثة ،لكنها من المشاكل التى لها تاريخ طويل ومعقد.

---

(١) وزارة الداخلية :الإدارة العامة لمكافحة المخدرات،التقرير السنوى لعام ٢٠٠٥، القاهرة ، صـ ٦٢ .

(٢) John Muncie . Youth and Crime , Acritical introducation , U.C.E. uk 1996 . Page 37-35.

(٣) Jhohm scott . Crime in modern Britain oxford Britain. 2002 , Page 38-39..
- Johs Munice , youth and Crime Acritical introducation op.cit. Page 54-56.

المبحث الثانى

أهم السمات المميزة للجريمة فى الموقف الراهن

تمهيد وتقسيم:

إن الجريمة توجد طالما وجد الفرد فلا يتصور (مجتمع بدون جريمة ولا توجد دولة لا تعرف الجريمة) ، وهناك جرائم ترتكب ويحجم عن الإبلاغ عنها على مستوى العالم . ومن – الملاحظ – عامة أن العديد من الجرائم ترتكب – غالباً – من قِبل الشباب خاصة الذكور منهم ، وتصنيف هذه الجرائم على مستوى العالم هى السرقة والسطو فى حيز مثلث جرائم العدوان مثل : القتل من ١٠% إلى ١٥% من إجمالى الجرائم المُبلغ عنها . وتشير الإحصائيات إلى أن الجريمة هى المشكلة رقم واحد فى المجتمع الأمريكى ، فهى تسبق الكساد والتضخم وأى مشكلة أخرى (١).

ولقد لوحظ أن معدلات الجريمة فى الدول العربية سجلت مستوى متدنياً ، وذلك لعدة أسباب أهمها:

١ – الوازع الدينى .

٢ – العادات والتقاليد الاجتماعية وحل المشاكل بالمجالس العرفية.

٣ – عدم كفاءة الأجهزة الأمنية فى بعض الدول العربية فى رصد الجرائم المرتكبة .

٤ – الدول العربية ليست مجموعة متشابهة أو متجانسة.

هذا وقد لوحظ أن الجرائم عبر الحدود هى من أبرز الجرائم انتشاراً خلال السبعينات وهى تشمل جرائم الاتجار فى المخدرات والسلاح والأطفال والإرهاب وغسيل الأموال (٢). ونعرض هذا المبحث فى ثلاثة مطالب:

---

(١) United Nations officel for Drug Control and Crime prevention , Global report Crime and Justice , U.C.E. London , 2002 .Page. 16.

(٢) راجع : د/ رضا عبد السلام ،" اقتصاديات الجريمة هل يخضع للسلوك الإجرامى لحسابات التكلفة والعائد "، دراسة مقارنة ، مطبعة جامعة المنصورة ، ٢٠٠٣ ، صـ ١٥.

المطلب الأول : مشكلة جريمة المخدرات فى مصر .

المطلب الثانى : الأبعاد الثلاثة لمشكلة المخدرات فى مصر .

المطلب الثالث : الجرائم المرتبطة بجريمة المخدرات .

المطلب الأول

مشكلة جريمة المخدرات فى مصر

تعد مصر جزءاً حيوياً من هذا العالم ، فهى تقع فى منتصف مواصلاته البرية والبحرية والجوية ، وتتوسط مناطق الإنتاج الشهيرة فى الشرق وأسواق الاستهلاك فى الغرب : مما يجعلها تتأثر بشكل مباشر ومستمر بمشكلة المخدرات فتؤثر فيها وتتأثر بها إنتاجاً وعبوراً واستهلاكاً ومصر تعد دولة مستهلكة للمخدرات التى تهرب إليها من بعض الدول الأوربية والآسيوية والأمريكية ، وهذه المشكلة تعد من المشاكل الصعبة التى تتحدى كافة أجهزة المجتمع .

وتعتبر المخدرات معوقاً للتنمية فى المجتمع ، إذ ما تدفعه مصر ثمناً للمخدرات المهربة من الخارج بالعملة الصعبة يقدر بمبالغ طائلة .

هذا بجانب ما تدفعه الدولة من خبراتها فى الإنفاق على أجهزة المكافحة والعلاج بالإضافة إلى ما يدفعه المدمنون فى مصر ثمناً لشرائها ، أضف إلى ذلك الضرر الذى يقع على المتعاطى نفسه وأسرته (١).

وتعتبر جرائم المخدرات من الجرائم المنظمة Organized Crimes ، فتؤكد تقارير المنظمات والهيئات الدولية على تزايد ترسانة الإنتاج العالمى لمختلف أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية التى لا يضبط منها إلا الجزء اليسير ، ولأن مشكلة المخدرات لها أبعاد عالمية ، فقد انعكس ذلك على عقد الاتفاقيات الدولية المختلفة منذ اتفاقية شنغهاى عام ١٩٠٩ حتى

---

(١) راجع : لواء.د. سيد محمدين ، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمشكلة تعاطى الشباب للمخدرات وإستراتيجية مواجهتها ، مرجع سابق ، صـ٧٨-٧٩ .

مؤتمر "منع الجريمة" العاشر بفيينا عام ٢٠٠٠ ، ومؤتمرات مكافحة الفساد والجريمة المنظمة حتى نهاية عام ٢٠٠٠ واستمرت حتى عام ٢٠٠٤ (١). ولزم أن تتكاتف الدول جميعاً لمواجهة هذا الخطر ونظراً لخطورة آثار هذه الجرائم على الدول المتقدمة أو النامية ، فإن النظام العالمي أصبح في حاجة إلى الأمن والشرعية ولابد من مواجهة شاملة مثلما حدث بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ عندما اتحد العالم لمواجهة الإرهاب .

كما أن الموقع الجغرافي المتميز لمصر جعل منها نقطة عبور هامة للمخدرات التي تسعى العصابات الدولية إلى تهريبها من دول الإنتاج في (جنوب شرق وغرب آسيا) للدول المستهلكة في المنطقة العربية وأوربا وأمريكا الشمالية ، ووجود أهم معبر مائي يربط بين المشرق والمغرب وهو: قناة السويس جعل من مصر دولة عبور للمخدرات ، حيث اتخذت العديد من عصابات التهريب في البلدان الآسيوية المنتجة للمواد المخدرة من مصر نقطة عبور إلى دول أوربا وأمريكا الشمالية ، بجانب استخدام ميناء القاهرة الدولي من عصابات ساحل الغرب الأفريقي كنقطة عبور لتهريب شاحنات الهيروين لمناطق عديدة من العالم .

وتعد مصر من الدول المستهلكة للعديد من أنواع المخدرات على النحو التالي :

١- **مخدر الأفيون** : من المخدرات التي عرفها المصريون منذ زمن بعيد ، وكان يهرب إلى مصر من العديد من الدول المنتجة له سواء عن طريق البحر الأبيض المتوسط أو البحر الأحمر أو عبر قناة السويس ، بالإضافة للأفيون المحلي الذي بدأ زراعته في صعيد مصر مع بداية السبعينات .

(١) راجع : لواء/عصام إبراهيم الترساوي ،" مكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات التاريخ والسياسات"، مرجع سابق ، صـ ٢٢ .

٢- **مخدر الهيروين** : من المواد المخدرة التى تجلب من الخارج إلى مصر عبر المنافذ البرية والجوية والبحرية ، وقد بدأت فى الظهور فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات بين الطبقات ذات المستوى المادى المرتفع بالمجتمع (١) .

٣- **مخدر الحشيش** : أنتشر انتشارا واسعا فى مصر فى أواخر السبعينات وعقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات .

٤- **الكوكايين** : يعتبر من المخدرات ذات الدائرة المحدودة فى البلاد، وتشير إحصائيات الضبط إلى أن الكميات المضبوطة ضئيلة جداً . ويرجع هذا الانتشار المحدود لارتفاع سعره بشكل ملحوظ فى سوق الإتجار غير المشروع فى مصر ، حيث يهرب للبلاد منة مناطق إنتاجه بدول أمريكا الجنوبية عبر بعض الدول الأوربية . إضافة إلى الرقابة الفعالة لأجهزة المكافحة على منافذ البلاد (٢).

٥- **المواد والعقاقير المؤثرة على الحالة النفسية** : تعتبر هذه المواد من أهم أنواع المخدرات التى اتجه العديد من المهربين والتجار فى التعامل فيها مع بداية التسعينات بطريقة غير مشروعة ، من أجل تحقيق الربح مستغلين عدم تناسب العقوبات المقررة آنذاك للجلب والإتجار فى هذه المواد .

٦- **مخدر البانجو** : انتشر هذا المخدر بكثرة مصر حيث يقدم الكثير من المتعاطين للمخدرات على هذا النوع كبديل ، للأنواع الأخرى السابق ذكرها ، لسهولة الحصول عليه ورخص ثمنه وزراعته فى مساحات شاسعة فى صحراء سيناء .

---

(١) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٠، صـ٢١٦ .

(٢) راجع : لواء.د/ سيد محمدين ،" الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمشكلة تعاطى الشباب المخدرات واستراتيجية مواجهتها " ، مرجع سابق ، صـ ٥٥.

هذا ونشر تقديرات الأمم المتحدة التى تقول أن حوالى ٢,٢ إلـى ٤,١ بالمائة من سكان العالم البالغ عدد ٦ بليون نسمة من المستخدمين المنتظمين للمخدرات الغير شرعية.الأرباح السنوية من الاتجار فى المخدرات تصل إلى ٤٠٠ بليون دولار ، وهو ما يعادل ٨ بالمائة من حجم التجارة الدولية (١).

ويجب على أجهزة المكافحة المختلفة بالتعاون من أجل وقاية المجتمع مـن الأنواع السابق ذكرها ومكافحة السوق غير المشروعة ، لهذه الأنواع لتقليل الإدمان على المستوى المحلى والدولى ، بدلاً من الانتظار لوقوع الجريمـة نظراً لارتفاع تكاليف العلاج والمكافحة وإعادة التأهيل .

هذا وسوف نوضح ذلك بالتفصيل من خلال طرق المكافحة والعلاج لهذه المشكلة فى الباب الثانى من الرسالة .

المطلب الثانى

الأبعاد الثلاثة لمشكلة المخدرات فى مصر

هناك ثلاثة أبعاد لمشكلة المخدرات هى :

١ – العرض .

٢ – الطلب .

٣ – النتائج الصحية والاجتماعية المترتبة على التعاطى.

أولاً : العرض (٢) :

ويقصد به حالة السوق غير المشروعة ، من حيث أنواع وكميـات المخدرات المتاحة فيها ومدى انفتاح السوق فى مجتمع ما على أسواق بعينها والمقصود بمدى الانفتاح : هو تحديد موقع السوق المحليـة فـى المجتمـع بالنسبة لخريطة طرق التهريب فى هذا الجزء من العـالم الـذى يقـع فيـه المجتمع ، ولابد من معرفة الكميات المعروضة عن طريق التقارير السنوية

---

(١)Ted Leggett , Painbow vice the Drugs and sex industries in the New South Africa , U.C.E. London ,2002 .page 66-67.

(٢) راجع : د/ مصطفى سويف ،" مشكلة تعاطى المخدرات بنظرة علمية "، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، صـ ١٧ .

التى تنشرها الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والانفتاح يحدد لنا أنواع المخدرات التى يمكن أن نتوقع ظهورها قريباً فى المجتمع ويتعين على أجهزة المكافحة أن تكون مستعدة مقدماً لظهور هذا المخدر أو ذاك من أنواع المخدرات الحديثة [١] التى سبق ذكرها فى المبحث الأول من هذا الفصل كما يجب أن تعتمد على الاستعداد المبكر وهو أحد عناصر الإدارة بالمبادرة موضوع الرسالة .

حجم العرض من المخدرات فى مصر :

كى نقوم بالتعرف على حجم العرض فى مصر يجب تحليل البيانات الإحصائية التى تصدرها الجهة المختصة بالمكافحة وهى الإدارة العامة لمكافحة المخدرات (التقارير السنوية) ، وهنا تختلف النظرة التحليلية للأرقام الواردة بالبيانات الإحصائية للكميات المضبوطة من الأنواع المختلفة للمخدرات وأعداد قضايا الضبط والمتهمين فيها ، فيرى البعض أن زيادتها تعد دلالة على زيادة جهود أجهزة المكافحة ، ويرى آخرون أنها تعبير عن انتشار ظاهرة ما .

ونحن نرى أن هذه الأرقام يجب أن تحلل وتفسر فى ضوء المتغيرات والظروف المختلفة ، وفى إطار كافة الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية المؤثرة بها . وعلى ذلك نقوم بعرض بيان إحصائى لعدد من القضايا المضبوطة والمتهمين فيها من سنة ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٥ ثم تحليل هذه البيانات من خلال محورين :

المحور الأول : عرض وتحليل البيانات الإحصائية لعدد القضايا والمتهمين فيها.

المحور الثانى : التنبؤ بالإنفاق على مكافحة هذه الظاهرة حتى ٢٠١٠.

---

(١) راجع : د/ فوزية عبد الستار ،" شرح قانون مكافحة المخدرات"، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، صـ ٢٦ .

ونقوم بعرض جدول يوضح المحور الأول كالآتى [1]:

السنة	عدد القضايا	عدد المتهمين	الكمية			
			حشيش	هيروين	مواد مؤثرة	بانجو
٢٠٠١	٢٧٤٩٨	٢٨٨٤٠	٤٨٦كم	٣٨كم	١٦٩٦٥سم٣	٥٠٣٧٦كم
٢٠٠٢	٢٦٩٥٥	٣١٦٠٢	١٠٨٠كم	٥٥كم	١٠٩٤٥سم٣	٥٩٢٨٢,٨٠كم
٢٠٠٣	٣٢٤٨٨	٣٤٦٣٨	١١٩٨,٦٦كم	٢٦,٦٦كم	٩٨٥٦سم٣	٨٤٨١٨,٦٠كم
٢٠٠٤	٣٢٥٠٦	٣٤٤١٥	١٨٦٨كم	٣١,٢كم	٣٤٠٢سم٣	٨٠٢٤٩كم
٢٠٠٥	٣١٣٣٧	٣٣٤٥٢	١٥٢٩كم	٣١,٥كم	١٣٩٥سم٣	٧٨٠٨٤كم

جدول رقم (٢)

ونجد من خلال هذا الجدول أن هناك علاقة طردية بين عدد القضايا والمتهمين والكميات المضبوطة مما يدل على تزايد أجهزة المكافحة في مواجهة انتشار المخـدرات بكافة أنواعها ، ويلزم التنبوء بالمستقبل بوضع خطة بعيدة المدى لمواجهـة العـرض وخفض الطلب على المخدرات .

السنة	عاطل	عامر ماهر	عامر غير ماهر	أطباء وصيادلة	طلبة	رجال أعمال	مهن أخرى
٢٠٠١	١٧٢٩٥	٨٣١٦	٥٦٨	٩٤	٧٥٠	–	٢١١٧
٢٠٠٢	١٠١٢١	٨٣٤١	٧٦٦	١٥	٦٢٤	٣	٨٧٣٢
٢٠٠٣	١٢١٩١	٧٤٣٧	٩٤٤	١٤٢	١١٦٤	٥	١٢٧٥٥
٢٠٠٤	١٢٥٨٢	٥٣٥٨	٤٦٩٦	٧٧	١٠١٩	٣	١٠٦٨٠
٢٠٠٥	١٢٢٤٤	٦٦٦٠	٦٤٥٦	٩٢	١٠٣٨	١	٦٩٦١

جدول (٣)

بيان بأعداد المتهمين المضبوطين من حيث المهن

خلال الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٥

نجد أن أصحاب المهن الدنيا كثيراً ما يلجأون لتعاطى المخدرات ، كما العاطلين هم أكثر الفئات تعرضاً لتعاطى المخدرات من ناحية أخرى نجد أن رجال الأعمال هم أقل فئة من المهن في استخدام المخدرات .

(١) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٥، صـ ٢١٣ .

ونقوم بعرض جدول يوضح المحور الثانى كالأتى :

السنة	الإنفاق التقديرى على المخدرات بالجنيه المصرى
٢٠٠١	٢٣,٧٠٧مليار
٢٠٠٢	٢٤,٦٠٥مليار
٢٠٠٣	٢٥,٥٠٣ مليار
٢٠٠٤	٢٦,٤٠١ مليار
٢٠٠٥	٢٧,٣٠٠مليار
٢٠٠٦	٢٨,١٩٨ مليار
٢٠٠٧	٢٩,٠٩٦ مليار
٢٠٠٨	٢٩,٩٩٤ مليار
٢٠٠٩	٣٠,٨٩٣ مليار
٢٠١٠	٣١,٧٩١ مليار

جدول رقم (٤)

يوضح حجم الانفاق التقديرى على المخدرات حتى عام ٢٠١٠م [١].

ثانياً : الطلب :

هو كل ما يتعلق بالاستهلاك غير المشروع بما فى ذلك تحديد النوعيات التى يقبل عليها المتعاطون ، وتقدير كمياتها ، وتوزيعها بين مختلف الشرائح الاجتماعية ، ونشير – هنا – إلى أن الخبراء يفرقون بين موضوعين هما :

(١) راجع : لواء.د/ سيد محمدين ،" الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمشكلة تعاطى الشباب المخدرات واستراتيجية مواجهتها " ، مرجع سابق ، صـ ١٥٨.

أ- طبيعة الطلب :

ويشمل أنواع المواد المخدرة وطرق تعاطيها ومتوسط الجريمة التى يتعاطها المتعاطى فى المرة الواحدة (أسبوع - شهر - سنة) ، وبالتالى تقدير الحجم الكلى للمادة المتعاطاة على مستوى المجتمع فى الأسبوع أو الشهر أو السنة ، وكذلك تحديد نوعية المتعاطى ذكور أو إناث [١].

ب- وظيفة الطلب :

هى مجموعة الدوافع التى تدفع المتعاطى للمخدر والهدف الذى يسعى المتعاطى إلى تحقيقه من وراء هذا التعاطى ، والدراسات تشير إلى تعدد الدوافع وتنوع الأهداف .

ومن المشكلات الهامة - فيما يتعلق بالطلب - مسألة تحديد حجم الطلب ويتمثل ذلك فى الآتى :

أ - تقدير عدد المتعاطين فى المجتمع [٢].

ب - تقدير حجم المواد المخدرة التى يستهلكونها .

وهناك سلطتان يجب أن تقوما بهذا التقدير وهما :

١ - السلطة الأمنية .

٢ - السلطة الطبية .

كما يتطلب تقدير حجم الطلب التفرقة بين مستويات المتعاطين .

وهناك ثلاثة مستويات للتعاطى على أقل تقدير :

١ - المستوى الأول التعاطى الاستكشافى .

٢ - المستوى الثانى التعاطى فى المناسبات .

٣ - المستوى الثالث التعاطى المنظم (المتصل).

---

(١) راجع : د/ مصطفى سويف وآخرين،" تعاطى المواد المؤثرة فى الأعصاب بين طلاب الجامعات"، دراسة ميدانية فى الواقع المصرى ، مرجع سابق ، صـ٧٦.

(٢) راجع : د/ مصطفى سويف وآخرين ،" المخدرات والشباب فى مصر ". بحوث ميدانية فى مدى انتشار المواد المؤثرة فى الحالة النفسية داخل قطاع الطلاب ،المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . القاهرة، ١٩٨٧ ، صـ ١١٧ .

ثالثاً : الاضطرابات الصحية والمشكلات الاجتماعية المترتبة على التعاطى :

تظهر اضطرابات صحية تصاحب المتعاطى عقب تعاطيه وهى على سبيل المثال لا الحصر : الخلط الذهنى التسممى ، والتفكير الإضطهادي ، والتدهور العقلى ، والنوبات الشبيهة بالصرع (وهذه المشكلات تصيب المتعاطى أو المدمن) بالإضافة إلى ارتعاش الأطراف وتليف الكبد ، والفشل الكلوى واضطراب بضغط الدم ونقصان الوزن [1].

يضاف لهذا بعض الاضطرابات الاجتماعية التى تصيب المتعاطى، منها : تدهور الشعور بالمسئولية وكثرة النزاعات الشخصية ، والميل للعنف وتدهور الإنتاجية (كماً وكيفاً) والانهيار الأسرى وارتفاع معدلات الهجرة والطلاق وارتفاع معدلات الجريمة مثل السرقة من أجل الحصول على المخدر والتزوير والاغتصاب والقتل ويجب التوعية بهذه المخاطر سواء كان التعاطى عن عمد أو جهل حتى لا يقع المتعاطى تحت طائلة التجريم ويسير فى طريق الجريمة التى لا رجعة فيها إلا بعد فوات الأوان ، ويضاف لهذا وضع الخطط المحددة والتى تستهدف الوقاية من هذه الجرائم ودور الإعلام فى ذلك لمنع أو الحد من التعاطى لأى نوع من أنواع المخدرات.

---

(١) راجع : د/ مصطفى سويف ،" المخدرات والشباب فى مصر ، بحوث ميدانية فى مدى انتشار المواد المؤثرة فى الحالة النفسية داخل قطاع الطلاب ، مرجع سابق ، صـ ٢٤ وما بعدها .

بيان بأعداد المتهمين المضبوطين من حيث الفئات العمرية

خلال الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٥

السنة	أقل من ١٨ عام	من ١٨ عام – ٢١عام	٢١ عام – ٢٥ عام	من ٢٥ عام – ٣٠عام	أكبر من ٣٠ عام
٢٠٠١	٤٥٣	٦٥٦٨	٧٤٥٤	٧٧٩٥	٦٥٧٠
٢٠٠٢	٤١٢	٤٩٦٧	٨٧٣٤	٥١٣٦	١٢٣٥٣
٢٠٠٣	٦٩٧	٤٤٦٠	٧٤٩٣	٦٦٦٢	١٥٣٢٦
٢٠٠٤	٦٣٤	٤٤٣٨	٧٣٣٤	٦٩٩١٠	١٥٠١٨
٢٠٠٥	٦٩٩	٤١٧٧	٧٠٧٢	٧٠٦٢	١٤٤٤٢

جدول رقم (٥)

إن هذه الجريمة لا يقف خطرها عند الفرد المتعاطى بل يمتد أثرها ليشمل المجتمع بأسره ، فالسرقة تؤثر تأثيراً سلبياً على المجتمع والقتل كذلك وكل هذه الجرائم مرتبطة بجريمة المخدرات ، فيجب الوقوف جنباً إلى جنب للحد من هذه الجريمة البشعة ، حتى لا يمتد أثرها إلى كل فرد ، ويضعف اقتصاد بلادنا والتنمية ويسعد بتدمير شبابنا .

ونتناول وسائل المكافحة فى الباب الثانى من الرسالة بالتفصيل .

المطلب الثالث

الجرائم المرتبطة بجريمة المخدرات

هناك أنواع كثيرة من الجرائم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجريمة المخدرات وبلا شك فإن أول هذه الجرائم [1]:

١ – جرائم غسيل الأموال [2].

(١) راجع: د/ رضا عبد السلام ،" اقتصاديات الجريمة ، هل يخضع السلوك الإجرامى لحسابات التكلفة والعائد "، دراسة مقارنة ، مرجع سابق ، صـــ ١٥–١٦.

(٢) راجع: د/ محمد سامى الشوا ، " الجريمة المنظمة وصداها على الأنظمة العقابية . دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص٣٨–٧١–١٥٠.

٢ – جرائم القتل .

٣ – جرائم السرقة .

٤ – جرائم الإرهاب .

٥ – جرائم السلاح .

ونظراً لكثرة هذه الجرائم السابق ذكرها وتشعبها وتعقدها رأينا أن نقوم بعرض إحدى الجرائم ذات الصلة الوثيقة لجرائم المخدرات وهى:

جرائم غسيل الأموال :

فنتيجة للتطور والتغير الذين يشهدهما المجتمع شهدت مصر فى السنوات الأخيرة أنماطاً وممارسات إجرامية تنذر بالخطر ، قد ساعدت على تفاقم الخطر ، وانتقال هذه الممارسات عبر الحدود ، فأصبحت فى مأمن من الملاحقة والمواجهة ، ومن هذه الأنماط ذلك النمط القائم على غسيل الأموال المتحصلة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات . تلك الجريمة والتى زاد خطرها مما يدعو إلى القلق من انتشارها فى المجتمع ، ومن أسباب القلق [1] :

١ – ضخامة حجم الأموال المتداولة فى تجارة المخدرات وما يتولد عنها من عائدات وأرباح طائلة غير مشروعة لأنها فى الأصل تهدف للربح .

٢ – إن عائدات الاتجار بالمخدرات أصبحت تشكل تهديداً خطيراً للنظم المالية والاقتصادية .

٣ – الأرباح التى تدرها تجارة المخدرات تمثل عماد هذا النمط (غسيل الأموال) وجوداً فالتاجر يحاول إخفاء مصدر أرباحه ، وخير وسيلة هى : استثماره فى أنشطة اقتصادية.

(١) راجع: د/ أحمد وهدان ، إمام حسانين،" غسيل الأموال المتحصلة من المخدرات،جريمة غير وطنية "، المجلة الجنائية القومية ، المركز القومى للبحوث الجنائية ، المجلد الثالث والأربعون،العدد الأول والثانى ،القاهرة ، مارس – يوليو ٢٠٠٠ ، صـ ١٩٩ .

٤ – التطور السريع فى مجال المعلومات والتكنولوجيا وما ينتج عنه من انتقال الأموال عبر البلاد أو المصارف.

٥ – لحداثة هذه الجريمة فإن القواعد الإجرائية التقليدية تبدو غير فعالة فى كشف وضبط هذه الجرائم وتعقب مرتكبيها (١).

ونرى أنه يجب أن البدء ببتر هذه الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات ، لأنها تمثل خطراً على الأمن والشرعية فى الدولة ، وخير وسيلة لمكافحة جرائم المخدرات أن نبدأ بمصادرة رؤوس الأموال لتاجر المخدرات.

ولها عدة تعريفات نذكر منها ما يلى :

(إنها ضم الأموال الناتجة عن الاتجار غير المشروع فى المخدرات إلى أموال أخرى مستخدمة فى استثمارات مشروعة ، الأمر الذى يؤدى بدوره إلى صعوبة متابعتها وفرزها بمعرفة الأجهزة الرقابية والقانونية) (٢).

وهناك تعريف آخر هو أنها : (مجموعة العمليات المالية المتداخلة لإخفاء المصدر غير المشروع) ، وتمثل هذه العملية إهداراً للاقتصاد القومى للدولة ويجب مواجهتها بتتبع الثروات غير المشروعة لتجار المخدرات ولقد ظهر تعبير غسيل الأموال Money Laundning خلال العشرينات بالولايات المتحدة الأمريكية بمدينة شيكاغو ، وتعد عملية غسيل الأموال إحدى الظواهر المتنامية فى المجتمع العالمى والإقليمى والمحلى ذات الأثر

(١) Howard parker Judith Adridge and Roy Egginton uk drugs unlimited New Research and policy lessons on illicit drug use . op. cit Page 5.

(٢) راجع : لواء . د/ علاء الدين محمد أحمد شحاته :" الإستراتيجية الوطنية للتعاون الدولى فى مجال مكافحة الجريمة ، مرجع سابق ، صـ ٢٥٣ .

السلبى على النظام الاقتصادى الذى يتم بداخله [١]، وقد تزايدت خطورة عواقبها السلبية مؤخراً نتيجة التقدم العلمى والتكنولوجى ، ويكتسب موضوع غسيل الأموال المتحصلة من جرائم الاتجار غير المشروع فى المخدرات خطورة خاصة لأن النجاح فى إدماج مثل هذه العمليات غير المشروعة ، يترتب عليه إفلات مرتكبو الأنشطة الإجرامية من العقاب ، ويضاعف قدرات وإمكانات هذه العصابات المنظمة فى مواجهة السلطات والإفلات من جهود المكافحة المحلية والدولية [٢].

وتمر عملية غسيل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات بثلاث مراحل هى :

المرحلة الأولى : مرحلة "الإيداع أو التوظيف" Placement وتعنى : تهريب الأموال وخلطها بأخرى مكتسبة من طرق مشروعة ، أو شراء أصول وإيداعها فى بنوك لا تسأل عن مصدر الأموال المودعة بها [٣] .

المرحلة الثانية : مرحلة الترقيد والتغطية Layering ويقصد بها قيام غاسل الأموال القذرة بإجراء العديد من العمليات المصرفية على تلك الودائع باستخدام إجراءات مالية متعددة ومعقدة يترتب عليها الإخفاء والتعتيم على المصدر غير المشروع للأموال مع تدعيم ذلك بالمستندات التى تساعد على تضليل الجهات الرقابية والأمنية [٤].

---

(١) راجع: لواء.د/ محمد عبد اللطيف فرج ،" وحدة غسل الأموال فى مصر كآلية للمكافحة على المستوى الوطنى والدولى "، مجلة مركز بحوث الشرطة ، العدد السادس والعشرون ،القاهرة ، يوليو ٢٠٠٤ ، صـ ١٢٥-١٢٦ .

(٢) راجع: لواء. د/ علاء الدين محمد أحمد شحاته ،" الاستراتيجية الوطنية للتعاون الدولى فى مجال مكافحة الجريمة ، مرجع سابق ، صـ ٢٥٥ .

(٣) راجع: د/ أحمد وهدان ،إمام حسانين ،"غسيل الأموال المتحصلة من المخدرات(جريمة عبر وطنية) ، مرجع سابق ، صـ ٢٦٧-٢٦٨ .

(٤) راجع: د/ أشرف إبراهيم على ،" الإجراءات الدولية لمواجهة الاتفاقيات بتهريب المخدرات والاتجار غير المشروع بها والآثار المترتبة عليها "، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ،كلية الدراسات العليا ، أكاديمية الشرطة ،القاهرة ، ١٩٩٩ ، صـ ٤٨٢ .

المرحلة الثالثة : مرحلة "التكامل أو الإدماج" Integration ويتحقق فى هذه المرحلة اندماج الأموال غير المشروعة (الثابتة من أرباح جرائم المخدرات) واختلاطها بالأموال المشروعة فى النظام المالى المشروع ، ويعد البنك أو المصرف طرفاً أصلياً مشاركاً فى عمليات غسيل الأموال .

المبحث الثالث

تأثير الجريمة على التنمية البشرية الاجتماعية والاقتصادية

تمهيد وتقسيم:

تعد الجريمة – بوجه عام – عاملاً مضاداً للتنمية فى أى بلد خاصة الدول النامية، وتعد جريمة المخدرات – بوجه خاص – عائقاً قوياً لعملية التنمية ، خاصة وأنها أصبحت جريمة دولية فهى تسمى "بالجريمة عبر الوطنية" ، وتتسم – تقليدياً – بالمناعة والعشائرية ، وتعمل على ربط عملياتها وتنسيقها وعقد الصفقات مع بعضها البعض الآخر، وبذلك تضفى جوانب هدامة على عملية التنمية بكافة صورها البشرية والاقتصادية والاجتماعية فى أى مجتمع . وتشير الدراسات إلى أن ثروة العصابات والجريمة المنظمة تزداد بصورة هائلة ، وتؤدى إلى عدم الاستقرار فى اقتصاد الدول النامية ، وقد صرح الأمين العام للأمم المتحدة بأن (بعض الإمبراطوريات الإجرامية أغنى بكثير من الدول الفقيرة) ، ونادى بضرورة استجابة ومواجهة دولية ، وأن الجماعات الإجرامية متعددة الجنسيات تشكل خطراً على النظام الديمقراطى الدولى [(١)].

ولقد استحدثت لجنة "منع الجريمة والعدالة الجنائية" عام ١٩٩٢ تحت إشراف المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وأخذت على عاتقها وأولت

---

(١) راجع: لواء / عصام إبراهيم الترساوى ،" مكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات التاريخ والسياسات"، مرجع سابق ، صـ ١٤ – ١٥ .

اهتمامها مسألة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، وتطوير التدابير الرامية إلى منع ومكافحة أشكال الجريمة خاصة المستحدثة منها . وقد جاء في كلمة الرئيس حسني مبارك عن " الرؤية المصرية والعالمية لمواجهة الإرهاب" قد أصبح خطر صعود الجريمة أحد المعوقات الرئيسية للاستقرار والتنمية، وأصبح خطراً داهما يواجه دول العالم جميعها دون استثناء ويزلزل أركان المجتمع الدولي الأمني [(١)].

ونرى أنه يجب أن تتعاون الدول جميعها دون استثناء فخطر المخدرات يشكل تهديداً للكيان الوطن والعالم بأسره ، ويقول الخبراء [(٢)] : إن أمريكا مهددة بالانهيار نتيجة امتلاء السجون بالمتعاطين والمدمنين للمخدرات. وهذا مؤشر خطير على مستقبل الاقتصاد المحلي والعالمي ومشكلة المخدرات مشكلة عالمية تتعدى حدود الدولة ، فهي تزرع في دولة وتصنع في ثانية ، وتمر عبر دولة ثالثة ، ثم تستهلك في دولة رابعة وأكثر ، وذلك تحت نظر هيئة الأمم المتحدة وهذه المشكلة العالمية نتيجة سلبية للعولمة والتقدم العلمي رغم الآثار الإيجابية للعولمة ، لذا يجب علينا أن نواجه هذه الجريمة المنظمة بكافة السبل المتاحة المحلية والعالمية واضعين نصب أعيننا إلى أخطار هذه الجريمة البشعة على الفرد والمجتمع والدول جميعا المتقدمة والنامية .

وتستخدم بعض الدول المخدرات كسلاح لتدمير اقتصاديات ومعنويات الدول المعادية لها ، ولقد لجأت انجلترا إلى هذا الأسلوب في حربها مع الصين المعروفة بحرب الأفيون خلال أعوام ١٨٣٩ – ١٨٤٢.

---

(١) يقول عالم السياسة الأمريكي صمويل هيبتون،" أنه لم يشهد للعالم أن اتحد من قبل كما اتحد في مواجهة الإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ".

(٢) الكاتب (جون مراى) يقول ،" إن الولايات المتحدة مهددة بالانهيار الاجتماعي الذى لم يسبق لدولة متقدمة أخرى ".

تشير البيانات المتاحة حول ظاهرة المخدرات فى العالم إلى أنها تتميز بخاصية تكاد تكون مشتركة بين أقطار العالم [1]، وهى أن التعاطى فى الغالب يقع بين فئات الشباب والأطفال ، ولاسيما فى القارة الأفريقية، كذلك تعد البيانات إلى أن جريمة المخدرات تعتبر مصدراً للمال والسلاح الذين تستخدمهما الجماعات الإرهابية فى تنفيذ مخططاتها الإجرامية وتدمير البشرية [2].

ونشرح هذا المبحث فى ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : علاقة جريمة المخدرات بالتنمية البشرية .

المطلب الثانى : تأثير جريمة المخدرات على التنمية الاجتماعية (الفرد).

المطلب الثالث : تأثير جريمة المخدرات على التنمية الاقتصادية .

المطلب الأول

علاقة جريمة المخدرات بالتنمية البشرية

لقد تعرضت كثير من المجتمعات لتحولات اقتصادية وسياسية واجتماعية ، أثرت البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ، وأدت إلى ظهور بعض السلبيات والمشكلات: كالبطالة ، وبروز النزعة الاستهلاكية وتخلخل القيم ، ما أدى إلى وجود فجوة فى فرص إشباع الحاجات الأساسية ، وعدم ملائمة القدرات المادية المتاحة لإشباع الطموحات المتنامية . الأمر الذى أسهم فى وجود سياق سمح بظهور بعض الظواهر غير المرغوبة اجتماعياً، كالعزلة والاغتراب والعنف والإحباط النفسى والاجتماعى ، وهو السياق الذى اتبع أنماطاً مرضية من السلوك من بينها تعاطى وإدمان المخدرات .

(١) راجع: لواء / عصام إبراهيم الترساوى ،" مكافحة الجريمة المنظمة التاريخ والسياسات"، مرجع سابق ، صـ ٢٩ .

(٢) راجع: لواء.د/ سيد محمدين ،" الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمشكلة تعاطى الشباب للمخدرات واستراتيجية مواجهتها"، مرجع سابق ، صـ ٦٣ .

ومن هنا يجب إلقاء نظرة على مشكلة الطلب على المخدرات بالنسبة للأفراد المتعاطين وبيان المعلومات والبيانات الخاصة بالظاهرة مع توضيح الدوافع والمتغيرات المرتبطة بالتعاطى [١].

وفى ضوء ذلك فإن معاناة الشباب من البطالة [٢] ربما تدفعه إلى طريق لا يقل ضرراً عن المشكلات النفسية والاجتماعية المرتبطة بالتعاطى وتوجد عدة دوافع لتعاطى الشباب المخدرات ، ونقوم بشرحها شرحاً مبسطاً قبل الحديث عن الآثار الناجمة عن هذه الجريمة ومن هذه الدوافع .

أولاً : العشوائيات .

ثانياً : دوافع اجتماعية أخرى .

ثالثاً : دوافع شخصية .

أولاً : العشوائيات :

أكدت البحوث التى قام بها "المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وصندوق مكافحة وعلاج الإدمان" أن المناطق العشوائية لها النصيب الأكبر من جرائم المخدرات ، أن وانتشار الجريمة – بصفة عامة فى مثل هذه المناطق – يسبب التفكك الاجتماعى واستقرار عدد كبير من الفقراء (سواء كانوا مهاجرين من الريف أم من مجتمعات سكنية عشوائية) على مسافات بعيدة عن الأجهزة الأمنية [٣]، ويلاحظ أن البيانات تدل على أن الانتشار العشوائى للسكان يوجد فى محافظات مثل أسيوط ودمياط وسوهاج .... إلخ وأن نسبة الذين يعيشون فى المجتمعات العشوائية إلى إجمالى السكان تتراوح من ٦٤,٤ % فى أسيوط إلى ٥٠ % فى الجيزة .

---

(١) د / آمال هلال،" ظاهرة المخدرات فى مصر، دراسة توثيقية وتحليلية للبحوث والدراسات الاجتماعية، دراسات البعد النفسى للطلب على المخدرات"،مرجع سابق، صـ ٦١ – ٦٢ .

(٢) راجع: د/ العشرى حسين درويش ، "اقتصاديات الموارد البشرية" ، بدون دار للنشر، ١٩٩٨، صـ ١٧١ .

(٣) راجع: د/ رضا عبد السلام،" اقتصاديات الجريمة"، مرجع سابق ، صـ ٣٧.

وألقت نتائج مسح فرق المؤشرات المتعددة ، الذى قام بها "مركز البحوث الاجتماعية" بالجامعة الأمريكية بالقاهرة عام ١٩٩٦ [١] مزيداً من التوضيح للعلاقة التى تربط بين الفقر ومناطق الإسكان العشوائية، وانخفاض مستوى التعليم بهذه المناطق ، وكان من نتائج هذا المسح مايلى [٢] .

١ – أقل فرص لاستمرار التعليم توجد بين تلاميذ المرحلة الابتدائية فى التجمعات العشوائية.

٢ – إن ما يقرب من ١٤ % من نسبة الفئة العمرية (٦ – ١٤) سنة فى مجتمعات المناطق العشوائية لم يدخلوا مدراس على الإطلاق .

٣ – إن نسبة تسرب الأطفال من التعليم تبلغ عند نهاية سن الخامسة ٢٠,٤% من أولاد الفئة العمرية (٦ – ١٤ عاما) فى مجتمعات المناطق العشوائية لم يدخلوا مدراس على الإطلاق.

وهذه المؤشرات تنذر وتدل على وقوع مشكلات كثيرة أهمها: وقوع هؤلاء الشباب فى الجريمة مثل: جريمة المخدرات تعاطياً وإتجاراً على مستوى مختلف بين فئة عمرية وأخرى ، مما يتطلب اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع انتشار الجريمة وتعاطى المخدرات على اختلاف أنواعها ، لأن تلك المناطق خصبة لمهربى ومروجى المخدرات .

ولقد قامت الدولة باتخاذ إجراءات منها: الاهتمام بهذه المناطق العشوائية ، وتصنيفها إلى: مناطق قابلة للتطوير ومناطق يجب إزالتها ، وقد خصصت اعتمادات حتمية لهذا الغرض [٣]، وتطمع فى مزيد من الاهتمام لهذه المناطق ، لأنها تمثل مصدراً لانتشار الجريمة .

---

(١) راجع: د/ السيد عوض ،" جرائم العنف الأسرى بين الريف والحضر"، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٤ ، صـ ١٤–١٥ .

(٢) راجع : لواء٠د/ سيد محمدين ،"الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمشكلة تعاطى الشباب للمخدرات وإستراتيجية مواجهتها"، مرجع سابق ، ص٩٨، ٩٩.

(٣) راجع: د/ العشرى حسين درويش ، اقتصاديات الموارد البشرية ، مرجع سابق ،صـ ١٦٧.

ثانياً : دوافع اجتماعية أخرى :

١- انخفاض المشاركة السياسية :

إن انخفاض المشاركة السياسية للشباب أمر بالغ الأهمية ، لأنها تنمى قدراتهم وتشغل أوقات فراغهم وتبعدهم عن تيار أصدقاء السوء وطريق اللهو والوقوع فى بؤر التعاطى والإدمان ، ومشكلة المخدرات ، فى أى مجتمع ، هى نتاج لثقافته وبنائه الاجتماعى [١] ، وهو ما يعكس وجود العدد الكبير من الشباب على المقاهى فى أغلب المناطق لساعات طويلة دون عمل، والانخراط فى الإدمان والتعاطى . ويسهم تعاطى المخدرات فى تكوين جمعية فرعية متماسكة ، تضمها خاصية مشتركة هى التعاطى والاستمتاع بوقت الفراغ [٢].

٢ – الأوضاع الأسرية :

أكدت الدراسات التى قام بها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية أن التفكك الأسرى يعد أحد الأسباب الدافعة لتعاطى المخدرات فى المجتمع ، ونشرح هذا الجزء بالتفصيل فى أثر جريمة المخدرات على التنمية الاجتماعية .

٣ – القدوة والمثل الأعلى فى الأسرة :

تشير الدراسات الميدانية إلى أن ارتفاع نسبة التعاطى بين أبناء المتعاطين يعد نتيجة منطقية ، لأن تعاطى الأخوة الكبار للمخدرات ، يعنى ضمنياً للصغير تصريحاً للتعاطى لكونه سلوكاً مقبولاً داخل سياق الأسرة ، ومن ثم فإن اندفاع الصغير فى طريق الإدمان يصبح أمراً متوقعاً مادام هذا السلوك مقبولاً أسرياً .

(١) راجع: د . عبدالرؤوف الضبع ،" البطالة والمشكلات للشباب دراسة المشكلات الاجتماعية"، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣ ، صـ ٥٤ .

(٢) راجع: لواء.د/ سيد محمدين،" الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمشكلة تعاطى الشباب للمخدرات وإستراتيجية مواجهتها"، مرجع سابق ، صـ ١٠٢ .

٤ – جماعة الأصدقاء :

تلعب جماعة الأصدقاء دوراً هاماً فيما إذا كان الفرد سيقدم على التعاطى من عدمه ، وذلك لعدة حقائق تكمن فى الآتى:

١ – أن الفرد يكن للصديق كل الاحترام والتقدير ، الأمر الذى يشجعه على التعاطى إذا كان هؤلاء الأصدقاء ممن يتعاطون المخدرات .

٢ – يلعب الأصدقاء دوراً هاماً في نقل المعلومات عن المخدر أو رؤيته لأول مرة ، فهم المصدر الأساسى للمعلومات عن المخدر وكيفية تعاطيه.

٣ – جماعة الأصدقاء تعد العامل الأساسى عندما يتخذ الفرد قراره بالتعاطى.

وإذا وجد المخدر بسهولة فستكون هناك فرص كبيرة لإقبال الشباب على التعاطى ، والبداية الحقيقية للإدمان قد تكون عن طريق تدخين السجائر مبكراً ، مع توافر المخدر وسهولة الحصول عليه ، بنية مباشرة أوغير مباشرة للتعاطى .

والبنية المباشرة هى الأسرة ، وهى وجود المخدر فى السنوات الأولى من حياة الفرد ، والبنية غير المباشرة هى المدرسة أو محل العمل والصديق أو الزميل حيث يحصل على المخدر والمعلومات الكفاية عن التعاطى وكيفية وطرق الحصول عليه.

وقد نشر خبر فى صحيفة أخبار اليوم مفاده أن أبًا يقتل ابنه البالغ من العمر ١٢ سنة حين اكتشف أن ابنه يتعاطي المخدرات ، بسبب الأصدقاء السوء وكانت هناك عدة أسئلة للأب منها:

١ – كيف وصل نجله لهذا الوضع ؟

٢ – من هم أصدقائه ؟

٣ – كيف يحصل نجله على المخدر ؟

فقام بحجزه فى غرفة ، وانهال عليه ضرباً بالعصا لمعرفة أسماء أصدقائه حتى فارق الحياة فأعترف الوالد بقتل نجله ، وقال إن المدرسة هى السبب .

هذا الخبر يدل على معان ومعلومات كثيرة منها :

١ – أين دور الأب والأم فى المنزل لمتابعة الأطفال .

٢ – أين دور المدرسة ؟

٣ – ضعف الرقابة والتوعية بأضرار المخدرات .

٤ – هناك مؤشر خطر لصغار السن من المدمنين .

تلك بوادر تدل على الخطر الذى يحيط بنا ويستتبع ذلك ضرورة بذلنا كثيراً من الجهد لمنع والحد من وصول هذا المخدر .

ثالثاً : الدوافع الشخصية :

حددت العديد من الدراسات مختلف العوامل الشخصية والاجتماعية التى ترتبط بنمو الرغبة فى تعاطى المخدرات ، وأكدت هذه الدراسات أن هناك عوامل عدة تدعو الأفراد للانجذاب للمخدرات : فهناك اعتقادات شائعة حول المخدرات تقول إنها عبارة عن وسائل للهرب [(١)] ، وسائل للتمرد ضد العادات المتوارثة من الأجيال ، فضلاً عن حب الاستطلاع لصغار الشباب. وتعد هذه أسباباً حقيقية .

ولكن الضغوط الاجتماعية تمثل – هى – الأخرى أهمية كبيرة . فليس هناك سبب واحد لإساءة استخدام المخدرات ، بل هناك أكثر من سبب، وعوامل متعددة ، هذه العوامل هى:

أولاً : الهروب والتمرد :

يعد الهروب من الألم Pain والشعور بالعجز سببين قويين ودافعيين نحو تعاطى المخدرات ، فالعديد من الأشخاص يستخدمون المخدرات

---

(١)Singer H. " The school counselor and the Drug Problem school vol. 19 , 1972 , p. 233 .

للهروب من التوترات العديدة والقلق ، وتعاطى الفرد للمخدر هو جزء من محاولة إشباع الفرد لحاجاته والتعامل مع علاقات الصراع مع الآخرين فى أى بيئة اجتماعية يعيش فيها ، ويعد تعاطى المخدرات هروباً مؤقتاً من مشكلة ذات أهمية ، وقع فيها الفرد ، وعجز عن التعامل معها أو مواجهته ، فيلجأ إلى المخدرات كوسيلة للهروب من مواجهة تلك المشكلة وقد يكون التعاطى بسبب قصور متعلق بشخصية الفرد نفسه ، وفى كلتا الحالتين يكون انهيار الفرد ، ويصبح عائقاً فى المجتمع ولا يستفيد المجتمع منه فى شئ فإن الفرد المتعاطى يصاب فى مثل هذه الحالات باللامبالاة وعدم تقدير الأمور التى تفرض عليه سواء فى عمله أو فى حياته الخاصة [1] . مما يؤثر على أسرته ومجتمعه ، ويقوم بعض الأفراد وخاصة من الشباب والتلاميذ بتعاطى المخدرات والانخراط فيها نتيجة وأنهم يرون أن ذلك فرار أو هروب من الواقع ، ونحن نتفق مع هذا الرأى فى جزء منه وليس كله لأن شبابنا قد يتعرضون لمشكلات صعبة ، ولا يقدمون على تعاطى المخدرات . إذن هناك أسباب لظهور هذه الحالات وهى :

١ – الإسراف وارتفاع المصروف الشهرى للطالب .

٢ – انخفاض مستوى التحصيل الدراسى .

٣ – انتشار التدخين بين الأصدقاء [2].

٤ – سوء التنشئة من الوالد والوالدة .

ثانياً : البحث عن السعادة :

وهنا يقوم الفرد بالتعاطى نتيجة الرغبة فى الهروب من الملل أو الروتين ، واكتسب نمطاً مختلفاً من الوعى ، وهناك نمطين من التعاطى يندرج تحتها هذا لعنصر وهما :

---

(١) راجع : د/ رمسيس بهنام : المجرم تكويناً وتقويماً ، منشأة دار المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٩٥، صــ ٢٣.

(٢) راجع: د/ آمال هلال ،"ظاهرة المخدرات فى مصر " ، دراسة توثيقية وتحليلية لبحوث والدراسات الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره ، صــ ٦٧ .

١ – **النمط الأول** : هو يشير إلى أن التعاطى من أجل التجديد أو بغرض المشاركة (تفاعل إضافى للفرد) .

٢ – **النمط الثانى** : وهنا يشير إلى أن تعاطى المخدرات له أثر فى جلب السعادة للفرد أى أن الفرد ، يقدم على التعاطى رغبة منه فى السعادة حيث التعاطى عنده هو الطريق للسعادة .

وقد يكون التعاطى بسبب عوامل أخرى مثل حب الاستطلاع أو التجربة أو حتى الهروب ، ولكن إذا تمكن المخدر من جسم وعقل المتعاطى الحديث ، يصبح المخدر بالنسبة له ليس للسعادة وإنما فالبداية رغبة فى قضاء وقت سعيد ، ويظل التعاطي مصدراً لإشباع هذه الرغبة لفترة ، بعدها تأتى النهاية ، وهى تحكم المخدر فالسعادة لا تأتى إلا بتعاطى المخدر (الإدمان) (Addiction) (١).

ثالثاً : حب الاستطلاع والتجربة : Curiosity and experiment :

حب الاستطلاع من الطرق المؤدية للإدمان ، حيث يبدأ الفرد بحب الاستطلاع فيصبح مدمناً ، يسعى للحصول على كل ما هو جديد ومتاح من المخدر ، وقد يقع فريسة لنوع معين من المخدرات ، يصبح غير قادر عن الاستغناء عنها مثل: الهيروين والماكستون فورت تسيطر على الجسم ولا يستطيع الجسم الاستغناء عنها بسهولة فيحتاج إلى إجراءات طبية أو الإيداع فى المصحات العلاجية المخصصة لذلك، وبجانب حب الاستطلاع ، تأتى التجربة أحد الدوافع الشخصية للتعاطى مثال: عندما تكون هناك دعوة لأحد الأصدقاء فى "عيد ميلاد" أو مناسبة يقومون بشرب الخمر والبيرة ويقدم الفرد على الشرب بدافع التجربة ، ثم يتمادى فى ذلك إلى أن يصبح مدمناً مرة بعد الأخرى .

---

(١) Girdano D.A. Drugs Education conant and Methods , New York , Random House, 1988 , Page 310 .

نرى أنه يجب التوعية عـن طريق كافـة الوسائل الإعلامية المرئية والمسموعة بعدم الوقوع فى مثل هذه الدوافع أن نتعامل معها بكل حسم وثقة عن طريق التربية الدينية السليمة النابعة من الأسرة من خلال دور الأب والأم فى المنزل ثم المدرسة ، وهناك دراسة فى بريطانيا لمواجهة المخدرات بضرورة تعليم المخدرات بمنهج للطلبة فى المدارس (١).

وبعد أن عرضنا كيفية وقوع الفرد فى الإدمان والدوافع التـى أدت إلى ذلك يلزم أن نقوم بإجراءات لمنع وقوع الجريمة أو الحد منها عن طريق الاكتشاف المبكر لحالات التعاطى (٢)، ومحاولة الحد منها بالطرق الـسلمية الودية ، ولذا يلزم تضافر جهود عدد من المؤسسات المنوط بها المكافحة أو الوقاية من خطر هذه الجريمة على والفرد ويؤثر بالـسلب علـى إنتاجيتـه وصحته فنرى خفض الإنتاج وعدم القدرة على التكيف مع العمل ومشاحنات تحدث بين المديرين فى العمل وتبديد أدوات العمل وكثرة حـوادث الطـرق لقائدى السيارات (٣) ، وإن الإدارة العامة للمرور قامـت بتحيـل عينـات عشوائية من قائدى المركبات على الطرق السريعة لمعرفة ما إذا كان الفـرد يتعاطى المخدر من عدمه ، ولعل هذا يحتسب خطوة إيجابية فى الاكتـشاف المبكر لحالات التعاطى والتعامل معها بشئ من الخطوات الممكنة لمثل هذه الحالات والأمر يحتاج إلى مزيد من الاكتشاف المبكر لحالات التعاطى (٤).

---

(١) راجع: لواء.د/ سيد محمدين ،الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمـشكلة تعـاطى الـشباب للمخـدرات واستراتيجية مواجهتها، مرجع سابق ، صـ ١١١ – ١١٢ .

(٢) راجع: د/ جمعة سيد يوسف ،"برامج تدريس المخدرات كاستراتيجية وقاية بين التأييد والمعارضة"، المجلة القومية للتعاطى والإدمان ، المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية . المجلد الأول ، العدد الأول ، القاهرة، ٢٠٠٤ ، صـ ٨١ .

(٣) John Crofton , David simpson Tobacco Aglobal threat , London , main libray , 2002 , Page. 102.

(٤) راجع: د صيدلى / أحمد حسن عمر عدس ، مشكلة الإدمان وطرق المكافحة ، مجلة الأمـن العـام ، العدد ١١٨ ، القاهرة ، ١٩٩٤، صـ ١٠٧ .

كما قامت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات باستخدام الوسائل الفنية الحديثة مثل : (G.P.S) في الكشف المبكر عن الزراعات المخدرة في أودية شبه جزيرة سيناء توفيراً للوقت والمجهود وتقليل العرض من المخدرات .

- فحص المتقدمين للمعاهد والجامعات بالتحليل الوقائى للمخدرات .
- جمع المعلومات الدقيقة عن المناطق المستصلحة حديثاً لتفادى زراعة المخدرات .

هذا وبعد العرض الموجز لدوافع العاطى المختلفة السابقة الإشارة إليها نعرض أثر المخدرات على الفرد نفسه والأسرة والمجتمع .

أولاً : أثر التعاطى على الفرد :

تعد تجربة التعاطى الأولى بالنسبة للمدمن المحك الأول للاستمرار فى التعاطى من عدمه نظراً لما تسببه له من انشراح وسعادة (كما أشرنا فى الدوافع الشخصية) ، ثم يصل الفرد إلى الآلام والمضاعفات التى تتمثل فى اضطرابات السلوك فتزداد حساسية المتعاطى ويصبح أكثر عرضة من غيره للاستثارة والعدوانية فى السلوك[1]، تنحصر اهتمامات المتعاطى فى كيفية الحصول على المخدر الذى يؤدى إلى مزيد من الانحراف السلوكى بما يدفعه إلى ارتكاب أفعال تخرج على حدود القانون والقيم السائدة فى المجتمع، يؤثر الإدمان على الحالة النفسية والصحية للمتعاطى فتبدأ المعاناة من الأمراض الجسمية ، صدرية: أو جلدية أو تناسلية. وتشير الدراسات النفسية إلى أن المتعاطى عادة يصاب بالاكتئاب ، وقد تصل إلى الإصابة بالأمراض النفسية الحادة بصورة يمكن القول معها أن الإدمان ما هو إلا ذهاب للعقول واستهلاك للأموال وللأخلاق، وفى عبارات أخرى استهلاك الأموال ،

(١) وزارة الأوقاف ، الدليل الإرشادى للدعاة للتوعية لمخاطر الإدمان والمخدرات ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ٢٠٠١، صـ ١٨ وما بعدها .

والانهيار الأخلاقى ، وهدم المبادئ والقيم ، وضعف الوازع الدينى لدى الفرد المتعاطى (١).

ثانياً : أثر التعاطى على الأسرة :

يؤدى إدمان أحد أفراد الأسرة إلى التأثير سلباً على العلاقات الأسرية (بين الأفراد والأسرة بصورة عامة) ، سواء كانت بين الزوجين أو بين الأبناء وآبائهم ، وتزداد هذه الصورة وضوحاً فى أشكال السلوك العدوانية التى قد سلكها متعاطى المخدرات تجاه باقى أفراد الأسرة كلهم أو بعضهم ، ما يؤدى بدوره إلى ضعف الروابط الأسرية وحدوث تفكك وانهيار فى كيان الأسرة ، كما يؤدى التعاطى إلى التأثير السلبى على دخل الأسرة وبالتالى على نمط الإنفاق الأسرى وتوجيهه ، حيث يؤثر الإنفاق للحصول على المادة المخدرة تأثيراً عكسياً على مجمل الإنفاق الأخرى للأسرة ، فيقل الإنفاق الأسرى نتيجة لتوجيه جزء كبير من الإيرادات للحصول على المادة المخدرة (٢).

ومن جانب آخر ، نجد المتعاطى (الأب) قدوة سيئة لأبنائه فتلعب البيئة الأسرية دوراً هاماً فى تنشئة الأفراد وإكساب شخصياتهم خصائص معينة مما هيئ أفرادها كلهم أو بعضهم الوقوع تحت سطوة المخدر ، بالإضافة إلى التأثير النفسى والجنسى على العلاقات الزوجية، ما يؤدى إلى العنف داخل الأسرة (٣).

---

(١) راجع: د/ أكرم نشأت إبراهيم."مشكلة المخدرات ومكانتها فى الوطن العربى"،مرجع سابق،صـ١٩٣

(٢) Colemamand and Cressey " Social problems " New York , Harperamd Row , 1984 , Page 8".

(٣) راجع: د/ السيد عوض." جرائم العنف الأسرى بين الريف والحضر"، مرجع سابق. صـ ١٤-١٥ .

ثالثاً : أثر التعاطي على الدولة :

يؤثر تعاطي المخدرات بين أفراد المجتمع تأثيراً سلبياً حاداً على الدولة خاصة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي ، إن مصر تدفع ثمناً باهظاً بالعملة الصعبة للمخدرات المهربة من الخارج ، وتكاليف العلاج وإعادة التأهيل النفسي للمتعاطي وإهدار الإنتاجية وتكاليف الزراعة والإنتاج . وهو ما نتحدث عنه بالتفصيل عن الآثار الناجمة عن المخدرات عن التنمية الاقتصادية .

المطلب الثاني

أثر المخدرات على التنمية الاجتماعية (الفرد)

لا شك أن مشكلة تعاطي المخدرات تنطوي على تهديد حقيقي للمجتمعات التي تنتشر فيها ، لتأثيرها البالغ على كافة نواحي النشاط الاجتماعي ، فالمخدرات بجميع أنواعها وأشكالها تتكون من مواد فعالة ومؤثرة تأثيراً خطيراً على المتعاطي، وتعد من السموم الفتاكة التي لم تتورع بعض الدول عن استخدامها لكسر شوكة الشعوب وتهديد مقوماتها وكيانها الداخلي [1]. وللمخدرات آثار عضوية وكمية [2]. ونستعرض نوعاً من المخدرات على سبيل المثال وليس الحصر.

فالحشيش يعتبر من المواد المهبطة للجهاز العصبي المركزي عند تعاطيه بكميات قليلة ، أما في حالة تعاطيه بكميات كبيرة فيؤدي إلى تأثير مماثل لتأثير المهلوسات ، ويؤدي إلى حدوث دمار وإدمان نفسي ، لكنه لا

---

(١) راجع: لواء.د/ سيد محمدين ،" الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمشكلة تعاطي الشباب للمخدرات واستراتيجية مواجهتها"، مرجع سابق ، صـ ١٤٧.

(٢) راجع: د/ محمد الأحمدي أبو النور ،" حكم تناول المخدرات والمضرات وتداولها في التشريع الإسلامي والقانوني"، وزارة الأوقاف ، مجلة رسالة ، العدد السادس ، ١٩٨٥ ، صـ ٩٥ .

يحدث إدماناً جسدياً ويؤدى تعاطى الحشيش إلى تشويه الإدراك الحسى للزمان والمكان وعدم القدرة على الحكم على الأشياء بطريقة صحيحة ، من حيث أحجام وأشكال المرئيات وكذلك المساحات ، وبالنسبة للزمن يشعر المتعاطى أن الزمن يمر ببطء وأنه قد توقف بالنسبة له فتختل ذاكرته .

معظم الناس يوافقون على أن كبار تجار المخدرات يجب أن يتم حبسهم لفترة طويلة من الوقت ، ولكن هناك سؤالاً يطرح نفسه ما هى الطريقة التى يجب أن نتصرف بها إزاء ما يزيد عن مليون تاجر صغير للمخدرات يقومون بترويجها بين كبار التجار والمستهلكين ؟ ، وهناك نموذجاً في الولايات المتحدة الأمريكية يوضح الإحصائيات التى تشير إلى أن ما يقرب من ٣٧٥٠٠٠ يتم القبض عليهم سنوياً أثناء توزيع المخدرات، وتتم إدانة ما يقرب من نصف هذا العدد ، أن ٩٠ % ممن تتم إدانتهم على المستوى الفيدرالى ، و٧٠ % على مستوى الولايات المتحدة يتم حبسهم ، وهناك ما يقرب من ١٠٠٠٠ شخص فى السجون ، تقدر الفترات الزمنية التى يجب أن يقضوها هناك حوالى ٣٣ شهراً . كما أن تكلفة الحبس تصل إلى ٢٥٠٠٠ دولار للسجين الواحد كل عام[1]، وهذا يمثل استثمارات تصل إلى ٧ ملايين دولار سنوياً نظير حبس تجار المخدرات ، مع وجود ملايين من الدولارات الإضافية التى يتم إنفاقها على التشريعات وفرض القوانين وأحكام السجن . والنفقات الكلية التى تنفقها الحكومة الفيدرالية على الوقاية والعلاج للمخدرات تصل إلى حوالى ٢٥ بليون بالإضافة إلى ١,٤ بليون دولار على مكافحة التهريب .

وهناك شيئان يجعلان صغار تجار المخدرات ضد هذه المجهودات والنفقات :

(١) **Philip . B Heymann , William N. Brownsberger , Drug Adduction and Policy the strategy to control Dependence , main library. Birmingham , 2001 , Page. 206-207.**

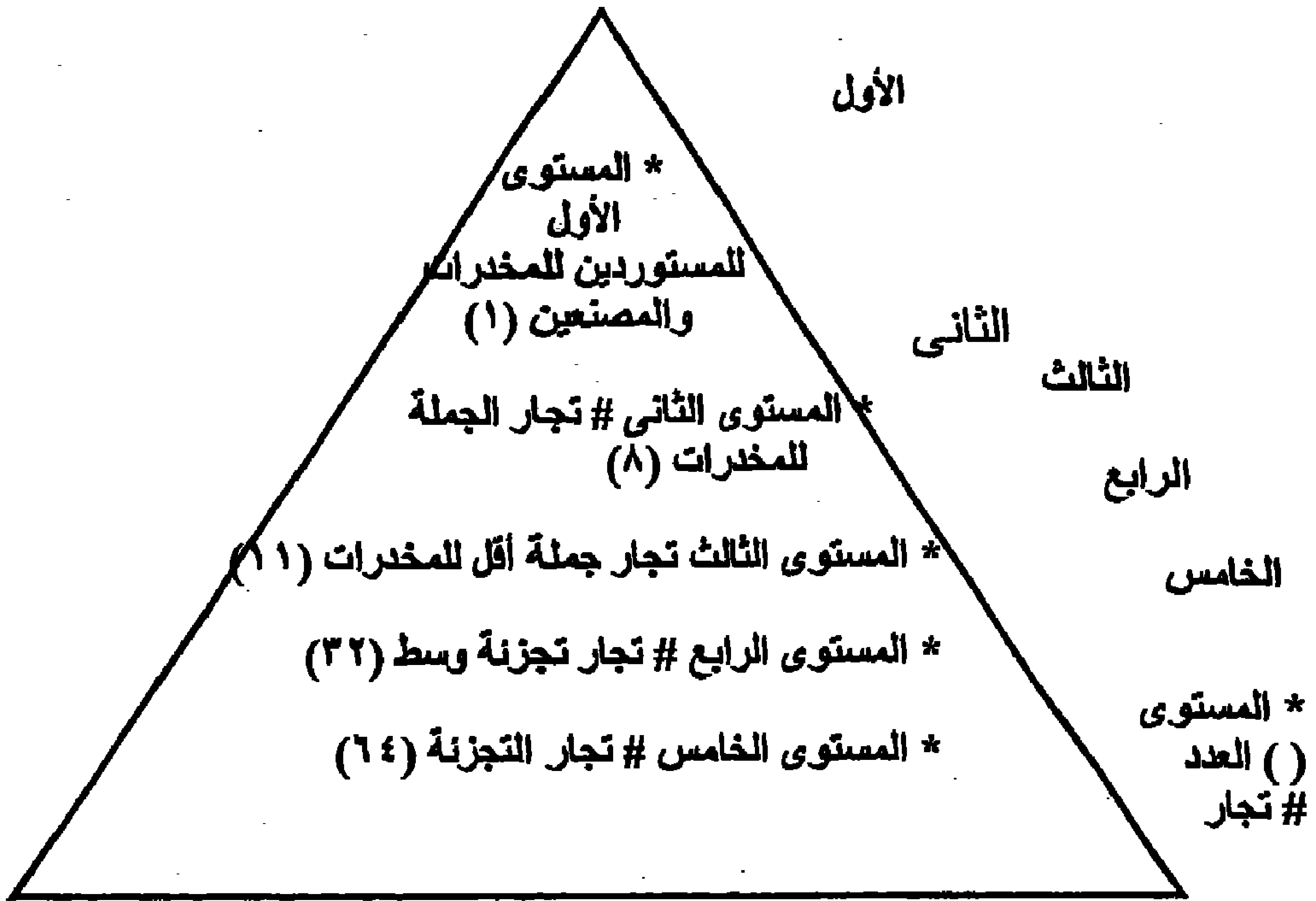
الأول : أن صغار تجار المخدرات يسهل القبض عليهم،لأنهم يعملون في مواقع عامة ويشتركون في معاملات ذات قيمة منخفضة ، وهذا يقلل من الاحتياطات المتضخمة في كل معاملة من هذه المعاملات.

الثاني : هو وجود عدد ضخم وكبير منهم فتجار المخدرات على مستوى واحد من شبكة التوزيع يقومون بالبيع لأفراد متعددين على مستويات أقل .

ولكي نوضح ذلك نفرض أن هناك خمسة مستويات من تجار المخدرات ، على رأس هذه المستويات نجد المستوردين أو المصنعين لهذه المخدرات ، وفي آخر هذه المستويات نجد تجار التجزئة ، ونفترض أن كل تاجر كبير للمخدرات يقوم بالتوريد إلى ثمانية تجار ، وهنا سنجد أن عدد تجار التجزئة سوف يصل إلى ستة أضعاف ، حيث أن هناك تجار جملة يقومون بدورهم بالتعامل مع تجار جملة أقل منهم مروراً بالمستويات الأخرى حتى نصل إلى تجار التجزئة . ونوضح ذلك بالرسم البياني كالآتي:

معنى ذلك أن كل مستورد يساوي في تجار التجزئة في المستوى الخامس (٦٤) تجار تجزئة (١).

(١) Philip . B Heymann , William N. Brownsberger , Drug Adduction and Policy the strategy to control Dependence up cit Page. 208-209.



شكل رقم (٦) مستويات تجارة المخدرات

وهناك بعض العلامات لمتعاطى المخدرات منها أنه لا يدرك ما يقوله ، وينام عقب التعاطى لفترات طويلة ، وتزداد الخطورة بقدر ما يقدم المتعاطون على المخدرات ، وفى ذلك تأثير على أهداف التنمية فى الدولة ويمثل حائلاً دون بلوغ الغاية المنشودة فى التقدم ، فالمخدرات عامل هدم فى كيان الوطن والأسرة (١).

تؤدى إلى ضعف جهاز الإنتاج القومى: نتيجة لضعف جهود الأفراد وعدم قدراتهم على الإنتاج ، ولما ينفق من نفقات هائلة لمكافحة التهريب والاتجار غير المشروع فى المخدرات ، والمخدرات وسيلة لهدم كيان الأسرة والمجتمع وزعزعة استقرارها وأشد ما يفتك بالفرد والمجتمع هو تمكن المخدر من جسم الفرد فيحطم نفسه وعقله وخلقه ومستقبله ويدل ذلك على تهاون المجتمع فى حق هذا الفرد لعدم توعيته ومحاولة تقويمه وإصلاحه وعلاجه وعودته إلى المجتمع مرة أخرى بعد علاجه .

---

(١) راجع: د/ محمد الأحمدى أبو النور ،"حكم تناول المخدرات والمضرات وتداولها فى التشريع الإسلامى والقانونى "، مرجع سابق، صـ ٦١.

إن المخدرات تعرقل سبيل التنمية حيث ينخرط الفرد فى طريق الجريمة من أجل الحصول على المخدر بأى صورة من الصور حتى ولو ارتكب الجريمة فقد سبق أشرنا أن الفرد المتعاطى قد يقدم على الجريمة ، فهناك علاقة بين تعاطى المخدرات والجريمة ولقد أجريت دراسات قام بها الباحثون فى المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية أثبتت أن هناك جرائم تحدث قبل التعاطى وأخرى بعد التعاطى وأغلبها يرتبط بأمرين :

الأول : يتعلق بجلب المخدرات وتوزيعها .

الثانى : يتعلق بعملية الاستهلاك .

- وتبدأ الجرائم الخاصة بالجلب والتوزيع من التجريم القانونى لهما ، وترتبط بالجرائم ضد الأشخاص بالقتل ، والأذى البالغ أثناء الاصطدام مع قوات المصادرة لعصابات المهربين أو مواقف الصراع الذى قد يحدث بين العصابات وتوريط العديد من الشباب فى عصابات التوزيع والترويج .

- أما الجرائم المرتبطة بالاستهلاك فكان أغلبها ينحصر فى جرائم المال بسبب القهر الذى سبق رغبة المدمن فى الحصول على المخدر عندما يقع فى ضائقة مالية تحول بينه وبين القدرة على شراء المخدرات ، وتتداخل المخدرات مع جرائم أخرى كالعصابات المنظمة التى يمتد عملها إلى الدعارة والسرقة والسطو والخطف وغسيل الأموال وفى النهاية تقوم الدولة بمكافحة هذه الجرائم بتكاليف باهظة منها .

١ – تكاليف مكافحة إنتاج المواد المخدرة .

٢ – تكاليف مكافحة الجريمة .

٣ – تكاليف الرعاية الصحية للمدنين .

ولو وجهت هذه الأموال للتعليم أو البحث العلمى لكان ذلك أفضل بكثير مثل الإكتشاف المبكر لحالات التعاطى من جانب القائمين بالمكافحة والمختصين فى الدولة [1].

---

(١) راجع: لواء .د / سيد محمدين ، " الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمشكلة تعاطى الشباب للمخدرات وإستراتيجية مواجهتها " ، مرجع سابق ، صـ١٤٤-١٤٥.

المطلب الثالث

أثر المخدرات على التنمية الاقتصادية

تعد المخدرات سلعة كباقى السلع ، التى تنظمها التعاملات الاقتصادية سواء من حيث الإنتاج أو التسويق أو الاستغلال ، وإن كان فى معظم جوانبها سلعة غير شرعية فمن حيث الإنتاج يرتبط إنتاج المخدرات بالحاضر والطلب المتوقع والنفقات الإنتاجية فكلما كانت الأرباح المتوقعة مرتفعة كان المنتج على استعداد لمواصلة الإنتاج وزيادة الكميات المعروضة فى السوق، وكلما ارتفعت الأسعار ازدادت الكمية المعروضة من المخدرات أى توجد علاقة طردية بين العنصرين ، تظهر آثار تعاطى المخدرات على التنمية الاقتصادية من خلال عدة نقاط منها :

أولاً : آثار تعاطى المخدرات فى دورة النشاط [1] الاقتصادى .

ثانياً : المخدرات وعمليات غسيل الأموال .

ثالثاً : المخدرات والاقتصاد القومى .

أولاً : آثار تعاطى المخدرات فى دورة النشاط الاقتصادى :

تظهر آثار تعاطى المخدرات على دورة النشاط الاقتصادى فى النقاط التالية :

١ - نظراً لكون إنتاج المخدرات وتسويقها وتوزيعها ، لا يدخل ضمن الإطار العام لدورة النشاط الاقتصادى ، فإن أثر هذه العمليات يتمثل فى الخسائر التى تعترض طريق المتغيرات الرئيسية فى دورة النشاط الاقتصادى.

٢ - نظراً لكون إنتاج المخدرات وبيعها وتعاطيها ، تستبلك الكثير من قدرات القطاع العائلى ، فإن أول الآثار السلبية الناتجة من هذه العمليات،

(١) راجع: د/ على اسمعيل مجاهد ، مشكلة المخدرات – التحديات وأساليب المكافحة فى نطاق الاتفاقيات الدولية والتقنيات الحديثة، مرجع سابق ، صـ ٩ .

يتمثل فى نقص المعروض من عناصر الإنتاج فى سوق عوامل الإنتاج إذ يصرف بعض من عناصر الإنتاج المتاحة للدولة بطريقة غير مشروعة إلى العمل فى ميدان المخدرات ، وهذا ما يسبب إهدار الموارد البشرية للدولة .

٣ – يسبب صرف جهود الكثير من عوامل الإنتاج ، إلى العمل فى ميدان المخدرات ، خسارة كبيرة فى الناتج القومى الإجمالى (١).

٤ – نتيجة لكون معظم أعمار المتعاطين للمخدرات تتدرج تحت السن القانونية للعمل ، فإن تعاطى المخدرات يؤدى إلى نقص فى الإنتاجية الفردية وإهدارها ويؤثر ذلك بالتالى على الاقتصاد الوطنى للدولة.

٥ – يؤدى تعاطى المخدرات إلى إنفاق كثير من الأموال من الدخل العام للأسرة والفرد على المخدرات المطلوبة ، فيؤثر بالضرورة على الإنفاق على السلع والخدمات المشروعة فى الاقتصاد القومى .

وتعتبر مشكلة المخدرات قنبلة موقوتة تهدد قلب حضارات العالم كله فلقد دمرت آلاف المتعاطين ، وقدرت عائدات المخدرات فى العالم بحوالى ٣٠٠ بليون دولار سنوياً يتم جمع ثلث المبلغ من الولايات المتحدة (٢).

ثانياً : المخدرات وعمليات غسيل الأموال : Money Laundering

يلجأ تجار المخدرات إلى إخفاء وجود الدخل أو مصدره غير المشروع، والدخول فى عمليات تجارية مشروعة وتحويل الأوراق المالية إلى أصول فى شركات ومشروعات ما يؤدى إلى مشاكل إدارية ومالية فى الاقتصاد القومى . وعليه فإن غسيل الأموال هى عملية يلجأ إليها من يعمل

---

(١) راجع: د/ عبد الله الصعيدى ،"التأثير التبادلى بين الظروف الاقتصادية الجوية "، دراسة فى مجال العلاقة بين الاقتصاد والأمن ، مجلة الفكر الشرطى ، الشارقة ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، يونيه ١٩٩٦ ، صـ ٧٤-٧٥.

(٢) راجع: د/ على إسماعيل مجاهد ،" مشكلة المخدرات – التحديات وأساليب المكافحة فى نطاق الاتفاقيات الدولية والتقنيات الحديثة "، مرجع سابق ، صـ ١٩ .

الاتجار غير المشروع فى العقاقير المخدرة لإخفاء وجود الدخل أو لإخفاء مصدره غير المشروع ، ثم يعمد إلى تمويه ذلك الدخل ، ليبدو كأنه دخل مشروع ، بعبارة أبسط هو التصرف فى النقود بطريقة تخفى مصدرها وأصلها الحقيقى ، وقد أشرنا إلى التعريف بعمليات غسيل الأموال فى المبحث الثانى من هذا الفصل ، ونعرض بإيجاز الأرقام الإحصائية لهذه العملية غير الشرعية التى ترتبط بجرائم المخدرات ، وتعد تجارة المخدرات مصدراً من أهم مصادر الأموال غير المشروعة ، ولقد أشارت بعض المصادر إلى أن معدلات أرباح تجارة المخدرات تصل إلى ٩٨% فى الفترة من ١٩٩٠- ١٩٩٣ أرباح مبيعات المخدرات من الهيروين والكوكايين يقدر بـ ١٢٢ بليون دولار فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، كما تشير الدراسات الاقتصادية [(١)].

وقد أنفق على المخدرات خلال عشر سنوات فى الفترة من ١٩٩٣ – ٢٠٠٢ ما يقدر ٢١٣ مليار جنيه بمتوسط ٢١ مليار جنيه سنوياً .

وعمليات غسيل الأموال لها أثارها السلبية التى يمكن سردها فى عدة نقاط :

١ – تأثر العملة المحلية إذ إن زيادة المعروض من العملة المحلية يؤدى إلى نقص قيمتها فى سوق العملات الأجنبية .

٢ – تؤدى عمليات غسيل الأموال إلى أعباء إضافية على ميزانية الدولة إذ يؤدى انخفاض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع قيمة الواردات ، علما بأن معظم الدول النامية تعتمد اعتماداً كبيراً على السلع والخدمات المستوردة.

٣ – تسبب هذه العمليات أيضاً سوء سمعة الدولة يتبع من ذلك خسائر مالية ضخمة.

---

(١) راجع: لواء / عصام الترساوى ،"جرائم المخدرات وغسيل الأموال،المجلة القومية للتعاطى والإدمان ، المركز القومى لبحوث الاجتماعية والجنائية المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان"، القاهرة ، المجلد الأول ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٤ ، صـ ١١٥ .

ولقد قامت مصر بمواجهة غسيل الأموال بصدور القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ والمعدل بالقانون رقم٧٨ لسنة ٢٠٠٣ ، وصدور اللائحة التنفيذية لتطبيق أحكامه بقرار رئيس الوزراء رقم ٩٥١ لسنة ٢٠٠٣ فى ٢٠٠٣/٦/٩ ، حيث يعقد مؤتمر سنوى لرؤساء أقسام مكافحة المخدرات فى مصر بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات [١]، لحل المشكلات والتعرف على أهم المستجدات على الساحة الدولية والمحلية ويصدر عدد من التوصيات وأهمها تتبع الثروات غير المشروعة وبذلك تبذل مزيداً من الجهد حيث تعد مواجهة عمليات غسيل الأموال من الأركان الهامة لمواجهة جريمة المخدرات والقضاء عليها تدريجياً وحماية اقتصاد الدولة من المخاطر التى تتعرض لها فى الحال والمستقبل .

ثالثاً : المخدرات والاقتصاد القومى :

إن انتشار ظاهرة المخدرات فى مصر باتت من أخطر المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التى تهدد كيان الوطن ومستقبله ، وأصبحت تضيف مزيداً من الآثار الاقتصادية السلبية على الاقتصاد القومى والتنمية الاقتصادية فتستنزف جزءاً كبيراً من موارد المجتمع ومدخراته التى من الممكن أن توجه إلى مجالات أنفع للاستثمار ما لم تظهر هذه المشكلة ، فى الوقت الذى يعانى فيه الاقتصاد المصرى من العديد من المشكلات الاقتصادية التى تبدو بصورة واضحة فى انخفاض معدلات الإدخار والاستثمار وزيادة مشكلة البطالة وكذلك العجز فى ميزان المدفوعات ، وعدم كفاية موارد النقد الأجنبى ما أدى إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية أكثر من مرة ، وانخفاض حصيلة الصادرات وزيادة الواردات [٢].

---

(١) راجع: لواء.د/ محمد عبد اللطيف فرج،" وحدة غسل الأموال فى مصر كآلية للمكافحة على المستوى الوطنى والدولى ، مرجع سابق ، صـ ١٢٥-١٢٦ .

(٢) راجع: د/ نادرة وهدان ،" الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق على المخدرات فى جمهورية مصر العربية ". معهد التخطيط القومى ، بحث تحت النشر . القاهرة ، ٢٠٠٣ ، صـ ٢٥-٢٧ .

وهناك موارد مالية توجهها الدولة للإنفاق علـى المخـدرات فـى مجالين:

١ – فى مجال المكافحة .

٢ – مجال الوقاية والتوعية بأضرار المخدرات .

العنصر الأول : مجال المكافحة :

يقع فى نطاق اختصاص الأجهزة الأمنية المعنية بمكافحة المخدرات كالشرطة (الإدارة) والجوازات ، والجمارك ، وحرس الحدود ، وغيرها من الأجهزة ذات العلاقة ، التى تسعى إلى منع عبـور المخـدرات إلـى أرض الدولة والاتجار فيها وتوزيعها وترويجها ، كما تعنى هذه الأجهزة بمتابعـة المتعاطين وملاحقتهم ، وترقب مصادر الترويج والتهريب ، بهدف الحد من الظاهرة ، ومنع انتشارها ، ومما لاشك فيه أن هذه الجهود تتطلـب كفـاءة عالية ، ومهارة ميدانية متطورة ، تمكنان رجال الأمن من تحقيـق أهـداف المكافحة، وتساعدان على مواجهة التطور المستمر للنشاطات الإجرامية ذات العلاقة بظاهرة المخدرات ، إذ تمثل الأموال الطائلة التى تنفـق فـى هـذا المجال عبئاً مالياً على الميزانية العامة ، فيما كان فى الإمكان الاستفادة منها فى أوجه التحسين المختلفة للدولة. ولقد قامت الإدارة بتفعيل القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٠ والمنظم بالقرار الجمهورى رقم ٤٥ لسنة ٢٠٠٢ والذى يقضى بتخصيص نسبة من الأموال المحكوم نهائياً بمصادرتها بأحكام محكمة القـيم فى مجال المخدرات لصالح تحديث أجهزة المكافحة بالإدارة العامة لمكافحـة المخدرات (A.N.G.A) ، ونقوم بشرح هذا بالتفصيل فى الباب الثانى [1] من الرسالة .

---

(١) وزارة الداخليـة ، الإدارة العامـة لمكافحـة المخـدرات ، التقرير السنوى لعـام ٢٠٠٤ ، صـ ١١٣.

العنصر الثانى : فى مجال الوقاية والتوعية بأضرار المخدرات :

تعد هذا المجال خطوة أولى ويكتسب أهمية خاصة فى مواجهة ظاهرة المخدرات ، إذ من المتوقع تحسنا فى الوعى العام بخطورة المخدرات على المخدرات وتبذل كثير من الدول جهوداً مضنية فى سبيل تنمية الحس الخاص والعام لدى أفراد المجتمع من خلال أجهزة الإعلام المختلفة ، المؤسسات التربوية والثقافية والعلمية ، والهيئات العامة والخاصة والمجلس الأعلى للشباب والرياضة ، وهذا ما نقوم بشرحه بالتفصيل فى الباب الثانى من الرسالة .

الباب الثانى
الإدارة بالمبادرة ودورها
فى مواجهة تعاطى المخدرات

مقدمـــة :

بعد تناولنا لمفهوم الإدارة بالمبادرة فى الفصل الأول من الباب الأول لموضوع البحث ، وهى الإدارة المسئولة عن وضـــع خطـــط موضـــوعية باستخدام الإمكانات المتاحة لتحقيق هدف محدد ، ونظراً لأن هناك عوامـــل تؤدى إلى تعاطى المخدرات فى المجتمع ، بعض هذه العوامل يرجـــع إلـــى شخص المتعاطى ، والـــبعض الآخـــر يرجـــع إلـــى: الأســـرة والنمـــاذج الوالدية [1] ، رفاق السوء ، وشغل أوقات الفراغ ، بالإضافة إلى العوامل البيئية التى تحيط بالإنسان (الاجتماعيـــة – الاقتـــصادية – الثقافيـــة) . ونـــدرس بالتفصيل أسباب التعاطى التى ترجع إلى الأسرة وطرق تفادى الوقوع فـــى مثل ذلك باعتبار أن الأسرة فى رأينا هى نقطة البداية بالنسبة للفرد ، ليكون على الطريق الصحيح أو فى طريق الخطأ ، وذلك بالاهتمام بالطفـــل منـــذ صغره وأن تكون الأسرة(الأب – الأم – الأولاد) قدوة حسنة .

والإدارة بالمبادرة يجب أن يكون دورها فى الغالب مانعاً حيـــث أن المواجهة تعنى (المنع – الضبط) وهذا لا يعنى ألا تقف الإدارة بالمبـــادرة عند هذا المنع فقط ، بل يجب أن يكون هناك ضبط للجريمة قبـــل اكتمـــال عناصرها وركينها المادى والمعنوى ، وهناك دور للوزارات المختلفة فـــى الدولة ، دور للمجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، وكـــذلك الاهتمـــام

---

(١) راجع: د. رشاد أحمد اللطيف ، الآثار الاجتماعية لتعاطى المخدرات – تقدير المشكلة وسبل العـــلاج والوقاية ، المكتب الجامعى الحديث بالإسكندرية . ١٩٩٩ ، صـــ ٧٥.

بالقائمين على المواجهة وتدريبهم بأحداث الوسائل الحديثة ، وضـــع خطـــط مستقبلية لمواجهة المشكلة من جذورها. ونتناول هذه النقاط فى ثلاثة فصول.

الفصل الأول : تفعيل دور الإدارة بالمبادرة فى الوقاية من المخدرات.

الفصل الثانى : دور وزارة الداخلية الجهات المختلفة فى الدولة فى مكافحة العرض وخفض الطلب على المخدرات .

الفصل الثالث : ملامح الإستراتيجية المصرية والبريطانية فى الوقايـــة مـــن المخدرات .

الفصل الأول

تفعيل دور الإدارة بالمبادرة

فى الاكتشاف المبكر لجرائم المخدرات

تمهيد وتقسيم:

لا شك أن الإدارة بالمبادرة لها دور حيوى فى مواجهة مشكلة المخدرات ، من خلال التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية المؤثرة فى هذه المشكلة ، وبالتالى تحديد ما يجب عمله لمكافحة هذه الجريمة ذات التأثير البالغ على المجتمع ككل في شتى نواحى الحياة المختلفة (الاقتصادية – الاجتماعية .... الخ) ، وعلى هذا يجب على الجهات المختلفة المنوط بها مواجهة هذه المشكلة (الإدارة العامة لمكافحة المخدرات – حرس الحدود .... إلخ) اتخاذ كافة الإجراءات المتاحة لمكافحة هذه الجريمة بأقل تكلفة وفى أقرب وقت ممكن ، من حيث التخطيط الاستراتيجى لمواجهة هذه المشكلة بكافة أبعادها أو الاهتمام بالعنصر البشرى القائم على المواجهة وباستخدام الوسائل الفنية الحديثة لمواجهة هذه المشكلة [(١)]. ونتناول هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجى للوقاية من تعاطى المخدرات.

المبحث الثانى : تزايد الاهتمام باستخدام الوسائل الفنية للوقاية من المخدرات.

المبحث الثالث : الاهتمام المتزايد بالعنصر البشرى القائم على مكافحة المخدرات .

---

(١) راجع : د. سليمان الطماوى ، الوجيز فى القانون الإدارى ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، صـ ٢٥ .

المبحث الأول
الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي
للوقاية من تعاطي المخدرات

تمهيد وتقسيم:

إن المقصود بالتخطيط – بشكل – عام – هو محاولة التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية المؤثرة وتحديد ما الذى يمكن عمله من قبل أن يحدث ذلك فى المستقبل فهو اتخاذ قرارات قبل الحاجة إليها فعلاً ، أما التخطيط الاستراتيجي فهو عبارة عن التبصر بالشكل المثالى لمشكلة أو موقف فى المستقبل ، وعلى ذلك فالتخطيط الاستراتيجي هو إذن [1]:

١ – تغيير ملامح المنظمة والجهة فى المستقبل .

٢ – تصور توجهات ومسار الجهة فى المستقبل .

٣ – رؤية رسالة وأهداف الجهة بالإدارة مستقبلاً .

وهناك ملامح للتخطيط الاستراتيجى أهمها ما يلى :

١ – هو نظام متكامل يتم بشكل معتمد وبخطوات متعارف عليها.

٢ – هو نظام لتحديد مسار المنظمة فى المستقبل ، يتضمن ذلك أهداف المنظمة والجهود الموجهة لتحقيق هذه الأهداف باستخدام الموارد المتاحة [2].

٣ – هو رد فعل لكل من نقاط الضعف والقوة فى أداء الجهة [3]

---

(١) راجع : د. عبد الحميد عبد الفتاح المغربى ، الإدارة الاستراتيجية ، المكتبة العصرية بالمنصورة ، ٢٠٠٣ ، صـ ٩٧ .

(٢) راجع : د. / أحمد ماهر ، الإدارة الاستراتيجية . مكتبة الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٧م ، صـ٤٥ – ٤٦.

(٣) راجع: د. على شريف ، الإدارة المعاصرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٦ ، صـ ١٩٧ .

٤ – هو أسلوب عمل على مستوى مجلس الإدارة والإدارة العليا والإدارة التنفيذية وبشكل يحدد ويميز مساهمة كل مستوى وظيفى فى تحقيق هدف الجهة .

٥ – هو أسلوب تحديد العوائد والمزايا التى ستعود على الجماعات من منع المخدرات فى منظمة معينة بتقليل العرض منها والطلب عليها منها ما يشكل فى حد ذاته مزايا للمجتمع أو الجماعات المستهدف الاستخدام السيئ للمخدرات فيها .

والمبادرة هى التى تحقق النتائج وليس القدرة على رد الفعل ، وعلى ذلك يجب أن يتوفر لديها الرؤية لاستطلاع الأحداث المستقبلية عند التخطيط للأهداف التنظيمية من خلال تحليل البيئة الداخلية والخارجية واكتشاف المخاطر والتغيرات التى تحدث (الإدارة الاستراتيجية) ، فهى تشير إلى تصور المنظمة فى المستقبل أى أنها: توضح طبيعة واتجاه المنظمة وأهدافها الأساسية فى إطار يرشد إلى اختيارات بعيدة المدى ، مع الأخذ في الاعتبار التهديدات والموارد المتاحة والإمكانات الحالية [١].

إن الاتجاه نحو الإدارة الاستراتيجية يقوم على عدد من الأسس من بينها ما يلى :

- بُعد النظر لدى الإدارة " نظرة مستقبلية ".
- التنسيق بين وحدات الإدارة (إدارة متكاملة) [٢].
- الابتكار والأداء الاستراتيجى يؤدى إلى تلبية الحاجات ووفرة الموارد البشرية.
- إيجاد العلاقة بين التنظيم والمحيط الذى يعمل فيه كأساس ومحور اهتمام لقرارات الاستراتيجية.

---

(١) راجع د. محمد صلاح الحناوى ، نادية العارف ، الإدارة الإستراتيجية ، إدارة الألفية الثالثة . الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية ، ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، ص ١٨ .

(٢) راجع : د. محسن تعيودى ، دور الشرطة وأجهزتها فى إدارة الأزمات ، مرجع سابق ، ص ٢٦٣-٢٦٤.

ويقصد بالتخطيط فى مجال الأمن: " مواجهة ما هو قائم وما هو قادم من ظواهر فرضتها ظروف العصر ومتغيراته السياسية الاجتماعية والاقتصادية المتلاحقة وتعميمها تحقيقاً للاستقرار الأمنى باستغلال الموارد المتاحة أفضل استغلال ممكن" (١).

وهذا التعريف يتفق مع موضوع بحثنا من حيث أن مشكلة المخدرات قائمة ويجب مواجهتها بكل السبل لتحقيق الأمن الاقتصادى والاجتماعى والأسرى للمجتمع لما تشكله هذه الجريمة من نواحى الخطورة على الفرد والمجتمع فى آن واحد ، ونتناول هذا المبحث فى ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : تعريف التخطيط الاستراتيجي وعناصره.

المطلب الثانى : خصائص ومعوقات التخطيط الاستراتيجي.

المطلب الثالث : العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي والإدارة بالمبادرة فى الوقاية من المخدرات.

المطلب الأول

تعريف التخطيط الاستراتيجي وعناصره

الاستراتيجية هى فن القيادة العامة فى الحرب أو هى: فن طلب القوات العسكرية وحشد الجيوش ، أو بمعنى آخر هى: الخطة العامة التى توضع لإحراز هدف . ويرى (لين الكير) أن الاستراتيجية العسكرية هى القيادة أو علم القيادة أو فن القيادة . وتتعدد تعريفات التخطيط الاستراتيجى نظراً لحداثة مفهوم التخطيط الاستراتيجي ويعرف بأنه: تحديد الوسائل التى تكفل تحقيق الأهداف بأقل النفقات وبأقل وقت وتكلفة أى: أنه تنسيق للمراحل المستقبلية التى يحتذى بها تنفيذ عمل مبنى إذا أريد لهذا العمل أن يتم

---

(١) لواء .د / عماد حسين عبد الله ، الاتجاهات المعاصرة فى الإدارة الأمنية ، مرجع سابق ، ص٦٧-٦٨.

بنجاح [1].كما أنه: يعرف بأنه نشاط يتعلق بالمستقبل وبالاقتراحات والقرارات التى سوف تحكم هذا فى المستقبل وتطبق فيه ، وذلك فى إطار البدائل الممكنة التى يجب تعميها لاختيار البديل الأمثل والوسيلة التى تحققه [2].

ويعد التخطيط الاستراتيجى من الوظائف الهامة للقيادة فى الإدارات العامة حيث أصبح ضرورة بعد ظهور الإدارة الحديثة ضرورة التفكير استراتيجياً من قبل مديرى الإدارة العليا ويقع على عاتق القيادة الإدارية وجوب النهوض به كوظيفة أساسية تحقق بها الإدارة العليا أهدافها ولا تنتهى هذه الوظيفة إلا بتحقيق الهدف فهى " عملية مستمرة " ويجب على الإدارة وبالذات الأمنية إدراك أهمية التخطيط الاستراتيجى لأنه ما هو إلا الاستعداد المسبق للمستقبل من خلال دراسة الماضى ومراجعة الحاضر وتطبيق ذلك على المستقبل للحصول على أفضل النتائج والاستفادة القصوى من عامل التنبؤ بالمستقبل – ويجب التفرقة بين التخطيط الاستراتيجى والتنبؤ .

فالتنبؤ هو امتداد طبيعى بين الحاضر إلى المستقبل والمتتبع للمتغيرات التى تحدث بصورة جادة وقوية والظروف البيئية السياسية والاجتماعية والتشريعية والاقتصادية وغيرها ولا يمكن التنبؤ بها بشكل دقيق.

بينما التخطيط الاستراتيجى هو محاولة تصور شكل المنظمة فى المستقبل وتحقيق هذا الشكل .

---

(١) راجع : لواء . د. محسن محمد العبودى ، نحو ملامح خطة استراتيجية أمنية معاصرة ، مجلة الأمن العام، القاهرة ، العدد ٣٤ ، يوليو ١٩٩١ ، صـ ٩٩.

– لواء د. محمود السباعى . تخطيط وإدارة عمليات الشرطة ، مطابع كوستا توماس ، القاهرة ، يونيو ١٩٨٦ ، صـ ٧ .

(٢) راجع : د. إبراهيم درويش ، الإدارة العامة فى النظرية والممارسة ، مكتبة غريب ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، صـ ١٦٧ .

ويلزم التخطيط الاستراتيجى لمواجهة مشكلة وجريمة المخدرات بصفة خاصة حيث يلزم العمل على محورين هامين [1] :

١ – محور العرض من المخدرات .

٢ – محور الطلب على المخدرات .

من خلال التعرف على كافة المتغيرات التى تحدث للفرد وأسباب انحرافه فى طريق الجريمة عامة ثم جريمة المخدرات خاصة وأسباب الانحرافقد تكون اجتماعية أو اقتصادية ، وتتدخل فيها عوامل كثيرة منها انفصال الأب والأم وعدم القدرة على التحصيل العلمى فى المدرسة أو الجامعة فيلجأ إلى تناول المخدرات [2] كما يساعد على ذلك توافر المخدر فى السوق أن كمية المعروض من المخدرات فى السوق كثيرة وبسعر رخيص: فيجب تعاون الجهات المختلفة المنوط بها مكافحة المخدرات ، وتفعيل الدراسات التى يقوم بها المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان والعمل بها ووضعها موضع التنفيذ حتى نجنى ثمار هذه الدراسات وتؤدى دورها على الوجه الأكمل .

مثال : لو ظهرت مشكلة تعاطى مجموعة من تلاميذ المدرسة (أ) يتعاطون المخدرات بصورة مُبالغ فيها وقام مدير المدرسة بمحاولة التعتيم على الموضوع حرصا على ظهور المدرسة (أ) بمظهر سيئ أمام مدير الإدارة التعليمية المختصة خوفا من التعرض للمسئولية الإدارية.

فمع تقديرنا لهذا المدير إلا أن أسلوبه يؤدى إلى تضخم الموضوع وانتشار الظاهرة من مدرسة لأخرى ، طالما أنه لا يوجد تخطيط وإدراك لحجم المشكلة الموجودة بالمدرسة (أ) عدم الدراية الكاملة بكيفية التصرف فى هذه المواقف .

---

[1] راجع : د . / على إسماعيل مجاهد ، التنبؤ العلمى كأساس للتخطيط الأمنى ، مرجع سابق ، ص٩٧-٩٨.

[2] انظر: أمال محمد فهمى أمين ، بعض المتغيرات الأسرية وعلاقتها بالإدمان لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية ، أطروحة ماجستير ، كلية تربية جامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٢٠٧ .

وعلى هذا يجب عقد دورات تدريبية لمديرى الإدارات والمصالح الحكومية (الخاصة) لمعرفة كيفية التعامل مع مثل هذه المواقف التى تتعرض لها المنشآت العامة لوضع الخطط اللازمة للتعامل مع المستقبل والمبادرة فى اتخاذ الإجراءات الوقائية للحد من هذه الظاهرة قبل تفاقمها والحيلولة دون انتشارها والتحكم فيها بكافة السبل المتاحة .

وتتعدد أشكال التخطيط الاستراتجى كالآتى :

١ - التخطيط الاستراتيجى الإدارى (١):

هو ما يركز على إصلاح مهمة الإدارة ، على أساس أنها تلعب دوراً أساسياً فى مؤسسات الدولة ، من خلال الخطة العامة للدولة أو من خلال خطة قائمة بمفردها .

٢ - التخطيط الاستراتيجى الاقتصادى :

هو الذى يسعى إلى نقل المجتمع من حالة التخلف الاقتصادى إلى مستوى التقدم الذى ينعكس بدوره على مستوى اقتصادى أحسن لكل فرد فى المجتمع .

٣ - التخطيط الاستراتيجى الاجتماعى :

هو الذى يهتم بتطوير المجتمع فى شتى الاتجاهات والأفكار والتقاليد والعادات بهدف تحقيق الانسجام الاجتماعى بل شرائح المجتمع المختلفة حيث أنه يعتبر أساس النجاح للتخطيط الاستراتيجى الاقتصادى والإدارى والأمنى لأنه بدون تطوير أفكار أفراد المجتمع وتطورها والتغير مع الظروف والمستجدات لا يمكن التقدم لهذا المجتمع.

---

(١) راجع: مقدم .د:عبد الله حمد الطريفى ، رسالة مقدمه لنيل درجة الدكتوراه بعنوان "الاستراتيجية الأمنية واسس تطبيقها بدولة الكويت " ، كلية الدراسات العليا ، أكاديمية الشرطة، ٢٠٠٠ ، القاهرة ، صـ ٤٥ .

٤ – التخطيط الاستراتيجي الأمني [١]:

هو التخطيط الذى يسعى إلى مكافحة الجريمة على المدى البعيد ، وتنفيذ القانون ، وبث الوعى الأمنى لمواجهة التحديات والمشكلات الأمنية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد البشرية الفنية والمادية ، وهناك خمسة أشكال للتخطيط الاستراتيجي الأمنى هي :

أ – تخطيط الفلسفة الفكرية للشرطة :

هو مجموعة الأفكار والعقائد التى يقوم عليها عمل جهاز الشرطة من حيث: مدى تدخل رجال الشرطة فى حريات الأفراد وكيفية تنظيم العلاقات بين الشرطة والجمهور ، من حيث الوسائل التى ينبغى أن تعتمد عليها فى أعمالها.

ب – تخطيط التنظيم :

يشمل العمليات التى تتسم بالدوام والثبات ، كذلك تحديد القواعد والإجراءات التى ينبغى على رجال الشرطة أن يلتزموا بها عند قيامهم بواجباتهم اليومية على اختلاف مستوياتهم.

جـ – تخطيط أسلوب العمل :

هو مجموعة من الإجراءات التى ينبغى على جميع أفراد الشرطة إتباعها خصوصاً فى أوقات الأزمات.

د – تخطيط العمليات :

هو ما ينبغى على رجال الشرطة اتباعه فى مواقف خاصة كضبط هارب أو وضع خطة لإحباط محاولة تهريب كمية من المخدرات إلى داخل البلاد وتوزيعها فى المناسبات والأعياد [٢].

---

(١) راجع: لواء د. أحمد ضياء الدين محمد خليل . أسس الاستراتيجية الجنائية وتطبيقاتها الأمنية ، دار النشر المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب . الرياض ١٩٩٢ ، صـ ١٨٩ وما بعدها .

(٢) راجع: مقدم . عبد الله حمد الطريفى ، الاستراتيجية الأمنية وأسس تطبيقها بدولة الكويت ، مرجع سابق، صـ ٤٨-٤٩ .

هـ - تخطيط العمليات الإضافية :

هو ما ينبغي القيام به من تعاون بين جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي يمكن أن تساهم فى تعميق مفهوم الأمن والمشاركة الفعالة من جانب هذه الهيئات فى الحد من الجريمة بصفة عامة وجريمة المخدرات بصفة خاصة .

وتمر عملية التخطيط الاستراتيجى بثلاث مراحل هى :

١ - مرحلة الاستعداد.

٢ - مرحلة المواجهة .

٣ - مرحلة إعادة التأهيل.

ونشرح هذه المراحل بشئ من التفصيل حيث إن التخطيط الاستراتيجي الأمنى هو موضوع بحثنا فى هذه الرسالة.

أولاً : مرحلة الاستعداد (١):

وتشمل هذه المرحلة عدة عناصر أو نقاط هى :

١ - تحديد نوعية المشكلة أو الموقف المراد الاستعداد له .

٢ - تحليل هذه المشكلة من جميع جوانبها .

٣ - تحليل هذه المشكلة وتوفير الإمكانات المطلوبة (المادية أو البشرية) والبيانات المطلوبة .

٤ - وضع الخطط الرئيسية والبديلة .

٥ - إجراء التدريب اللازمة على تنفيذ الخطة .

٦ - السرية التامة فى التنفيذ .

٧ - توعية الأفراد لكسب الرأى العام تجاه الأجهزة الأمنية .

٨ - تسجيل الخطوات وتحديد دور كل فرد فى العملية أو الخطة تحديداً واضحاً .

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر: لواء محمد الصادق إبراهيم سلامة ، عقيد صلاح الدين أحمد كمال ، الكوارث والتخطيط والمواجهة ، مطبعة كلية الشرطة ، القاهرة ، ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، صـ ١٢٦-١٢٧.

وينطبق ذلك على وضع الخطة اللازمة للحد من الزراعات المنتشرة في صحراء شبه جزيرة سيناء سواء من حيث :

١ – عدد القوات اللازمة .

٢ – مساحة الأرض المنزرعة .

٣ – المسافة بين الطريق وهذه الأرض .

٤ – دراسة مدى المقاومة التى قد تحدث من أصحاب المصلحة.

٥ – وسيلة الانتقال هل هى (طائرة – سيارة – مترجل – منزلق)؟ .

٦ – الإسعافات لو حدث تعامل ووقعت إصابات (الإسعافات الأولية).

٧ – الطرق البديلة – طريق العودة .

٨ – ميعاد التنفيذ .

٨ – حالة المكان من حيث الإضاءة نهاراً أو ليلاً .

ثانياً : مرحلة المواجهة [١]:

١ – بدء التنفيذ وطريقة التنفيذ .

٢ – تحديد الموقف بشأن الاستعانة بمساعدات خارجية .

٣ – تسجيل المعلومات اللازمة عن المكان .

٣ – دور الإعلام فى بيان مدى ما تقوم به أجهزة المكافحة من مخاطر، لإعادة الثقة فى الإبلاغ فوراً عن أى شئ يخل بالأمن العام فى الدولة.

٥ – تقديم البيانات الصحيحة لأجهزة الإعلام والإعلان عن مكافأة لمن يرشد أو يبلغ عن أماكن زراعة المواد المخدرة وأماكن تعاطيها للحد من الجريمة فالجميع شركاء فى مواجهة التعاطى والإدمان (المجتمع – الأسرة – الدولة) .

---

(١) راجع: لواء د. أحمد ضياء الدين محمد خليل ، أسس الاستراتيجية الجنائية وتطبيقاتها الأمنية ، مرجع سابق ، صـ ٧ .

ثالثاً : مرحلة إعادة التأهيل :

- تغيير نوعية زراعة هذه الأرض من زراعة للمخدرات إلى زراعة مفيدة (التنمية البديلة) (1).
- تحديد التكاليف الخاصة بإعادة التأهيل .
- تشغيل الشباب فى هذه الأراضى للاستفادة من زراعتها لتحقيق هدفين: الأول: الحد من البطالة ، وبالتالى الحد من الجريمة والثانى: زيادة مساحة الأرض المزروعة لزيادة المحاصيل التى يحتاجها المجتمع .
- توعية وسائل الإعلام لأفراد المجتمع بأهمية توجيه جهودهم لخدمة وطنهم وليس للإضرار به .
- توجيه من يثبت تعاطيهم إلى المصحات العلاجية لأخذ العلاج اللازم وإعادة التأهيل: لكى يكون فرداً نافعاً فى المجتمع .

المطلب الثانى

خصائص التخطيط الاستراتيجى ومعوقاته

أولاً : خصائص التخطيط الاستراتيجى :

سبق وأشرنا فى المطلب الأول من هذا المبحث إلى أن مفهوم التخطيط الاستراتيجي يتسع ليشمل القدرة الفائقة على استخدام الموارد المتاحة بما يضمن تحقيق الأهداف المحددة ، من خلال تفعيل دور التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل بعيد المدى ومن خلال الاستعداد المسبق والمدروس ، لهذا فإن التخطيط الاستراتيجى له عدة خصائص هى :

١ – التنبؤ العلمى الموضوعى المدروس.

٢ – دقة تجميع البيانات والمعلومات .

---

(١) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٦، القاهرة ، صـ٢٧٢.

٣ – شمولية التخطيط فى المنظور الزمانى والمكانى.

٤ – التقدير الدقيق للإمكانات المتاحة .

٥ – السرية .

٦ – تحديد هدف التخطيط .

٧ – الاستفادة من دروس الماضى لتحقيق أهداف المستقبل .

٨ – استمرارية التخطيط .

٩ – التنسيق الدائم والمستمر .

١٠ – التمويه وتحقيق عنصر المفاجأة.

ونشرح هذه الخصائص كما يلى :

١ – التنبؤ العلمى الموضوعى المدروس (١) :

تزداد أهمية التنبؤ بالنسبة للتخطيط الاستراتيجى إذا كانت المسافة الزمنية بعيدة والتخطيط ما هو إلا التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل مع الاستعداد له ، ويجب أن يكون التنبؤ على أساس موضوعى وعلمى مدروس باستخدام التنبؤ العلمى الفعال وعملية التخطيط تساعد على إجهاض جرائم الأحداث الأمنية قبل وقوعها(٢) وقامت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوضع خطة سرية لعام ٢٠٠٨م لضبط مساحة ٣١٢,٣فدان كانت تستخدم فى زراعة البانجو قبل ترويجها للسوق غير المشروعة وذلك عن طريق:

١– جمع المعلومات الدقيقة اللازمة لمعرفة أصحاب هذه الاراضى .

٢– استخدام الأساليب الحديثة للكشف عن هذه الزراعات .

٣– التنسيق مع أجهزة المكافحة المختفة .

---

(١) راجع مقدم .د على اسماعيل مجاهد ، التنبؤ العلمى كأساس للتخطيط الأمنى ، مرجع سابق ، صـ ٧٢–٧٣.

(٢) لواء . د. محسن محمد العبودى ، الإدارة العامة – العملية الإدارية ، مرجع سابق ، صـ ٤٣ وما بعدها .

٢ - دقة تجميع البيانات والمعلومات :

يجب أن تكون البيانات والمعلومات الموجودة لدى واضعي الخطة واقعية ودقيقة ومحددة سلفاً لإمكان مواجهتها ومعالجتها .

مثال : ثقافة المخدرات فى الساحل الشمالى ونعنى ما يكتسبه الأفراد من سلوك معين وفكر ، وحيث أجريت دراسة على بعض الشباب متعاطى المخدرات فى قرية مارينا وكان أساس الدراسة يعتمد على عدة عناصر أهمها :

أ - خصائص عينة الدراسة :

كان أغلبهم من الشباب الذكور فى سن ٢٥ - ٣٥ سنة ، وفى وقت معين من السنة " المصيف " ، فعادة يتحدد وقت الأسرة لشهر معين فى السنة طبقاً لأعمالهم وظروف أجازاتهم ونجد أن عدة أسباب تساهم فى وقوع هؤلاء الشباب فى التعاطى .

١- درجة التعليم .
٢-الرقابة الجادة من الأسرة .
٣- المصروف الشهرى .
٤- انفصال الزوجين .

ب - المعرفة بالمخدرات [1] :

ويأتى ذلك عن طريق السماع والرؤية لذوى الخبرة أحياناً ، كما أن وسائل الإعلام عليها دور فى الإعلان عن هذه المخدرات :

- الأصدقاء والمعارف للأسرة .
- تبدأ غالباً بالتدخين .
- للأسرة دور فى المعرفة بالمخدرات .
- قد تكون المعرفة عن طريق العمل ، كمن يعملون فى صناعة الأدوية.

(١) لمزيد من التفصيل راجع د. على جلبى وآخرين ، ثقافة المخدرات فى الساحل الشمالى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، صـ ٤٥-٤٦.

- التفكك عند بعض الأسر .
- جاءت مصادر المعرفة بالمخدرات عن طريق الأسرة ، وتحمل المعرفة هنا شقان :

- **الأول** : دور إيجابى ، فهناك بعض الأسر واعية بدورها فى توعية أبنائها من خطر المخدرات وتحذرهم من هذا الخطر .
- **الثانى** : وجود بعض الأسر تتعاطى المخدرات ، ومن هنا تأتى معرفة الأبناء (دور سلبى).

جـ : الخبرة بالمخدرات :

تكون الخبرة بالمخدرات من خلال (١) :

١ – حب الاستطلاع والتجربة .

٢ – غرور الأصدقاء .

٣ – الهروب من المشاكل .

٤ – الثقافة الأسرية .

٣ – شمولية التخطيط فى المنظور الزمانى والمكانى (٢):

تعنى أن يكون التخطيط قادراً على رؤية كافة الجوانب والنواحى وجميع الارتباطات والعلاقات من الناحية الزمانية والمكانية.

فعلى مستوى الزمان تعنى الشمولية: الاستفادة من الماضى والحاضر والمستقبل استفادة علمية موضوعية دون إغفال لأحدهم دون الآخر.

---

(١) راجع : د . نادية حليم وآخرين ، ثقافة المخدرات لدى عمال الزراعة الأجراء ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، صـ ٦– ٧ .

(٢) راجع د. على إسماعيل مجاهد ، التنبؤ العلمى كأساس للتخطيط الأمنى ، مرجع سابق ، صـ ٧٢.

أما على مستوى المكان فيجب الاستفادة من جميع الإمكانات المتاحة، وإشراك جميع الأجهزة المساعدة والفنية والبشرية لتحقيق الهدف بأقل مجهود وأقصر وقت [1].

٤ – التقدير الدقيق للإمكانات المتاحة :

لا يقف الأمر عند استقبال الإمكانات المتاحة المادية ، ولا يقف الأمر عند استغلال الإمكانات المتاحة المادية فيها أو البشرية ، وإنما يمتد التخطيط ليشمل تقدير هذه الإمكانات تقديراً دقيقاً وتعد هذه الخاصية من أهم خصائص التخطيط الاستراتيجى التى لا يمكن أن تنفصل عنه ، والتى يجب أن تلازمه وتستمر معه إلى أن يؤدى التخطيط ثماره ويحقق أهدافه[2].

٥ – السرية :

تساعد السرية فى تحقيق المفاجـأة ، لأن أى اختـراق للمعلومـات الأمنية بالذات يحكم على الخطة الموضوعة بالفشل من بدايتها ويتطلب ذلك درجة عالية من السرية المطلوبة فى تنفيذ ووضع الخطط الأمنية لمواجهة أى موقف أو مشكلة .

٦ – تحديد هدف التخطيط :

تعد هذه الخاصية من أهم العناصر التى تعمل على نجاح التخطـيط، إذ يجب تحديد الهدف الذى نسعى إليه ، ويجب أن يكون هذا الهدف واقعيـاً واضحاً حتى يمكن السير على خطوط واضحة تؤدى إلى تحقيـق الهـدف بكفاءة عالية وجودة [3].

---

(١) المقصود بالأجهزة المساعدة – المدرسة – الأسرة – الإعلام – التشريعات وغير ذلك فى دعم عمليـة التخطيط الأمنى .

(٢) راجع : د. سيد الهوارى ، الإدارة بالأهداف والنتائج ، أسلوب فعال للإدارة ومنهج للتطوير التنظيمى، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٦، صـ٣٢-٣٣.

(٣) راجع: د. ماجد الحلو ، علم الإدارة العامة ، دار المطبوعات الجامعية ،القاهرة ، ١٩٨٧، صـ٢٥٥.

٧ – الاستفادة من دروس الماضى لتحقيق أهداف المستقبل:(الرقابة والمتابعة).

معرفة أسباب نجاح الخطة وتقييمها تقيماً صحيحاً للحكم عليها، هل أدت هذه الخطة أدت الغرض منها أم لا ؟ وما هى الإيجابيات والسلبيات ؟ لتدارك هذه السلبيات مستقبلاً وتعليم وزيادة تفعيل الإيجابيات فى الخطط القادمة لتحقيق أكبر استفادة منها.

٨ – استمرارية التخطيط :

أى إن التخطيط مستمر عملية دائرية تمتد لتشمل: عملية التنفيذ للمتابعة وتعديل الخطة ، والابتكار والتخيل المبنى على الحقائق والمعلومات، والإحصاءات الناتجة عن المتابعة والتقويم .

٩ – التنسيق الدائم المستمر :

ضرورة التنسيق بين الهيئات الحكومية والخاصة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لنجاح الخطة الموضوعة للمواجهة الأمنية السليمة.

١٠– التمويه وتحقيق عامل المفاجأة :

هو اختيار التوقيت المناسب والدقيق لتحقيق عنصر المفاجأة حتى يمكن مواجهة الحدث الأمنى بكفاءة عالية دون إتاحة الفرصة للعناصر الإجرامية للإفلات من العقاب..

ثانياً : معوقات التخطيط الاستراتيجى (١):

هناك بعض العقبات التى قد تعوق عملية التخطيط الاستراتيجى وهى:

١ – عدم رغبة المديرين أو ترددهم فى استخدام هذا الأسلوب ، قد يرجع ذلك لسببين :

(١) راجع: د. محمد صالح الحناوى ، د. نادية العارف ، الإدارة الإستراتيجية – إدارة الألفية الثالثة مرجع سابق ، صـ ٢١-٢٢ .

أ – اعتقاد المديرون بعدم توافر الوقت الكافى لهذا التخطيط .

ب – اعتقاد المدير بأنها ليست مسئوليته.

٢ – البيئة الخارجية مضطربة ما قد يجعل التخطيط متقادماً قبل أن يبدأ ويرجع ذلك للآتى :

أ – ارتفاع تكلفة متابعة الغير عن قرب بصورة مستمرة.

ب – التغير السريع فى عناصر البيئة (القانونية – السياسية – الاقتصادية).

٣ – ضعف الموارد المتاحة (المادية – البشرية – القدرات البشرية – صعوبات جلب التكنولوجيا والأساليب الفنية المعاصرة والمتقدمة) .

٤ – التخطيط يحتاج إلى وقت وتكلفة كبيرة لسببين هما :

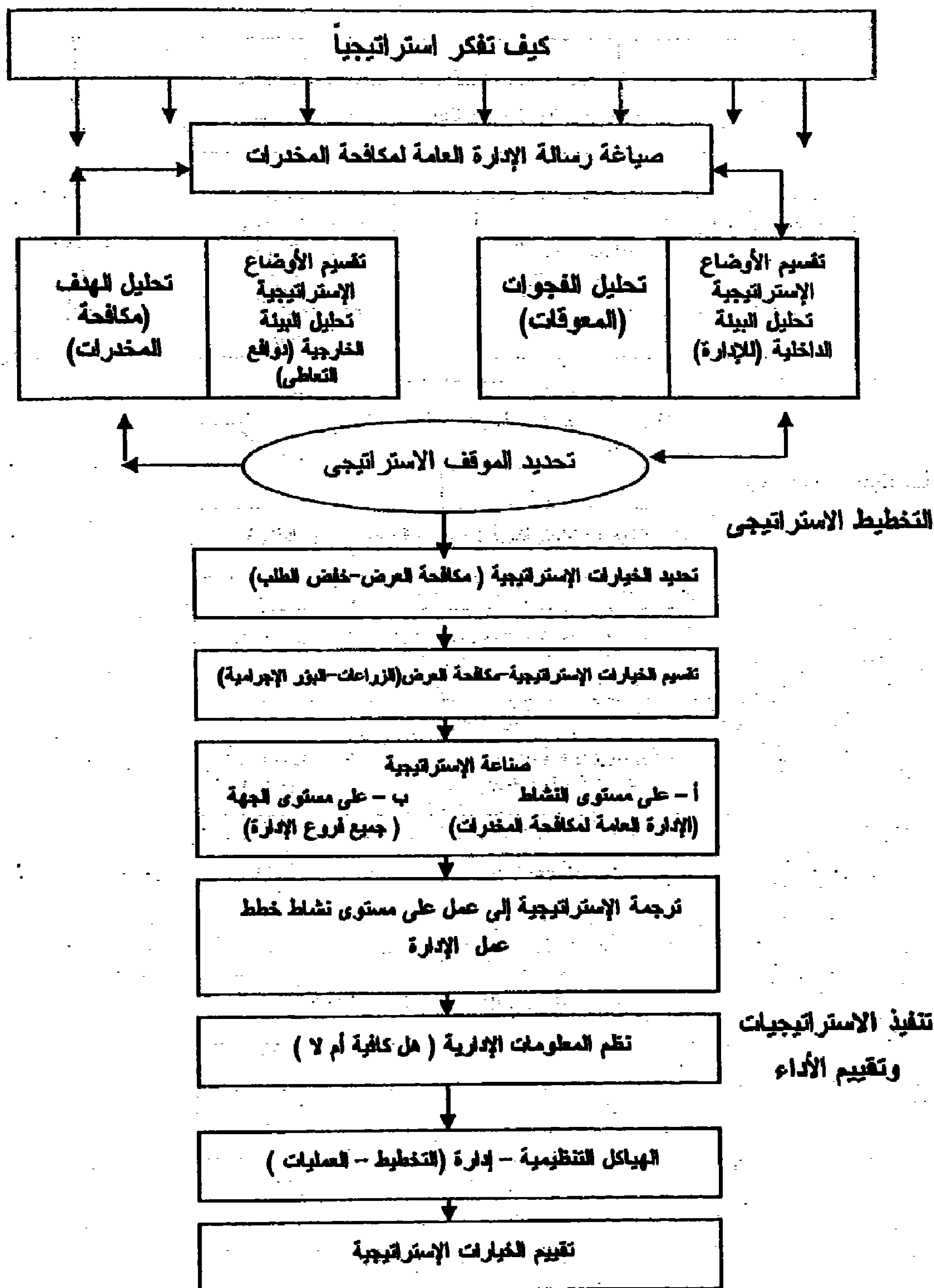
أ – الاحتياج إلى كم هائل من المعلومات والإحصائيات المكلفة .

ب – الاحتياج إلى دراسة أهداف المنظمة أو الجهة يستغرق وقتاً طويلاً من الإدارة العليا .

ونحن نرى أنه يجب على المدير الاقتناع بأهمية التخطيط الاستراتيجى لأنه يؤثر على الجهد والمال للإدارة ، ويعود بالنفع على المدى البعيد على الجهة التى تلتزم بهذا النوع من التخطيط ، وهناك نظام متكامل للتخطيط الاستراتيجي. نوضحه من خلال مرحلتين: الأولى التكوين الاستراتيجى ، الثانية : ترتكز على تنفيذ الاستراتيجية ، ويتضح ذلك فى الرسم البيانى التالى [1] :

---

[1] راجع : د. محمد صالح الحناوى ، د. / ناديه العارف ، الإدارة الاستراتيجية إدارة الألفية الثالثة ، مرجع سابق ، ص٢٤.


كيف تفكر استراتيجياً
صياغة رسالة الإدارة العامة لمكافحة المخدرات
تحليل الهدف (مكافحة المخدرات)
تقسيم الأوضاع الإستراتيجية تحليل البيئة الخارجية (دوافع التعاطى)
تحليل الفجوات (المعوقات)
تقسيم الأوضاع الإستراتيجية تحليل البيئة الداخلية (للإدارة)
تحديد الموقف الاستراتيجي
التخطيط الاستراتيجي
تحديد الخيارات الإستراتيجية (مكافحة العرض-خفض الطلب)
تقسيم الخيارات الإستراتيجية-مكافحة العرض(الزراعات-البؤر الإجرامية)
صناعة الإستراتيجية
أ – على مستوى النشاط (الإدارة العامة لمكافحة المخدرات)
ب – على مستوى الجهة (جميع فروع الإدارة)
ترجمة الإستراتيجية إلى عمل على مستوى نشاط خطط عمل الإدارة
تنفيذ الاستراتيجيات وتقييم الأداء
نظم المعلومات الإدارية (هل كافية أم لا)
الهياكل التنظيمية – إدارة (التخطيط – العمليات)
تقييم الخيارات الإستراتيجية

شكل رقم (٧)

المطلب الثالث

العلاقة بين التخطيط الاستراتيجى والإدارة بالمبادرة
فى الوقاية من المخدرات

لاشك أن العلاقة بين التخطيط الاستراتيجى والإدارة بالمبادرة وثيقة ومترابطة ، فالإدارة بالمبادرة : تعنى النشاط الموجه والفعال بين الجهود البشرية المختلفة من أجل تحقيق هدف معين بدرجة عالية من الجودة باستخدام الموارد المتاحة لأقل وقت وتكلفة ممكنة والتنبؤ بالمستقبل باستخدام أشارات الإنذار المبكر ، والتخطيط هو التبصر بالشكل المثالى لموقف أو مشكلة المخدرات في المستقبل.

ويشير خبراء الإدارة إلى أن مكونات الإدارة خمسة هى [1] :

١ – إعداد خطة تتضمن السياسات والإجراءات والاستراتيجيات والأساليب والوسائل والبرامج المطلوبة .

٢ – تنظيم القوى المادية والبشرية ، وتنسيق الأداء والترابط بينها لتحقيق تلاحم مراحل تحقيق وأهداف الإدارة.

٣ – حث الأفراد والعاملين فى الجهة على تعديل سلوكهم.

٤ – التنسيق بين كل المستويات الإدارية .

٥ – رقابة أداء لعاملين وتصحيح الأخطاء فى وقتها .

وتمر الاستراتيجية بثلاث مراحل رئيسية لإكمال دورتها وتحقيق أهدافها :

المرحلة الأولى : وتتضمن ثلاث خطوات أساسية :

١ – تحديد الغايت " ماذا يريدون؟ " .

٢ – التطور الاستراتيجى " كيفية الوصول إلى الغايات " .

(١) راجع د. عبد الكريم درويش ، د. ليلى تكلا ، أصول الإدارة العامة ، مرجع سابق ، صـ ٥٠ .

٣ – وضع الخطة " توظيف الوسائل " .

ويتم التعرف فى هذه المرحلة على الأهداف والغايات المطلوب تحقيقها لمواجهة موقف أو مشكلة تؤثر على الأمن بصفة عامة ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة [١].

المرحلة الثانية : مرحلة الإقرار والتنفيذ :

يتم فيها عرض الخطة الاستراتيجية على المستوى القيادى المختص بسلطة الإقرار لإضفاء صفة الإلزام والرسمية على الخطة الاستراتيجية تمهيداً للبدء فى تنفيذها بمعرفة المستويات التنفيذية المختلفة ، وهذا يعنى أن الاعتماد يعطى الصفة القانونية للخطة ، أما قبل اعتمادها فتكون مشروعاً محتمل الإقرار أو الإلغاء ، وقد يكون الإقرار شاملاً كافة تفصيلات الخطة دون أن يترك أى مجال للمستويات التنفيذية للاجتهاد "خطة جامدة" ، وقد يكون الإقرار جزئياً أى يترك مجالاً للمستويات التنفيذية لمواجهة الظروف الطارئة أثناء التنفيذ " خطة مرنة " وتشمل هذه المرحلة ثلاث خطوات رئيسية هى [٢]:

١ – إقرار الخطة .

٢ – توزيع الأدوار

٣ – قرار البدء الاستراتيجى .

المرحلة الثالثة : المتابعة والتقويم :

يتم فى هذه المرحلة ملاحظة كيفية سير العملية التنفيذية من المستويات المسئولة عن تنفيذ العمل الاستراتيجى ، حيث ينتج عن التنفيذ

---

(١) راجع: د. عبد الفتاح حسن ، د. رباب حسين ، المدير المتميز وحلقات التميز ، المجموعة الاستشارية العربية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، صـ ١١ .

(٢) راجع د. أحمد ضياء الدين خليل ، أسس الاستراتيجية الجنائية وتطبيقاتها الأمنية ، مرجع سابق ، صـ ٤٠-٤١ .

بعض المشكلات أو العقبات التى لم ترد فى الحسبان ، ومتابعة التنفيذ تفيد فى تعديل الحل الاستراتيجى أو خطوه من خطواته لتتناسب مع الظروف المفاجئة ، وعملية المتابعة للتنفيذ – غالباً – تتم من مستوى من المستويات المسئولة عن ذلك العمل كالمستوى الإشرافى ، أو المستوى التخطيطى أو المستوى القيادى وذلك حسب طبيعة العمل[1] .

وتأتى عملية التقويم بعد عملية المتابعة ، ويقصد بها رصد نتائج العمل الاستراتيجى ، ومحاولة تقدير ما تحقق من إيجابيات وسلبيات بهدف تصحيح الأخطاء فيما بعد والاستفادة من الأخطاء فى إعداد الخطط المستقبلية للأحداث المماثلة ، وتشتمل المرحلة على ثلاث خطوات رئيسية هى [2] :

١ – متابعة التنفيذ .

٢ – تقويم النتائج .

٣ – ترشيد الحلول .

وبعد أن تناولنا مراحل التخطيط الاستراتيجى وتبين لنا أهمية موضوع بحثنا خصوصاً فى مشكلة المخدرات للحد من هذه الجريمة وتفادى وقوعها قدر الإمكان بالتخطيط الاستراتيجى بعيد المدى أو قريب المدى بإشارات الإنذار المبكر ، والاستعداد والوقاية وهما أهم عناصر الإدارة بالمبادرة ، ويمكن معرفة الهدف من التخطيط الاستراتيجى وأبعاده .

ويتضح ن الهدف الاستراتيجى فى هذه المشكلة يكون بالعمل على محورين هامين هما :

محور العرض: الهدف تقليل العرض من المخدرات بين الأفراد .

---

(١) راجع د. صلاح لـين فوزى ، الإدارة العامة من المحيط العالمى إلى المركز المحلى، دار النهضة العربية ، القاهرة . ١٩٩٩ . صـ ١٧٥ وما بعدها .

(٢) راجع : لواء .د / محمد ضياء الدين خليل ، أسس الاستراتيجية الجنائية وتطبيقاتها الأمنية ، مرجع سابق ، ص٤١، ٤٢.

محور الطلب:الهدف تقليل الطلب على المخدرات من الأفراد هناك أبعاد للهدف الاستراتيجي ، وهي :

١ – البعد الاجتماعي .

٢ – البعد الاقتصادي .

٣ – البعد التشريعي .

٤ – البعد الإعلامي .

٥ – البعد الأمني .

ونشرح هذه الأبعاد على النحو التالي :

١ – البعد الاجتماعي (١) :

ويقصد به تلك العوامل الاجتماعية الدافعة للتفكير في التصور الاستراتيجي كما يلي : الأسرة انخفاض مستوى الدخل ، هروب رب الأسرة ، بشكل يعرض استقرارها للخطر ، وذلك كله نتيجة تورط العديد من أرباب الأسر في تعاطي المخدرات بأنواعها المختلفة . الأمر الذي يجعل من الضروري وضع استراتيجية أمنية لمواجهة صور التعامل غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية ، لاحتواء تلك العوامل المكونة لهذا البعد الأمر لا يقف عند هذا الحد بل يتجاوز العديد من الآثار الاجتماعية التي يترتب على تنفيذها ذلك التصور الاستراتيجي مثل (٢):

١ – ضرورة إسراع الأسرة بالإبلاغ عمن يتورط من أفرادها في المخدرات.

٢ – إعفاء المتعاطي من العقوبة شريطة استمراره في برنامج العلاج المحدد له .

---

(١) راجع: د. نسرين البغدادي ، دراسات البعد الاجتماعي للطلب على المخدرات،ظاهرة المخدرات في مصر،المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ،التقرير الثاني، القاهرة ٢٠٠٢، صـ ٤١ – ٤٢ .

(٢) راجع لواء د. أحمد ضياء الدين خليل ،أسس الاستراتيجية الجنائية تطبيقاتها الأمنية، مرجع سابق ، صـ ١١٧-١١٨ .

٣ – حرمان كافة أفراد الأسرة من نتيجة الفعل الناتج عن الاتجار غير المشروع فى تلك المواد .

٤ – معاقبة أفراد الأسرة التى يثبت عدم إبلاغهم عمن يتاجر فى هذه المواد.

٥ – إعفاء المتعاطى إذا تم الإبلاغ قبل الضبط والقبض عليه إذا توافرت معلومات مسبقة عنه قبل القبض .

وينعكس ذلك كله على التشريعات العقابية لغالبية الدول التى سعت إلى وضع استراتيجيات تهدف إلى مواجهة الاتجار غير المشروع فى المخدرات [١].

٢ – البعد الاقتصادى [٢]:

ويعتبر هذا البعد من أهم الأبعاد عند وضع الاستراتيجية الأمنية لمواجهة موقف أو مشكلة مثل مشكلة المخدرات ، ويقصد به كافة التكاليف المالية اللازمة لوضع التخطيط الاستراتيجى أو تحقيق الهدف من هذا التخطيط . ومثال ذلك: ما يحدث عند وضع تصور استراتيجى لمواجهة خطط تجار المخدرات لمنع تسلل تلك المواد عبر الحدود الإقليمية الممتدة لمسافات كبيرة فإن البدء فى تنفيذ التصور وذلك بإغلاق تلك الحدود إغلاقاً تاماً وتكثيف الخدمة الأمنية فى هذه الأماكن ، تتطلب زيادة التكاليف المادية لزيادة عدد القوات الأمنية وتجهيزها بشكل مناسب لمواجهة التقدم العلمى فى طرق إخفاء هذه المخدرات (التهريب عن طريق البريد) .

ويلزم من جهة أخرى تطوير وسائل المكافحة باستخدام أفضل الوسائل العلمية .

---

(١) راجع: د. أحمد ضياء لدين خليل ، أسس الاستراتيجية الجنائية وتطبيقاتها الأمنية ، مرجع سابق ، ص ١٢١–١٢٢ .

(٢) راجع: د. أمال كمال . دراسات البعدين السياسى والاقتصادى لعرض المخدرات . ظاهرة المخدرات فى مصر ، مرجع سابق ، صـ ١٤٨ – ١٤٩ .

٣ – البعد التشريعى [١] :

إن هناك قصوراً فى النصوص يمنع من ملاحقة المجرمين من تجار المخدرات، ويلزم على الجهة الأمنية عرض وجه نظرها إلى السلطات التشريعية مقرونة بالحلول القادرة على احتواء الموقف الأمنى والحيلولة دون زيادة انتشارها ، وذلك باقتراح نماذج إجرامية جديدة تعاقب على أفعال لم يكن معاقباً عليها من قبل ، إما بزيادة العقوبة على نماذج موجودة من قبل ، وإما بإلغاء حالات إعفاء من العقاب يثبت سوء استغلالها مع اقتراح عقوبات أو إجراءات لم تكن تشملها النصوص التشريعية .

٤ – البعد الإعلامى :

هو تكاتف الأجهزة الإعلامية المختلفة (الإذاعة – التليفزيون – الصحافة – الصحف والمجلات) فى كسب الرأى العام لأفراد المجتمع للحد من جريمة المخدرات فى المجتمع، أى: مواجهة العرض والطلب على المخدرات من خلال التوعية المستمرة بأخطار المخدرات والمشاكل التى يترتب عليها التعاطى، وارتباط تعاطى المخدرات بالجريمة (كما سبق وأن أشرنا فى الفصل الثالث من الباب الأول) ، وتأثير تعاطى المخدرات على النواحى الاقتصادية والاجتماعية والبشرية ... إلخ ، حيث إن المتعاطى يلجأ فى أغلب الأحوال إلى الحصول على ثمن المخدرات عن طريق ارتكاب بعض الجرائم ، كما تسيطر المخدرات على جسمه وتسبب له المشاكل الصحية الكثيرة التى تؤثر سلباً على حياته الطبيعية فى أسرته والمجتمع الذى يعيش فيه . فلابد من تكاتف الجهود والتعاون (شركاء فى مواجهة التعاطى والإدمان) .

---

(١) راجع: د. سهير عبد المنعم ، دراسات البعد الجنائى لعرض المخدرات ، ظاهرة المخدرات فى مصر ، مرجع سابق ، صـ ١٠٧ – ١٠٨ .

ويمكن تشجيع الأفراد على الإبلاغ الفورى عن أماكن زراعة المخدرات فى المناطق السكنية والمناطق الجبلية وأيضاً الإبلاغ عن مناطق التوزيع (الغرز – المقاهى – المحلات) (١).

- الاستفادة من المعلومات التى تصل لرجال المكافحة عن طريق الاتصال التليفونى بالخط الساخن .
- إبراز أهمية ما تقوم به أجهزة المكافحة ، وذلك خلال الحملات المبكرة التى تقوم بها الإدارة العامة لمكافحة المخدرات وبمعاونة الأجهزة الأخرى (حرس الحدود – مصلحة الجمارك ... إلخ) .

مثال : إعلان الجمهور بالحملات التى تقوم بها أجهزة المكافحة فى مكافحة الزراعات بشبه جزيرة سيناء للحد من زراعة المخدر والقضاء عليه قبل توزيعه والاستفادة من أماكن زراعة المخدر بإحلال زراعة النباتات المفيدة (التنمية البديلة) .

- إبراز أهمية دور الأسرة والمدرسة فى وقاية الأطفال من آفة هذه الجريمة .

المبحث الثانى

تزايد الاهتمام باستخدام الوسائل الفنية الحديثة للوقاية من المخدرات

تمهيد وتقسيم:

لا شك أن تزايد الاهتمام باستخدام الأجهزة العلمية فى الوقاية من المخدرات يرجع إلى ما تفرضه سنة التطور من ضرورة الأخذ بكل ما هو جديد ومتطور فى كل فروع المعرفة وتطور درجات الإجرام ، وتزايد قدراته واعتماده على معطيات العصر الحديث ، ومن ثم الوصول إلى مرحلة الجريمة المنظمة . الأمر الذى دفع البعض إلى القول بعدم قدرة وسائل

(١) راجع :د. أحمد يوسف بشير ، أبعاد التخطيط التكاملى لمواجهة مشكلة المخدرات فى مجتمعاتنا العربية ، مرجع سابق ، صـ ٢٨٤ – ٢٨٥ .

البحث والتحقيق التقليدية على التصدى لمرتكبيها [1]. ولقد أسفر هذا التطور العلمى الذى أصبح سمة العصر الحالى - عن حدوث الكثير من التغيرات والتطورات العامة فى مجال مكافحة المخدرات ، من ثم صبغ وسائل التحقيق منها بالصبغة العلمية فظهرت مرحلة جديدة من المكافحة العلمية . وحيث وسائل فنية جديدة يجب استخدامها فى مكافحة جريمة المخدرات وهو ما يسمى بالمساعدات الفنية [2] ، ويمكن تعريف المساعدات الفنية بأنها استخدام الوسائل والابتكارات العلمية والتكنولوجية لتيسير إقامة الأدلة والقرائن تجاه المهمة لفعل إجرامى يعاقب عليه قانوناً سواء كان الفعل قد تم أم لا يزال فى مراحله التحضيرية . وأمام تطور جريمة المخدرات محلياً ودولياً كان لابد من استخدام كافة الوسائل والأنظمة الحديثة لمكافحة هذه الجريمة بأقل وقت وجهد ممكن باستخدام عناصر الإدارة بالمبادرة للحد من هذه الجريمة .

وعلى ذلك يمكن تناول هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب .

المطلب الأول : تقنيات مكافحة الزراعات المخدرة غير المشروعة .

المطلب الثانى : أهم الوسائل الفنية المستخدمة للوقاية من المخدرات.

المطلب الثالث : الأنظمة الفنية الحديثة المستخدمة فى مكافحة جريمة المخدرات .

المطلب الأول

تقنيات مكافحة الزراعات المخدرة غير المشروعة

وفقاً للسياسة العامة لوزارة الداخلية وضعت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات خطة لمواجهة مشكلة المخدرات وخاصة ظاهرة الزراعات

(١) راجع: عقيد . علاء الدين محمد أحمد شحاته . الإستراتيجية الوطنية للتعاون الدولى فى مجال مكافحة الجريمة ، دراسة تطبيقية ، مرجع سابق . صـ٥٥.

(٢) راجع: د. الحسين عبد المنعم وآخرين ، مركز المعلومات عن المخدرات ضرورة لرفع كفاءة المواجهة ، الندوة القومية لمكافحة المخدرات وعلاج الإدمان ، ٢٩ - ٣٠ أكتوبر ١٩٩٤ ، المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، لجنة المستشارين العلميين ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، صـ ٢٢١ .

المخدرة بشبه جزيرة سيناء وباقي المناطق الجغرافية للجمهورية للحد من انتشارها ، واعتمدت هذه الخطة على المبادرة من خلال عدة محاور [1] :

- التنسيق مع مختلف الجهات الخاصة وخاصة وزارة الدفاع ممثلة في قوات حرس الحدود والقوات الجوية للقيام بحملات استكشافية بصفة مستمرة للكشف عن الزراعات المخدرة باستخدام الأجهزة الحديثة توفيراً للوقت والمجهود .
- استخدام الأجهزة الفنية G.P.S في تحديد أماكن الزراعات المخدرة بالتحديد مما يوفر الجهد والوقت لجهات المختلفة (الإدارة العامة لمكافحة المخدرات – قوات الأمن المركزى – الأمن العام – قوات حرس الحدود) .
- التنسيق الكامل مع مديريات الأمن لرصد المناطق المستصلحة حديثاً للقضاء على تلك الزراعات وكذا الأماكن التى توجد بها زراعات مخدرة في الاراضى الزراعية .
- عمل استطلاع شهرى بالطائرات لمناطق الزراعات ، بالاشتراك مع القوات المسلحة .

ويندرج ذلك تحت محور المكافحة (مكافحة العرض من المخدرات).
ومن أهم أهداف تلك الحملات هى :

١ – إبادة الزراعات المخدرة بكافة أودية شبه جزيرة سيناء.
٢ – مداهمة أماكن تخزين مخدر البانجو .
٣ – ضبط القائمين على الزراعة والأدوات المستخدمة فى الزراعة [2].
٤ – فرض رقابة على كافة المنافذ للحد من تهريب المخدرات إلى باقى محافظات الجمهورية ، ولتحقيق تلك الأهداف كان لزاماً أن تقوم الإدارة باتخاذ عدة إجراءات أهمها استخدام الوسائل التقنية الحديثة فى

---

(١) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، صـ١٢٠-٢١١ .

(٢) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ١٩٩٧ ، صـ٣٩.

لمكافحة مناطق الزراعات المختلفة بجميع أنحاء الجمهورية ، وذلك لتقليل الوقت والمجهود للقائمين على المكافحة . ومن أهم هذه التقنيات هى :

أولاً : استخدام وسائل الاستشعار عن بعد :

هناك بعض النباتات المخدرة مثل القنب (الحشيش) والخشخاش (الأفيون) تزرع سراً فى مساحات صغيرة ومحدودة وسط حقول شاسعة مزروعة بمختلف المحاصيل التقليدية إمعاناً فى إخفائها وتضليل الباحثين عنها لصعوبة التعرف على هذه المناطق أو تحديدها ، وذلك يتطلب طريقة فعالة تعتمد على معلومات دقيقة وكافية عن تلك المناطق المزروعة بالنباتات المخدرة وخاصة فى المراحل الأولى لنمو هذه النباتات ، حتى يمكن تقديم هذه المعلومات إلى مسئولى الأمن ، ثم تتاح لهم الفرصة الكافية لوضع الخطط اللازمة لمحاصرة هذه المناطق أو مهاجمتها لضبط هذه الزراعات واقتلاعها وإبادتها والقضاء عليها فى مهدها قبل عام نضجها وجمع محصولها .

وهذه هى المبادرة فقبل عرض هذه المخدرات فى السوق ، يجب الحصول على هذه المعلومات بصفة دورية ومستمرة وفعالة لأن النباتات يمكن زراعتها فى أنواع متعددة من التربة فى الظروف السائدة وعادة ما تتم زراعة هذه المخدرات فى مناطق نائية يصعب الوصول عليها لكونها بعيدة عن أعين الناس والمسئولين أو تزرع كما قلنا وسط الزراعات التقليدية التى تتشابه معها فى الشكل الخاص وفى الارتفاع ، مثل: القمح – الشعير – الفول التى تختبئ فيها زراعات الحشيش والخشخاش ، أما الأفيون فوسط نباتات الطماطم والفجل ، ويحتاج التعرف على هذه النباتات بذل كثير من الوقت والجهد والتكاليف ، يجب أن تكون هذه لجهود فعالة فى نهاية الأمر ، وعادة ما يقدم على زراعة تلك النباتات المخدرة الخارجون على القانون والمهربون

ذوو النفوذ القوى والتسليح غير العادى .لذا يجب الاستعانة بالطرق التكنولوجية الحديثة للكشف عن هذه النباتات ، وتحديد مناطق زراعتها، ومتابعة ذلك فى فترات متعاقبة [1].

والاستشعار عن بُعد تكنولوجياً تعتمد على استخدام طرق ووسائل متعددة للحصول على معلومات دقيقة عن أهداف معينة على مسافة بعيدة دون اقتراب أو تلامس مع هذه الأهداف ، وتتضمن هذه الطرق خاصة قدرة الأهداف المختلفة على سطح الأرض على العكس (ارتداد) الأشعة فى مجالات ضوئية مختلفة مرئية وغير مرئية ، مثل الأشعة تحت الحمراء وفوق البنفسجية ، أو باستخدام خاصية الإشعاع الذاتى للأحجام المختلفة على سطح الأرض فى مجال الأشعة تحت الحمراء الحرارية طويلة الموجات التى لا تحتاج إلى إضاءة خارجية ، ولها قدرة خاصة على الاستكشاف فى ظلام الليل ومن ارتفاعات شاهقة عن سطح الأرض ، كما أن لهذه الطريقة القدرة على التميز بين أهداف متشابهة فى مظهرها أو شكلها الخارجى ولها القدرة أيضاً على اكتشاف بعض الأهداف المختبئة بين الزراعات وهناك طريقتان للاستشعار عن البعد يمكن استخدامهما بكفاءة عاليه :

الأولى : تعتمد على تصوير الأشعة المنعكسة فى مجالات ضوئية مرئية وغير مرئية وذلك باستخدام كاميرا جوية متعددة العدسات .

الثانية : تعتمد على تسجيل الانبعاث الحرارى من مختلف النباتات تبعاً لأشعتها الذاتية تحت الحمراء طويلة الموجات ، باستخدام جهاز الكترونى خاص بالمسح الحرارى .

---

(١) انظر: عميد . مدحت أحمد عبد الحميد وآخرين ، بحث مقدم بعنوان " استخدام الشرطة الوسائل الحديثة فى مجال مكافحة جريمة المخدرات ، كلية التدريب والتنمية ، معهد القادة ، فرقة القيادات الأمنية رقم (١٠١) أكتوبر ٢٠٠٤ ، القاهرة ، صـ ٢٥-٢٦ .

ونشرح هاتين الطريقتين على النحو التالي:

الطريقة الأولى : تصوير الأشعة المنعكسة من النباتات فى مجالات ضوئية متعددة :

هناك مجالات كهرومغناطيسية عديدة ذات موجات أقصر من مجال الضوء المرئى ولا تستطيع العين البشرية الإحساس بها ولكن يمكن تسجيلها باستخدام أفلام أو أجهزة خاصة ، كما أن الضوء المرئى عند تحليله يتكون من أطباق متعددة تختلف فى طول موجاتها وتتدرج من اللون البنفسجي من ناحية واللون الأحمر فى الناحية الأخرى، وقد وجدت خاصية النباتات تعكس أشعة الموجات الضوئية خارج المجال المرئى باختلاف تام تماماً عن انعكاس هذه الموجات فى المجال المرئى ، وإذا كان هناك تشابه فى بعض النباتات فى الشكل واللون فإن اختلاف التركيب الداخلى لكل نبات يسبب اختلافاً فى كمية ودرجة انعكاس الأشعة الضوئية من هذه النباتات [(١)].

وللاستفادة من خاصية عكس النباتات المختلفة للأشعة الضوئية بأطوال موجاتها المختلفة وبكميات متفاوتة سواء فى المجال المرئى أو فى مجال الأشعة تحت الحمراء الغربية ، فقد تم ابتكار أجهزة تصويرية حديثة بها عدسات متعددة لاستخدامها فى عمليات الاستشعار عن بعد من الطائرات تقوم هذه الأجهزة بتسجيل عدة صور حيوية فى نفس الوقت ولنفس المنطقة الزراعية على الأرض فى مجالات ضوئية ذات أطول موجات متباينة حتى يمكن الحصول على أفضل النتائج للتميز بين أنواع النباتات المختلفة المزروعة فى نفس المنطقة بسهولة وبتكاليف بسيطة جداً ، قد لاحظنا أنه يمكن اكتشاف مناطق كبيرة من النباتات على مساحات واسعة فى أقل وقت وبأقل تكلفة ، وهو المطلوب فى مجال بحثنا.

---

(١) انظر : عميد . مدحت أحمد عبد الله وآخرين . بحث مقدم بعنوان " استخدام الشرطة للوسائل التقنية الحديثة فى مجال مكافحة المخدرات " ، مرجع سابق ، صـ ٢٧ .

ثانياً : الطريقة الثانية المسح الحرارى للأشعة تحت الحمراء الطويلة المنبعثة من النباتات :

إن لهذه الطريقة قدرة هائلة على الاستشعار عن بعد للأراضى الزراعية ، ويمكن استخدامها نهاراً أو ليلاً دون الاستعانة بأية إضاءة ، كما أن لهذه الطريقة القدرة على تحديد النباتات المختبئة داخل الزراعات الكثيفة ، وتعتمد هذه الطريقة على أن لكل نبات قدرة على الإشعاع الذاتى للأشعة تحت الحمراء الحرارية طويلة الموجات بمقدار مناسب مع درجة حرارة النبات ، فالنباتات الأعلى حرارة تصدر منها كمية طاقة أكثر من النباتات الأخرى الأقل حرارة نسبياً ، ولقد تم ابتكار أجهزة إلكترونية خاصة لها قدرة على التقاط الأشعة التى تصدرها من النباتات وتحويل هذه الأشعة من طاقة حرارية غير مرئية إلى ضوء مرئى أم تقاس درجة توهجه مع كمية الطاقة التى يستغلها من النباتات ثم يسجل هذا التوهج على فيلم حساس حيث يمكن فى النهاية الحصول على سجل حرارى يشبه الصورة العادية .

وهناك طريقة ثالثة للقضاء على النباتات المخدرة أو مكملة للطريقتين السابقتين وهى الإبادة اليدوية عقب اكتشاف النبات المخدر :

وتعتمد هذه الطريقة على أفراد قوات المكافحة ، ما يستلزم وجود أعداد كبيرة بالإضافة إلى قوات الحماية والتأمين ، وتعتمد الإبادة على تدمير مستلزمات الإنتاج بمثل هذه الزراعات من شبكات رى وأنفاق وأحواض تستخدم فى رى هذه النباتات ، وكذلك الأسمدة ، ومواتير المياه التى تستخدم لرفع المياه لرى هذه الزراعات .

وإن كان لدينا رأى آخر ، وهو إبادة النباتات عن طريق الحرث باستخدام الجرارات ونعتمد على الأجهزة المستخدمة فى الزراعة مثل أدوات الرى والأسمدة لاستخدامها فى برنامج التنمية البديلة أى زراعة نباتات مشروعة وتوزيع هذه الأراضى على الشباب لحل مشكلة البطالة ، وفى نفس

الوقت انشغال الشباب بالزراعة وانصرافهم عن ارتكاب الجرائم والوقوع فى جريمة تعاطى المخدرات للهروب من الواقع الأليم الذى يعيشه الفرد مع المجتمع ، وهناك وسائل مستخدمة فى الإبادة مثل :

- آلة تقليع الأشجار .
- السكين اليدوى .
- المقص ذو الزراع .
- آلة تقطيع البوص والحشائش .
- الجرارات الزراعية صغيرة الحجم .

المطلب الثانى

أهم الوسائل الفنية المستخدمة فى مكافحة جريمة المخدرات

إن استخدام الشرطة للوسائل التكنولوجية فى عمليات مكافحة المخدرات من الضروريات الهامة التى فرضت نفسها بصورة كبيرة [١]، لأن جريمة المخدرات من الجرائم العالمية التى لا ترتبط بمكان محدد على وجه الأرض ولأن ثورة المعلومات والعولمة أدت إلى سهولة الاتصال ونقل المعلومات بين المهربين والمنتجين للمواد المخدرة وباقى المشاركين فى حلقات تلك الجريمة بما فيها المتعاطى نفسه ، ونتناول فى هذا المطلب أهم الوسائل الفنية الحديثة فى المكافحة منها : التسجيلات – التصوير – التفتيش عن المواد المخدرة [٢].

أولاً : التسجيلات الصوتية :

يرجع الأصل لهذه الفكرة إلى العالم الأمريكى الشهير توماس وعند اختراعه لآلة الفوتوغراف "حاكى أديسون" فى أوائل القرن الماضى اهتزت له جميع الأوساط العلمية فى أوربا وأمريكا ، ويعد هذا الاختراع الفكرة الأساسية للاحتفاظ بالأصوات البشرية والطبيعية واسترجاعها عند الحاجة إليها باستخدام الاسطوانات ، ولقد تم تطوير تلك الآلة على مر العصور ،

---

(١) راجع: د. محمد حسين خليل ، اقتصاديات تخطيط القوى العاملة فى قطاع الشرطة ، رسالة دكتوراه مقدمه لكلية الدراسات العليا ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة ، ١٩٨٦، صـ١٣٦.

(٢) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ،التقرير السنوى لعام ٢٠٠٤، صـ٤٢-٤٣.

ومما لاشك فيه أن التسجيلات الصوتية من الوسائل الهامة فى مجال جمع المعلومات فى الإثبات تجاه المتهمين .

الصوت :

هو أية اهتزازات فى وسط يصلح نقلها إلى أذن المستمع ، فيؤثر على حاسة سمعه بنقل هذه الاهتزازات المعبرة عن الصوت إلى طبلة أذنه وينقلها العصب السمعى إلى مركز المخ وبذلك يستوحى السامع الصوت بشرط أن تكون هذه الاهتزازات محصورة بين ١٠ إلى ٢٠ هزة/ثانية ، ويسمى "التردد للحيز السمعى للإنسان" ، وللصوت مصادر عديدة منها: الأصوات البشرية – أصوات الطيور والحيوانات – الآلات الموسيقية – أصوات الرياح والرعد .

عناصر التسجيل :

١ – عنصر بشرى :

ويقصد به الفرد الذى يقوم بعملية التسجيل فهو الذى يهيئ المكان والزمان والأجهزة التى تصلح للتسجيل .

٢ – عنصر فنى :

هو الوسيلة المستخدمة فى التسجيل ويتنوع حسب ظروف كل مأمورية وحسب مكان التسجيل (سلكياً ولاسلكيا) .

٣ – التسجيل الصوتى :

هو الاحتفاظ بالأصوات على أسطح مثبتة بحيث يمكن الرجوع إليها مرة أخرى فى أى وقت بإعادة الاستماع إلى المادة المسجلة ، وهناك نوعان للتسجيل .

أنواع التسجيل :

١ – التسجيل المباشر :

ويستخدم فيه جهاز تسجيل عادى يوضع فى المكان المراد تسجيل ما يدور من فيه عن طريق الميكروفون الداخلى للجهاز ودائماً ما يكون الجهاز

المستخدم صغيراً جداً حتى يمكن إخفاؤه بسهولة مثل الميكرو كاسيت ويتم تمويه هذه الأجهزة إما بحمله داخل طيات الملابس أو إخفائه داخل الحقائب أو علب السجائر لتأمين عملية التسجيل من الكشف . ومن مميزات هذا التسجيل الاعتماد على جهاز واحد فقط لإنهاء المأمورية دون استخدام أجهزة فرعية أخرى مثل: أجهزة الإرسال أو التكبير (١).

مواصفات الأجهزة التى تستخدم فى التسجيل :

- صغيرة الحجم .
- يعمل بالبطاريات لفترة مناسبة .
- زمن التسجيل مناسب .
- الوقوف الصامت .
- ميكروفون خارجي ذو حساسية مناسبة للمأمورية .
- به خاصية voice activation .

٢ – التسجيل غير المباشر (٢) :

وله عدة صور منها :

أ – السلكى :

هو عبارة عن ميكروفون يتم زرعه داخل مكان التسجيل ويتم نقل الصوت من السلك الخاص به إلى الجهاز المستخدم فى التسجيل أو نقل الصوت من مصدره بأى طريقة كانت عن طريق الأسلاك إلى الجهاز المستخدم ، ولهذه الطريقة وسائل يجب مراعاتها قبل التنفيذ :

أولاً : يجب معاينة المكان معاينة جيدة والتأكد من صلاحية المكان من ناحية التوصيل .

---

(١) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٣ ، صـ٣٦–٣٧.

(٢) وزارة الداخلية،الإدارة،مذكرات الفرقة الأساسية لعمليات مكافحة المخدرات ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، القاهرة ، ٢٠٠٦، صـ٤٢٩–٤٣٠.

ثانياً : يفضل اقتراب الميكروفون فى المكان الذى سوف يتم فيه الحديث .

ثالثاً : يجب مراعاة عدم توصيل الميكروفون أو السلك الخاص به بجوار أى تيارات كهربائية مثل أسلاك الكهرباء أو التليفون حيث أن هذه التيارات تؤثر على عملية التسجيل تأثيراً شديداً .

ب – اللاسلكى :

فى هذه الحالة يتم زرع جهاز إرسال لاسلكى صغير داخل المكـــان المراد تسجيل ما يدور فيه من حديث ، أو تحضير أحد الأشخاص المشتركين فى الحديث ، ويقوم جهاز الإرسال بإرسال الإشارة اللاسلكية إلى أن تـــصل إلى جهاز الاستقبال فى مكان آخر يتم فيه إجراء عملية التـــسجيل ، ولكـــل جهاز إرسال قدرة معينة على الإرسال تختلف حسب إمكانياته.

وهناك نوعان من أجهزة الإرسال :

١ – يعمل بالبطارية .

٢ – يعمل بالتيار الكهربائى .

جهاز الإرسال اللاسلكى الذى يعمل بالبطارية DC	جهاز الإرسال اللاسلكى الذى يعمل بالتيار الكهربائى AC
١ – يمكن تجهيزه فى الأماكن أو الأشخاص	١ – خاص بتجهيز الأماكن فقط
٢ – يعمل لمدة محددة بناءً على قدرة البطاريات الموضوعة بداخله	٢ – يعمل بصورة مستمرة طالما توصل بالتيار الكهربائى
٣ – له إمكانيات فى الإرسال اللاسلكى حيث إن له قدرة خرج معينة	٣ – ليس له إمكانية محددة ، حيث إنه ينقل الإشارة عن طريق سلك كهربائى وطالما استقبل عن طريق نفس الخط الكهربى فهو يستعمل.
٤ – يتأثر بالتيار الكهربائى أو العوائق الخرسانية أو الحوائط الحديدية إذا وجد داخلها	٤ – لا يتاثر بكل هذه المعوقات بالنسبة للجهاز الآخر
٥ – يمكن استخدامه دون السيطرة على الأماكن أى كاستخدامه عن طريق الأشخاص	٥ – لا يمكن استخدامه إلا أمكن السيطرة على المكان لتركيبه قبل الحديث

جدول رقم (٦)
يوضح نوعان من أجهزة الإرسال

ثانياً : التصوير :

نشأت الفكرة الأولية لآلة التصوير عن نظرية الصندوق ذى الثقب ولقد اتخذ الإنسان من التصوير وسيلة للتعبير عن معتقداته الدينية، ونذكر هنا التصوير الفوتوغرافى (الضوئى) والإلكترونى (الفيديو) حيث يعتبر من الوسائل الهامة فى مجال العمل السرى وجمع المعلومات للكشف عن أماكن الزراعات وجمع المعلومات والأدلة ضد المتهمين عند تقديمهم للعدالة ، ونحن لا نتحدث إلا بالطريقة التى تنقل بها الأدلة [1]، ونتحدث عن طريقتين للتصوير هما :

- التصوير الضوئى (الفوتوغرافى) .
- التصوير الإلكترونى (الفيديو) .

ثالثاً : التفتيش عن المواد المخدرة :

نظراً لأن التهريب من الأركان الأساسية فى تجارة المخدرات ، وهى عملية تتم من خلال منافذ الدولة (البرية والبحرية والجوية) ، بالإضافة للحدود الدولية حيث يستخدم المهربون كافة الطرق والمسارات ويلجأون إلى إخفاء المخدرات بكافة السبل المبتكرة المتصورة وغير المتصورة [2].فكان لا يمكن إحكام السيطرة على هذه المنافذ وكل هذا يلقى عبئاً كبيراً على أجهزة المكافحة بضرورة اليقظة ومواكبة التطور لمواجهة الأساليب الحديثة فى إخفاء المخدرات بغرض وصولها إلى المجتمع بكافة الطرق [3]، ويجب على أجهزة المكافحة منع هذه المخدرات من دخول حدود الدولة بأى شكل من الأشكال ، وذلك عن طريق استخدام مساعدات التفتيش فأصبحت الحاجة إلى

(١) وزارة الداخلية،الإدارة العامة لمكافحة المخدرات،التقرير السنوى لعام ٢٠٠٥ ٢٠٠٦ ،ص ٢٨-٣١

(٢) وزارة الداخلية،الإدارة العامة لمكافحة المخدرات،التقرير السنوى لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ،ص ٢٩-٣٢

(٣) عقيد . مدحت الحريشي : كلاب المخدرات ، مجلة الأمن العام ، العدد ١٨٦ - ١٤٢٥ هـ ، يوليو، القاهرة ، ٢٠٠٤ م ، ص ١١١ - ١١٢ .

ضرورة تدريب القائمين على عملية التفتيش بالاستخدام الأمثل لهذه الأجهزة للبحث عن المخدرات والممنوعات ومنعها من الدخول للدولة.

مساعدات التفتيش [1] :

وهى الاستعانة ببعض الأشخاص والمعدات والأجهزة التى تساعد فى عمليات التفتيش وتوفر الكثير من الجهد والوقت ، كما يمكن فى بعض الأحوال الوصول إلى أماكن يصعب استخدام وسائل التفتيش العادية لاكتشاف ما بداخلها.

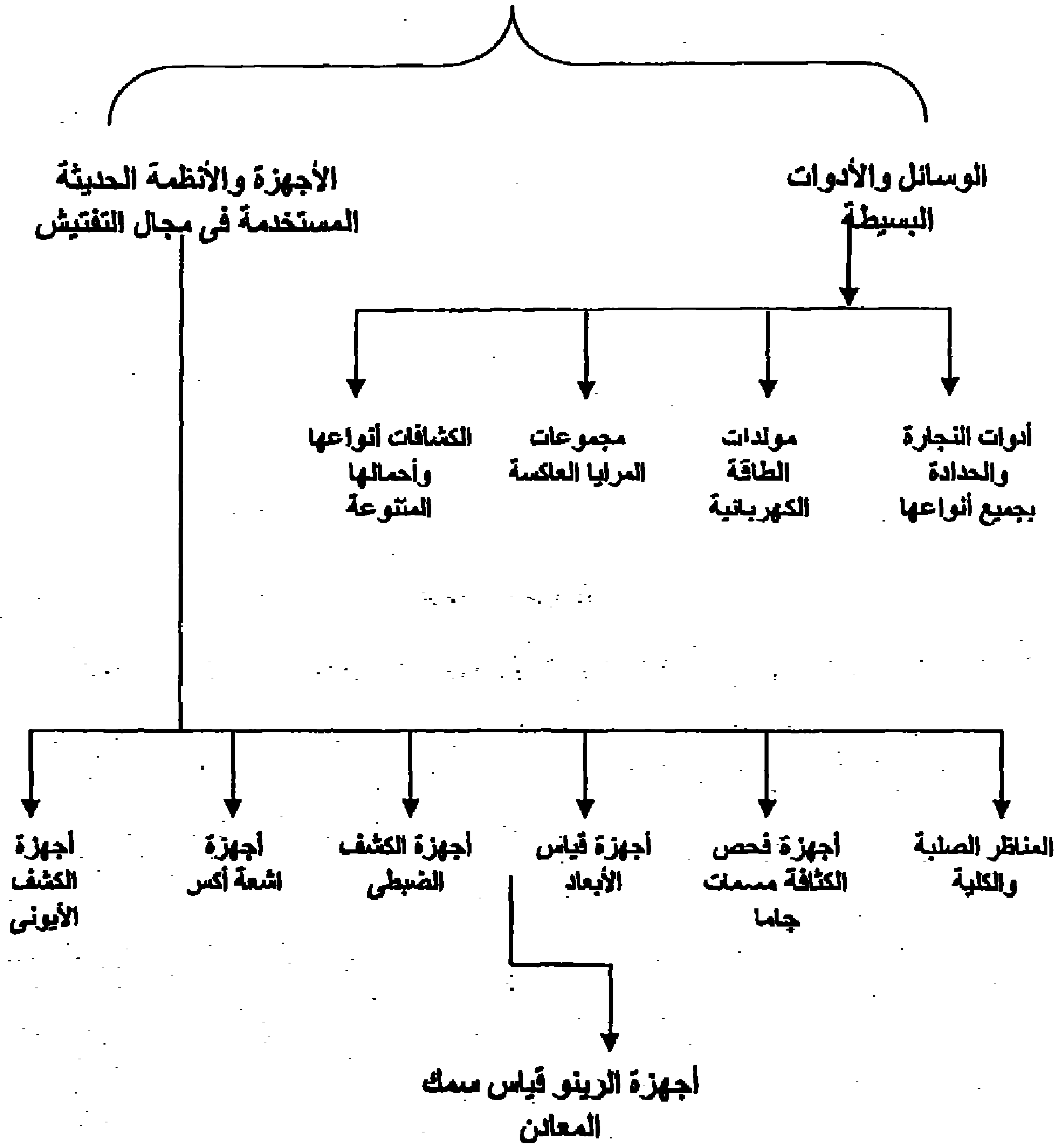
الأشخاص المعاونون فى عملية التفتيش :

يتم الاستعانة فى عمليات التفتيش ببعض الأشخاص المتخصصين لتسهيل وتأمين عملية التفتيش منهم :

- الحجر الصحى .
- رجال الجمارك .
- عمال الشحن والتفريغ .
- العمال المتخصصون .
- كلاب الشرطة .

(١) راجع: د. إيمان طه الشربينى ، الرقابة الدولية على تهريب المخدرات ، مجلة الأمن العام، العدد ١٩٧ ، القاهرة ، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م ، ص ١٠٧- ١٠٨ .

الوسائل البسيطة والأجهزة المعينة المستخدمة فى عمليات التفتيش عن المخدرات [1]



(١) انظر: عميد مدحت أحمد عبد الله وآخرين ، بحث بعنوان " استخدام الشرطة للوسائل التقنية الحديثة فى مجال مكافحة المخدرات ، مرجع سابق . صـ ٦٠-٦٢ .

وبعد هذا العرض للوسائل والأجهزة التى يمكن استخدامها فى الكشف عن المخدرات يجب أن يتدرب الشخص أو الفرد القائم على استخدام هذه الوسائل والأجهزة تدريباً كافياً لنجاح عملية التفتيش بجميع جوانبها فى الكشف عن الممنوعات والمخدرات . وهناك أنواع التفتيش :

١ – تفتيش الأشخاص .
٢ – تفتيش السيارات .
٣ – تفتيش الأمتعة .
٤ – تفتيش الأماكن .
٥ – تفتيش الحاويات .
٦ – تفتيش عائمات الصيد .

المطلب الثالث

الأنظمة الفنية الحديثة المستخدمة فى الوقاية من المخدرات

تُعد الجريمة ظاهرة ملازمة ولصيقة – خاصة جريمة المخدرات– بالمجتمعات الإنسانية على اختلاف ثقافتها ودرجة نموها الاجتماعى والاقتصادى والسياسى ، وهى نتاج ومحصلة عوامل عديدة ومتشابكة (بيئية– اجتماعية – اقتصادية – ثقافية). من ثم فإنه لا يمكن مواجهة تحدياتها إلا عن طريق العمل الدعوب القائم على التخطيط العلمى والفكر المنظم وتوفير الأنظمة المتطورة اللازمة للإرتقاء بمستوى الأداء الأمنى ، من هذا المنطلق قامت أجهزة المكافحة المصرية بإدخال وتحديث أنظمة تواكب التطور التقنى لمسايرة مستجدات أساليب مكافحة المخدرات فى مواجهة أنشطة الجلب والتهريب والاتجار [1]. ونناقش فى هذا المطلب أهم الأنظمة الحديثة فى مجال مكافحة المخدرات على النحو التالى :

(١) راجع: د. أحمد أحمد سيد مصطفى ، المدير وتحديات العولمة ، إدارة جديدة لعالم جديد ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠١، ص٥٢١.

١ – نظام الحاسب الآلى .

٢ – نظام الملاحة البرية .

٣ – أجهزة تحديد المواقع GPS

وسوف نقوم بشرح هذه الأنظمة شرحاً مبسطاً على النحو التالى :

١ – نظام الحاسب الآلى ومكافحة المخدرات :

تم إدخال الحاسب الآلى للإدارة العامة لمكافحة المخدرات عام ١٩٨٧ وبدء تشغيله عام ١٩٨٩ ، وتم استحداث أحدث أجهزة الحاسب الآلى وربطها بجميع إدارات مكافحة المخدرات بأنحاء الجمهورية . وقد تم أيضاً إنشاء موقع على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وذلك فى إطار سياسة الوزارة لتطوير نظام المعلومات لمكافحة المخدرات ، وقد تم الانتهاء من تصوير ملفات المدمنين فى قضايا المخدرات لعدد ٢٢ محافظة من محافظات الجمهورية وتم ربطها بقاعدة معلومات المكافحة حيث يتيح حالياً لضباط النشاط الكشف عن بيانات الأشخاص ورؤية الملف اليدوى بالكامل على شاشة الحاسب الآلى [(١)]، وجارى استكمال تصوير ملفات المتهمين فى باقى المحافظات ، كما تم البدء فى توصيل شبكة المعلومات الخاصة بالحاسب الآلى الرئيسى بالإدارة والمناطق والفروع الجغرافية ، وقد تم توصيل نهاية طرفية بفرع الإدارة بميناء القاهرة الجوى ومنطقة الإدارة بالسويس لإتاحة الكشف عن المتهمين من قاعدة بيانات الأمن العام وتنفيذ الأحكام ، وسيتم استكمال باقى الشبكة الخارجية وتفعيل للكتاب الدورى رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٦ بشأن تعظيم الدور المعلوماتى والاستفادة من الوسائل التكنولوجية الحديثة . وبناء على توجيهات السيد وزير الداخلية بتعميم البريد الإلكترونى بين أجهزة الوزارة من خلال الفاكس ترشيداً للنفقات ، وتتبع عملية الكشف عن ملفات

(١) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٥ ، صـ ٢٧ .

المتهمين توفيراً للجهد ووقت القائم بعملية المكافحة ، وذلك لاطلاعه على كافة البيانات المطلوبة عن المهرب والمعلومات المسجلة لـه فـى أرشـيف الإدارة ، ويجب التعديل المستمر لأية بيانات تطرأ عليها عملية التغيير (١).

نظام الملاحة البرية :

الملاحة البرية هى السير عبر جميع أنواع الأراضى باستخدام وسائل ومعدات الملاحة للوصول للمكان المحدد فى الوقت المحدد سواء كان ليلاً أو نهاراً ، وذلك سيراً على الأقدام أو بالسير تحت مختلف الظروف والعوامل الجوية . ويجب الإلمام بمبادئ الملاحة البرية ، وهى كالآتى :

١ – الإلمام ببعض مبادئ علم الفلك .

٢ – استخدام الخرائط .

٣ – نظام تحديد المواقع .

٤ – نظام المعلومات الجغرافية.

أولاً : الإلمام ببعض مبادئ علم الفلك :

لابد من الإلمام ببعض مبادئ علم الفلك مثـل الحركـة الظاهريـة للشمس والنجوم ومعرفة تحديـد الاتجاهـات الأصـلية والفرعية،وتوجيـه الخريطة وكيفية تعيين المحل وضبط وتصحيح الوقت بجانب دراسة البوصلة الشمسية وهو ذلك العلم الذى يبحث فى كل شئ يتعلق بالأجرام السماوية .

ثانياً : استخدام الخرائط :

هى تمثيل بالرسم لجزء من سطح الأرض فى صورة علاقة منظمة يمكن مقياس رسم الخريطة من تحديد المساحات الأرضية وتحديـد عليهـا الرموز والمعالم والخطوط والألوان والأشكال عليها بطريقة واضحة ومحددة طبقاً للقواعد بسطح الأرض ، وتفيد الخرائط فى الآتى :

---

(١) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٦ ، صـ ٣٠-٣١ .

- دراسة طبيعة الأرض ومعالمها .
- تحديد المناطق التى يمكن السير فيها .
- شكل الميل والانحدارات .
- العوائق الطبيعية والصناعية .
- تحديد الموارد الطبيعية ومصادر المياه .
- تحديد الطرق والمحاور التى يتم اختيارها .

وكل ذلك يساعد رجال المكافحة فى التعرف على مكان المخدر سواء الزراعة أو التمرير أو التهريب ، وإعداد الحملات اللازمة طبقاً لطبيعة المكان المراد ضبطه والقضاء على الزراعات بأسرع وقت وبأقل مجهود من رجال المكافحة وبأقل الخسائر (1).

ثالثاً : نظام الملاحقة بالأقمار الصناعية : GPS

يهدف هذا النظام إلى تحديد المكان بدقة سواء فى الجو أو البحر أو الأرض باستخدام مجموعة من الأقمار الصناعية تعمل على مدارات حول الأرض وعلى ارتفاعات معينة ، ويتناسب هذا النظام مع الأرض المزروعة بالنباتات المخدرة فى شبه جزيرة سيناء نظراً للظروف الوعرة والجبال هناك، حيث يصعب التعرف على هذه النباتات واكتشافها إلا باستخدام هذا النظام . وهناك نظام يعرف باسم GIS المعلومات الجغرافية وقد سبق الحديث عن هذين النظامين فى الباب الأول ، ويلزم من القائم على استخدام هذه الأنشطة التعرف على فنيات الاستخدام لهذين الجهازين حتى يمكن الاستفادة منهما بأكبر قدر ممكن ما يعود بالنفع على المجتمع حيث يتم اكتشاف النباتات المنزرعة بين الجبال للقضاء عليها ، وبالتالى يتم منع هذه المخدرات من الوصول إلى المستهلك وهو ما يسمى "العمل على تقليل المعروض من المخدرات" والوقاية خير من العلاج .

---

(1) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، مذكرات الفرقة الأساسية لعمليات مكافحة المخدرات ، مرجع سابق ، صـ ٤٤-٤٥

وبعد هذا العرض عن ضرورة استخدام الوسائل والأنظمة الفنية الحديثة للحد من جريمة المخدرات لما لها من أهمية خاصة في توفير الوقت والجهد لرجال المكافحة فى موجهتهم لهذه المشكلة التى تضر الفرد وتؤثر على جميع نواحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فيلزم توفير أحدث الوسائل التكنولوجية لمواكبة تطور ارتكاب هذه الجريمة بجميع أشكالها والتصدى لها من كافة الأجهزة المعنية وغير المعنية والحد منها قدر الإمكان وقاية للنشئ من هذه الجريمة المدمرة وحماية لاقتصاد الدولة: لأن أغلب الجرائم التى ترتكب فى المجتمع تكون مرتبطة بجرائم المخدرات ، وبالإضافة لاستخدام هذه الوسائل والأنظمة الحديثة يجب الاهتمام بالفرد القائم على المكان هو والعنصر البشرى من (رجال الإدارة العامة لمكافحة المخدرات أو قوات حرس الحدود أو رجال مصلحة الجمارك أو الإدارة المركزية للشئون الصيادلة) [1]، وضرورة تدريب هؤلاء الأفراد كل حسب وظيفته على القيام بواجبه على الوجه الأكمل. ونتناول ذلك بالتفصيل في المبحث الثالث من هذا الفصل .

المبحث الثالث

الاهتمام المتزايد بالعنصر البشرى القائم على مكافحة جريمة المخدرات

تمهيد وتقسيم:

تتعدد الأجهزة المنوط بها أعمال مكافحة المخدرات فى مصر ، وإن كانت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات المصرية هى المسئول الأول في بلادنا عن مكافحة المخدرات فهى المبلغة لكافة التعليمات الخارجية بالإضافة إلى دور كل من قوات حرس الحدود ومصلحة الجمارك والإدارة المركزية

(١) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٦ ، صـ ٣٤ .

لشئون الصيادلة ، ويجب الاهتمام بالعنصر البشرى (وهو الفرد القائم على المكافحة) من الناحية الاجتماعية والتدريبية والنفسية ، ونركز على الناحية التدريبية باعتبارها محل الاهتمام وعنصراً أساسياً فى المكافحة ، بالإضافة لباقي النواحى الاجتماعية والاقتصادية والنفسية ، وعلى ذلك نتناول هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : دور الإدارة العامة لمكافحة المخدرات.

المطلب الثانى : دور قوات حرس الحدود ومصلحة الجمارك.

المطلب الثالث : دور الإدارة العامة لشئون الصيادلة فى المكافحة.

المطلب الأول

دور الإدارة العامة لمكافحة المخدرات

التعريف بها :

الإدارة العامة لمكافحة المخدرات هى الجهاز الوحيد فى مصر المتخصص فى مكافحة المخدرات وهى إدارة تابعة لوزارة الداخلية فى مصر، والإدارة مزودة بعناصر بشرية منتقاة ومؤهلة لمكافحة المخدرات، ويتم رفع أدائها باستمرار التدريب الراقى فى الداخل والخارج ، وكذلك بتوفير الإمكانيات المادية والفنية سواء كانت وسائل انتقال أو اتصال أو تسجيل أو تصنت أو تصوير ، والإدارة تركز جهودها فى مجال تهريب المخدرات وزراعتها وصناعتها وباعتبار مصر دولة مستهلكة للمخدرات ، فالجهود توجه لمنع عمليات تهريب المخدرات عبر الحدود والمطارات، وكذلك فى مكافحة الزراعات غير المشروعة لنبات الخشخاش فى مصر[1].

وتعتمد الإدارة العامة لمكافحة المخدرات على إتباع النهج العلمى في التخطيط وقد تم إعداد رؤية الوزارة نحو تطوير إستراتيجية البعد الأمنى للمكافحة من خلال مايلى :

---

(١) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، خمسة وسبعون عاماً من تاريخ مكافحة المخدرات فى مصر (التاريخ – الجهد – الانجاز) ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، صـ ٢٣ – ٢٤ .

١- الموقف الراهن لمشكلة المخدرات محلياً وعالمياً .
٢- الأهداف الرئيسية المرجو تحقيقها . .
٣- المقترحات الخاصة بالتطوير على المدى القصير والبعيد لخطط المكافحة .
٤- إعداد وتنفيذ عدة خطط أمنية لحماية الشباب والنشئ بمناطق تجمعاتهم (بالمعاهد التعليمية والنوادى والمصايف) .
٥- متابعة تنفيذ خطة الإدارة للوقوف على مدى تحقيق أهدافها وحصر السلبيات واقتراح الحلول لتلافى ذلك في المستقبل (خطط بعيدة المدى) .

التطور التاريخى للإدارة العامة لمكافحة المخدرات :

مرت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بمراحل متعددة حتى أصبحت على صورتها الحالية:

- فى بداية عام ١٩٢٩ أنشأت وزارة الداخلية مكتب المخابرات العامة للمواد المخدرة وهو جهاز متخصص لمكافحة المخدرات فى البلاد لأن الوزارة لاحظت أن رجال الشرطة لا يهتمون بضبط ما قد يرصد من الحشيش فى الحملات لتحضيره أو لتجربته أو للاتجار فيه وذلك لأن رجال خفر السواحل كان منوطاً بهم هذا العمل .
- فى نهاية عام ١٩٣٥ أصدر مجلس الوزراء قراراً بإنشاء فرعين مساعدين لأعمال المكتب فى طنطا وأسيوط وتوالى بعد ذلك إنشاء مكاتب فى بورسعيد والسويس والإسكندرية .
- فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧ صدر قرار وزارى بإنشاء الحكومة (إدارة مكافحة المخدرات) التابعة لإدارة عموم الأمن العام بدلاً من مكتب المخابرات العامة للمواد المخدرة ، وأصبحت منبعاً للفروع التى زاد عددها تباعاً [١].

(١) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٤ ،ص١٥- ١٦ .

- فى ١٨ نوفمبر ١٩٥١ صدر قرار وزارى بإنشاء إدارة مكافحة المخدرات التابعة لعموم الأمن العام ، ولها فروع ، وتختص بمكافحة تهريب المخدرات والاتجار فيها ، وتنفيذ القوانين واللوائح الصادرة ، ثم صدر بعد ذلك قرار السيد وزير الداخلية رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٠ ! بإعادة تنظيم مصلحة الأمن العام الذى اتبع مكاتب المخدرات للمباحث الجنائية بمديريات الأمن بقصد التعاون تحت قيادة عملية واحدة لتحقيق الهدف المنشود على أن يظل للإدارة أحقية التخطيط والرقابة والتوجيه والتنسيق والمتابعة لأعمال المكاتب ومراقبتها فنياً، وبذلك تحول العمل فى مجال المكافحة من النظام المركزى إلى اللامركزى (١).
- وبناءً على القرار الجمهورى رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ أنشئت الإدارة العامة لإدارة المخدرات ، لتكون بذلك جهازاً مستقلاً يتبع وزير الداخلية ، وصدر فى شأن تنظيم الإدارة داخلياً قرار السيد وزير الداخلية رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٧٦ .
- والآن تشرف الإدارة فى مصر على المناطق الجغرافية الموزعة على مستوى الجمهورية وتقوم كل منطقة فى نطاق اختصاصها بتنفيذ السياسة العامة لمكافحة المخدرات بالتنسيق مع أجهزة المكافحة فى هذا المجال ثم تفويض السيد مدير الإدارة بالاشتراك مع الإدارة العامة للتنظيم والإدارة فى إصدار القرارات وإنشاء وحدات نوعية وكذلك إنشاء وحدات جغرافية إذا لزم الأمر .

دور الإدارة العامة لمكافحة المخدرات فى مجال المكافحة :

جاء فى المادة الأولى للقرار رقم ١٦٠ لعام ١٩٦٠ أن الإدارة العامة لمكافحة المخدرات أحد أجهزة قطاع الأمن العام بوزارة الداخلية تختص

(١) وزارة الداخلية . الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، خمسة وسبعون عاماً من تاريخ مكافحة المخدرات فى مصر (التاريخ-الجهد-الانجاز) ، مرجع سابق ، ص١٠٦-١٠٧.

بمكافحة تهريب المواد المخدرة أو الاتجار فيها أو تداولها أو إنتاجها وتضع الخطط وتتخذ الإجراءات الكفيلة لتحقيق هذه المكافحة . وعلى ذلك فالاختصاصات هي [1] :

- مكافحة وضبط جرائم التهريب إلى داخل مصر عن طريق الموانى الجوية والبحرية والبرية بالتنسيق مع السلطات.
- مكافحة وضبط زراعة النباتات المخدرة وإنتاجها وترويجها داخل البلاد.
- تنفيذ عمليات المكافحة ذات الصفة الأولية.
- مراقبة وتنسيق جهود المناطق الجغرافية للإدارة في عمليات المكافحة والاشتراك في العمليات العامة.
- الإشراف الفني على أجهزة مكافحة المواد المخدرة في مديريات الأمن ومصلحة أمن الموانى .
- ترشيح الضباط للعمل في مجال مكافحة المواد المخدرة .
- الاشتراك في المؤتمرات الدولية والإقليمية والمحلية المعنية بشئون المخدرات ومكافحتها[2].

المشاكل التي تواجه الإدارة العامة لمكافحة المخدرات :

إن نشاط الإدارة العامة لمكافحة المخدرات يشمل جميع محافظات مصر ، لذلك فلابد من إزالة المعوقات والمشاكل التي قد تعوق هذا الجهاز عن أداء عمله ، ونبين في النقاط التالية أهم المشاكل :

- عدم التنسيق بين الإدارة وبين أقسام مكافحة المخدرات فعلى سبيل المثال تقوم الإدارة بالتخطيط لإحدى القضايا الهامة على مدى طويل مستعينة في ذلك بمرشد سري ، وتفاجأ الإدارة بأن هذا المرشد السري قد تم القبض عليه عن طريق قسم مكافحة المخدرات.

---

(١) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦ ، صـ ٤٣-٤٤ .

(٢) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات . التقرير السنوي لعام ٢٠٠٨ ، صـ ١٢٦-١٢٧.

- عدم تبعية أقسام مكافحة المخدرات بمحافظات الجمهورية للإدارة فنياً وإدارياً ، وبالتالى تفقد الإدارة الإشراف المباشر عليها.
- أن قضية المخدرات هى فى المقام الأول (قضية مرشد) ، وكثيراً ما يكشف عن شخصيته لذلك فمن الضرورى المحافظة عليه لإتمام مهمته.
- كثيراً ما يلحق بضباط الإدارة العامة لمكافحة المخدرات من لم يسبق لهم العمل فى مجال البحث الجنائى ، والمفروض أن تستعين إدارة مكافحة المخدرات بذوى الكفاءات والخبرات من الضباط.
- وجود فرع لإدارة المخدرات فى بعض المحافظات فى نفس الوقت الذى يوجد بها قسم لمكافحة المخدرات تابع لمديرية الأمن بنفس المحافظة يؤدى إلى التداخل فى العمل ، والصحيح أن يتم الإبقاء على جهاز واحد من الاثنين حفاظاً على الصالح العام فى مجال عمليات المكافحة (١).
- قيام قانون الإجراءات الجنائية فى مصر بإحاطة الحرية الشخصية بضمانات واسعة تحول دون تعقب المهربين والحكم عليهم بأشد العقوبة التى تتناسب مع بشاعة وفداحة الجريمة التى يرتكبونها ضد المجتمع.

وبعد أن استعرضنا دور الإدارة العامة لمكافحة المخدرات وأهمية هذا الدور فى مجال مكافحة العرض من المخدرات ، يتبين لنا **أهمية تدريب العنصر البشرى القائم على المكافحة** لاكتمال الدور الذى يجب أن يقوم به وهو ما يقوم به ، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى من عقد دورات يعتقد أنه يجب الأخذ بأهداف هذه الدورات وتعميمها على مستوى الجمهورية

(١) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٣ ، صـ ٤٠.

مأخذ الجدية ، لأن التدريب ما هو إلا عملية تعلم بمعنى أن يمارس المتدرب شيئاً لم يكن يمارسه من قبل أو تحديث طريق عمله ، والتعلم عملية تلقائية تحدث فى ذات المتدرب عن طريقة تفاعله مع المعارف والمهارات التى تقدم له خلال البرنامج التدريبى فتحدث سلوكاً جديداً عليه من التفاعل مع الظاهرة وهى انتشار جريمة المخدرات.

والمدرب هو المسئول دائماً عن تهيئة عملية التعلم حتى تحدث لذلك تظل العملية التدريبية فى تفاعل مشترك بين المدرب والمتدرب ويجب أن يتسم المدرب بأقصى درجات القبول مالكاً قدراً من المعرفة والمهارة التى تمكنه من التدريب ولديه الإصرار على التعليم أى أخذ الأمور بجدية (١) ، كما يجب أن يشارك المتدرب بالرأى والحوار الفعال لأن ذلك يكسبه خبرات جديدة تجعله قادراً على التعامل مع الظاهرة التى نحن بصددها وهى جريمة المخدرات والإدمان (٢) وتعتمد خطة التدريب التى أعدتها الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالتنسيق مع المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان والوزارات والمحافظات على عدة محاور من خلال دعامتين أساسيتين هى الحد من العرض وخفض الطلب على المخدرات على النحو التالى :

١ – التوعية بأبعاد قضية المخدرات وخطورتها .

٢ – تنمية المعلومات والمعارف لدى المتدربين.

٣ – تنمية قدرات ومهارات المتدربين للتعامل مع الظاهرة.

٤ – فهم ظاهرة المخدرات ومدى تأثيرها على المجتمع.

٥ – تنمية سلوك واتجاهات المتدرب على اتخاذ مواقف إيجابية فى عمله.

٦ – تهيئة المتدربين على التنسيق فيما بينهم ومساعدتهم على التخطيط لبرامج وقائية لمواجهة مشكلة المخدرات .

---

(١) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٤م ، صـ٤٦، ٤٧.

(٢) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٠م ، صـ٢٨.

ولقد طرحت عدة موضوعات في الدورة التدريبية لمواجهة الجوانب النفسية والتربوية والاجتماعية والقانونية والثقافية ، ويجب التعرف على هذه المصطلحات على النحو التالي (1) :

موضوعات عامة لجميع المتدربين (2) :

١ – الموضوعات القانونية :

أ – تعريف المخدرات في القانون المصري وجرائم المخدرات وعقوبتها وأساليب التحقيق فيها .

ب – الملامح الرئيسية في تشريع المخدرات المصري بالنسبة لحالات الإدمان ، أوجه العلاج والإيداع في المصحات الحكومية.

جـ- التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات ، تعريف المخدرات في الاتفاقيات الدولية.

٢ – الموضوعات الفنية :

أ – أنواع المخدرات من حيث مصدرها (طبيعية – نصف تصنيعية – تصنيعية) وأشكالها وصور تداولها وطرق تعاطيها وتقسيماتها المختلفة.

ب – الطرق المختلفة للكشف عن المخدرات .

٣ – الموضوعات الثقافية والاقتصادية لظاهرة المخدرات :

أ – رؤية المجتمع لظاهرة المخدرات .

ب – العوامل الثقافية المرتبطة بظاهرة الإدمان .

جـ- تأثير العادات والتقاليد على ظاهرة الإدمان.

د – تأثير القيم الأخلاقية والدينية على ظاهرة المخدرات .

هـ – الخسائر المادية للمدمن والأسرة .

---

(1) راجع: د. رمسيس عبد الملك رستم ، دراسة تقويمية للبرامج التدريبية التثقيفية للتوعية من مخاطر التعاطي والإدمان ، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان ، المؤتمر الثاني لمواجهة مشكلة المخدرات ، ١٨-٢٥ يونيه – الطبعة الأولى ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، صـ ٤٦٢-٤٦٣ .

(2) راجع: د. طارق محمود دياب ، تنمية الكوادر البشرية لمواجهة المتغيرات المعاصرة ، مرجع سابق، صـ٢٠٧.

٤ – الموضوعات الاجتماعية والتربوية :

تأثير المخدرات على الفرد والأسرة :

أ – علاقة المدمن بالأسرة والمجتمع .

ب – تأثير الإدمان على قدرات المدمن وعلاقته بجماعات المتدربين.

جـ – قدرة المدمن على تحقيق أدواره الاجتماعية .

دور المؤسسات الاجتماعية فى مواجهة مشكلة المخدرات (الأسرة – المدرسة – الجامعة – المؤسسات الدينية – الإعلام – الجمعيات الأهلية – الأندية والفنادق) .

- كل هذه الموضوعات يجب على رجال المكافحة بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات معرفتها كى لا يقف دورهم عند الضبط فقط بل قبل الضبط وهو الاكتشاف المبكر لحالات الإدمان والوقاية لإعادة المدمن إلى الحياة الطبيعية فى المجتمع لكى يكون فرداً منتجاً يمارس أدواره (الاجتماعية – الاقتصادية – الثقافية) ، كما يجب بالإضافة لذلك أن يتدرب رجال المكافحة على سر التغيرات القانونية التى تبرىء المتهمين فى قضايا المخدرات ، وبالتالى لا يتحقق الردع العام وهو معاقبة المدمين حتى لا تغرى شخصا آخر بالانخراط فى الجريمة طالما أن المجرم يفلت من العقاب .

كما تحرص الإدارة على إعداد مستوى راقيا فى مجال المكافحة سواء بالنسبة للضباط أو الأفراد أو العاملين المدنيين على مستوى وزارة الداخلية ، وأيضاً العاملين فى مختلف الجهات المعنية بمشكلة المخدرات وذلك بإنشاء المعهد أو التدريب بالإدارة عام ١٩٩٠ ، لعقد الدورات التدريبية التالية [١]:

(١) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، موقف المخدرات فى مصر ، القاهرة ، ٢٠٠٤، صـ ١٨-١٩ .

١ – فى مجال التدريب الأولى :

تم عقد دورة تدريبية للجانبين الاتحاد السعودى فى مجال مكافحة المخدرات بالتنسيق مع المكتب الإقليمى لبرنامج الأمم المتحدة للرقابة على المخدرات ومنع الجريمة بالقاهرة .

تنظيم دورة تدريبية مع الجانب الألمانى للتدريب على الأساليب المستحدثة للمراقبات عملياً ونظرياً .

٢ – فى مجال تنفيذ خطة التدريب (١) :

حيث تم عقد عدة فرق تدريبية أهمها :

١ – فرقة المساعدات الفنية .

٢ – فرقة منع الثروات وعمليات غسيل الأموال .

٣ – فرقة التدريب على عمليات أعمال المكافحة .

٤ – فرقة التدريب الأساسية لأعمال مكافحة المخدرات للأمناء.

كما تم عقد فرق خارج خطة التدريب مثل فرقة الملاحة البرية وقراءة الخرائط واستخدام أجهزة G.P.S .

٣ – فى مجال التعاقد مع مركز بحوث الشرطة :

- فرقة مكافحة جرائم التهريب والاتجار فى المخدرات للكوادر الأمنية من الدولة الأفريقية .
- فرقة أعمال الشرطة الجنائية والنظامية للكوادر الأمنية من دولة ألبانيا.
- دورة تدريبية للكوادر الأمنية من دول كازاخستان.
- دورة تدريبية للكوادر الأمنية من دولة كازخستان وروسيا البيضاء فى مجال مكافحة الاتجار غير المشروع فى المواد المخدرة لدول الكومنولث .

---

(١) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠١ ، صـ ٤٣-٤٤ .

٤ – كما تم عمل برامج توعية لطلاب المدارس والجامعات والجهات الأخرى (١) :

أ – حيث تم استقبال عدد كبير من طلاب المدارس بمقر الإدارة العامة لمكافحة المخدرات .

ب – تم استقبال عدد من طلاب مختلف الجامعات المصرية بمقر الإدارة للتوعية بمخاطر المخدرات وآثارها على الفرد والمجتمع.

٣ – استقبال السادة الضباط أعضاء فرقة القيادات الأولي وأعضاء فرقة البحث الجنائى وفرقة نواب ومأمورى الأقسام والمراكز .

المطلب الثانى

دور سلاح حرس الحدود ومصلحة الجمارك

أولاً : التطور التاريخى لسلاح حرس الحدود :

هو من أهم الأجهزة المنوط بها أعمال مكافحة المخدرات فى مصر، ويتبع وزارة الدفاع التى تختص بحماية حدود مصر ، وقديماً كان سلاح الحدود ومصلحة خفر السواحل هما الجهازان اللذان يدخل ضمن أعمالهما مكافحة المخدرات وكان كلا الجهازين منفصلاً عن الآخر ، وفى عام ١٩٧٢ صدرت تعليمات بالتصديق على دمج سلاحى الحدود والسواحل ، وفى سبتمبر سنة ١٩٧٣ (٢) تم تنفيذ أوامر السيد وزير الحربية بدمج السلاحين تحت اسم قوات (حرس الحدود) ، وبذلك أصبحا جهازاً واحداً يقوم بواجبه على الإنذار المبكر ومنع التسلل ثم مكافحة تهريب المخدرات إلى داخل البلاد . ويتعاظم عمل سلاح الحدود إذا ما نظرنا نظرة سريعة إلى الخرائط الجغرافية لجمهورية مصر العربية ، فنجد أن البحر الأبيض المتوسط يحدها

---

(١) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٠ ، صـ ٢٨- ٢٩.
(٢) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ١٩٩٧، صـ ١١٧ .

من الشمال ، ومن الغرب نجد الصحراء الغربية وليبيا ، ومن الشرق شبه جزيرة سيناء والبحر الأحمر ، وإسرائيل فى الشمال الشرقي. ومن خلال هذا الموقع نرى أن مصر معرضة لعمليات التهريب داخلها بغزارة وهذه الحدود الطويلة جعلت مسئوليات سلاح الحدود تتزايد لأن مكافحة المخدرات تدخل ضمن اختصاصها .

دور قوات حرس الحدود :

قوات حرس الحدود من أهم الأجهزة المنوط بها أعمال مكافحة المخدرات فى مصر وتتبع وزارة الدفاع التى تختص بحماية حدود مصر ، وتقوم بعدة أدوار منها:

١ – أعمال السيطرة على السواحل المصرية وذلك بدفع دوريات بحرية [١] وإحكام غلق المنافذ التى يسلكها المهربون ، وهى عملية تحتاج إلى قدر كبير من تفعيل عملية التدريب لهذه العناصر حتى يكونوا ملمين بجوانب العمل المختلفة التى يقومون بأدائها .

٢ – القيام بطلعات جوية استطلاعية لمناطق التهريب لزيادة السيطرة.

٣ – مراقبة تحركات واتصالات واجتماعات المهربين ورصد كافة تحركات المتعاونين معهم وتفتيشهم المستمر لردعهم بالتعاون مع الإدارة العامة لمكافحة المخدرات .

٤ – تبادل المعلومات عن البلاغات المستمرة بين الإدارة العامة لمكافحة المخدرات وحرس الحدود حول ضبط عمليات تهريب المخدرات .

وهناك بعض المشكلات التى تواجه قوات حرس الحدود وهى :

- أن عملية منع تهريب المخدرات ليست هى العمل الأساسى لقوات حرس الحدود ، بل هناك أعمال أخرى تقوم بها .

---

(١) راجع : لواء د. على أحمد راغب ، المخدرات المشكلة والمواجهة ، مطبعة كلية الشرطة ، القاهرة ، ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ، صـ ١٢١ .

- عدم إحكام السيطرة وعدم الاستقرار المعيشى وذلك للامتداد الجغرافى الهائل والمساحات الشاسعة لسواحلها وحدودنا .
- عدم تزويد قوات حرس الحدود بأحدث الأجهزة والوسائل فى مجال الاتصال الجيد.
- قلة التطلعات الاستكشافية الجوية التى تقوم بها الطائرات لرصد نشاط المهربين.
- تعاون بعض الأعراب والصيادين وضعاف النفوس مع المهربين ضد قوات حرس الحدود . ويلزم التوعية المستمرة بأهمية دور قوات حرس الحدود كما يجب الاهتمام تدريب هذه القوات على أعمال المكافحة واستخدام الأجهزة الحديثة فى الاتصال وضرورة النهوض بالمستوى المعيشى والمادى حتى يقوموا بأداء مهامهم على الوجه الأكمل.

ونقترح حل هذه المشكلات بما هو آت :

- الاهتمام بالمستوى المعيشى والصحى للأفراد .
- تزويدهم بأحدث الأجهزة الحديثة في مجال الاتصال .
- ضرورة صرف حافز مدى لكل من يضبط أو يساعد في ضبط كمية من المخدرات يتم تهريبها عن طريق الحدود .

ثانياً : مصلحة الجمارك [1] :

هى أحد أجهزة وزارة المالية فى مصر المنوط بها تنفيذ سياسة الدولة بالموانى والمطارات وتختص أساساً بضبط عمليات التهريب أثناء التفتيش الجمركى على البضائع والأشخاص ولاسيما تهريب المخدرات ، ولمصلحة الجمارك دور فعال فى مواجهة تهريب المخدرات عبر المنافذ

(١) راجع : لواء د. على أحمد راغب ، المخدرات المشكلة والمواجهة ، مرجع سابق ، صـ١٢٢ .

بالتنسيق مع الإدارة العامة لمكافحة المخدرات . ويلـزم تـدريب العـاملين بمصلحة الجمارك لتعريفهم بكافة طرق تهريب المخدرات وأنواعها وأشكالها ومعرفة كبار المهربين ، كما يجب تدريب العاملين بالمصلحة علـى كيفيـة استخدام أحدث الأساليب والأنظمة الحديثة للتفتيش لضمان الكفاءة العالية فى عملية الضبط ومنع تهريب المخدرات وعلى مـأمورى الجمـارك معرفـة الأحكام الإجرائية والصيغة القضائية والحيازة بقصد وبدون قـصد وعلاقـة ذلك بتجريم المخدرات (١).

وهناك بعض المشاكل التى تواجه رجال مصلحة الجمارك مثل:

- عدم اتسام أعمال التفتيش الجمركى بالسرية التامة لأن عملية التفتيش تكون أمام الجميع ، ما يؤدى إلى هروب من لم يـتم ضـبطه مـن التشكيلات العصابية.
- وجود تداخل بين مهام رجال الجمارك ورجال مكافحة المخدرات لعدم التنسيق فيما بينهم .
- عملية ضبط عمليات تهريب المخدرات ليست هى العمل الأساسـى للمصلحة ، بل هناك أعمال أخرى فلا يوجد تركيز كامل على عملية ضبط المخدرات أثناء عملية التفتيش .

المطلب الثالث

دور وزارة الصحة متمثلة فى

الإدارة المركزية لشئون الصيادلة

تقوم وزارة الصحة بصفة عامة بجهود فعالة فـى مجـال مكافحـة مشكلة المخدرات من خلال ما تقوم به أجهزتها المتعددة من مهـام مختلفـة

---

(١) راجع : د. رسمى عبد الملك رستم ، دراسة تقويمية للبرامج التدريبية والتثقيفية للتوعية بمخاطر التعاطى والإدمان ، مرجع سابق ، صـ ٤٦٨-٤٦٩ .

باختلاف الجهة التى تمارسها فلها دور فى مجال خفض العرض من المواد المخدرة من خلال الإدارة المركزية للشئون الصيادلة بعلاج حالات التعاطى وإعادة التأهيل والوقاية من أخطار التعاطى. ونتحدث عن الشق الأول وهو دور الإدارة المركزية للشئون الصيادلة ، وهى إحدى أجهزة وزارة الصحة المنوط بها مراقبة الاتجار المشروع فى المواد المخدرة المخصصة للأغراض الطبية من خلال ممارسة اختصاصها القانونى ، وتختص هذه الإدارة بما يأتى :

- تقوم بالإشراف على عمليات استيراد وتصدير المواد المخدرة المستخدمة فى الأغراض الطبية والبحثية .
- تقوم بالرقابة على الاتجار المشروع فى المواد المخدرة والحيلولة دون دخولها فى مجال العرض غير المشروع [1].
    - عدم جواز صرف الصيادلة المواد المخدرة إلا من خلال تذكرة طبية من طبيب معتمد وبالكميات المحددة فى الجدول رقم (٢) .
    - إمساك الصيادلة الدفاتر الخاصة بصرف المواد المخدرة بالشروط الواردة بالقانون.
    - يعد وزير الصحة قرار البيانات والشروط الواجب توافرها فى التذاكر الطبية الخاصة بصرف المواد المخدرة.
    - لا يجوز رد التذاكر الطبية بعد صرفها من قِبل الصيدلى ولا يجوز الصرف بها إلا مرة واحدة.
    - عدم جواز صرف التذاكر الطبية بعد مضى خمسة أيام من تاريخ تحريرها .

---

(١) راجع :د. حيدر غالب ، تدريب الأطباء وأعضاء الفريق الصحى فى ميدان مكافحة الإدمان ، الندوة القومية لمكافحة المخدرات وعلاج الإدمان ، ٢٩ – ٣٠ أكتوبر ١٩٩٤ ، صـ ٤٧ – ٤٨ .

- o قيد المواد المخدرة في الصيدليات بصفة منتظمة وإرسال كشوف – بها بصفة دورية (مرة كل ستة شهور) لمديرية الشئون الصحية.
- o التأكد من عدم تجاوز الصيادلة لفروق الأوزان التي قررها القانون في قواعد تداول وصرف المواد المخدرة (١).

- إدراج أي عقار دوائي جديد يتبين تأثيره النفسي أو المخدر ضمن جداول المخدرات .
- منح تصاريح وأذونات استيراد المواد المخدرة للاستخدام الطبي والإشراف على عملية دخولها البلاد .
- التعاون مع الأمم المتحدة من خلال المنظمات المختلفة في مجال تبادل النشرات العلمية المتعلقة بالمواد المخدرة وتأثيرها.
- تشارك الإدارة المركزية للشئون الصيدلية وفروعها والإدارة العامة لمكافحة المخدرات وفروعها وأقسامها بالمحافظات في ضبط الكثير من قضايا الاتجار غير المشروع في المستحضرات الطبية والأقراص المخدرة ، وكثيراً ما يتم التعاون والتنسيق بين هاتين الجهتين في ضبط الصيدليات المخالفة بمعرفة أحد مفتشي الإدارة ، والهدف هو القضاء على الاتجار غير المشروع في العقاقير والمستحضرات الطبية (٢).
- الإشراف على الصيدليات ومراكز العلاج للتأكد من مدى تطبيق هذه الجهات للقوانين واللوائح المنظمة لعملية تداول المواد المخدرة والتي تتمثل في الآتي :

---

(١) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، مذكرات فرق مكافحة الزراعات المخدرة ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، صـ ١٣٦-١٣٨ .

(٢) انظر: أحمد جمال محمد السعيد وآخرين ، بحث بعنوان " التعاون بين الأجهزة المعنية بمكافحة المخدرات "بمقر الدورة الأساسية رقم ٢٢ لعمليات مكافحة المخدرات في الفترة من ١٩٩٨/١٠/١٠ إلى ١٩٩٨/١٢/٣ ، صـ ٢٢-٢٣ .

إلا أن هناك بعض المشاكل التى تواجه الإدارة المركزيـة للشئون الصيادلة هى :

١ – عدم وجود تعاون ملزم وفعال مع جهات مكافحة المخـدرات للوقايـة والتفتيش على الصيدليات بصفة مستمرة .

٢ – وجود قلة من ضعاف النفوس الذين ينحرفون إلى الرذيلة فيتعاملون مع تجار الأقراص المخدرة ، ومنهم من يقـوم بتوزيعهـا مباشـرة إلـى المدمنين.

وبعد هذا العرض لأهمية تفعيل دور الإدارة بالمبادرة فـى مكافحـة جرائم المخدرات عن طريق الاهتمام بالتخطيط الاسـتراتيجى ، والاهتمـام بالتجهيز الفنى المناسب لمواجهة الظاهرة ، والعنصر البشرى القـائم علـى المواجهة ، حيث قمنا بشرح هذه النقاط فى ثلاثة مباحث متتابعة تشترك فى نقطة واحدة هامة ، وهى الاكتشاف المبكر لإدمان المخدرات وطرق الوقاية فكانت الجهود البشرية والفنية والإدارية (معا لمواجهة هذه الظاهرة ، فـنحن جميعا شركاء فى المواجهة لا نكتفى بإلقاء العبء على جهة ، بمفردها مثـل الإدارة العامة لمكافحة المخدرات لأن دورها فى ضبط الجرائم ومنعها بشتى الطرق ولكن من وجهة نظرنا أن العنصر الأساسى فى هذه الظـاهرة هـو الفرد المدمن أو الذى يتعاطى المادة المخدرة إذ يجب ضرورة العمل علـى إبعاده عنها بشتى الوسائل الممكنة وضرورة إقناعه بالإقلاع عنها لأضرارها البالغة على الفرد والمجتمع ويتدخل فى ذلـك (الأب – الأم – المدرسـة – النادى) فالبدء من البداية لا ننتظر أن تتفاقم المشكلة ثم نبدأ التحرك ، ويجب أن تكون هناك دورات تدريبية للأفراد القائمين بالمواجهة ولأجهزة الإعـلام دور فى توعية الأفراد بمؤشرات الإدمان أو العلامات التـى تظهـر علـى متعاطى المخدرات للتعجيل بالبدء فورا والتحرك من خلال عدة أجهزة (الفرد – الأسرة – المدرسة – النوادى – رجال الدين – الأطباء) مـع ضـرورة

السرية التامة فى الكشف والعلاج لضمان إقبال الفرد على العلاج ، ومنع انتشار المخدرات بين أوساط الشعب وبالتالى توفير: الجهد والمال والوقت على الجهات القائمة بالمواجهة فمثلاً يجب على الطبيب أن يعرف دوره فى الآتى :

- الاكتشاف المبكر للإدمان.
- تشخيص حالات الإدمان.
- مرحلة الرعاية اللاحقة والدورية للمريض .

وكذا للأسرة والمدرسة دور فى مواجهة مشكلة المخدرات :

- بالاستفادة من التجارب الرائدة فى دول أخرى بشأن مكافحة الإدمان ورعاية الأسرة والمجتمع .
- تعريف دور المؤسسات غير الحكومية فى خفض الطلب على المخدرات [1].
- تحديث برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة من المؤسسات الحكومية والأهلية لرعاية الأسرة والمدمن والمجتمع .
- التوعية مع الفئات الأكثر تعرضاً للانحراف من خلال: (الحوار – الاستماع – العمل مع الجماعات – الاهتمام بالبعد الوقائى).
- عقد لقاءات ثقافية ودينية مع طلاب المدارس والجامعات للتوعية بأخطار المخدرات التى تبدأ من التدخين وتنتهى بالإدمان والتعاطى والإدمان يحدث بالتجربة ومعرفة أصدقاء السوء[2].

---

(١) راجع : د. رسمى عبد الملك رستم ، دراسة تقويمية للبرامج التدريبية والتثقيفية للتوعية بمخاطر التعاطى والإدمان ، مرجع سابق ، صـ ٤٦٤ – ٤٦٥ .

(٢) راجع :د. حيدر غالب ، تدريب الأطباء وأعضاء الفريق الصحى فى ميدان مكافحة الإدمان ، مرجع سابق، صـ ٤٩ .

الفصل الثانى

دور وزارة الداخلية والجهات المختلفة فى الدولة فى مكافحة العرض وخفض الطلب على المخدرات

تمهيد وتقسيم:

إن العنصر البشرى يمثل المورد الأساسى لازدهار التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والاهتمام بالثروة البشرية هو بداية تقدم الوطن واعتماده على فكر وسواعد أبنائه لتحقيق خطط الدولة الإنمائية على المدى القريب والبعيد ، وهناك عقبات وصعوبات تواجه الدولة فى الحفاظ على هذه الثروة ، تتمثل فى محاولة دفع الشباب فى تيار الإدمان، سواء التدخين أو المخدرات ومشتقاتها ، ومشكلة المخدرات لا تنعكس آثارها على صحة الفرد فقط بل تمتد إلى كل خطط التنمية بأبعادها وآمالها وتحاول الدولة جاهدة مجابهة هذه المشاكل بكل ما تملك من جهد ووقت ومال ، فتنجح مرات ، وقد لا يتحقق لها النجاح مرات أخرى، لأن هذه المجابهة والمواجهة والمكافحة تتطلب تكاتف الجهود من كل المسئولين المستوى المركزى والتنفيذى إضافة إلى كل ذلك كل طوائف المجتمع فى شتى ميادينه [1]، بداية من الأسرة والمدرسة ودور العبادة ومؤسسات التعليم وأجهزة الإعلام ودور المجلس القومى فى القيام بالدراسات الواقعية لإعداد الخطط لبحث الكثير من المشكلات قبل تماديها . ونتناول هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : جهود وزارة الداخلية والوزارات المختلفة فى الاكتشاف المبكر لجرائم المخدرات .

(١) راجع د. مسعد سيد عويس ، دور المؤسسات الرياضية والشبابية فى مواجهة الإدمان ، مطابع الشرطة ، القاهرة ٢٠٠٤ ، ص، ١ .

المبحث الثانى :دور الأسرة في اكتشاف إشارات الإنـذار المبكـر لجـرائم المخدرات....

المبحث الثالث : دور المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان .

المبحث الأول

جهود وزارة الداخلية والوزارات المختلفة في الاكتشاف المبكر لجرائم المخدرات

تمهيد وتقسيم:

فى إطار تطوير المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان لنشاطاته وأهدافه على أسس علمية واقعية ورغبة فى توفير الجهود المبذولة من قبل الوزارات والهيئات المعنية سواء على المستوى المركزى أو على مستوى المحافظات باعتبار هذه الجهود من مكونات البيئة الأساسية للعمل سواء على مؤدى صياغة الاستراتيجية الوطنية ، أو تحديد خطط العمل المرحلية (١).

ويعتبر المجتمع المصرى من أول المجتمعات التى أولت مشكلة المخدرات اهتماماً كبيراً إذ بدأ الاهتمام الرسمى بالمشكلة منذ أوائل القرن الحالى فأصدرت وزارة العدل أول تشريع لمواجهة المشكلة عام ١٩٠٥، كما اهتمت وزارة الداخلية والصحة والشئون الاجتماعية بالمشكلة أعوام (١٩٢٩ – ١٩٥٥ – ١٩٦٤) على التوالى .

أما بقية وزارات التربية والتعليم والثقافة والإعلام والقوى العاملة فكان اهتمامها بالمشكلة فى الثمانينات والتسعينات من القرن الحالى فى أعوام ١٩٨٦ لكل من التربية والتعليم والثقافة ، و١٩٩١ للإعلام ، و١٩٩٢ للقوى العاملة والتدريب ويجب على جميع الوزارات المعنية الاكتشاف المبكر

---

(١) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان بصندوق مكافحة وعلاج الإدمان ، كتـاب بعنـوان " جهـود واحتياجات الوزارات والمحافظات المعنية بمواجهة مشكلات إدمان المخدرات " ، القـاهرة ، ٢٠٠٢ ، صـ ١.

لجرائم المخدرات المختلفة (التعاطى – الجلب – التهريب – التصنيع – الزراعة) لتقليل العرض من المخدرات وقيام بعض الوزارات الأخرى بالتوعية اللازمة لخفض الطلب على المخدرات .

– قيام وزارة الإعلام بحملات إعلامية وإعداد برامج مختلفة لتوعية الشباب والنشئ بمخاطر الإدمان .

– وزارة الصحة : ضرورة المتابعة الجادة والمستمرة على الصيدليات من حيث (القيد في الدفاتر – التأكد من صرف العلاج بناء على تعليمات الطبيب المختص .

وبجانب ذلك ، وكما يوضح الجدول التالى هناك بعض الأجهزة والوزارات التى لم يرتبط اهتمامها بمواجهة المشكلة بفترة زمنية معينة ، وإنما بداية ظهور المشكلة بين الشباب فى المجتمع المصرى "كالأوقاف" أو مع بداية وإنشاء الهيئة المعنية ذاتها "جهاز الشباب والرياضة".

الوزارة أو الجهة	تاريخ بدء الاهتمام بالمشكلة
وزارة العدل	١٩٠٥
وزارة الداخلية	١٩٢٩
وزارة الصحة والسكان	١٩٥٥
وزارة الشئون الاجتماعية	١٩٦٤
وزارة التربية والتعليم	١٩٨٦
وزارة الثقافة	١٩٨٦
وزارة الإعلام	١٩٩١
وزارة القوى العاملة والتدريب	١٩٩٢
وزارة الأوقاف	منذ بداية ظهور المشكلة فى المجتمع
المجلس الأعلى للشباب والرياضة	منذ بداية إنشائه

جدول رقم (٧)

بداية اهتمام الوزارات بمواجهة مشكلة المخدرات[١]

(١) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، جهود واحتياجات الوزارات المعنية بمواجهة مشكلات إدمان المخدرات ، مرجع سابق ، صـ٣٠٢.

ولقد أنشأت بعض الوزارات إدارات متخصصة لمواجهة المشكلة ، فأنشأت وزارة الداخلية الإدارة العامة لمكافحة المخدرات لمكافحة المخدرات والمسكرات ، أما الوزارات الأخرى فتقوم بنشاطات المكافحة بها مكاتب متخصصة مهمتها منع المسكرات والمخدرات ، وحيث قامت كل وزارة بفرض النشاط المتخصص فركزت كل وزارة على المكافحة فاتجهت وزارة الداخلية إلى الاهتمام الرئيسى بنشاطات المكافحة الأمنية ، في حين ركزت وزارة العدل على التطور التشريعي للمكافحة ، ومن جهة أخرى ركزت وزارة الصحة على الاكتشاف المبكر والعلاج ، واهتمت وزارة الشئون الاجتماعية بالتأهيل النفسى ، في حين تركز اهتمام الوزارات الأخرى على نشاطات التوعية والتثقيف .

جدول يوضح الإدارة المهتمة بمواجهة مشكلة المخدرات [١].

البند	التكرارات (ك)	متوسط النسبة المئوية (٪)
يوجد إدارة مهتمة	٧	٧٠٪
لا يوجد إدارة مهتمة	٣	٣٠٪
المجموع	١٠	١٠٠٪

جدول رقم (٨)

ويعني هذا الجدول هناك إدارة تهتم بالمكافحة الأمنية بالدرجة الأولى (وزارة الداخلية) وأخرى تهتم بالتوعية والتثقيف (وزارة الإعلام) وأخرى تهتم بإعادة التأهيل والعلاج (الشئون الاجتماعية) وعلى الجانب الأخر تهتم وزارة العدل (بالتشريع) والصحة تهتم (بالاكتشاف المبكر).

(١) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ،صندوق مكافحة وعلاج الإدمان ، جهود واحتياجات الوزارات والمحافظات المعنية بمواجهة مشكلات إدمان المخدرات ، مرجع سابق ، ص ٤ .

ونتناول هذا المبحث فى ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : جهود وزارة الداخلية .

المطلب الثانى : جهود وزارتى العدل والصحة .

المطلب الثالث : وزارة التربية والتعليم وباقى الوزارات .

المطلب الأول

جهود وزارة الداخلية

تُعد وزارة الداخلية من أولى الوزارات المصرية اهتماماً بمواجهة مشكلة المخدرات ، كما أنها تعد من أولى الجهات فى العالم التى أسست جهازاً متخصصاً لمكافحة المخدرات حيث أنشئ مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة فى ٢٠ مارس ١٩٢٩ والذى تطور بعد ذلك ليصبح "الإدارة العامة لمكافحة المخدرات" والتى تصدر بدورها تقريراً سنوياً وافياً بالإحصاءات التى تشمل أنماط وأعداد قضايا المخدرات ، وأعداد المتهمين وإجمالى ما تم ضبطه من مواد مخدرة مختلفة (١).

وتتعدد أوجه ومجالات اهتمام وزارة الداخلية بمشكلة المخدرات ، لكن تتصدر عملية المكافحة الأمنية للمشكلة هذه الأنشطة جميعاً ، إذ تعد الوزارة الجهة الأساسية التى يناط بها القيام بهذا الجهد على المستوى المحلى والعالمى ، ثم يقع ذلك الإسهام بصورة مختلفة فى أنشطة التدريب والتوعية والرعاية وترتكز السياسة العامة لوزارة الداخلية فى مجالات المكافحة على دعامتين أساسيتين :

١ – الدعامة الأولى : مكافحة عرض المخدرات :

الحيلولة بكافة السبل لتحجيم أو تقليل عرض المخدرات فى سوق الاستهلاك مما يسهم فى خفض الطلب الاجتماعى عليها.

---

(١) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الادمان ،صندوق مكافحة وعلاج الإدمان ، برنامج عمل المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان وصندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى بالتنسيق مع الوزارات والجهات الأهلية والأطراف المعنية بمواجهة مشكلة المخدرات، القاهرة، ١٩٩٩، ٢٠٠٢ ، صـ ٥٧ – ٥٨ .

٢ – الدعامة الثانية : المشاركة بصورة متنوعة فـي الأنـشطة المؤديـة لخفض الطلب بمراحله المختلفة كمشاركة في جهـود التوعيـة والتثقيـف والرعاية والعلاج :

وسوف نوضح فيما يلي جهود الوزارة ممثلة في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات (A.N.G.A) في مواجهة مشكلة المخدرات بشقيها :

أ – مكافحة العرض :

وتضطلع الإدارة بدور رئيسي وحيوي في مواجهة مشكلة المخدرات على كافة الأصعدة: المحلية والإقليمية والدولية ، بالتنسيق مع كافة الأجهزة الشرطية وبالتعاون مع قوات حرس الحدود ومـصلحة الجمـارك والإدارة المركزية لشئون الصيادلة ، لمنع مواجهة عرض المواد المخـدرة بـسوق الاتجار غير المشروع كأحد العناصر القوية التي تستند إلـى الاسـتراتيجية الوطنية للمكافحة .

ويتضمن نشاطات مكافحة العرض أهم ما يلي [(١)]:

١ – مكافحة عمليات الجلب والتهريب إلى مصر وغيرها .
٢ – مكافحة الإتجار غير المشروع بالمواد المخدرة.
٣ – مكافحة الزراعات المخدرة.
٤ – مداهمة وتصفية البؤر الإجرامية.
٥ – متابعة الثروات غير المشروعة (غسيل الأموال) .

ونقوم بشرح مبسط لهذه الجهود .

١ – مكافحة عمليات الجلب والتهريب إلى مصر وغيرها ، وذلك من خلال:

– الرصد الدقيق لمصادر الإنتاج وخطوط التهريب للأنواع المختلفة من المخدرات والمؤثرات العقلية التي تجلب إلى مصر وجمع المعلومات الدقيقة من مختلف المصادر الداخلية مع المتابعة المستمرة لتحركات

---

(١) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٥ ، ص ٣٩–٤٠.

ونشاطات المهربين والتعرف على المستجدات الطارئة على أنماط الجلب والتهريب[1].

- دعم المناطق الحدودية وفروع الإدارة ومنافذ البلاد (الجوية – البحرية – البرية) والكوادر البشرية والمديرين ومدها بمختلف الإمكانات الفنية والتكنولوجية الحديثة (وسائل انتقال – وسائل اتصال ، وغيرها) .
- رصد تحركات كبار المهربين الدوليين من المصريين والأجانب واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة تجاه العناصر النشطة منهم إجرامياً .
- تكثيف الاتصالات المباشرة مع أجهزة المكافحة بدول إنتاج وعبور المخدرات.
- زيادة حجم التعاون مع المنظمات والأجهزة الدولية المعنية بمكافحة المخدرات والتركيز على تبادل المعلومات مع الأجهزة في دول الإنتاج والعبور.
- التعاون والتنسيق المستمرين مع قوات حرس الحدود بوزارة الدفاع ومصلحة الجمارك.
- توسيع قاعدة المعلومات والبيانات عن المشكلة بأبعادها المختلفة وزيادة فاعلية الحاسب الآلي .

٢ – مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد المخدرة ، من خلال الآتي[2]:

- توحيد المكافحة لضبط كبار التجار وملاحقة أعوانهم لتقليل كمية المعروض من المخدرات فترتفع أسعارها ويصعب وصولها للقطاعات العريضة من المتعاطين من أفراد الشعب.

---

(١) المجلس القومي لمكافحة وعلاج الادمان . صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي ، برنامج عمل المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان ولتعاطي بالتنسيق مع الوزارات والجمعيات الأهلية والأطراف المعنية بمواجهة مشكلة المخدرات ، مرجع سابق ، صـ ٥٩ .

(٢) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرت ، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٥، صـ٤٧-٤٨.

- القيام بحملات مكثفة على البؤر الإجرامية التى تشتهر بالاتجار العلنى مع توجيه عناية خاصة للحد من انتشار تعاطى مخدر البانجو.
- التعاون المستمر مع الأجهزة الأخرى لمواجهة المشكلات التى تظهر من الممارسة العملية لعمليات المكافحة ، وقد تأسست لهذا الغرض لجنة ثلاثية شملت ثلاث وزارات : الداخلية – العدل – الصحة ، قامت بمراجعة وتحديد جداول المخدرات ، وأسفر نشاطها عن صدور قرار وزير الصحة والسكان رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٧ بتعديل الجداول الملحقة بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والمعدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ فى شأن مكافحة المخدرات وبتنظيم استعمالها والاتجار فيها.
- التقييم الشامل والدقيق لسوق الإتجار غير المشروع بالمخدرات والتغيرات التى تطرأ عليه فى مصر وخارجها .

٣ – مكافحة الزراعات المخدرة (١) :

لقد انتشرت فى الآونة الأخيرة زراعة المخدرات كنبات القنب – الخشخاش ، ولاسيما فى منطقة شبه جزيرة سيناء ، ولهذا وضعت أجهزة المكافحة بوزارة الداخلية هذه المشكلة على خمس أولويات ، وحرصت على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإبادة هذه الزراعات والحد منها لخطورتها على مصر والدول المجاورة ، ومن هذه الإجراءات :

١ – وضع تقييم شامل ودقيق ومتجدد للأبعاد المختلفة لمشكلة الزراعات المخدرة.

٢ – القيام بحملات قوية ومستمرة مفاجئة على مدار العام لتدمير هذه الزراعات.

٣ – استخدام الطائرات لرصد ومنع الزراعات Gis G.p.s حتى يمكن الوصول إليها وإبادتها.

(١) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٤، صـ١٠٥-١٠٦.

٤ – العمل الجاد على ضبط الزارعين فى حالة تلبس وإحلال الأرض بالتنمية البديلة الزراعات المشروعة واستصلاحها.

٥ – الارتقاء بمستوى الكوادر البشرية فى مجال الكشف وإبادة الزراعات المخدرة وخاصة فى المناطق الجبلية والصحراوية مع الاستخدام الأمثل للمعدات والأجهزة المتطورة ، وكما يهدف إلى القيام بعمليات الاكتشاف المبكر للزراعات المخدرة فى المناطق المختلفة ، قبل نموها وحصرها وتوزيعها [١].

٤ – التحرى عن الأموال المحصلة من الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة (غسيل الأموال) :

هناك إدارة مستقلة ضمن البناء التنظيمى للإدارة العامة لمكافحة المخدرات تختص بالتحرى عن مصدر الثروات غير المشروعة التى يحصل عليها كبار تجار ومهربى المخدرات [٢]، وتتيح هذا الثروات استمرار قيام الإدارة بجهود تفعيل القانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٠ والمنظم بالقرار الجمهورى رقم ٤٥ لسنة ٢٠٠٥ والذى ينص على تخصيص نسبة من الأموال المحكوم بمصادرتها نهائياً لصالح تجديد أجهزة المكافحة [٣]، كما استمرت فى تفعيل دور القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ الخاص بالمدعى العام الاشتراكى والقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٨ الخاص بمكافحة جرائم غسيل الأموال ، من خلال توجيه عدة ضربات مؤثرة لكبار تجار المخدرات وتحذيرهم من خسائر الاستمرار فى هذا النشاط غير المشروع [٤].

ودعماً لهذه الجهود تقوم الوزارة بما يلى[٥]:

---

(١) وزارة الداخلية ،الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٥ ، صـ ٥٢-٣٥.
(٢) وزارة الداخلية ،الإدارة العامة لمكافحة المخدرات: موقف المخدرات فى مصر، مرجع سابق،صـ ٣ .
(٣) وزارة الداخلية ،الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٥،صـ ١٢٠-١٢١.
(٤) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الادمان ـصندوق مكافحة المخدرات وعلاج الإدمان ، جهود واحتياجات الوزارات والمحافظات المعنية بمواجهة مشكلات الإدمان ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، صـ ٧ .
(٥) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة لمخدرات : التقرير السنوى لعام ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥. صـ ١٢٨ ، ٩٥ ، ١١٠ ، ١٢٨ .

- تفعيل دور الإدارة بتتبع الثروات غير المشروعة وإجراء التحريات الدقيقة وتوسيع نطاقها حول ثروات كبار مهربي المخدرات وتوفير الأساليب القانونية التي تكفل فرض الحراسة على تلك الثروات غير المشروعة ومصادرتها قضائياً .
- توسيع نطاق التعاون مع الجهات المختلفة للحصول على مستندات الملكية الرسمية (١).

هذا ويجب تبادل المعلومات الدقيقة عن كبار التجار لضبطهم ومنع السموم من الأسواق ، وبالتالي يقل العرض من المخدرات لضبط الأموال الخاصة بالتجارة الملوثة وتقل فرص الحصول على المخدرات .

٥ – تصفية البؤر الإجرامية :

طبقاً لسياسة الوزارة في مجال مكافحة الجريمة بوجه عام وجريمة المخدرات بوجه خاص قامت الوزارة بعدة حملات لتصفية أكبر البؤر الإجرامية في هذا المجال وذلك بناءً على التحريات والمعلومات الدقيقة التي تصل إلى متخذي القرار لوضع الخطط المستقبلية (قصيرة المدى وطويلة المدى) للوصول إلى تقليل العرض من المخدرات بكافة السبل المتاحة ، ويستلزم ذلك التنسيق بين كافة قطاعات الوزارة متمثلة في: قطاع الأمن المركزي والأمن العام ومديريات الأمن في كافة أنحاء الجمهورية بملاحقة كبار مهربي المخدرات وضبطهم وتقديمهم للعدالة . وهناك عمليات قامت بها الوزارة متمثلة في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالتنسيق مع كافة القطاعات المشار إليها في سيناء في منطقة (الحويطات – الترابين –

(١) المجلس القومي لمكافحة وعلاج الادمان ،صندوق مكافحة وعلاج الإدمان . برنامج عمل المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان بالتنسيق مع الوزارات والجمعيات الأهلية والأطراف المعنية بمواجهة مشكلة المخدرات ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

العبايدة) حيث يقومون بترويج مخدر الهيروين لتجار التجزئة والقطاعى متخذين الطرق المؤثرة فى المناطق الصحراوية طريقاً لهم لترويج المخدرات.

كما قامت بعدة حملات فى مناطق متفرقة فى القاهرة وباقى المحافظات [1].

ب – مواجهة الطلب على المخدرات :

هناك دور لوزارة الداخلية فى ضبط قضايا التعاطى والإدمان هو الدور الأساسى بالإضافة إلى ذلك تقوم بدور مهم فى المساعدة فى عمليات خفض الطلب على المخدرات من خلال الجهود التالية :

أ – تساهم الوزارة فى الأنشطة الرامية لخفض الطلب على المخدرات بالتنسيق مع وزارات الإعلام والأوقاف والثقافة والجامعات والمجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان وصندوق فرق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى ، بالإضافة لمشاركتها فى الندوات واللقاءات الجماهيرية للتوعية والتبصير بمخاطر التعاطى والإدمان وتشجيع المدمنين على التقدم للعلاج ، وخاصة أن قانون مكافحة المخدرات يعفى المدمن من العقاب إذا تقدم من تلقاء نفسه طالباً للعلاج مع السرية التامة [2].

ب – تبذل وزارة الداخلية جهوداً مكثفة بالتنسيق مع الأجهزة المعنية لتخصيص سجون خاصة بالمحكوم عليهم فى قضايا المخدرات أو فصلهم فى أماكن خاصة بالسجون.

---

(١) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات . التقرير السنوى لعام ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ، صـ ٦٩ ، ٥٥ ، ٨٣ ، ١٠١ .

(٢) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات . موقف المخدرات فى مصر ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، صـ ١٨.

جـ - يتم بصفة مستمرة ومنتظمة عقد لقاءات مع نزلاء المؤسسات العقابية ورعاية الأحداث ، وتتبع الوزارة معهم كافة أساليب ونظم المعاملة العقابية الحديثة (التعليم – التثقيف – التهذيب) بالتعاون مع وزارتي الشئون الاجتماعية والثقافة ، وأيضاً المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان وصندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي (١).

هـ - تنظم الوزارة مسابقات رياضية داخل المؤسسات العقابية بالتنسيق مع وزارة الشباب والرياضة .

وهناك تنسيق بين وزارة الداخلية والهيئات المعنية بمواجهة مشكلة المخدرات منها مايلي :

١ – التنسيق مع الوزارات المعنية :

- **وزارة الإعلام** : في القيام بالحملات الإعلامية للتوعية بمخاطر الإدمان وآثاره السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع .
- **وزارة العدل** : حيث يتم التعاون معها في متابعة وتجديد المستجدات التشريعية الطارئة على تشريعات المخدرات والعمل على ضمان تنفيذها كي يتحقق لقانون المخدرات فعاليته وردعه للمجرمين.
- **وزارة الصحة والسكان** : بتشديد الرقابة على الصيدليات التي تبيع العقاقير المخدرة دون ضوابط معينة ودون إثبات ذلك في الدفاتر الرسمية .
- **وزارتا التربية والتعليم ، والتعليم العالي** : وهي مشاركة وزارة الداخلية في عقد الندوات والمؤتمرات واللقاءات الطلابية التي تستهدف توعية الطلاب بمختلف شرائحهم العمرية ، كما سبق وأشرنا .

---

(١) المجلس القومي لمكافحة وعلاج الادمان،صندوق مكافحة وعلاج الإدمان ،برنامج عمل المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان وصندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي بالتنسيق مع الوزارات والجمعيات الأهلية والأطراف المعنية بمواجهة مشكلة المخدرات،مرجع سابق،صـ ٦٨-٦٩ .

٢ – التنسيق مع أجهزة وهيئات محلية ودولية [١] :

هذه الأجهزة هى صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى والمجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، ويشمل ذلك مشاركة وزارة الداخلية فى برامج التوعية والندوات التى يعقدها صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والمجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، التى تستهدف شرائح معينة متنوعة (ضباط مكافحة المخدرات – ضباط حرس الحدود – مأمورى الجمارك – الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين والأطباء – والصيادلة – والممرضين) ، حيث يتم الاعتماد على ضباط الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوصفهم خبراء فى التعامل مع الأبعاد الأمنية لمشكلة المخدرات ، كما نجد التنسيق يشمل الدعم المادى الذى يضخه صندوق مكافحة وعلاج الإدمان للإدارة لتيسير الحصول على وسائل المكافحة لتقرير جهودها فى التصدى للمشكلة .

أما بالنسبة للهيئات الدولية ، وتتمثل فى :

- برنامج الأمم المتحدة للرقابة على المخدرات ومنع الجريمة.
- الهيئة الدولية للرقابة على المخدرات ، بالإضافة إلى أجهزة وإدارات المكافحة فى بعض الدول فى مجالات التنسيق بوجه عام لتقرير التفاعل الناجح مع أطراف المشكلة وأبعادها الداخلية والخارجية.

المطلب الثانى

جهود وزارتى العدل والصحة والسكان

أولاً : جهود وزارة العدل :

لقد ارتبط اهتمام وزارة العدل بمشكلة المخدرات فى مصر بإصدارها تشريعاً قانونياً يواجه المشكلة ويجرمها ، هو القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ ،

(١) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٣، صـ١٩-٢٠.

بتعديل الأمر العالى الصادر فى ١٠ مارس ١٨٨٤ بشأن أحكام وإجــراءات متعلقة بزراعة الحشيش وبيعه.

وبالتالى يمكن القول أن إهتمام وزارة العدل بمشكلة المخدرات بدأ فى مستهل القرن السابق ، ويتركز اهتمام الوزارة بهذه المشكلة فى عمليات خفض العرض من الشق الخاص بمتابعة الجهود التشريعية التى تهدف إلى محاصرة انتشار وترويج المخدرات وبما يواكب التطورات التشريعية المحلية والإقليمية والعالمية التى تطرأ على تشريعات المخدرات وبما يتضمن التصدى للمستجدات الطارئة على الظاهرة وأبعادها المختلفة فى الآونة المختلفة [1].

ويما أن وزارة العدل هى الجهة الوحيدة المنوط بها إصدار تشريعات المخدرات وتحديثها لما لها من أهمية كبرى في مواكبــة التطــور والتغيــر لمكافحة تطور الجريمة وأساليب ارتكابها ، فقد تــم تعــديل القــانون رقــم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠م الخاص بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجــار فيها، والمعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ [2]، فمن أهــم ســمات هــذا القانون .

- التوسع فى التجريم والتشديد والعقاب ، ومن ذلك استحداث جــرائم جديدة أهمها جريمة تأليف عصابات ولو فى الخارج ، أو الانضمام إليها أو الاشتراك فيها إذا كان ذلك لغــرض جلــب المخــدرات أو الاتجار فيها أو تقديمها للتعاطى فى مصر . ولقد رأى المشرع فــى تقديره لهذه الجريمة الخطورة لعصابات الاتجــار غيــر المــشروع بالمخدرات سواء داخل مصر أو خارجها ، وضرورة التصدى لهــا حتى من قبل أن تشرع فى ممارسة أى من أنشطتها الإجرامية داخل

---

(١) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الادمان ، صندوق مكافحــة وعــلاج الإدمــان ، جهــود احتياجــات الوزارات والمحافظات المعنية بمواجهة مشكلات إدمان المخدرات ، مرجع سابق ، صـــ ٤-٥ .

(٢) انظر قانون مكافحة المخدرات رقم ١٢٢ لسنة ، ١٩٨٩ ، أرشيف الإدارة العامة لمكافحة المخدرات.

البلاد ونرى أن تشديد العقوبة على مرتكبى جرائم المخدرات يحقق هدفين الأول : عام ، تقليل ارتكاب جرائم المخدرات بصفة عامة وجرائم المخدرات بصفة خاصة وبالتالى تقليل الطلب على المخدرات ، الثانى : أن المجرم سوف يفكر أكثر من مرة قبل الإقدام على ارتكاب الجريمة (الردع العام) تقليل العرض من المخدرات .

- ويهدف القانون أيضاً إلى مكافحة نشاط مجرمى المخدرات وحرمانهم من عائداتها من خلال مصادرة الأراضى والأموال ووسائل النقل المستخدمة فى ارتكابها أو المتحصلة من جرائم المخدرات وفرض غرامات مالية ضخمة تصل إلى نصف مليون جنيه إلى جانب التعويضات الجمركية [١].
- كما حرص المشرع المصرى على مواكبة الاتجاهات التشريعية المعاصر للمجتمع الدولى بشأن ضبط المعدات والممتلكات والإيرادات المستخدمة أو المتحصلة من جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات على النحو الوارد بالاتفاقيات الدولية المعنية ١٩٧١-١٩٨٨ بشأن الاتجار بالمخدرات ، وذلك لإعادة – كما سبق وأن أشرنا – استخدام جزء من هذه الأموال والمعدات فى تحديث أجهزة الإدارة.

ب – تقوم وزارة العدل بعقد دورات تدريبية متخصصة لأعضاء النيابة العامة فى مجال مكافحة المخدرات والمستجدات التشريعية والعملية الطارئة على المشكلة [٢].

وتم خلال عام ١٩١٩/٢٠٠٠ تدريب ٥٤ عضواً ، ولقد روعى فى اختيار القائمين على التدريب أن يكونوا من المتخصصين فى مجال جرائم

---

(١) انظر: أسامة أحمد شتات ، قانون مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها من حيث آخر التعديلات ، مرجع سابق ، صـ ٥ .

(٢) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ،صندوق مكافحة وعلاج الإدمان : جهود واحتياجات الوزارات المعنية بمواجهة مشكلة إدمان المخدرات ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، صـ ٩ .

المخدرات بهدف تزويد الأعضاء والعاملين فى هذا المجال بالخلفية المعرفية والعملية اللازمة للتعامل الناجح مع قضايا المخدرات بمختلف أنماطها.

ويجب زيادة عقد هذه الدورات والأعداد للاستفادة منهم فى مكافحة هذه الجريمة حيث أن الاهتمام بتدريب العاملين فى مجال المكافحة سواء كانوا أعضاء نيابة وضباط والأطباء القائمين على العلاج فى المستشفيات أو المصحات – يوفر الجهد والمال فى التعامل مع المشكلة بشكل صحيح .

جـ- المشاركة فى المؤتمرات الإقليمية والدولية لدعم هذا التعاون بين أجهزة مكافحة المخدرات فى المنطقة (١).

د – العمل على إنشاء لجان وطنية مختصة تتولى التنسيق بين مختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ، وبين المشاركين فى وضع وتنفيذ برامج العمل الاجتماعى لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمالها.

هـ – عقد اتفاقيات ثنائية لتيسير الاتصال بين الدول المجاورة حتى يمكن مطاردة عصابات تهريب هذه المخدرات عبر الحدود .

و – النظر فى تحديد وتعديل القوانين والإجراءات الوطنية الواجبة لتواكب التطورات التشريعية والعالمية ولتواجه أفراد مشكلة المخدرات بما لا يتعارض مع الدستور ، وذلك عن طريق :

- تيسير الحصول على الأدلة من الخارج لاستخدامها فى الإجراءات الجنائية فى المحاكم الوطنية .
- دراسة العديد من الآليات البديلة للمحاكمة فى الأنظمة القانونية العالمية المختلفة للمساعدة فى تقليص عدد القضايا أمام المحاكم الجنئية ومن ضمنها قضايا المخدرات الخاصة بإحراز وحيازة

---

(١) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ،صندوق مكافحة وعلاج الإدمان ، جهود واحتياجات الوزارات المعنية بمواجهة مشكلة إدمان المخدرات ، مرجع سابق ، صـ ٧٣-٧٤ .

العقاقير المخدرة بقصد التعاطى حيث إنها نسبة كبيرة من القضايا المعروضة أمام المحاكم المصرية.

- مواكبة التطور والتغير عن طريق النص على جرائم جديدة لمواجهة أشكال النشاط الإجرامى المستمر ، حيث أن هناك أشكالاً متنوعة ومختلفة فى التهريب والجلب من الخارج والحيازة مثال التهريب عن طريق (الطرود البريدية) .
- تيسير المساعدة القانونية المتبادلة من المعلومات والتحريات والتحقيقات فى المحاكم وتسليم المجرمين وتنفيذ الإتفاقيات القضائية والعمل على إنشاء آليات داخلية تتيح تنفيذ ذلك .

ثانياً : جهود وزارة الصحة والسكان [1] :

بدأ اهتمام وزارة الصحة والسكان بمشكلة المخدرات منذ قانون الصيادلة رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ وإن كان لم يصدر خصيصاً لمواجهة مشكلة المخدرات ، إلا أن مواجهة المشكلة والتصدى لها يعتبر إحدى مهام القانون ومجالاته ضمن مجموعة مهام أخرى من أنشطة الوقاية والعلاج ، وتعد هذه الأنشطة المسئوليات الأساسية لمهام الوزارة بالإضافة لمهام أخرى فى مجالات الاكتشاف المبكر ، والمساهمة فى جهود التأهيل وإعادة الإندماج ، وللوزارة جهود عامة من خدمات صحية وعلاجية توفرها المستشفيات والمراكز الصحية والوحدات .

ولقد تركزت جهود وزارة الصحة لمواجهة هذه المشكلة فيما يلى:

١ – الوقاية من التعاطى والإدمان :

تقوم وزارة الصحة والسكان بجهود فى مجال الوقاية من التعاطى وتسعى إلى إعمال آليات متنوعة قبل عقد الندوات والمؤتمرات ، وإعداد

---

(١) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، جهود واحتياجات الوزارات والمحافظات المعنية بمواجهة مشكلات إدمان المخدرات ، مرجع سابق ، صـ١٧-١٨.

الشباب وتنظيم الدورات التدريبية لمختلف الفئات العمرية ، وفيمايلى جهود الوزارة فى تفعيل هذه الآليات :

– إنشاء المركز القومى لدراسات الصحة النفسية والإدمان [1] ، ودعمه كى يؤدى دوره التدريبى والبحثى بما يمكن من ملاحقة تطور انتشار الظاهرة ورصد طبيعة الحاجة إلى الخدمات التخصصية بالمحافظات، والمواقع المختلفة لتأسيس ومراجعة خطة نشر الوحدات العلاجية وتطوير برامجها ، كذلك من برامجه التدريبية الحالية تدريب الفريق الصحى على مستوى الرعاية الصحية الأولية للقيام بدوره الوقائى والإرشادى للحد من خطورة هذه الظاهرة لكونه يمثل خط الدفاع الأول للوقاية منها: وينظم المركز دورات تدريبية يلحق بها من(٣٠ – ٥٠) طبيباً من الوزارة وذلك بالتعاون مع الجامعات المصرية ومنظمة الصحة العالمية [2].

وتعقد الوزارة دورات تدريبية للأطباء والممرضين لرفع كفاءاتهم فى مواجهة المشكلة وتنمية الخلفية المعرفية لديهم وتزويدهم بالمعلومات الحديثة حول أنماط المواجهة والعلاج .

– السعى لتحديد حجم مشكلة تعاطى وإدمان المخدرات فى مصر ورصد الخصائص النفسية والاجتماعية والحالة الصحية للمتعاطين وأسرهم ورصد الجماعات الهشة المهيأة للوقوع فى المشكلة من أجل ذلك تسعى الوزارة إلى إجراء بحوث قومية تهدف إلى جمع قدراً كافياً من المعلومات التى تهيىء تخطيطاً ناجحاً لمواجهة المشكلة وحجمها الحقيقى وتطبيق برامج محلية عاجلة وآجلة لمواجهتها [3].

---

(١) هو مركز معترف به من منظمة الصحة العالمية ويهدف لرصد ظاهرة التعاطى والإدمان وتطوير سبل الكشف عنها من خلال مركز معلومات الإدمان التابع له وينظم المركز التدريب النظرى والعملى للفريق العلاج .

(٢) مركز بحوث الشرطة ، كتيب بعنوان " احترس المخدرات تدمير لك ولأسرتك ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة ، مطابع الشرطة ، بدون .

(٣) راجع : د. مسعد سيد عويس ، دور أنشطة الترويح وأوقات الفراغ فى مواجهة الإدمان ، المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، المؤتمر السنوى الرابع ، ٢٩ يونيه ٢٠٠٢ ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، صـ ١٠٩ .

- تنظيم عقد اللقاءات والمؤتمرات وإعداد الكتيبات الإرشادية للتوعية بمخاطر الإدمان ، بالمدارس والنوادى والمصانع.
- الاستمرار فى تحديث اللوائح المنظمة لصرف العقاقير المؤثرة على الجهازين العصبى والنفسى.

٢ – العلاج من الإدمان [1] :

يشمل العلاج الآتى :

الاكتشاف المبكر ، العلاج ، التأهيل وإعادة الاندماج الاجتماعى ، وتبذل وزارة الصحة جهوداً متنوعة فى سبيل تغطية حاجات المحافظات والمناطق النائية إلى الخدمات العلاجية من الإدمان ، يمكن إجمالها فيما يلى:

- تم إنشاء وحدات علاجية جديدة لعلاج الإدمان وتطوير القائم منها ، وتوفير الخدمة بالقرب من المواطن المريض تيسيراً عليه وعلى أسرته ، وتعمل الوزارة على زيادة عدد الأسرة بالمصحات العلاجية وهذه المصحات هى : (مصحة علاج الإدمان بالخانكة – مصحة علاج الإدمان بالمطار – مصحة علاج الإدمان بحلوان – مصحة علاج الإدمان بالمعمورة – مصحة علاج الإدمان بأسوان – مصحة علاج الإدمان بشبرا قاص)، بالإضافة إلى عشرة أقسام داخلية داخل المستشفيات الصحية والنفسية بالمحافظات المختلفة (بنى سويف – المنيا – أسيوط – بورسعيد – بنها – الشرقية – كفر الشيخ – قنا – سوهاج).

ويجب دعم هذه المصحات مادياً ، كما يجب ضرورة إقناع الأفراد المدمنين بضرورة التوجه للعلاج بهذه المصحات مع المحافظة على السرية التامة .

(١) راجع د.أحمد يوسف بشير ، أبعاد التخطيط التكاملى لمواجهة مشكلة المخدرات فى مجتمعاتنا العربية، مجلة الفكر الشرطى ، المجلد السادس ، العدد الثالث ، الشارقة ، ديسمبر ١٩٩٧ . ص ٣٠١- ٣٠٢ .

- الاستمرار في تطوير شبكة الكشف عن المواد المخدرة لتغطي كافة محافظات الجمهورية وإنشاء معامل في المحافظات النائية وتدريب العاملين عليها وتوفير المستلزمات الطبية اللازمة لتشغيلها .
- قد تم تزويد المعامل بالأجهزة الحديثة للكشف عن الإفرازات البيولوجية للمدمنين وكذا الحالات التي تم تحويلها للجهات الأمنية والقضائية المسئولة ، ما يساعد في الكشف المبكر عن الإدمان .
- التعاون مع الجامعات في مجال تدريب الكوادر الفنية بمعاملها وتقديم خدمات الكشف عن المواد المخدرة للجمهور .
- مد شبكة معلومات الإدمان الحالية لتشمل الوحدات العلاجية الرئيسية بما يمكنها من التدخل الإسعافي والعلاجي الصحيح في أقل وقت.

المطلب الثالث

جهود وزارتي التربية والتعليم والشباب والرياضة وباقي الوزارات

أولاً : جهود وزارة التربية والتعليم [1] :

تقوم الوزارة بمسئوليات جوهرية ونوعية في أنشطة خفض الطلب مع التركيز الشديد على عمليات الوقاية والاكتشاف المبكر للمتعاطي أو المدمن داخل المؤسسات التربوية ثم المساعدة في العلاج ، كما اهتمت الوزارة بمشكلة التدخين بين الطلاب داخل المدارس [2]، وذلك بوصف التدخين بوابة الدخول إلى عالم التعاطي والإدمان ، فأرست برنامجاً وقائياً

(١) المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان ، جهود واحتياجات الوزارات والمحافظات المعنية لمواجهة مشكلات إدمان المخدرات ، مرجع سابق ، صـ٤٨.

(٢) لمزيد من التفصيل انظر القانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١ في شأن الوقاية من أضرار التدخين – الجريدة الرسمية .

يقوم على منع التدخين فى المدارس ولجان الامتحانات والإدارات التعليمية ، بالإضافة إلى المؤسسات الاجتماعية والتربوية الأخرى التابعة لها .

ويمكن إيجاز جهود الوزارة فى مجال مواجهة مشكلة التدخين فيما يلى :

١ – إعداد النشرات والأدلة والكتيبات والملصقات التى تحذر من التدخين وأضراره [1].

٢ – تنظيم قوافل الرعاية الاجتماعية التى تضم عدداً من المختصين (أطباء – علماء الدين – علماء النفس والاجتماع – التربويين) إلى أكبر عدد من المديريات التعليمية والمعسكرات الشبابية .

٣ – توصيف جماعات النشاط المختلفة وخاصة جماعة الهلال الأحمر والجماعة الصحية والإذاعة المدرسية للتوعية بأضرار التدخين وكيفية الإقلاع عنه .

٤ – زيادة نشاطات مدرسيه (مثل المسرحيات) تحذر من خطر التدخين وتبين مدى تداعياته السلبية .

٥ – طرح مسابقات بحثية بين الطلبة ترصد أخطار التدخين ، وتخصيص جوائز وحوافز لحفز الطلبة على المشاركة فيها .

٦ – تكثيف البرامج الرياضية الجماعية لامتصاص طاقات الشباب واستثمار أوقات فراغهم وبث الثقة فى نفوسهم .

٧ – التعاون مع الجهات والمؤسسات الصحية والجمعيات العلمية والأهلية التى تهتم بهذه المشكلة مثل وزارة الصحة – البيئة – الأوقاف – والجمعيات الأخرى التى تحارب التدخين.

---

(١) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الادمان ـصندوق مكافحة وعلاج الإدمان ، برامج عمل المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان وصندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى بالتنسيق مع الوزارات والجمعيات الأهلية والأطراف المعنية بمواجهة مشكلة المخدرات ، مرجع سابق ، صـ ٨٠-٨١.

٨ – توظيف مجالس الآباء والمعلمين للمشاركة فى تنفيذ خطط برامج وقاية الطلاب من أخطار التدخين.

٩ – إعداد دورات للعاملين مع الطلاب فى مجال منظومة التدخين.

١٠ – إصدار التعليمات والتوجيهات التى تفعل الجهود السابقة وتتمشى معها، حيث أصدر وزير التربية والتعليم قراراً وزارياً ينص على " يحظر حظراً تاماً قيام أى طالب أو عضو من العاملين بلجان الامتحانات فى امتحان النقل أو الامتحانات العامة المحلية أو المركزية بالتدخين فى هذه اللجان طوال فترة الامتحان" ، هذا بالإضافة إلى أن التدخين ممنوع أساساً فى المدارس (١).

١١ – تفعيل المشاركة بين جهود الوزارات والهيئات الحكومية وغير الحكومية المعنية بمواجهة مشكلة المخدرات.

١٢ – مواجهة المشكلة فى مراحلها الأولى " مرحلة التعليم الأساسى .

ثانياً : وزارة الشباب والرياضة :

تقوم وزارة الشباب والرياضة بالاهتمام بالتوعية بأخطار المخدرات والمشكلات المترتبة عليها ولا توجد إدارة متخصصة لمواجهة هذه المشكلة. ويمكن بإيجاز توضيح جهود الوزارة فيما يلى :

١ – تبصير الشباب المتعاطى بأهمية العلاج وجدواه وتوجيههم إلى المراكز والمصحات العلاجية المتخصصة التابعة لوزارة الصحة أو الجامعات ، من منطلق أن الإدمان مشكلة اجتماعية ونفسية يواجهها المجتمع ككل .

٢ – توفير وحدات للكشف عن وجود المخدرات بالأندية ومراكز الشباب.

٣ – تكثيف الدورات التدريبية التى تهدف للتوعية بالمشكلة.

٤ – توعية الشباب بخطورة التعاطى والإدمان (٢).

---

(١) راجع: د. أحمد يوسف بشير، أبعاد التخطيط التكاملى لمواجهة مشكلة المخدرات فى مجتمعاتنا العربية، مرجع سابق ، صـ ٢٨٠- ٢٨١ .

(٢) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ،صندوق مكافحة وعلاج الإدمان ، برنامج عمل المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى وصندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى بالتنسيق مع الوزارات والجمعيات الأهلية والأطراف المعنية بمواجهة المخدرات ، مرجع سابق ، صـ ٩٨-٩٩ .

٥ – المساهمة فى الكشف عن حالات التعاطى بين فئات المجتمع من الشباب المتقدمين للالتحاق بالأندية المختلفة.

٦ – إيداع بعض الأساليب المرنة التى تسمح للشباب المدمن بأنه يعيش حياة طبيعية وسوية.

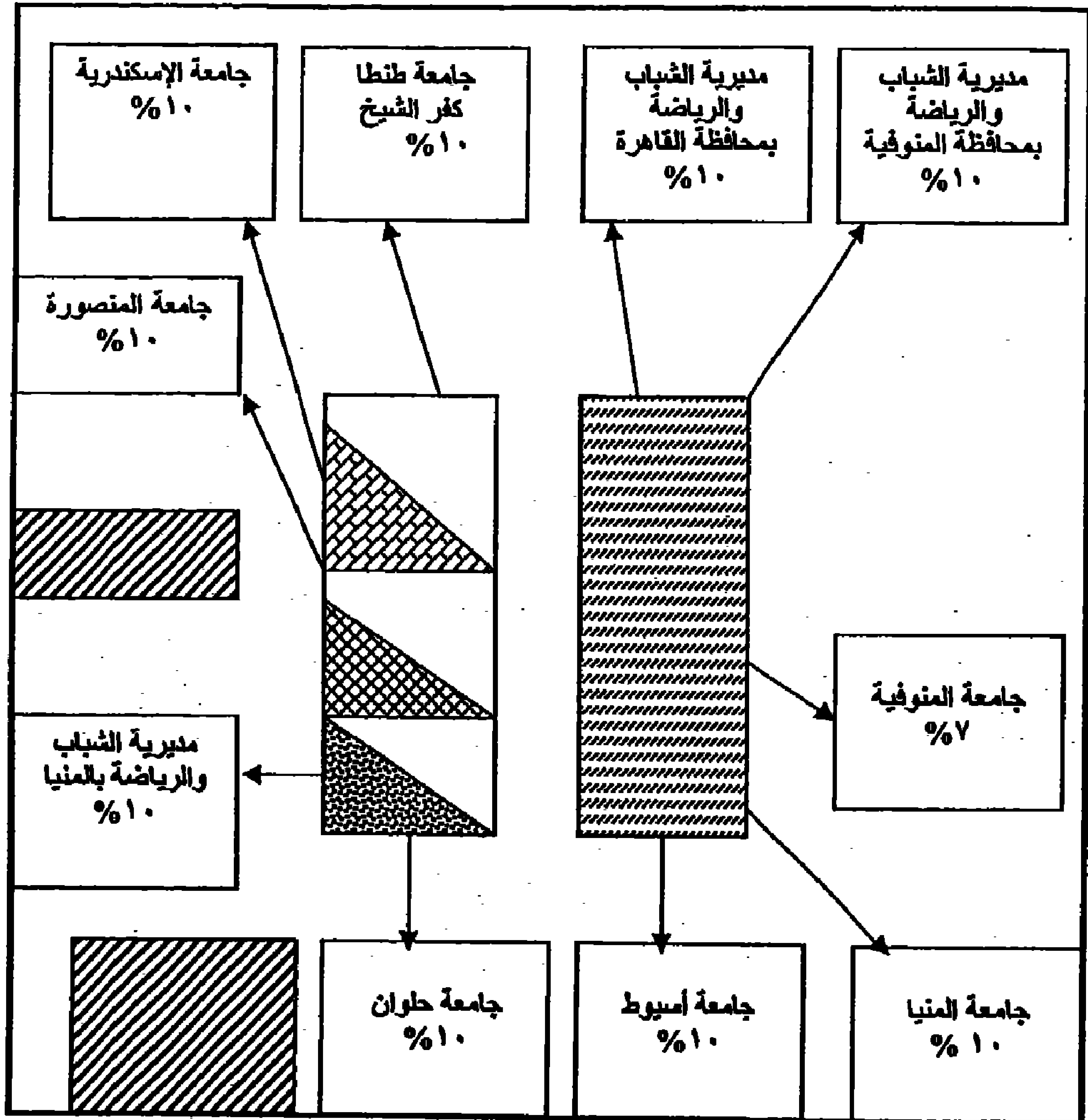
٧ – مساعدة الشباب المتعاطى فى أن يجرى تغييراً جذرياً لواقعه الاقتصادى والاجتماعى .

٨ – توعية العاملين بالمؤسسات الرياضية بكيفية اتباع إجراءات الوقاية وكيفية اكتشاف حالات التعاطى المبكر ومساعدة المدمن من التراجع عن إدمانه فى وقت مبكر.

وفيما يلى بيان يوضح نسبة المستفيدين من برامج التوعية التى تقوم بها وزارة الشباب بالتعاون مع المجلس والصندوق [1] .

[1] المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ،صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى ، برنامج عمل المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، وصندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى بالتنسيق مع الوزارات والجمعيات الأهلية والأطراف المعنية بمواجهة مشكلة المخدرات ، مرجع سابق ، ص١١٧.

التوزيع النسبى للمستفيدين من برامج التوعيـــة والتثقيـــف التـــى عقـــدت بالتنسيق بين المجلس والصندوق ووزارة الشباب والرياضة .



شكل رقم (٨)

ثالثاً : وزارة الإعلام:

تقوم وزارة الإعلام بدور جماهيرى مؤثر فى أنشطة التثقيف والتوعية بأخطار الإدمان ، ولوزارة الإعلام دور فعال وهام فى مجال الوقاية عن طريق الرسائل الإعلامية الموجه المرئية والمسموعة والمكتوبة فى الصحف والمجلات ، **ومن أبرز جهود الوزارة ما يلى :**

١ – إعداد الحملات الإعلامية المتواصلة فى المناسبات عبر القنوات الإعلامية المختلفة للتوعية بمخاطر الإدمان وأثره على الفرد والأسرة والمجتمع (١).

٢ – تقديم برامج متخصصة حول مختلف أبعاد جوانب مكافحة وعلاج الإدمان.

٣ – أهمية دور الأسرة فى غرس القيم الدينية والتربوية فى نفوس أعضائها حماية لهم فى المستقبل من الوقوع فى تلك المشكلة .

٤ – إظهار أهمية دور كل من: الخطيب فى المسجد ، والواعظ فى الكنيسة والمدرس فى المدرسة والأخصائى الاجتماعى فى النادى للتصدى لهذه المشكلة بكافة السبل .

٥ – دعوة المؤسسات التربوية والتعليمية للاهتمام بتقديم برامج للنشئ والشباب تساعدهم فى قضاء وقت فراغهم فى الأندية الرياضية أو الأنشطة الثقافية والدينية المختلفة داخل المدرسة أو خارجها (٢).

٦ – تكثيف الحملات الإعلامية فى مجال مكافحة التعاطى والإدمان والتوعية بخطورته .

---

(١) راجع : د. اسماعيل حلمى ، الإعلام والمخدرات ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،١٩٩٤ . صـ ٢٥-٧٦ .

(٢) انظر: ياسر السيد ، الاتجاهات إزاء كفاءة الإعلام فى مواجهة ظاهرة تعاطى المواد النفسية . المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية ، المجلد الثالث والأربعون . العدد الأول ، يناير ٢٠٠٦ ، القاهرة ، صـ ١٣٧ – ١٣٨ .

٧ – بيان أهمية تنسيق جهود وأنشطة الوزارات والأطراف المعنية لدراسة مشكلة الإدمان والتخطيط لمحاصرتها على المستوى القومي(١).

٨ – بيان ضرورة إدخال الفحص المعملي للمخدرات ضمن متطلبات استخراج أو تجديد رخص القيادة للحد من ظاهرة التعاطي بين السائقين.

٩ – تشجيع ومتابعة حملات المكافحة على أرض سيناء إعلامياً ، ودعم جهود أجهزة الدولة خاصة الشرطة والقوات المسلحة في هذا المجال .

١٠ – ضرورة تشديد الإجراءات الرقابية في الموانى والمطارات لمواجهة الأساليب الحديثة في تهريب المخدرات .

١١ – التركيز على أساليب الوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات والسبل والإجراءات التي يمكن للأسرة إتباعها إذا كان لديها فرد مدمن.

١٢ – تقرير حملات الجهات والمؤسسات المتخصصة لحماية الأطفال من استخدامهم في تجارة المخدرات ، والدعوة لتشديد العقوبات على تجار المخدرات الذين يستغلون الأطفال في ذلك .

رابعاً : وزارة الثقافة والأوقاف :

يمكن رصد نشاطات وزارة الثقافة للوقاية المباشرة من المخدرات فيما يلي :

– إصدار مطبوعات مبسطة تتضمن الجوانب: العلمية والدينية والاجتماعية وغيرها لتوضيح أخطار الإدمان وآثاره ، وتصدر هذه المطبوعات على نمط مكتبة الأسرة .

– الاستفادة من فنون الثقافة المنتشرة في القاهرة والمحافظات لإقامة أنشطة ثقافية متميزة.

---

(١) راجع : د. آمال هلال . الشباب المصري وظاهرة المخدرات – دراسة ميدانية على عينة من شباب الأندية ومراكز الشباب بمدينة القاهرة ، المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، صـ٥١.

- تحفيز نجوم الفن والأدب ودعوتهم لحضور أنشطة محاربة الإدمان لتبصير الشباب المصرى بمخاطره.
- توظيف النشرات التى تطبعها وزارة الثقافة لنشر بعض إنتاج المراكز العلمية المعنية بمواجهة مشكلات الإدمان (١).
- تفعيل آليات الوقاية من الإدمان مثل الإنتاج المسرحى ، والإنتاج السينمائى ، وعقد الندوات والمؤتمرات والمحاضرات العامة، وتنظيم المعارض الفنية وإقامة المسابقات الثقافية والأدبية والفنية التى تخاطب بدورها شرائح عمرية ومهنية متنوعة.

وزارة الأوقاف :

فى ضوء الأدوار المهمة التى تنهض بها الوزارة فى مجالات التوعية والتدريب (وهى ما يندرج فى إطار نشاطات الوقاية من الدرجة الأولى) ، **وهناك آليات لتفعيل دور الوزارة هى :**

- إعداد كتب ونشرات عن المسكرات مدعومة بالأدلة الشرعية من الكتاب والسنة.
- المساعدة فى دعم وتمويل مشروعات المساندة المادية للمدنين وأسرهم بالتعاون مع الشئون الاجتماعية(٢).
- تدريب مجموعة متميزة من الدعاة على مكافحة المخدرات خاصة فى المناطق النائية والأحياء المستهدفة.
- إقامة مسابقات للدعاة تتناول مشكلات التعاطى والإدمان.

---

(١) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الادمان : صندوق مكافحة وعلاج الإدمان ، برنامج عمل المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان وصندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى بالتنسيق مع الوزارات والأطراف المعنية بمواجهة مشكلة المخدرات ، مرجع سابق ، صـ ٢٨ .

(٢) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان . جهود واحتياجات المحافظات المعنية بمواجهة مشكلات إدمان المخدرات ، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، صـ ٥٦ .

- التعاون مع الجامعات فى إلقاء الدروس الدينية بين الطلاب والأساتذة وأعضاء هيئة التدريس حول موقف الدين من المخدرات.
- استغلال المعسكرات الصيفية للطلاب والعمال وإلقاء المحاضرات والدروس التى تتناول تحريم التعاطى وتناول المسكرات.
- تدعيم وتكثيف التعاون مع المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان.

وبعد هذا العرض لجهود الوزارات المختلفة لمكافحة مشكلة المخدرات يلزم ضرورة تفعيل هذه الجهود بإقناع الأفراد المدمنين أو الشباب ذوى التجربة بالإبتعاد عن المخدرات بكافة صورها بداية من التدخين حيث إنه بوابة الدخول للإدمان ، وضرورة التنسيق والتعاون المستمر والبناء بين الوزارات السابقة والمجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان وبين الصندوق فى مجال الدراسة والبحث والدعم المادى الكامل لتنفيذ السياسات الموضوعة من قبل هذه المؤسسات الحكومية للحد من هذه الظاهرة فى مجتمعنا بكافة السبل ، وضرورة الكشف المبكر لحالات التعاطى والتوجيه السليم لأصحابها عن طريق إعداد قادة قادرين ومؤهلين علمياً وعملياً للتعامل مع الظاهرة بطرق علمية مبسطة مع المحافظة على السرية التامة.

ونورد فيما يلى الأسس والمبادئ التى يقوم عليها برنامج عمل الوزارات بالتنسيق مع المجلس والصندوق والهيئات المعنية (١).

١ – الأخذ بالرؤية الشاملة التى تشارك فيها كل الهيئات الحكومية وغير الحكومية.

٢ – التعامل الجاد مع هدفى: خفض العرض والطلب على المخدرات .

٣ – الحرص على تنوع أنماط التعامل مع مشكلة المخدرات لاستيعاب المستجدات العالمية والمحلية الطارئة عليها .

---

(١) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى ، برنامج العمل للمجلس والصندوق بالتنسيق مع الوزارات والأطراف المعنية لمواجهة مشكلة المخدرات ، مرجع سابق ، صـ ٢١ .

٤ – اعتبار الوقاية عملاً مخططاً ومتعدد المستويات بهدف الحيلولة دون الوقوف فى دائرة التعاطى والإدمان.

٥ – تفعيل أدوار الأسرة المصرية فى الوقاية والعلاج والتأهيل توخياً للمواجهة الشاملة مع المشكلة.

٦ – التعامل مع المتعاطى والمدمن كمريض اجتماعى من حقه العلاج والتأهيل والإندماج.

٧ – اعتبار الاكتشاف المبكر هدفاً استراتيجياً يساعد على فاعلية العلاج والحد من الأضرار الصحية والجسيمة والنفسية والاجتماعية والمادية للتعاطى .

٨ – تنمية القدرات البشرية للأطراف والأجهزة ذات الصلة بنشاط المجلس والصندوق.

المبحث الثانى
دور الأسرة فى الاكتشاف المبكر لجرائم المخدرات

تمهيد وتقسيم:

للأسرة مسئولية كبرى ودور هام فى تقرير النماذج السلوكية التى يبدو عليها الطفل فى كبره ، فلا شك أن شخصية الإنسان وفكرته عن هذا العالم وما يكتسبه من تقاليد وعادات ومعايير للسلوك إنما هى نتاج لما يتلقاه الطفل من أسرته منذ يوم ميلاده [1]، والأسرة هى العامل الأول فى صناعة سلوكه الاجتماعى ، وهى التى تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية وتشرف على

(١) راجع د. محمد شفيق ، علم النفس الجنائى ، مطبعة كلية الشرطة ، القاهرة ٢٠٠٢ . صـ ٨٦.

النمو الاجتماعى للطفل وتكوين شخصيته وتوجيه سلوكه ، والأسرة هى التى تمد الطفل ما يرى من ثقافة ومن قيم وعادات واتجاهات اجتماعية ، ومنها فكرة الصواب والخطأ أى: أن الأسرة تمثل الأساس فى بناء الطفل فإذا تم بناء الأساس صحيحاً صلح باقى المبنى كله فهذه معادلة صحيحة (تنشئة اجتماعية سليمة – تربية – توعية – تعليم جيد) طفل صالح للمجتمع والعكس صحيح (١) .

يتضح من هذه المعادلة أن الأسرة هى المحك الأول لتلقى الطفل القواعد الأساسية من كافة الجوانب السلوكية والتربوية فإذا كانت هذه الأساسيات سليمة وموجة توجيهاً صحيحاً صلح الطفل ، وبالتالى كان نتاجاً قويا يعطى وينتج ، أما إذا كانت الأساسيات غير سليمة الأب مثلاً مدمن أو مجرم فتكون التنشئة الاجتماعية إلى حد كبير غير سليمة ويصبح الطفل عالة على المجتمع وبيئة خصبة للجرائم بكافة أنواعها . ونتناول هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب هى :

المطلب الأول : المبادرة فى التحصين ضد تعاطى المخدرات .

المطلب الثانى : نحو تنشئة اجتماعية سوية تواجه تعاطى المخدرات بين الأطفال .

المطلب الثالث : مبادرة الأسرة فى تربية الطفل (القواعد الأساسية).

المطلب الأول

المبادرة فى التحصين ضد تعاطى المخدرات

تسعى الجهود فى الوقت الراهن إلى الاكتشاف المبكر للتعاطى ، فهو عملية مستمرة لأحد الاختيارات العقلانية العالية الترشيد فى التعامل مع ظاهرة المخدرات ، وهو فعل يتقاطع مع جهود الوقاية والعلاج ، ومن ثم

(١) Joanne Neale . Drug Users in society U.C.E. London 2002 ,Page. 139.

فهو بحاجة إلى تنوع وتفرد – في الوقت نفسه – وفق خصائص المتعاطي (النفسية والاجتماعية) ودرجة تعاطيه ورغبته في العلاج ، وهناك عدة نقاط يجب الإشارة إليها قبل توضيح أهمية دور الأسرة في المواجهة لتخفيض العرض والطلب على المخدرات وهي [1] :

١ – متطلبات الاكتشاف المبكر .

٢ – آليات الاكتشاف المبكر .

٣ – تمويل متطلبات الاكتشاف المبكر .

٤ – أولويات التعامل مع الجمهور المستهدف .

١ – متطلبات الاكتشاف المبكر :

أ – إن نتائج الاكتشاف المبكر يجب أن تكون عملاً سرياً ، ولا يترتب عليها الحرمان من أي من الفرص والحقوق ذات الصلة بمستقبل من يكتشف تعاطيه وذلك بحصر المتعاطين الذين تقدموا للفحص من تلقاء أنفسهم وحماية حياتهم القانونية والاجتماعية .

ب – إنه فعل بحاجة إلى تنوع وتعدد ، لأنه يتقاطع مع جهود الوقاية والعلاج وفي الوقت نفسه يكون وفق خصائص المتعاطي النفسية والاجتماعية ودرجة تعاطيه ورغبته في العلاج .

جـ – تكثيف أساليب التوعية بأهمية الاكتشاف المبكر وجدواه بالنسبة للمتعاطي وأسرته .

د – توفير فرص علاج سرية حسب إمكانات المتعاطي وظروفه المادية.

هـ – لابد من فحص ظروف المتعاطي النفسية والصحية والاجتماعية لضمان نجاح الاكتشاف المبكر حتى لا يعود المتعاطي مرة أخرى للتعاطي .

(١) المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي،الإستراتيجية الوطنية لمواجهة مشكلات المخدرات ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٩١-٩٢ .

٢ – آليات الاكتشاف المبكر :

ويعتمد ذلك على آليتين :

الأولى رسمية : هى الفحص الإجبارى والدورى للتلاميذ وطلاب الجامعات عند القبول والتخرج وللمجندين ، ومن يستخرج وثائق سفر ورخص قيادة أو الترخيص بالقطاع العام أو الخاص ومن يتقدم لعقد القران ، وهذه مسئولية تقع على المؤسسات الحكومية فى التنفيذ .

الثانية أهلية : هى المنظمات والجمعيات الأهلية تحفز الجمهور المتعامل معها على الفحص الدورى ، خاصة هؤلاء الذين لا يتعاملون مع جهات حكومية أو يخشون لسبب أو لآخر التقدم للفحص .

ونحن نؤيد أن يسبق عملية الاكتشاف المبكر حملات لتوعية والتثقيف من خلال وسائل الإعلام المختلفة والأماكن والمؤسسات المستهدفة (١) .

٣ – تمويل متطلبات الاكتشاف المبكر :

يحتاج الاكتشاف المبكر إلى دعم مادى وفنى ، ولأن هناك بعض المؤسسات الحكومية والأهلية تحول دون توفير الإمكانات المطلوبة ، فيلزم التنسيق بين المؤسسات الحكومية والأهلية للاستفادة من الخبرات والإمكانات المتاحة ، ويجب التفكير فى صيغ إضافية لدعم التمويل واستمراره عبر التبرعات والطوابع البريدية والحفلات الترفيهية والمباريات الرياضية وحفز القادرين من أصحاب رؤوس الأموال للتعاون بجهد أو مال أو بغيرهما لدعم حملات الاكتشاف المبكر .

٤ – أولويات التعامل مع الجمهور المستهدف :

نظراً لأن عملية الاكتشاف المبكر – كما ذكرنا سابقاً – تتطلب كثيراً من الجهد والوقت ، فمن المهم تحديد الجماعات المستهدفة وأوضاعها حسب الإمكانات المتاحة ، لهذا يتدرج الجمهور المستهدف من الأصغر عمراً إلى الأكبر ومن الحضر إلى الريف .

---

(١) لمزيد من التفصيل راجع د. هويدا عدلى ، دور الجمعيات الأهلية المعنية بمكافحة الإدمان ، المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان شركاء فى مواجهة التعاطى والإدمان ، المؤتمر السنوى الرابع ٢٩-٣٠ يونيو ٢٠٠٢ ، القاهرة ٢٠٠٣ ، صـ ٦٥-٦٦ .

ويعد الاكتشاف المبكر للتعاطى من الأمور التى تسهل العلاج ، لذا من الضرورى الحرص عليه وتوجيه المتعاطى إلى الجهة المختصة بالعلاج، كما يجب على الأسرة (الأب – الأم) ملاحظة التغيرات التى تطرأ على الطفل تظهر فى عدة أمور ، أهمها ما يلى[1]:

أ – العصبية والعزلة عند الأسرة :

يمكن للأسرة بسهولة اكتشاف تعاطى الطفل للمخدرات من خلال ظهور علامات تحول كأن يصبح عدوانياً وشديد الحساسية وينسحب من جو أنشطة الأسرة ، ويصبح أقل تعاوناً وأكثر عصبية واكتئاباً ، وينعزل عن الآخرين من أصدقائه ، وقد يصاحب ذلك العثور على بقايا المواد الدالة على التعاطى فى الحجرة الخاصة به ، كما يلاحظ أنه قد يتأخر فى الحضور للمنزل ويفسر التأخير بأسباب وهمية (المذاكرة – المواصلات – زيارة أحد أقاربه) .

ب – تغير الاهتمامات والأصدقاء :

قد يقوم المتعاطى بالتخلى تدريجياً عن أصدقائه الملتزمين الجادين ، ويلتقى بنوعية جديدة من أصدقاء التعاطى (الشلة) ، وينشغل بهم إلى حد نسيان المناسبات العائلية الهامة مختلقاً الأعذار الوهمية لقضاء فترة أطول بعيداً عن المنزل رقابة الأسرة ، وقد تتغير عاداته وأخلاقه طبعاً ، ويستخدم ألفاظاً بذيئة لم يكن يستخدمها من قبل ويهمل مظهره بصورة لافتة.

(١) انظر :
– صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى ، المخدرات أوهام – أخطار – حقائق، الطبعة السابعة ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٦ .
– صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى ، المخدرات أوهام – أخطار – حقائق ، الطبعة الثانية ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

جـ - تدهور الصحة (١):

تظهر على الصحة بعض العلامات التى تدل على أنه يتعاطى المخدرات ومنها اضطرابات صحية ، تتمثل فى فقدان الشهية للطعام ، ووزنه ينخفض تدريجياً ويختل لديه نظام النوم واليقظة وباقى: أنشطة اليوم ، كما يتدهور أداؤه فى كافة المجالات من الناحية التعليمية: نسيان ، عدم تركيز إهمال واجبات ، غياب متكرر من المدرسة ، فقد أدواته الشخصية ، ومن الناحية الانتاجية يقل إنتاجه العام لعدم قدرته على الاستمرار فى العمل عدد الساعات المحددة له.

د - المراوغة والكذب (٢) :

يتعمد المتعاطى إخفاء سلوكه السيئ عن الغير حيث يعيش فى عالم تزداد فيه الأكاذيب ، ويشعر دائماً بالعزلة فتقل نسبة مشاركته مع الآخرين من أسرته وأصدقائه.

هـ - ظهور المخدر بالتحليل المعملى :

ويكون ذلك عن طريق فحص عينة من البول دون حاجة إلى متخصص لأخذ عينة من الدم حتى يسهل ذلك على الأسرة الكشف عن المواد الإدمانية ، ولقد وفرت الدولة معامل الكشف عن هذه المواد فى أغلب محافظات الجمهورية مجاناً أو بمقابل رمزى لكل من يطلبها وفى أقل وقت وتكون هذه العملية فى سرية تامة (٣).

وبعد هذا العرض لأهمية الاكتشاف المبكر لجريمة تعاطى المخدرات للأطفال وطلاب المدارس من البداية ، نؤكد أهمية العناية بمعالجة هذه

---

(١) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى ، دراسة توثيقية لبحوث ودراسات الأضرار الصحية للمخدرات ، التقرير الأول ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠ ، صـ ٤٠-٤١ .

(٢) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى ، المخدرات – أوهام – أخطار – حقائق . الطبعة الثانية ، مرجع سابق ، صـ ٤٦ .

(٣) انظر صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى والمخدرات أوهام – أخطار – حقائق ، الطبعة السابعة مرجع سابق ، صـ ٤٥ .

الجريمة عن طريق الكتب المدرسية ومسئولى مرحلة التعليم الأساسى ، حيث تعد الكتب المدرسية وخصوصاً التى تتناول العلوم الإنسانية والاجتماعية مصدراً رئيسياً يكتسب منه التلميذ أو الطالب معتقداته ومشاعره حيال عالمه الخاص وحيال الآخرين فهذه العلوم تعطيه المعلومات الضرورية عن موضوع المخدرات من خلال المقررات الدراسية فى إطار الجهود التى تستهدف الوقاية الأولية من الوقوع فى براثن التعاطى والإدمان ، فتوعى الطلاب فى المرحلة المبكرة بخطورة تعاطى المواد المخدرة على صحة الفرد والمجتمع (١).

لقد أثبتت الدراسات التى قام بها المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية أن الغالبية العظمى من المتعاطين يبدأون فى التعاطى فى المدى العمرى من ١٤ – ١٦ سنة ، لأن المقررات الدراسية تأتى فى مكانة متأخرة بين قائمة مصادر معلومات الطلاب عن المخدرات والإدمان ، الأمر الذى يثير الحاجة إلى بحث مدى اهتمام الكتب المدرسية بهذه المشكلة .

المطلب الثانى
نحو تنشئة اجتماعية سليمة
تواجه جريمة تعاطى المخدرات بين الأطفال

تهدف التنشئة الاجتماعية إلى تحقيق تكييف الفرد مع البيئة الاجتماعية ونقل التراث الثقافى بين الأجيال بما يحقق التوافق بين رغبات الفرد ومعايير المجتمع من خلال امتثاله لمطالبه ، فالطفل لا يولد ناضجاً متكيفاً مع بيئته ، ولكن على المجتمع ثقله وتعليمه لتحقيق التنشئة الاجتماعية السوية ويجب النظر للصغير على أنه وحدة خاصة لها إمكاناتها وخصائصها

---

(١) راجع : د. آمال كمال ، معالجة قضية تعاطى وإدمان المخدرات فى الكتب المدرسية ، المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد الثالث والأربعون ، العدد الأول ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٦ ، صـ ٤٨ – ٤٩ .

المحددة ، باعتبار أن هناك فروقاً بين طفل وآخر فى الذكاء والميول والدوافع والاتجاهات . وعلى هذا يجب اتباع الأساليب التى تصقل شخصية الطفل فى مواجهة تعاطى المخدرات من خلال عدة نقاط أهمها [١]:

أولاً : فى مجال التعامل مع الطفل داخل الأسرة .

ثانياً : فى شروط التعليم الجيد أثناء التنشئة الاجتماعية .

أولاً : فى مجال التعامل مع الطفل داخل الأسرة :

يجب تجنب الآتى :

١ – فرض الرأى على الطفل والتدخل فى كل شئونه وخصوصياته فهذا يخلق صعوبات فى شخصيته .

٢ – عدم القيام بواجباته ما يجعله لا يتحمل المسئولية.

٣ – إهماله بتركه وعدم متابعته ما يجعله فريسة لتعاطى المخدرات.

٤ – تلبية كل مطالبه وتشجيعه على تأدية رغباته بالطريقة التى تحلو له.

٥ – التساهل فى العقوبات والقسوة الزائدة .

٦ – العقاب المستمر واللوم على كل أفعاله .

٧ – الاستكانة لغضب الطفل وتلبية مطالبه .

٨ – التفرقة وعدم المساواة بين الأبناء .

٩ – الإسراف فى تهديد الطفل أو نقده أو وصفه وإشعاره .

١٠ – فرض نظام صارم للنظافة والقواعد الصحيحة والمغالاة فى تنفيذه.

١١ – منع الطفل مجاراة زملائه فى اللعب واستخدام لعب الأطفال.

١٢ – الاستعجال لنصح الطفل فكل مرحلة تأخذ حقها مثال: فتدريبه على المشى مبكراً يعطله .

١٣ – العمل على إشعاره أنه موضع تقدير وقبول من الآخرين مع مراعاة الوسطية فى التعامل بشكل لا يؤدى إلى غروره وكبريائه على الآخرين.

١٤ – طموح الآباء فى تحديد مستوى طموح يعجز عن تحقيقه الأبناء.

---

(١) راجع د. رشاد أحمد عبد اللطيف ، الآثار الاجتماعية لتعاطى المخدرات ، مرجع سابق، صـ ٨٤ .

ثانياً : شروط التعليم الجيد أثناء التنشئة الاجتماعية [1]:

١ – توفير مناخ هادئ بعيد عن التوتر .

٢ – الاعتماد على الذات .

٣ – تنمية مهارات البحث التقليدى والابتكارى.

٤ – مساعدة الطفل فى تنظيم المواد ويقسم وقته وعدد ساعات لكل مادة.

٥ – مراعاة أن يدرس الصغير ما يميل إليه .

٦ – الثواب والعقاب .

٧ – الراحة والاستجمام بعد المذاكرة يساعدان على الاستيعاب وفهم المواد فى ذهن الدارس .

٨ – يفضل أن يسبق العقاب إنذار مرة أو أكثر لإتاحة فرصة أن يراجع نفسه.

٩ – لا يجب العقاب أمام أغراب كالأب الذى يعتمد أن يجرح طفله أمام مدرسيه أو أصدقائه .

كما أن هناك بحوثاً قام بها المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان بالاشتراك مع المؤسسات الحكومية والبحثية وكان له توصيات من أهمها منع التدخين داخل المدارس والمنزل ، وذلك يقع على عاتق كل من الأسرة ، والمدرسة [2].

والتدخين هو بداية الطريق لتعاطى المخدرات ويمكن مواجهة هذه العادة السيئة بالتحليل العشوائى لعينة من الطلبة فى أكثر من مدرسة لمعرفة ما إذا كان هناك تدخين من عدمه لمعرفة الأسباب المشار إليها فى المطلب الأول من هذا المبحث ، ووضع الخطط المناسبة لدفع خطر هذه الجريمة

---

(١) راجع د. محمد فتحى عيد ، جريمة تعاطى المخدرات فى القانون المصرى المقارن ، مرجع سابق ، صـ ٤٥ – ٤٦ .

– راجع د. محمد شفيق : علم النفس لجنائى ، مرجع سابق ، صـ ٢١٢ .

(٢) Sir john crofton . David simpson , Tobacco a global threat . op. cit Page. 44-45.

الخطيرة من وقوع التلاميذ فيها . ويمكن دفع هذا الخطر بوضع خطة لوقاية الطلاب من خطر التدخين على النحو التالى :

- إعداد النشرات والأدلة والكتيبات والملصقات التى تحذر من أخطار التدخين.
- إعداد الندوات بالمكتبات واستضافة كبار العلماء والأطباء لإجراءات المناقشات مع الطلاب (١).
- تنظيم عروض سينمائية بالمدارس تتناول التدخين وأضراره وكيفية الوقاية منه.
- توظيف جماعات النشاط المختلفة وبخاصة جماعة الهلال الأحمر والإذاعة المدرسية للتوعية بأضرار التدخين.
- إعداد المسرحيات التى تواجه خطر التدخين.
- عمل مسابقة بين الطلاب للتوعية بأخطار التدخين ورصد حوافز وجوائز لتحفيز الطلبة على الاشتراك فيها (٢).
- تكثيف البرامج الرياضية الجماعية لامتصاص طاقات الشباب وامتصاص واستثمار أوقات فراغهم.
- توظيف مجالس الآباء والمعلمين للمشاركة فى تنفيذ خطط وبرامج وقاية الطلاب من خطر التدخين.
- إعداد دورات تدريب للعاملين مع الطلاب فى مجال مقاومة التدخين.
- توعية الآباء لأبنائهم بوظيفة الأخصائية الاجتماعية الموجودة بالمدرسة ويفضل دورها ويلزم – ضرورة – أن تكون فى مجال تخصصها.

---

(١) راجع : د. مصطفى سويف وآخرين ، المخدرات والشباب فى مصر ، بحوث ميدانية فى مدى انتشار المواد المؤثرة فى الحالة النفسية داخل قطاع الطلاب ، مرجع سابق ، صـ ١٧-١٨ .

(٢) لمزيد من التفصيل انظر ، نحو سياسة فعالة لمحاربة التدخين داخل أسوار أكاديمية الشرطة ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة ، ٢٠٠٨ م .

المطلب الثالث
مبادرة الأسرة فى إرساء القواعد الأساسية لتربية الطفل

إن المواجهة العلمية لمشكلة تعاطى المخدرات تتطلب تضافر جهود كثيرة منها الدور المبكر للأسرة للكشف عن المخدرات قبل التمادى فى الوقوع فى الجريمة والاستمرار فيها ، فيجب على الأسرة التعرف على العمليات التى تؤدى إلى اكتساب الأفراد لهذا السلوك (1). كما يفسر تعاطى المخدرات تفسيراً اجتماعياً يقوم على أساس افتراض أنه سلوك إنسانى ما هو إلا نتيجة لتتابع الخبرات الاجتماعية التى يكتسب من خلالها الفرد مفهوماً عن معنى السلوك والمواقف المرغوبة وغير المرغوبة (2) ، ويتم هذا من خلال التعرف على البناء الأسرى والثقافى والمتعاطى هو الشخص الذى يلعب دوراً يخرج عن القواعد الاجتماعية ، وتمثل عملية التنشئة الاجتماعية عنصراً فعالاً فى التأثير المباشر وغير المباشر على شخصية الفرد (3) ، واتجاهاته المختلفة داخل البناء الاجتماعى ، والوالدان مفتاح الحياة بالنسبة للطفل ، إذ يستمد منهما العطف والمحبة والدفء العاطفى والأمن والأمان ، وهناك عوامل تؤثر فى التنشئة الاجتماعية للطفل هى :

١- الأسرة (4)   ٢- المدرسة   ٣- الأصدقاء
٤- الثقافة   ٥- وسائل الإعلام

---

(١) راجع د. محمد الأحمدى أبو النور ، أحذروا المخدرات ، مجلة تصدرها وزارة الأوقاف، الناشر المكتب الفنى لنشر الدعوة الإسلامية ، العدد السابع ،القاهرة ، ١٩٨٦ ، صـ ١٤٥.

(٢) راجع : د. ناول عبد الهادى ، مسئولية الفرد والأسرة والمجتمع فى الوقاية من الجريمة ، مجلة الفكر الشرطى ، الشارقة ، المجلد السادس ، العدد الرابع ، فبراير ١٩٨٨ ، صـ ١٤١-١٤٢.

(٣) راجع د. رشاد أحمد عبد اللطيف ، الآثار الاجتماعية لتعاطى المخدرات ، التقرير والمشكلة وسبل العلاج والوقاية ، مرجع سابق ، صـ ٦٦.

(٤) انظر: جابر عوض سيد ، دور الأسرة كجماعة أولية فى مواجهة مدمنى المخدرات ، ورقة مقدمة للمؤتمر العربى الأول لمواجهة مشكلات الإدمان – الوقاية – العلاج ، ١٣-١٦ سبتمبر ، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٨٨، صـ ١٥ .

العنصر الأول الأسرة أى تأثر الطفل بالوالد والوالدة والمحيطين به.

ونوضح أثر الأسرة فى التنشئة الاجتماعية للطفل بتحليل العلاقات التى تتم داخل الأسرة من خلال عدة محاور ، أهمها ما يلى (1):

١ – التفكك الأسرى ٢ – التوتر الأسرى

٣ – المشاعر الطيبة ٤ – العدالة فى المعاملة

٥ – الحب والثقة ٦ – العقاب الشديد والمُبالغ فيه.

٧ – عدم السماح للطفل فى التعبير عن ذاته .

٨ – المقارنة غير العادلة بين الطفل ومن هم أفضل منه.

٩ – التسيب فى معاملة الطفل .

ونشرح هذه المحاور بشئ من الإيجاز ، بعد أن نوضح أولاً معنى "التنشئة الاجتماعية".

التنشئة الاجتماعية :

هى تعامل اجتماعى فى شكل قواعد للتربية والتعليم يتلقاها الفرد فى مراحل عمره المختلفة منذ الطفولة حتى الشيخوخة من خلال علاقاته بالجماعات الأولية وهى(الأسرة – المدرسة – الجيرة – الزملاء)، وتعاون تلك القواعد والخبرات اليومية التى يتلقاها فى تحقيق التوافق الاجتماعى مع البناء الثقافى المحيط من خلال اكتساب المعايير الاجتماعية (2).

وتظهر عناصر الإدارة بالمبادرة فى هذا التعريف واضحةً فى التنشئة الصحية وإرساء القواعد حتى الكبر ، وبالتالى لا يكون هناك باعث للجريمة أو دافع وراءها لا من قريب أو من بعيد (3).

---

(1) Joanne Neale . Drug Users in Society op.cit , Page. 101.

(2) راجع د. محمد شفيق ، علم النفس الجنائى ، مرجع سابق ، صـ ١٨٥ .

(3) انظر: سامى محمود أبو بيه ، التنشئة الاجتماعية وعلاقاتها بظاهرة الإدمان، المؤتمر العلمى الأول لكلية التربية بالتعاون مع جمعية منع المسكرات ومكافحة المخدرات بالمنوفية ١١ – ١٢ يناير ١٩٩٦ ، شبين الكوم ، جامعة المنوفية ، صـ ٣٩.

وفيما يلى عرض موجز للمحاور التى تؤثر فى التنشئة الاجتماعية.

المحور الأول : التفكك الأسرى :

ويبدأ ذلك بانفصال الزوجين وتفكك وحدة الأسرة [(1)]، ونقص الرقابة الوالديه سواء من جهة الأب أو الأم لرغبة كل منهما فى التقرب إلى نجله بشتى الصور مما يؤدى إلى التغاضى عن أشياء كثيرة تحدث من الطفل تمثل بوادر خطورة الوقوع فى براثن الجريمة التى تؤدى إلى انهيار الطفل من كافة النواحى (الصحية - الاجتماعية - الاقتصادية) فيؤثر ذلك واضحاً على المجتمع . أما إذا أدى الوالدان دورهما كما ينبغى فلن تكون هناك جريمة مخدرات من أصلاً وإذا وقعت فيكون هناك وعى كاف لكلا الوالدين بالعلامات التى تظهر على الشخص تدل على تعاطيه أو تناوله المخدرات لانتشال الولد قبل الوقوع أو التمادى فى المخدرات (الاكتشاف المبكر).

المحور الثانى : التوتر الأسرى :

يؤدى إلى عدم الأمان والانتماء ، وقد يصاحبه أنماط غير سوية من السلوك بين الأطفال مثل الانحراف والعدوانية ومظاهر سلبية كالغيرة والأنانية والخوف ، وعلى العكس من ذلك تؤدى العلاقات الطيبة بين الوالدين إلى تماسك الأسرة ويساهم فى تحقيق التوافق الاجتماعى للطفل وإشباع حاجاته وخلق جواً يساعد على نمو شخصيته والبعد عن الوقوع فى جرائم مثل جرائم المخدرات وغيرها [(2)].

---

(1) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى ، المؤتمر السنوى الثانى لمواجهة مشكلة المخدرات ، ١٨ - ٢٥ يونيه ٢٠٠٠ ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، صـ ٧٨ - ٧٩ .

(2) راجع د. محمد شفيق ، علم النفس الجنائى ، مرجع سابق ، صـ ١٨٧ .

المحور الثالث : المشاعر الطيبة :

وهى الحب والثقة بين الوالدين تجاه الطفل لمساعدته فى أن ينمو محباً للغير واثقاً فيهم وفى نفسه ، وبالعكس تؤدى المشاعر غير الطيبة إلى عدم الثقة بالنفس وتدفع إلى ارتكاب الجرائم (١).

المحور الرابع : العدالة فى المعاملة :

وتظهر فى التمييز بين طفل وآخر داخل الأسرة الواحدة فيؤدى ذلك إلى خلق مشاعر طيبة من الحب والتعاون بين أفراد الأسرة وينتقل ذلك إلى أن يصبح الفرد محباً لغيره خالياً قلبه من الأحقاد والكره للآخرين.

المحور الخامس : الحب والثقة :

يجب على الوالدين بث الحب والثقة داخل الفرد منذ حياته الأولى ليصبح الطفل واثقاً فى نفسه شاعراً بمعيشته مطمئناً إلى مستقبله وينقل ذلك إلى الآخرين .

المحور السادس : العقاب الشديد :

يلزم عقاب الطفل على الأعمال التى يقوم بها حتى لا يكرر الخطأ ويتعلم السلوك الصحيح ، لكن يجب أن يتدرج العقاب فلا يتسم بالقسوة إلا إذا لزم الأمر أى تناسب العقاب مع الخطأ أو الفعل الذى ارتكبه ، لأن المبالغة والمغالاة فى العقاب تؤدى إلى وجود مشاعر نفور وسخط تجاه الوالد لا يمكن للصغير البعد عنها فيحول مشاعره السلبية هذه إلى السلطة فى المجتمع التى يمثلها (المدرسة – الناظر فى المدرسة – أو أساتذة الجامعة – رئيسه فى العمل – ممثلو النظام الاجتماعى والإدارى والسلطة السياسية) ويميل الفرد إلى المخالفة والسلوك المضاد .

(١) راجع د. السيد عوض ، جرائم العنف الأسرى بين الريف والحضر ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٤ ، صـ ١٥ .

المحور السابع : منح الفرد حرية التعبير عن ذاته :

يؤدى منع الفرد من حرية التعبير عن ذاته – سواء فى تحركاته أو آرائه أو استفساراته – إلى نوع من الانسحاب الاجتماعى والانطواء وعدم تكوين علاقات اجتماعية مع غيره من الأفراد وبالتالى يصبح سلبياً فى المجتمع من السهل وقوعه فى الجريمة .

المحور الثامن : المقارنة غير العادلة بين الطفل ومن هم أفضل منه [1] :

وهو تحميل الطفل فوق طاقاته وقدراته الذهنية ، والنظر إليه على أنه دون المستوى فيشعر بالإحباط وأنه أقل من غيره من الأطفال وأنهم أفضل منه سواء فى مستوى الذكاء أو القدرة البدنية ، وبالتالى يندفع الطفل إلى الوقوع فى هذه الجريمة . فلابد من رفع الروح المعنوية للطفل وإشعاره بتقدير الآخرين بذاته.

المحور التاسع : التسيب فى معاملة الطفل :

وهو تلبية احتياجاته الأساسية والترفيهية بصورة مُبالغ فيها ، مما يشعر الطفل بعدم المسئولية وعدم المحاسبة على الأخطاء التى يرتكبها فيتكون لدى الطفل شعور بأنه فوق المحاسبة ولا يستطيع أحد أن يتدخل فى شئونه مما وينعكس ذلك بالسلب على شخصيته فيقع فى هذه الجريمة الآثمة ، أو يكون لديه الاستعداد القوى لها ، وهو ما يسمى (بالدلع الزائد عن الحد للطفل) .

وهناك عوامل أسرية تساعد على تعاطى المخدرات منها ما يلى :

١ – انشغال الوالدين المستمر بالكسب المادى أو تحقيق نجاح شخصى يؤدى إلى حرمان الأطفال من التوجيه السليم .

---

(١) انظر:ماجدة عبد الفتاح بكر ، تعاطى بعض طلاب الجامعة للمخدرات ودور التربية فى القضاء عليها. أطروحة ماجستير ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، صـ ٢٣٩.

٢ – ضعف الوازع الدينى لدى الوالدين.

٣ – كثرة المشكلات العائلية ما يجعل الجو الأسرى مملوءاً بالإضطرابات ، فيجب على كل أسرة الاهتمام بهذه العوامل والعمل على مكافحتها بكل السبل لوقاية أطفالهم من الوقوف فى جريمة تعاطى المخدرات ، من حيث لا يشعرون إلا بعد فوات الأوان (١).

العنصر الثانى : المدرسة :

المدرسة البيئة الثانية للطفل ، وفيها يقضى جزءاً كبيراً من وقته، وهى عامل جوهرى فى تكوين شخصية الفرد وتقرير اتجاهاته وسلوكه وعلاقاته بالمجتمع الأكبر ، وهى المؤسسة الاجتماعية الرسمية التى تقوم بوظيفة التربية ونقل الثقافة المتطورة ، وعندما يبدأ الطفل التعلم فى المدرسة يكون قد قطع شوطاً لا بأس به من التنشئة الاجتماعية والقيم والاتجاهات (٢).

وللمدرسة دور فى توسيع الدائرة الاجتماعية للطفل ففيها يتلقى اتجاهات ، ويتعلم أدواراً اجتماعية جديدة من الأصدقاء ويكتسب المزيد من الخبرات والمعايير الاجتماعية فى شكل منظم ، ويتبع الطفل جدولاً زمنياً تدريسياً محدداً ، وقواعد ومواجهة لأنظمة وواجبات معينة لم تكن موجودة بالمنزل ، ما قد يؤدى إلى توتر عند بعض الأطفال فيكون ذلك سبباً لاستخدامه الحيل الدفاعية لتحميه من حدة التوتر ، وقد يفشل الطفل فى مادة دراسية فيؤثر ذلك على علاقاته بزملائه فعلى المدرس أن يهتم بديناميات السلوك فى كل موقف .

(١) راجع د. رسمى عبد الملك رستم ، التخطيط التربوى لمواجهة ظاهرة الإدمان لدى الطلاب بمرحلة التعليم قبل الجامعى ، المؤتمر العلمى عن الإدمان والتنمية ، شبين الكوم ; جامعة المنوفية، ١٩٩٣ ، صـ ٣٥ .

(٢) راجع د. محمد شفيق ، علم النفس الجنائى : مرجع سابق ، صـ ١٩٣ .

وهناك ثلاثة عوامل قد تؤدى إلى انحراف الطفل فى المدرسة هى [1] :

١ – علاقة التلميذ بمدرسه. ٢ – علاقته بزملائه .

٣ – علاقة التلميذ بمواده الدراسية .

١ – علاقة التلميذ بمدرسه :

قد تسوء العلاقة بينهما لأسباب كثيرة (بعضها يرجع إلى المعلم نفسه والبعض الآخر إلى الطفل أو التلميذ) ، ومن هذه الأسباب عدم تفهم المعلم سيكولوجية التعامل مع التلاميذ فى أطوار نموهم ولجوئه إلى الضرب والإيذاء بصفة مستمرة مع وجود نسبة للتوتر الأسرى عند الطفل فيكون الطريق للجريمة أو المؤدية للجريمة مهيأة عنده [2].

٢ – علاقة التلميذ بمواده الدراسية :

إذا شعر الطفل بضعفه العقلى وعجزه عن مسايرة زملائه فى الفهم والتحصيل فهذا يشعره بالفشل والمرارة والإحباط ، فضلاً عما يمكن أن يصيبه من عقاب وسخرية من زملائه والتأنيب من والديه ، كما أن الضعف العقلى قد يكون سبباً للجريمة فإن الذكاء الزائد كذلك إذا لم يستغل فى مكانه ويلقى اهتمام المدرسة والمنزل يكون سبباً للجريمة فى نفس الوقت .

٣ – علاقة التلميذ بزملائه فى المدرسة :

قد يسخر الزملاء من طفل أو زميل لهم بالمدرسة لوجود عيب خلقى أو تشوه فى جسده فيكون ذلك باعثاً لوجود السلوك العدوانى لدى الطفل تجاه زملائه .

---

(١) راجع د. حامد الديب ، دور وزارة التربية والتعليم فى الرقابة على تداول الأدوية المخدرة داخل المدارس ، ورقة عمل مقدمة لندوة الرقابة على تداول الأدوية المخدرة ، مركز بحوث الشرطة ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة ، ٢٠٠٥، صـ١-٢.

(٢) راجع د. أحمد على المجذوب ، الجديد فى الوقاية من المخدرات ، مكتبة الدار الجامعية ، الإسكندرية، يناير ٢٠٠٥، صـ١١٠.

وفى هذا الصدد ينصح بعدة إجراءات أهمها :

١ – تجنب التهديد ٢ – تجنب السخرية والعقاب البدنى .

٣ – اشتراك الطفل فى المسئولية واحترامه .

٤ – تحقيق مطالب التلميذ فى المدرسة وحل مشاكله مع تهيئة الجو الاجتماعى والصحى والاعتماد على سياسة الثواب والعقاب .

٣ – العنصر الثالث : الرفاق [1]:

تقوم جماعة الرفاق أو الأقران بدورها فى عملية التنشئة الاجتماعية، فهى تؤثر فى المعايير الاجتماعية وتحديد الأدوار المتعددة ويتوقف مدى تأثير جماعة الرفاق على الفرد على درجة ولائه لهم وتأخذ هذه الجماعة أشكالاً مختلفة (جماعة اللعب والشلة – جماعة النادى – الجيرة – زملاء المدرسة) .

فلابد من شغل أوقات الفراغ للطفل فى موضوعات مفيدة تعود بالنفع عليه وعلى المجتمع ، ويجب معاونته بطريقة أو أخرى فى اختيار جماعات الرفاق لتجنب الوقوع فى الجريمة .

٤ – العنصر الرابع : الثقافة :

وهى مجموعة ما يتعلم ويتصل من عادات وتقاليد وقيم ومعتقدات وأيضاً من نشاط حركى وأفكار وتكنولوجيا ، وتؤثر الثقافة فى الفرد من خلال التعامل الاجتماعى المستمر منذ الرضاعة والتدريب على الاستقلال والتصرف إزاء الانفعالات والمواقف ، وكذلك موضوعات التربية الحية ومعالجتها .

٥ – العنصر الخامس : وسائل الإعلام :

لوسائل الإعلام المختلفة (إذاعة – تليفزيون – صحافة – مجلات – كتب – إعلانات) وما تقدمه من معلومات وحقائق وأخبار وأفكار وآراء لها

(١) Joanne Neale . Drug Users in Society op.cit , Page. 144.

تأثير مباشر على التنشئة الاجتماعية ، ومع تطور هذه الوسائل فى نقل المعلومات من كافة أنحاء العالم تكمن الخطورة فى التأثير على الطفل إذا أسيئ استعمالها واستخدامها . فوسائل الإعلام سلاح ذو حدين فقد تكون وسيلة نافعة فى نقل المعرفة للفرد وقد تكون وسيلة ضرر للفرد إذا أسيئ استخدامها ولم توجه توجيهاً صحيحاً بإشراف واع ، وأنها أكثر الوسائل تأثيراً على النشئ وأشدها مفعولاً ، فيجب توعية الأطفال بالأخذ بالأشياء التى تفيد مجتمعنا والبعد عن الأشياء التى تضر ولا تتلائم مع ظروف العصر والمجتمع الذى نعيش فيه فلا يجب التقليد الأعمى (١).

المبحث الثالث

دور المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان

تمهيد وتقسيم:

نتناول فى هذا المبحث تطور فكرة إنشاء المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان منذ إنشاء اللجنة العليا لمكافحة التهريب سنة ١٩٨٣ وحتى صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٦ بإنشاء المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان برئاسة رئيس مجلس الوزراء وفى عضويته أثنا عشر وزيراً باعتبار أن ذلك المجلس يعد حالياً أعلى جهة تشريعية وتنفيذية ، مسئولة عن تنفيذ السياسة الجنائية لمكافحة المخدرات والمشاركة فى رسم تلك السياسة ، ثم متابعة استراتيجية الأجهزة الأخرى المسئولة عن تنفيذ تلك السياسية (٢). وعلى ذلك تتكون دراستنا لهذا المبحث من ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : تطور فكرة إنشاء المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان.

المطلب الثانى : تشكيل المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان .

المطلب الثالث : دراسة مقارنة للمجلس القومى لمكافحة الإدمان وعلاج الإدمان ببريطانيا .

---

(١) راجع د . محمد شفيق ، علم النفس الجنائى ، مرجع سابق ، صـ ١٩٥ .

(٢) لواء عصام إبراهيم الترساوى ، مكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات التاريخ والسياسات ، مرجع سابق ، صـ ١٤٩ .

المطلب الأول

تطور فكرة إنشاء المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان

لم تكن فكرة إنشاء المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان وليدة السنوات الأخيرة ، بل ولدت كفكرة فى الخمسينات عندما أنشئ المجلس الأعلى للتهريب بناءً على اقتراح مدير الإدارة العامة لمكافحة المخدرات فى ذلك الوقت فأنشأت اللجنة العليا لمكافحة التهريب بتاريخ ١٣/٥/١٩٥٣ وتضم ممثلين عن: السواحل و الحدود و التهريب و الجمارك و قسم مكافحة المخدرات . ونص قرار إنشائها على أنها تختص بتنفيذ التعاون لمكافحة التهريب ، إلا أن تلك اللجنة لم تحقق نجاحاً فى مجال عملها نظراً لتنازع اختصاصاتها وعدم وجود منظم ، وفى ١٤/٥/١٩٦٥ صدر قرار وزيرة الشئون الاجتماعية رقم ٥٩ بشأن تشكيل اللجنة العليا للقضاء على تعاطى المخدرات برئاسة السيدة وزير الشئون الاجتماعية وعضوية وكلاء الوزارات المختلفة التالية وهم [١] :

١ – وكيل وزارة الشئون الاجتماعية.

٢ – وكيل وزارة العدل .

٣ – وكيل وزارة الحربية .

٤ – وكيل وزارة التربية والتعليم .

٥ – وكيل وزارة الأوقاف .

٦ – وكيل وزارة الإدارة المحلية .

٧ – وكيل وزارة الداخلية .

٨ – وكيل وزارة الشباب .

٩ – وكيل وزارة الثقافة .

(١) راجع : لواء . د . على أحمد راغب ،" السياسة الجنائية لمكافحة المخدرات " . دراسة مقارنة مرجع سابق ، صـ٦٣٣.

كما تضم فى عضويتها كل من :

١١ – مدير مصلحة السجون .

١٢ – مدير إدارة مكافحة المخدرات .

١٣ – مدير عام المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

١٤ – مدير عام مكتب مكافحة المخدرات بجامعة الدول العربية.

١٥ – ستة أعضاء من الشخصيات العامة المعنية بالمشكلات الاجتماعية ومشكلة المخدرات وممثلى الهيئات الاجتماعية [١].

ونتيجة لعدم فاعلية تلك اللجنة (حيث إنها لم تؤد دورها فى مجال مكافحة المخدرات ، كما أنها لم يكن لها دور فى تنسيق جهود أجهزة المكافحة أو إصدار تشريعات لها أهمية فى مجال مكافحة المخدرات) ، صدر قرار وزيرة الشئون الاجتماعية رقم (١٠١٠) بتاريخ ١٩٧٢/١/٢٢ بإلغاء القرار الوزارى رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤ وإعادة تشكيل اللجنة العليا لمكافحة تعاطى المخدرات برئاسة وزيرة الشئون الاجتماعية وعضوية كل من :

١ – وكيل وزارة الشئون الاجتماعية .

٢ – وكيل وزارة العدل .

٣ – وكيل وزارة الحربية .

٤ – وكيل وزارة التربية والتعليم .

٥ – وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام .

٦ – وكيل وزارة الأوقاف لشئون الأزهر .

٧ – وكيل وزارة الإعلام .

٨ – وكيل أكاديمية البحث العلمى .

---

(١) راجع : لواء د. على أحمد راغب ، لمخدرات المشكلة والمواجهة ، مرجع سابق ، صـ ١٢٧ – ١٢٨ .

٩ – مدير عام مصلحة السجون .

١٠ – مدير إدارة مكافحة المخدرات .

١١ – مدير المكتب العربى لشئون المخدرات .

١٢ – مدير الجمعية المركزية لمنع المشكلات ومكافحة المخدرات.

١٣ – وكيل الإدارة العامة للدفاع الاجتماعى بوزارة الشئون الاجتماعية.

١٤ – عدد (٢) عضو من المهتمين بالمسائل الاجتماعية.

ونصت المادة (٢) على اختصاص اللجنة وهو ذات اختصاص اللجنة الملغاة ، ما يشير إلى أن القرار الوزارى الجديد لم يختلف عن سابقه إلا فى تشكيل اللجنة ولم ينص على اختصاص جديد لهذه الجنة المعاد تشكيلها ما لم يكتب لها النجاح .

نتبين من ذلك أن فكرة إنشاء لجنة أو مجلس يختص بالتنسيق بين الوزارات والهيئات المعنية بمشكلة المخدرات لم تكن وليدة اليوم بل بدأت فى الخمسينات وتعددت فى أشكال لجان عديدة فى الستينات والسبعينات [1]، إلا أنها لم تخرج للنور فى الصورة التى كانت تراود العاملين فى مجال مكافحة المخدرات ، حيث يكون للمجلس السلطة التشريعية والتنفيذية فى ذات الوقت التى تضع السياسات الجنائية وتشرف على تنفيذها فى ذات الوقت إلا عند صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ بإنشاء المجلس الأعلى لمكافحة وعلاج الإدمان رئيس مجلس الوزراء ، ثم توالى صدور القرارات الجمهورية والوزارية التى أصبحت فى مجموعها تشكل كياناً تشريعياً واحداً مجتمعاً يوضح السياسات الجنائية لمكافحة المخدرات فى مصر ويحدد أيضاً اختصاص كل وزارة فى تنفيذ تلك السياسة وينظم الموارد المالية اللازمة

(١) راجع : لواء د. على أحمد راغب ، إستراتيجية مكافحة المخدرات دولياً – محلياً ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٤٨٧ – ٤٨٨ .

لتنفيذ تلك السياسات ووضعها موضع التنفيذ ، وذلك بصدور القرار الجمهورى رقم ٤٦ لسنة ١٩٩١ بإنشاء صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى بهدف تنظيم أسلوب تمويل ودعم السياسات الجنائية التى يسعى المجلس لتنفيذها .

المطلب الثانى

تشكيل واختصاصات المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان

بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٨٦ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ بشأن تشكيل المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان، ونتناول فيما يلى الهدف من إنشائه وتشكيله واختصاصاته ومواعيد انعقاده(١).

تشكيل المجلس (٢) :

يُشكل المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان وفقاً لنص المادة الأولى برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية كل من :

١ – وزيرة التأمينات الاجتماعية والشئون الاجتماعية.

٢ – وزيرة القوى العاملة والتربية .

٣ – وزير العدل .

٤ – وزير الإعلام .

٥ – وزير الحكم المحلى .

٦ – وزير الأوقاف .

٧ – وزير التربية والتعليم .

٨ – وزير الثقافة .

---

(١) قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ بتشكيل المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، أرشيف الإدارة العامة لمكافحة المخدرات .

(٢) راجع: لواء .د. على أحمد راغب ، " السياسة الجنائية لمكافحة المخدرات " ، دراسة مقارنة ، مرجع سابق ، صـ٦٣٩.

٩ – وزير التعليم العالى .

١٠ – وزير الصحة .

١١ – وزير الداخلية .

١٢ – رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة (بدرجة وزير) .

١٣ – مدير المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

ويكون للمجلس مقرر يتولى المجلس اختياره من بين أعضائه ، وللمجلس أن يستعين بمن يرى الاستعانة بهم من ذوى الخبرة وأساتذة الجامعة ومرا كز البحث العلمي والمختصين فى مجال مكافحة المخدرات.

اختصاصات المجلس المادة (٢) :

يختص المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان بما يلى :

١ – وضع السياسات المطلوب الالتزام بها فى مجال مكافحة وعلاج الإدمان.

٢ – اقتراح التشريعات والنظم اللازمة للنهوض بمكافحة وعلاج الإدمان[١].

٣ – تحديد دور كل من الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والخاصة فى تنفيذ برامج مكافحة وعلاج الإدمان والتنسيق فيما بينها .

٤ – تقييم التجارب الناجحة فى مجال مكافحة وعلاج الإدمان وتحديد مجالات الاستفادة منها .

٥ – تقييم نشاط مكافحة وعلاج الإدمان وإنجازاته وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل والصعوبات التى تعترض ذلك .

٦ – الإشراف على تنفيذ اتفاقيات المعونة والمساعدة المقدمة من الشخصيات الاعتبارية العامة أو الخاصة أو الهيئات الأجنبية لمصر فى مجال مكافحة وعلاج الإدمان .

---

(١) راجع لواء د. على أحمد راغب ، استراتيجية مكافحة المخدرات دولياً – محلياً ، مرجع سابق ، صـ ٤٩٢ .

٧ – نظر المسائل الأخرى التى يرى رئيس المجلس عرضها عليه بحكم اتصالها بمكافحة وعلاج الإدمان .

ويجوز للمجلس أن ينشىء لجاناً فرعية أو طبية أو دينية أو اجتماعية أو نفسية أو أمنية لاكتشاف أفضل الطرق للوقاية والعلاج من الإدمان .

مواعيد انعقاد المجلس :

يجتمع المجلس بناء على دعوة رئيسه مرة على الأقل كل ثلاثة شهور ويتولى مقرر المجلس تنظيم أعماله ويكون للمجلس أمانة فنية يرأسها مقرر المجلس يتولى المهام الآتية (١):

١ – إعداد مشروع الخطة القومية للوقاية والعلاج من الإدمان وبرامجها.
٢ – إبلاغ قرارات المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان إلى الوزارات والجهات المعنية ومتابعة تنفيذها .
٣ – الاتصال بالجهات والهيئات المحلية والأجنبية والدولية لتبادل المعلومات والخبرات فى مجال الوقاية والعلاج من الإدمان.
٤ – متابعة تنفيذ الخطط والبرامج التى يقررها المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ويقدم تقارير دورية فيها .

وبعد هذا العرض لتشكيل المجلس واختصاصاته ومواعيد انعقاده نرى أن المجلس بتشكيله لا يفى بالقيام بالمهام التى يجب رسمها لمكافحة مشكلة المخدرات وإن كانت رئاسة رئيس مجلس الوزراء المحلى تعطى للمجلس الصلاحيات الرئاسية لإصدار توجيهاته إلى الوزراء المعنيين منعاً لتنازع الاختصاصات والسلطات فيما بينهم ، إلا أن رئاسة رئيس الوزراء يعيبها ما يلى :

---

(١) راجع : د. مصطفى سويف ، نحو سياسة وقائية متكاملة فى مواجهة مشكلات الإدمان فى مصر، مرجع سابق ، صـ ٢٨-٢٩ .

١ – هناك طبيعة خاصة لرئيس مجلس الوزراء هى المهام العديدة الملقاة على عاتقه التى تنعكس على الرئاسة الفعلية للمجلس .

٢ – المجلس بتشكيله لم يجتمع منذ إنشائه سوى ثلاث مرات ، رغم أن المادة (٤) تنص على انعقاده مرة كل ثلاثة شهور .

٣ – إن المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان بتشكيله الحالى لا يغنى عن حتمية وجود مجلس تنفيذى لمكافحة المخدرات ينسق العمل الميدانى فى مجال ضبط جرائم قانون المخدرات بين أجهزة المكافحة الميدانية ويجب تفعيل دور المجلس فى المكافحة ولهذه اللجنة أهمية خاصة فى مجال مكافحة المخدرات .

ولقد صدرت عدة قرارات من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء نستعرض منها ما يخص موضوع بحثنا ومن هذه القرارات :

١ – قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٩٠ بتشكيل لجنة المستشارين العلميين للمجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان :

ومن أهم أعمال هذه اللجنة أنها تقوم بإعداد الدراسات وبحث الموضوعات والخطط والبرامج والمهام التى يكلفها بها المجلس فى مجال مواجهة الاتجار بالمخدرات وإحرازها وتداولها وما يترتب على تعاطيها وإدمانها من اضطرابات نفسية وصحية ومشكلات اجتماعية . ولقد انفردت مصر بتشكيل لجنة المستشارين العلميين لجهاز منوط به تقديم المشورة العلمية إلى المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان فى أفضل صيغة ممكنة، ولقد نظم العمل فى اللجنة وفق نظام دقيق اتفق عليه [1]. ونرى أن هذه اللجنة قدمت تقريرين : المبدئى لسنة ١٩٩٠ والنهائى لسنة ١٩٩٤ ، وهذان التقريران فى غاية الأهمية حيث يتضمن التقرير النهائى سياسات وخططاً قصيرة وحيوية تدعو لمواجهة العرض والطلب على المخدرات ويجب الأخذ بما تضمنه هذان التقريران مأخذ الجدية والتنفيذ .

---

(١) لواء ،عصام الترساوى ، مكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات ، التاريخ والسياسات، مرجع سابق ، صـ ١٥٠ .

ومن اختصاصات هذه اللجنة ما يلى :

لهذه الجنة أن تقدم إلى المجلس من نفسها أو بناءً على تكليف من المجلس تقرير وتوصيات فى شأن ما يلى :

١ – تصحيح مسار المشروعات التى يجرى تنفيذها لمواجهة مشكلة المخدرات بأبعادها المختلفة .

٢ – التدريب اللازم لرفع كفاءة العاملين فى ميدان مكافحة وعلاج الإدمان.

٣ – السياسات التشريعية والتعليمية والثقافية والإعلامية التى من شأنها أن تدعم جهود المواجهة الوقائية والعلاجية على المدى البعيد.

٤ – للمجلس أن يكلف اللجنة بإجراء البحوث فى كافة المجالات بخصوص مشكلة المخدرات .

٥ – الخطوط العريضة لسياسة وقائية هدفها خفض وطأة العوامل التى تسهم فى انتشار تعاطى المخدرات والإقلال من احتمالات تفاقم الاضطرابات الصحية والمشكلات الاجتماعية المترتبة على الإدمان .

ويحق للجنة القيام بالمهام الآتية فى سبيل أداء مهمتها :

١ – عقد المؤتمرات والندوات العلمية لتبادل الرأى بين العلماء المحلين والعالمين حول مشكلة المخدرات.

٢ – الاتصال بالهيئات العلمية والمحلية والعالمية إتاحة أفضل الفرص للإفادة من حصيلة الإنتاج العلمى فى مجال مكافحة المخدرات.

٣ – مراجعة الدراسات القائمة فى ميدان مكافحة وعلاج الإدمان على الصعيد المحلى والعالمى.

٢ – قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٦ لسنة ١٩٩١ بشأن تنظيم صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى :

أنشئ صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى عام ١٩٩١ بناءً على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٩١ تطبيقاً لما نص عليه

القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٩ ، ويعد الصندوق هيئة عامة تتبع رئيس مجلس الوزراء . سنستعرض الهدف من إنشائه ومصادر تمويله وتشكيله واختصاصاته ومواعيد انعقاده وجلساته .

١ – الهدف من النشأة [(١)]:

يهدف صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى إلى :

١ – تنفيذ الخطة المعتمدة من المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان لتأثيث وتجهيز وصيانة :

– مصحات ودور علاج الإدمان .

– السجون الخاصة بالمحكوم عليهم فى جرائم المخدرات .

– الأماكن المعدة فى المؤسسات العقابية للمحكوم عليهم فى جرائم المخدرات .

٢ – تمويل البحوث والدراسات وبرامج التدريب الثقافية والإعلامية فى مجال أنشطة مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى .

٣ – تمويل البرامج والنظم فى مجال مكافحة المخدرات من أجهزة ومعدات.

٤ – تحمل نفقات إقامة وإعاشة وعلاج المدمنين والمتعاطين بالمصحات التابعة للصندوق .

٥ – تمويل برامج وأنشطة الرعاية اللاحقة للمدمنين بعد الإفراج عنهم والشفاء من الإدمان .

٦ – إعانة ومعاونة الجمعيات والهيئات الخاصة العاملة فى مجال المكافحة والعلاج والرعاية اللاحقة .

٢ – موارد الصندوق [(٢)] :

١ – حصيلة الغرامات للمحكوم عليهم فى جرائم المخدرات .

---

(١) لمزيد من تفصيل انظر ، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى ، كتاب بعنوان إنجازات صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى ، القاهرة ، ١٩٩٨/١٩٩٩ ، صـ ٤-٥.

(٢) راجع: لواء .د.على أحمد راغب ، السياسة الجنائية لمكافحة المخدرات . دراسة مقارنة ، مرجع سابق ، صـ٦٤٨.

٢ – الأموال المحكوم بمصادرتها فى جرائم المخدرات ومنها الأصول والعقارات.
٣ – الاعتمادات التى تخصصها الدولة للصندوق فى الوزارات العامة.
٤ – مقابل الخدمات المتحصلة للعلاج أو الرعاية فى المصحات ودور العلاج.
٥ – القروض التى يحصل عليها الصندوق لتمويل مشروعاته طبقاً للقواعد والإجراءات .

٣ – تشكيل المجلس :

يُشكل مجلس إدارة الصندوق من :

١ – رئيس مجلس إدارة الصندوق .
٢ – مدير الصندوق .
٣ – مقرر المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان.
٤ – المستشار القانونى للصندوق .
٥ – رئيس قطاع أو ما يشغل وظيفة معادلة لكل من: (وزارة المالية – العدل – الداخلية – الدفاع – الصحة – التضامن الاجتماعى – التعمير – الإعلام)
٦– الوزير المختص .
٧– ثلاثة من الكفاءات والخبرات فى مجالات متصلة بنشاط الصندوق يصدر قرار بتبعيتهم من رئيس مجلس الوزراء .

٤ – مواعيد انعقاده :

ينعقد مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه مرة كل شهر على الأقل، وتكون اجتماعات المجلس صحيحة بحضور أغلبية أعضائه ويرأس مجلس إدارة الصندوق مديره عند غياب رئيس مجلس الإدارة .

٥ – أنشطة الصندوق :

ينهض الصندوق فى إطار السياسات العامة للمجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان بتخطيط وتنفيذ الأنشطة التى تلزم لمواجهة تعاطى المخدرات وإدمانها وذلك على محورين رئيسين هما (١):

١ – المحور الأول : البرامج الوقائية .

٢ – المحور الثانى : البرامج العلاجية (من خلال الخط الساخن) .

ونشرح ذلك بشئ من الإيجاز :

أولاً : البرامج الوقائية :

تشكل البرامج الوقائية أحد أهم خطوط الدفاع فى مواجهة المخدرات وتعد هذه البرامج لتشمل :

البرامج الوقائية الأساسية :

١– البرامج التدريبية :

أ– برامج تدريبية لإعداد قادة الرأى فى مجالات الوقاية من الإدمان:

– برامج تدريبية للكوادر الإعلامية .

– برامج تدريبية للقيادات العمالية .

– برامج تدريبية لرجال الدين الإسلامى والمسيحى .

ب– برامج تدريبية لتنمية مهارات العمل فى مواجهة ظاهرة الإدمان :

– برامج تدريب وكلاء النائب العام – الأطباء والصيادلة .

– برامج تدريب السنة النهائية بأقسام علم النفس بكليات الآداب .

٢– البرامج الوقائية بالتعاون مع المحافظات (٢) :

تهدف الوقائية إلى نشر رسالة الصندوق على المستوى المحلى بالتعاون مع المحافظات المختلفة وذلك بتنظيم عدد من البرامج أهمها :

---

(١) صدرت قرارات رئيس مجلس الوزراء بتشكيل صندوق مكافحة الإدمان والتعاطى رقم ٢٤٧٨ لسنة ١٩٩٤ ثم ٢٥٠٧ لسنة ١٩٩٧ ثم ١٤٤٣ لسنة ٢٠٠٣ .

(٢) راجع د. أحمد على المجذوب ، الجديد فى الوقاية من المخدرات ، مرجع سابق ، صـ١٢٦.

- برامج لتوعية القيادات المحلية وخلق قادة رأى لمكافحة الإدمان .
- برامج لتوعية الفئات المختلفة من الشباب فى المجتمعات المحلية بمخاطر الإدمان والتعاطى .

٣- برامج التوعية المباشرة مع المؤسسات الحكومية

- برامج توعية السائقين والعمال .
- برامج الإرشاد والدين لمرضى الإدمان .

٤- البرامج الوقائية المساندة :

- البحوث العلمية – بمخاطر الإدمان الإعلامية – المسابقات القومية.

ولقد أقامت أكاديمية الشرطة الملتقى الرياضى الثانى يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٩/٢/٢٥، لشباب الجامعات تحت شعار لا للتدخين وكانت مبادرة من قيادات الأكاديمية لتوعية الشباب بخطورة التدخين وهو بداية الإدمان ، ويجب تعميم هذه المبادرة فى مختلف الجامعات المصرية .

ثانياً : البرامج العلاجية (الخط الساخن):

يمثل الخط الساخن لعلاج الإدمان إحدى التجارب المصرية لعلاج الإدمان وفقاً لأحدث المعايير العلمية فى هذا المجال من خلال الآليات الآتية:

١- الاتصالات الهاتفية ، وتتنوع الاتصالات من حيث :

- مكالمات استرشادية من المرضى وذويهم .
- مكالمات استقبال المرضى الجدد .
- المتابعة الهاتفية بعد العلاج .
- متابعة من قبل الاخصتى ويتم التعرف على تطور الحالة العلاجية للمريض لحل بعض المشاكل التى تواجه المريض أثناء العلاج .

٢- العلاج ، ويقصد به مجموعة الإجراءات التى تتحدد لوقف التدهور العضوى والنفسى الناتج عن التعاطى وتشمل :

أ- إجراءات علاجية لتطهير الجسم من المخدر .

ب- إجراءات علاجية للأمراض الجسمية المرتبطة بالتعاطى ، إجراءات علاجية نفسية وتشمل :

- علاج نفسى فردى (سلوكى – معرفى – نفسى) .
- التأهيل النفسى والدمج المجتمعى .

إنجازات الصندوق [1]:

من واقع عمل صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى خلال العامين الماضيين على المستويين المحلى والدولى تم إرساء بعض الأسس هى :

- إن مشكلة المخدرات ذات أبعاد عالمية حيث أصبحت جريمة عبر وطنية ، كما أن لها أبعاداً محلية فى عواملها ومظاهرها ، ومن ثم فالتماس الحل الحاسم لها يتطلب المتابعة ويفضل التعاون الدولى والتفكير الجدى فى أساليب مواجهتها تتفق وخصوصية المجتمع المصرى .
- ضرورة تعميق الوعى بخطورة المشكلة وجسامتها على المستوى القومى وتعميق مشاركة الدولة والمنظمات الغير حكومية فى مكافحة وعلاج الإدمان.
- اعتبار العمل الوقائى فى مواجهة المخدرات استراتيجياً يتطلب فاعلية المكافحة (خفض العرض) وتقرير برامج التوعية والتثقيف (خفض الطلب).
- أهمية محاصرة الأوهام الشائعة حول الفوائد المزعومة لتعاطى المخدرات التى تساعد فى انتشارها والإقبال عليها.
- الاكتشاف المبكر لحالات التعاطى يضمن فاعلية العلاج.

---

(١) انظر: لو ء عصام إبراهيم الترساوى ، مكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات ، التاريخ والسياسات ، مرجع سابق ، صـ ١٥٣ .

- التعامل مع المدمن كمريض قابل للشفاء يساعد فى زيادة الطلب على العلاج ، كما يزيد مع فرص علاجية . .
- الاهتمام بتأهيل المتعاطى والمدمن ورعايته بيسر وإعادة إدماجه فى المجتمع.
- تفعيل دور البحث العلمى فى توجيه الأهـداف العلميـة والتطبيقيـة والتوعية لمختلف نشاطات المكافحة والوقاية والعلاج والتأهيل.
- تنمية القدرات البشرية للأطراف والأجهـزة ذات الـصلة بنـشاط الصندوق وفقاً لاحتياجاتها التدريبية.

المطلب الثالث

دراسة مقارنة للمجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ببريطانيا

تشكلت المجموعة الوزاريـة البرلمانيـة المـسئولة عـن مكافحـة المخدرات فى يوليو عام ١٩٨٤ بهدف تطوير وتنسيق الاستراتيجية العامـة للأجهزة والوكالات الحكومية المختصة بمكافحة الاتجـار فـى المخـدرات وإساءة استعمالها فى بريطانيا.

وتتكون هذه اللجنة من الوزراء والأعضاء البرلمانيين الذين يشغلون المناصب الأمنية وهم [١]:

١ – الوزير البرلمانى للصحة والشئون الاجتماعية.

٢ – الوزير البرلمانى للتربية والتعليم .

٣ – الوزير البرلمانى للشئون الخارجية ودول الكومنولث.

(١) راجع لواء د. على أحمد راغب ، استراتيجية مكافحة المخدرات دوليـاً ومحليـاً ، مرجـع سـابق ، صـ ٥٢١ – ٥٢٢ .

٤ – الوزير البرلمانى لإقليم اسكتلندا .

٥ – الوزير البرلمانى لإقليم ويلز .

٦ – الوزير البرلمانى لوزارة المالية والمسئول عن الجمارك والضرائب.

وقد اجتمعت المجموعة منذ إنشائها فى يوليو ١٩٨٤ حتى ١٩٨٨/٥/١ (٢٩) تسعة وعشرين اجتماعاً بمعدل سبعة اجتماعات سنوياً تقريباً واتخذت عدة قرارات ومبادرات بشأن السيطرة على اتجاهات الطلب المختلفة فى شراء وتعاطى المخدرات وكذا السيطرة على اتجاهات العرض المختلفة فى زيادة المعروض من المخدرات وزيادة حجم الاتجار غير المشروع فى المخدرات واستراتيجية المجموعة الوزارية التى تعمل فى هذين الاتجاهين (التأثير على العرض والطلب).

ويمكن إيضاح خمسة خطوط رئيسية لاستراتيجية المجموعة الوزارية فى الآتى :

١ – إستراتيجية النشاط الدولى (١) :

أصبحت هذه المشكلة فى مقدمة الموضوعات التى تثير اهتمام الحكومة البريطانية حيث كانت مشكلة الاتجار فى المخدرات وإنتاجها من المشاكل التى تبحث وتناقش على أعلى المستويات الدولية والدبلوماسية وفى كافة الزيارات الدولية التى تتم بين أعلى المستويات فى الحكومة البريطانية فى المجلس الاقتصادى الأوربى وفى مؤتمر دول الكومنولث ، العمل على وضع سياسات خطط واستراتيجيات بهدف تحجيم مشكلة المخدرات والحد من انتشارها وخطورتها ، كما طلبت الحكومة البريطانية من المجلس والمؤتمر أن تشترك كافة الدول المشتركة فى المجلس الاقتصادى ودول الكومنولث فى العمل سوياً لمكافحة مشكلة المخدرات باعتبارها من أخطر

---

(١) راجع لواء.د . على احمد راغب ، " السياسة الجنائية لمكافحة المخدرات " ، دراسة مقارنة – مرجع سابق ، ص٦٦٧.

المشاكل التى تواجه هذه الدول بصفة مشتركة وتحتاج إلـــى تـضافر كافـــة الجهود لهذه الدول دون الاكتفاء بجهود المنظمات الدولية .

ونظراً لأن باكستان تعد أكبر الدول إنتاجاً للأفيون الذى يستخرج منه مشتقاته وانتشاره بكثرة فى بريطانيا ، لتهريبه بطرق غيـــر شـــرعية مـــن باكستان لانجلترا .

أما بالنسبة لمشكلة الزراعات غير المشروعة وإنتاجها فـــى بعـــض الدول ، باعتبار أن الإنتاج غير المشروع لهذه الدول الأجنبية يعود بـــالخطر الكبير على المجتمع البريطانى ، فإن هذا الإنتاج غير المشروع وجد طريقه إلى المجتمع البريطانى بوسائل وأساليب تهريب مختلفة . وإيماناً واعترافـــاً بالواقع الدولى لمشكلة المخدرات وسعياً نحو العمل على القضاء على هـــذه المشكلة بكافة الوسائل فقد انتهجت الحكومة البريطانية سياســـة اســـتراتيجية حديثة (لمكافحة إنتاج الأفيون فى البلاد الأجنبية خـــارج حـــدود المملكـــة المتحدة) ، بتوفير المعونات والمنح المالية لهذه الدول للعمل على استئـــصال ومنع زراعات الأفيون داخل أراضى هذه البلاد ، وبالتالى القـــضاء علـــى الإنتاج غير المشروع بهدف التأثير على كمية المعروض من الأفيون .

وقد قامت اللجنة الوزارية باتخاذ الخطوات الاســـتراتيجية الآتيـــة لتنفيذ السياسة فى الآتى [(١)] :

١ – تقديم منح مالية كبيرة للبلدان المجاورة لبريطانيا لتدعيم برامج التنميـــة البديلة.

٢ – أصدرت بريطانيا قانون مكافحة الإتجار بالمخدرات لسنة ١٩٨٦ تضمن سلطات واسعة للشرطة ، كما سمح لأجهزة الشرطة بتتبـــع الثـــروات ومصادرتها إذا كانت ناتجة عن الإتجار بالمخدرات .

---

(١) راجع : لواء د. على أحمد راغب . إستراتيجية مكافحة المخدرات دولياً – محلياً ، مرجع ســـابق ، صـــ ٥٢٤ – ٥٢٥.

٢ – استراتيجية إجراءات الوقاية :

تتلخص إجراءات الوقاية فى المجلس القومى للمملكة المتحدة فى الآتى :

١ – اعتماد مبالغ مالية لشن حملات إعلامية للتوعية بمخاطر وأخطار المخدرات.

٢ – إصدار كتيب يتضمن نصائح للمدرسين بأسلوب توعية الطلاب وأهمية الإبلاغ عن حالات تعاطى المخدرات بمدارسهم .

٣ – اعتماد مبالغ مالية لتدعيم مشروعات الخدمات للشباب .

٤ – وضع قواعد جديدة لنظام الاختبارات الطبية فى مجال الألعاب الرياضية لمكافحة سوء استعمال المخدرات .

٥ – إنتاج وإعداد برامج فيديو بمعرفة كبار الأخصائيين للتوعية بأخطار تعاطى المخدرات .

٣ – استراتيجية زيادة فاعلية أجهزة مكافحة المخدرات [١] :

إن إستراتيجية الحكومة البريطانية بشأن زيادة وتطوير فاعلية الأجهزة المسئولة عن مكافحة المخدرات ، تهدف إلى تحقيق الآتى :

١ – زيادة عدد القوات وإمكاناتها المادية .

٢ – زيادة العناصر البشرية والمادية ، وتحقيقاً لذلك تم اتخاذ الخطوات الاستراتيجية الآتية :

- زيادة عدد المفتشين المختصين فى مجال كشف المخدرات وجمع التحريات.
- تنفيذ خطة زيادة عدد المحققين العاملين فى مجال المكافحة بإدارة الجمارك والضرائب .

---

(١) راجع: لواء .د. على أحمد راغب، " السياسة الجنائية لمكافحة المخدرات "دراسة مقارنة ، مرجع سابق ، صـ٦٧٠.

- زيادة عدد مفتشى الجمارك على أن يتم تدريبهم على الآلات وكشف تهريب المخدرات بواسطة البضائع .
- تطوير إدارة الجمارك وتزويدها بأحدث أساليب التكنولوجيا.
- اتخاذ مبالغ مالية لشراء لنشات مطاردة بحرية حديثة لتدعيم دوريات السواحل البحرية .
- زيادة عدد الضباط والأفراد (الكونستابل) لتدعيم فرص مكافحة المخدرات ولاسيما فى العاصمة (لندن) .
- وضع خطة تدريبية لجميع الضباط والأفراد والعاملين فى مجال المكافحة لتطوير أساليبهم فى تنفيذ القانون.
- إنشاء خط تليفونى مجانى بمعرفة إدارة الجمارك والضرائب مخصص للإبلاغ عن كافة جرائم المخدرات وذلك بالإضافة للخط التليفونى المجانى الخاص بالشرطة (النجدة).
- إنشاء عدد من الفرق المتخصصة فى مكافحة المخدرات للتحرك فوراً فى أى وقت بجميع أقاليم بريطانيا.

٤ – فى مجال العلاج والتأهيل [1]:

- اعتماد مبلغ مالى لتوسيع الإدارات والأقسام والمستشفيات التى تعالج متعاطى ومدمنى المخدرات .
- اعتماد مبلغ مالى لتدعيم وكالات مكافحة انتشار المخدرات الأهلية لتوعية الشباب بأخطار انتشار الإيدز نتيجة استخدم الحقن السابق استعمالها.
- إعطاء أولوية قصوى لمشروعات تطوير خدمات علاج متعاطى ومدمنى المخدرات.

---
(1) راجع: لواء ·د.على أحمد راغب ، استراتيجية مكافحة المخدرات دولياً – محلياً ، مرجع سابق ، صـ٥٣١.

٥ – فى مجال الإجراءات الجنائية :

- إدراج أنواع جديدة إلى جدول المخدرات حيث ظهرت أنواع مستحدثة من المخدرات بعد صدور قانون مكافحة المخدرات سنة ١٩٧١ .
- صدرت بعض التعليمات الخاصة بمنع صرف الأطباء لبعض أنواع المخدرات إلا بعد الحصول على إذن مسبق وموافقة من الشرطة.
- رفع الحد الأدنى لعقوبة الاتجار فى المواد المخدرة إلى السجن مدى الحياة [٢].

(٢) راجع : لواء د. على أحمد راغب ، إستراتيجية مكافحة المخدرات دولياً – محلياً ، مرجع سابق، صـ٥٢-٥٣.

الفصل الثالث

ملامح الاستراتيجية المصرية والبريطانية فى الوقاية من المخدرات

تمهيد وتقسيم:

إن العمل الاستراتيجى لا يمكن أن يبدأ من فراغ ، إذ هو بالضرورة ينطلق من جهود سابقة ، وقد بذلت مصر فى السنوات الماضية جهوداً لإصدار استراتيجيات ، إما عامة أو فرعية ، قامت بها الوزارات والمؤسسات ، وكانت بمثابة البنية الأساسية التى قامت عليها الاستراتيجية الراهنة ، وفى ضوء الجهود السابقة وما طرأ على ظاهرة المخدرات من تغيرات سريعة وعميقة سواء على المستوى العالمى أو على مستوى المجتمع المصرى ، ومن التغير فى أنواع المخدرات ، والأطراف الداخلة فيها [(١)]. فأن قضية المخدرات أصبحت جريمة عالمية متعددة الجنسيات ، لها قوة منظمة تنظيماً دقيقاً ، أسهمت فيه متغيرات عالمية وتكنولوجية (فى وسائل الاتصال) ، ومن ثم حدثت تغيرات كانت تتطلب إعادة النظر فى الجهود السابقة ومحاولة استكمالها والإضافة إليها بقدر المستطاع للحاق بهذه التغيرات ، فالاستراتيجيات السابقة كانت تركز على أنواع بعينها من المخدرات والفئات: أما فى الوقت الراهن فقد انتشرت الظاهرة فى شرائح اجتماعية عديدة من المجتمع المصرى وفئات عمرية بدأت تتجه نحو الانخفاض ، كما شملت الإناث بالإضافة للذكور ، وامتدت إلى الأرياف بعد أن كانت مقتصرة على الحضر . وعلى ذلك نتناول هذا الفصل من الدراسة من خلال ثلاثة مباحث رئيسية هى :

---

(١) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى ، المؤتمر السنوى الثانى لمواجهة مشكلة المخدرات ، مرجع سابق ، صـ ٦٤٥-٦٤٦ .

المبحث الأول : الإستراتيجية المصرية لمكافحة المخدرات .

المبحث الثاني : آفاق التطوير المستقبلية فى برامج الوقاية الدرجة الأولى والثانية .

المبحث الثالث : ملامح الاستراتيجية البريطانية فى الوقاية من المخدرات

المبحث الأول

الإستراتيجية المصرية لمكافحة المخدرات

تمهيد وتقسيم:

تركز الخطط الاستراتيجية الحالية والمستقبلية على محورين أساسيين هما : مكافحة العرض ، والحد من الطلب على المخدرات ، كما أن هناك نقاطاً يجب الاهتمام بها وتؤخذ فى الاعتبار عند الإعداد لاستراتيجية مكافحة المخدرات والحد منها لما تمثله هذه الجريمة من إهدار للمال والصحة ويقع التدمير فى نهاية الأمر على المجتمع الذى نعيش فيه الآن ، لأن تخريب الاقتصاد وإهدار صحة الأفراد فى المجتمع يؤثر سلباً على التنمية لأية دولة فيجب على الإدارة أن تأخذ فى عين الاعتبار النقاط الآتية [(١)] :

١ – ضرورة تكاتف كل من : "المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان" "وصندوق مكافحة الإدمان والتعاطى" والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية" فى إعداد الدراسات اللازمة للمكافحة هذه الظاهرة.

٢ – ضرورة التوسع فى الاستراتيجية سواء من حيث الفئات العمرية المستهدفة فى المجتمع أو من حيث امتداد الجريمة إلى الريف مع الوضع فى الاعتبار أن هذه الجريمة أو الظاهرة أصبحت عالمية ومنظمة .

---

(١) انظر: أ. إبراهيم نافع ، فى بيتنا مدمن كيف نمنع الكارثة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩١ ، صـ ٥١ – ٥٢ .

٣ – اختيار الباحثين ذوى الكفاءات العالية من مختلف التخصصات: العلوم الاجتماعية – إدارة – اقتصاد وعلوم سياسية – إعلام – رجال القانون .... إلخ .

٤ – ضرورة توضيح المفاهيم حول الاستراتيجية (الشمولية) ، فلا يجب أن تعتمد الاستراتيجية على رصد البيانات والمعلومات فقط ، وإنما تمتد لتشمل تطور اتجاهات التطور كمقدمة لصياغة مجموعة الأهداف والآليات لتحقيق هذه الأهداف وفقاً للأولويات .

٥ – التركيز على الأهداف العامة للاستراتيجية ، فتخفيض الطلب على المخدرات عمل أساسي للإستراتيجية لأن تخفيض الطلب هو عمل وقائي بالدرجة الأولى [١].

٦ – إن مشكلة المخدرات من نتاج البشر ولهؤلاء البشر ، قيم وعادات ، ولا يمكن مواجهة هذه التغيرات إلا على أسس واقعية وعلمية تنطلق من أن المتعاطى والمدمن " فاعل فى الظاهرة " .

٧ – تحديد الأدوار والمهام والفهم الأعمق والأشمل للعلاج من التعاطى والإدمان يجب أن يترجم فى عمل شامل (اقتصادى – سياسى – اجتماعى – ثقافى – طبى – نفسى) .

وعلى هذا نتناول هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب ، هى :

المطلب الأول : الطريق إلى مزيد من كفاءة المكافحة للعرض من المخدرات ودور الإدارة بالمبادرة.

المطلب الثانى : الطريق إلى مزيد من كفاءة المكافحة للطلب على المخدرات ودور الإدارة بالمبادرة .

المطلب الثالث : أهم محاور خفض الطلب على المخدرات " الوقاية – إعادة التأهيل " .

---

(١) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، البرنامج القومى للوقاية من تعاطى المخدرات ، مرجع سابق ، صـ٤٩.

المطلب الأول

الطريق إلى مزيد من كفاءة المكافحة

لمواجهة العرض من المخدرات

تتطلب مواجهة العرض من المخدرات العمل من خلال ثلاث نقاط رئيسية ، هى :

١ – جهود المكافحة .

٢ – القانون .

٣ – الاتفاقيات الدولية والإقليمية .

وهناك نقطة رابعة ، هى تشكيل المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، ونظراً لشمول اختصاصات هذا المجلس مجالى العرض والطلب قد تم الحديث عنه فى شرح مبسط فى الفصل الثانى من هذا الباب ،فعلى هذا يقتصر شرحنا على النقاط الثلاثة على النحو التالى :

١ – جهود المكافحة [١]:

تعد الإدارة العامة لمكافحة المخدرات الجهاز المحورى فى الدراسة لتنظيم هذه الجهود ، وهى تقوم بعملها بالتنسيق مع عدد من أجهزة الدولة هى: قوات حرس الحدود (وزارة الدفاع) ، ومصلحة الجمارك (وزارة المالية) الإدارة المركزية للشئون الصيدلية (وزارة الصحة) ، والإدارة العامة للدفاع الاجتماعى (وزارة الشئون الاجتماعية أو التضامن الاجتماعى)، كما تتعاون مع عدد من أجهزة وزارة الداخلية منها: قوات الأمن المركزى، وأكاديمية الشرطة ، وحدة كلاب الأمن والحراسة ، ومصلحة أمن الموانى ، ومصلحة الأمن العام (المكتب المركزى للشرطة الجنائية الدولية "الإنتربول)، والإدارة العامة لشرطة المسطحات المائية .

---

(١) راجع: لواء د. على أحمد راغب ، المخدرات المشكلة والمواجهة ، مرجع سابق ، صـ ١١٨ .

ويدخل فى نطاق مسئوليتها كذلك التنسيق مع الأجهـزة المعنيـة بمكافحـة المخدرات بهيئة الأمم المتحدة مثل صندوق الأمم المتحدة للرقابة على تعاطى المخدرات الهيئة الدولية (لمراقبة المخـدرات، لجنـة المخـدرات ، شـعبة المخدرات)، وتنشر الإدارة العامة تقريراً سنوياً تسجل فيه أوجـه نـشاطاتها المختلفة فيما يتعلق بالنشاطات المحلية والدولية ، وأوجـه الاشـتراك فـى المؤتمرات الدولية والإقليمية والمحلية والإحصائيات مفصلة عن المضبوطات من المخدرات (أنواعها – وأحجامها) على مدار العام ، ولم تتوقـف الإدارة منذ إنشائها فى التقرير الأول سنة ١٩٢٩ الصادر من مكتب المخابرات العام للمخدرات وحتى آخر تقرير للإدارة العامة لمكافحة المخـدرات ، ويجـب الاهتمام بالتقارير السنوية التى تنشرها الإدارة لمقارنتها بـالأعوام الـسابقة للوقوف على مدى نجاح الإدارة فى تحقيق الأهداف وهى المكافحة الأمنيـة للمخدرات بشتى الطرق (١) . وهناك مجهودات تبـذلها الإدارة للحـد مـن العرض وهذه الجهود هى :

١ – ضبط المخدرات على المستوى المحلى ، وهناك كثير من القضايا تـم ضبطها لتقليل العرض من المخدرات ، وضبط المخالفين لتحقيق الردع العام والخاص لمرتكبى هذه الجرائم ألتى تهدد الأفراد والمجتمع.

٢ – ضبط الهاربين بالتعاون بين إدارة المكافحة وعدد من الدول ، وملاحقة الهاربين من الأحكام القضائية الخاصة بالتهريب وحصر ثروات عـدد من كبار التجار والمهربين ، وتقديم نتائج الحصر للجهـات القـضائية المختصة ، والمشاركة فى المؤتمرات والندوات والاتفاقيـات الدوليـة وتبادل المعلومات الخاصة بالمكافحة.

٢ – القانون (٢):

لم يتأخر المشرع أو يهدأ فى تاريخ محاربة الدولة لمشكلة المخـدرات باستخدام التشريع كأداة بالغة الأهمية فى إدارة الدفـة لمواجهـة هـذه

(١) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٦، صـ ٢٧ – ٢٨ .

(٢) راجع: د. أحمد على المجذوب، الجديد فى الوقاية من المخدرات ، مرجع سابق ، صـ١٣٧.

المشكلة متعددة الجوانب منذ صدور أمر عالى عام ١٨٧٩ بتجريم استيراد وزراعة الحشيش حتى صدور القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩، فالتشريع من أهم ميادين هذه المواجهة حيث يقوم بتأثيم الأفعال المتصلة بهذا النشاط والعقاب عليها ، وتحديد ذلك من خلال النظرة للتشريعات المتعاقبة فجعلها تتجه كلها إلى التشديد لتحقيق الردع مبرراً ذلك أن القوانين السابقة لم تكن كافية لتحقيق الردع المطلوب وقدم ذلك في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ونجد أن من أهم محاور التعديل للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار على النحو التالى (١):

١ – تشديد العقوبات فى مختلف الجرائم المعاقب عليها فى القانون سواء بتقرير عقوبة الإعدام لأفعال لم يكن معاقباً عليها بالإعدام ، أو تشديد العقوبات المقيدة للحرية ، أو زيادة العقوبات المالية ، وامتداد المصادرة لتشمل الأرض التى زرعت بالنباتات المخدرة.

٢ – مثال ذلك المواد ٣٧ ، ٣٧ مكرراً التى تتناول وسائل الحيازة والإحراز والشراء بقصد التعاطى ، وتجيز للمحكمة أن تأمر بإيداع من يثبت إدمانه إحدى المصحات التى تنشأ لهذا الغرض .

٣ – تأثيم أفعال لم يكن يتناولها القانون القائم ، واستحداث بعض الظروف المشددة لتقرير العقوبة الأغلظ (٢).

ولقد صدر القانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ، وجاء هذا القانون بمعايير وضوابط يمكن بمقتضاها تحقيق أقصى درجات ضمان سلامة إجراءات الحبس الاحتياطى ، ولعل أهم الضوابط والمعايير هى :

---

(١) راجع : لواء . عصام إبراهيم الترساوى ، مكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات التاريخ والسياسات، مرجع سابق ، صـ ١١٠-١١١.

(٢) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان لجنة المستشارين العلميين ، استراتيجية قومية لمكافحة المخدرات ومعالجة مشكلات التعاطى والإدمان فى مصر، التقرير النهائى ،مرجع سابق ،صـ٩٤-٩٥.

فى شروط ومبررات الحبس الاحتياطى :

اشترط القانون جواز حبس المتهم احتياطياً بعد استجوابه أو فى حالة توافر أحد المبررات التالية :

١ – توافر الدلائل الكافية على ارتكابه لجناية أو جنحة معاقب عليها مدة لا تقل عن سنة ، بعد أن كان الحد الأدنى يزيد على ثلاثة أشهر ، من أهم هذه المبررات :

أ – إذا كانت الجريمة فى حالة تلبس ويجب تنفيذ الحكم فيها فور صدوره ، كما هو الحال فى الجنايات وجنح السرقة والجنايات.

ب – الخشية من هروب المتهم .

جـ- خشية الإضرار بمصالح التحقيق سواء بالتأثير على المجنى عليه أو الشهود أو بالعبث فى الأدلة أو القرائن المادية بإجراء اتفاقات مع باقى الجناة لتغيير الحقيقة أو طمس معالمها وغالباً ما يحبس فى جرائم المخدرات [1].

وذلك عندما يقوم المتهم بتغيير ملابسه التى كان يرتديها أثناء الضبط ويقوم بتغييرها قبل العرض على النيابة العامة ، وغالباً ما يفلت المتهم من العقاب بسبب العبث فى التحقيق أو طمس معالم الجريمة ما يدخل الشك للقاضى ، فيفسر لمصلحة المتهم ، وبالتالى يفلت الجناة من العقاب ، ويرتكبوا المزيد من الجرائم .

٤ – توقى الإخلال الأمنى الجسيم بالنظام العام الذى يترتب على جسامة الجريمة [2].

---

(١) انظر: أسامة أحمد شتات ، قانون مكفحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيهما حسب أحدث التعديلات ، مرجع سابق ، صـ ٢٩-٣٠ وما بعدها .

(٢) وزارة الداخلية ،الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٦ ، صـ ٢٦٨-٢٦٩.

٥ – يجوز حبس المتهم احتياطياً إذا لم يكن محل إقامته ثابتاً أو معروفاً فى مصر ، حيث يعد عدم وجود محل إقامة مبرراً لحبسه احتياطياً .

ويجوز للنيابة العامة أن تصدر قرارات بدلاً من حبس المتهم احتياطياً (بدائل الحبس الاحتياطى) ومنها:

١ – إلزام المتهم بعدم مبارحة مسكنه أو موطنه [١].

٢ – حظر ارتياد المتهم أماكن محددة .

٣ – إلزام المتهم بأن يقدم نفسه لمقر الشرطة فى أوقات محددة ، وفى حالة مخالفة المتهم الالتزامات السابقة جاز حبسه احتياطياً .

بالنسبة لمدة الحبس الاحتياطى [٢] :

أعطى القانون للنيابة العامة الحق فى الأمر بحبس المتهم لمدة أقصاها أربعة أيام متتالية للقبض عليه ، ولها الحق فى مد الحبس الاحتياطى بعد العرض على القاضى الجزئى ليصدر أمر بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم فى كل مرة بمد الحبس الاحتياطى لمدة أو لمدد متعاقبة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطى عن ثلاثة اشهر فى الجنح وخمسة أشهر فى الجنايات .

القانون هنا أعطى اهتماماً فائقاً بحرية التنقل ، وأحاطها دون غيرها بالعديد من الضوابط وألقى عبئاً كبيراً على رجال المكافحة وأجهزة الأمن فى عمليات العرض والترحيل وجهود المتابعة والضبط فى حالة الإفراج أو الأمر بأحد التدابير ، وهذا جانباً هاماً يجب الأخذ به حيث إن الأغلب الأعم فى قضايا المخدرات التى يتم ضبطها تعد جنايات ، ومن هنا يجب على رجال الأمن الإدلاء بشهادتهم فور عملية الضبط ، وإتمام المعاينات بأسرع وقت ممكن ما يعجل بإنهاء إجراءات التحقيق والتمهيد لإحالة المتهمين للمحاكمة خشية الإفراج عنهم وصعوبة إعادة ضبطهم مرة أخرى لخطورتهم الإجرامية .

---

(١) راجع : د / فوزية عبد الستار ، شرح قانون مكافحة المخدرات ، مرجع سابق ، صـ١١٤.

(٢) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٦،صـ٢٧٠ –٢٧١ .

٣ – الاتفاقيات الدولية والإقليمية [١] :

تعد هذه الاتفاقيات الدولية والإقليمية بمثابة آليات تضاف إلى القوانين المحلية لتمكين الدولة من مزيد من إحكام سيطرتها على مشكلة المخدرات فى البلاد ، وقد بدأت هذه الاتفاقيات فى الظهور مع نهاية الحرب العالمية الأولى وإنشاء عصبة الأمم ثم ازدادت هذه الاتفاقيات عدداً وأحكاماً . ومن أهم هذه الاتفاقيات الدولية التى دخلت مصر طرفاً فيها [٢]:

- الاتفاقية الوحيدة للمخدرات سنة ١٩٦١.
- اتفاقية المواد النفسية الدوائية سنة ١٩٧١.
- الاتفاقية الدولية للاتجار غير المشروع فى المخدرات والمواد النفسية الدوائية سنة ١٩٨٨ ومن أهم أهداف هذه الاتفاقية :

١– تحقيق تعاون المجتمع الدولي في مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية .

٢– مكافحة تصنيع المخدرات والمؤثرات العقلية عن طريق اتخاذ تدابير رقابية دولية فعالة .

٣– تعزيز التعاون الدولي في مجال منع الاتجار غير المشروع عن طريق البحر .

٤– تعزيز الوسائل القانونية الفعالة لتحقيق التعاون الدولي في المجال الجنائي.

ويشير تاريخ مكافحة العرض فى مصر إلى أن الحكومة لم توفر وسعاً فى أن تستقبل آليات التعاون الدولي للارتقاء بمستوى كفاءة المكافحة

---

(١) راجع : لواء ،علي أحمد راغب ، إستراتيجية مكافحة المخدرات دولياً– محلياً ، مرجع سابق ، صـ ١٠٧ .

(٢) راجع : لواء ، عصام إبراهيم الترساوى . مكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات التاريخ والسياسات، مرجع سابق ، صـ ٣٦ – ٣٧ .

– راجع : لواء د. علي أحمد راغب ، المخدرات المشكلة والمواجهة ، مرجع سابق ، صـ ٨٤ – ٨٥ .

إلى أفضل درجة ممكنة ، ونجد أن بعض الاتفاقيات قد حققت ففى الاتفاقية الوحيدة سنة ١٩٦١ نجد العناصر الآتية :

١ – التجريم الدولى فيما يتعلق بإنتاج الأفيون والكوكاايين والقنب لغير الأغراض الطبية .

٢ – اشتراط الحصول على تراخيص من أجل صناعة العقاقير المخدرة .

٣ – إنشاء هيئة الرقابة الدولية على المخدرات وهى تابعة للأمم المتحدة.

٤ – تحديد قوائم المخدرات والمستحضرات التى تنطبق عليها أحكام الاتفاقية وذلك فى أربعة جداول ملحقة بالاتفاقية حتى لا يكون هناك مجال لبس.

٥ – وضع تنظيم شامل للتجارة الدولية للمخدرات يهدف إلى السيطرة على الحركة المشروعة للمواد المخدرة .

وفى اتفاقية المواد النفسية الدوائية سنة ١٩٧١ نجد الآتى :

١ – تنظيم التجارة الدولية لهذه المواد النفسية .

٢ – تقوم كل دولة بإرسال تقارير إحصائية سنوية لهيئة الصحة العالمية عن الكميات المصنعة والمصدرة والمستوردة ، من كل مادة من المواد المدرجة بالجدولين الأول والثانى الملحقين بهذه الاتفاقية .

هذه الاتفاقيات الدولية والإقليمية تساعد على إحكام السيطرة على مشكلة المخدرات .

المطلب الثانى

الطريق إلى مزيد من كفاءة

خفض الطلب على المخدرات ودور الإدارة بالمبادرة

تقوم الدولة بمواجهة مشكلة المخدرات – من زاوية الطلب – من خلال ثلاثة محاور : الأول القانون ، الثانى فى الخدمات العلاجية ، الثالث جهود التوعية [1]. ونفصل هذه المحاور على النحو التالى :

---

(١) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، استراتيجية قومية متكاملة لمكافحة المخدرات ومعالجة مشكلات التعاطى والإدمان فى مصر ، التقرير النهائى ، مرجع سابق ، صـ ٩٨-٩٩.

١ – المحور الأول القانون [١] :

تشير قلة محدودة من مواد القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ حسب آخر تعديل له بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، وكذلك مجموعة القوانين السابقة عليه إلى الجانب الخاص بالتعاطى " أى الطلب " من جانب مشكلة المخدرات ، وبتوزيع هذه المواد المحددة بين تأثير فعل التعاطى مع تقرير العقوبة والإشارة إلى إمكان الحكم بالعلاج ، كانت أول مرة تبدى فيها الدولة اهتمامها بعلاج المدمنين هى ما ورد فى المادة رقم ٣٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ونصها الآتى :

" يعاقب بالحبس مع الشغل من ستة شهور إلى ثلاث سنين ، وبغرامة من ٣٠ جنيهاً إلى ٣٠٠ جنيه كل شخص يحوز أو يحرز أو يشترى بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى مواد مخدرة ، ما لم يثبت أنه يحوز هذه المواد بموجب تذكرة طبية أو بموجب أى نص من نصوص هذا القانون ، أو أنها مصروفة بمعرفة الطبيب المعالج ، ويجوز للمحكمة بدلاً من عقوبة الحبس أن تحكم بإرسال الجانى إلى إصلاحية خاصة لمدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد عن سنة " .

وجاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له والقانون رقم ١٢٢ سنة ١٩٨٩ المادة ٣٧ وأخذاً بتوصيات الأمم المتحدة ، وأسوة بما هو متبع فى بعض البلاد المتمدنة ، وعطفاً على مرضى الإدمان من المواد المخدرة للعمل على علاجهم من هذا المرض استخدمت الفقرة التالية من المادة ٣٧ وتنص على :

"جواز أن تأمر المحكمة بإيداع من يثبت إدمانه تعاطى المخدرات إحدى المصحات التى تنشأ لهذا الغرض ليعالج فيها ، وذلك بدلاً من العقوبة المقررة للجريمة كما رؤى تخفيفاً للمدمن على الإقبال على هذا العلاج عدم

---

(١) راجع : د. أحمد محمود خليل ، جرائم المخدرات ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ،١٩٨٤ ، صـ ٣٩٩ .

جواز رفع الدعوى الجنائية عليه إذا ما تقدم من تلقاء نفسه للعلاج بالمصلحة" ومن الأسباب التى أدت إلى اللجوء لهذه الفقرة فى المذكرة الإيضاحية هى :

أ – الأخذ بتوصيات الأمم المتحدة .

ب – الاقتداء بما هو متبع فى الدول المتمدنة (١).

" ويجوز للمحكمة أن تأمر بإيداع من يثبت إدمانه إحدى المصحات التى تنشأ لهذا الغرض بقرار من وزير العدل ، بالاتفاق مع وزارة الصحة والداخلية والشئون الاجتماعية وذلك ليعالج فيها طبياً ونفسياً واجتماعياً ، ولا يجوز أن تقل مدة بقاء المحكوم عليه بالمصحة عن ستة أشهر ، ولا تزيد عن ثلاثة أو مدة العقوبة المقضى بها أيهما أقل " (٢).

٢ – المحور الثانى : الخدمات العلاجية :

يبدو من نص المادة ٣٧ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ أن أمر الخدمات العلاجية موزع بين المصحات التى تشرف عليها وزارة الصحة ، ودور العلاج الاجتماعى التى تشرف عليها وزارة الشئون الاجتماعية (التضامن الاجتماعى حالياً) (٣)., ونتكلم هنا عن طالبى الخدمات العلاجية (المصحات) التى تشرف عليها وزارة الصحة ، وتوجد أربعة مراكز لعلاج الإدمان، هم :

- مركز العلاج بالعباسية ٣٨ سريراً .
- مركز العلاج بالخانكة ١٠٠ سريراً .
- مركز العلاج بحلوان ٢٢ سريراً .
- مركز العلاج بالمعمورة ٦٠ سريراً .

ونجد أن طالبى العلاج من المخدرات قليل والغالبية لا تبحث عن العلاج بإرادتها ، ولابد من التوعية الكاملة بأهمية طلب العلاج فى إحدى

---

(١) انظر: أسامة أحمد شتات ، قانون مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها حسب أحدث التعديلات ، مرجع سابق ، صـ ٤٣٨.

(٢) راجع : د/ معوض عبد التواب ، المستحدث في نصوص قانون المخدرات الجديد ، منشأة المعارف الإسكندرية ، ١٩٩٠، صـ٢٦٨.

(٣) راجع : د/ محمد فتحى عيد ، جريمة تعاطى المخدرات في القانون المصرى المقارن ،مرجع سابق ، صـ٥٢٩.

المصحات مع إعطاء الضمانات الكافية بعدم إفشاء الأسرار الخاصة بشخصية المدمن أو المتعاطى لتشجيع الأفراد المدمنين على التقدم لطلب العلاج فى إحدى المصحات المشار إليها ، ويجب التوسع فى هذه المراكز فى كل المحافظات يسهل على المدمن وأقاربه التقدم دون أدنى نوع من التفكير مع مراعاة البعد النفسى والاجتماعى والطبى ، وزيادة الموارد المالية للإنفاق على هذه المراكز ، ويجب أن تتبع هذه المصحات اللجنة المختصة المنصوص عليها فى المادة ٣٧ مكرراً من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ويقوم أعضاء هذه اللجنة بالمرور على هذه المصحات للتأكد فعلاً من تقديم الخدمات العلاجية ، وتقدم الحالة بالنسبة للمدمنين المتقدمين ، وحسن معاملتهم .

٣ – المحور الثالث : جهود التوعية [١] :

هى الجهود التى تبذلها الدولة للتوعية أو التبصير بأخطار المخدرات على الفرد والأسرة من جميع النواحى الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والسياسية ، ولابد من إقناع الأفراد بأهمية وسائل التوعية ، والعمل على الاستفادة منها بأكبر قدر ممكن ، ومن أهم وسائل التوعية : (الإذاعة المرئية والمسموعة – الصحف القومية – الندوات التى ينظمها رجال الدين) [٢].

والإعلام له القدرة على تقديم المعلومات أو إتاحة المعرفة ، وهو فى الحقيقة من أفضل الوسائل التى يمكنها القيام بهذا العمل [٣]، ويمكن لأى فرد معرفة ما يريده من خلال مطالعة هذا الإعلام بسهولة ، ومن الممكن تزويد الفرد بالمعلومات دون أن يرغب هو فى ذلك (فى شكل الإعلانات مثلاً) [٤].

---

(١) راجع: د. أمال كمال ، دور الصحافة فى وضع أولويات القضايا القومية لدى الشباب، دراسة تحليلية وميدانية ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٧ ، صـ٧٠.

(٢) راجع : د. حسين محى الدين ، تدريب الإعلاميين وترشيد الإعلام ، ورقة مقدمة فى الندوة القومية لمكافحة المخدرات وعلاج الإدمان ٢٩ – ٣٠ أكتوبر ، المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، القاهرة ١٩٩٤ ، صـ ٦١.

(٣) راجع : د. أمال كمال ، قضايا الشباب فى التليفزيون المصرى – دراسة تحليلية ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثامن والثلاثون ، العدد الأول يناير ٢٠٠١ ، صـ ٦٩ .

(٤) **Heidi Baker and Martin Caraher. Making it work. How to develop media resources for drugs prevention .Home Office Main Library London Page. 6-7 .**

ونتحدث عن الوقاية وإعادة التأهيل فى المطلب الثالث من هذا المبحث باعتبارهما من المحاور الهامة فى خفض الطلب على المخدرات توفيراً للوقت والجهد والتكلفة (عناصر الإدارة بالمبادرة) ، بدلاً من أن تقع الجريمة وتبذل الدولة جهوداً كبيرة لإعادة التأهيل وكذلك تكاليف الضبط والعلاج .

المطلب الثالث

أهم محاور خفض الطلب على المخدرات

(الوقاية – إعادة التأهيل)

الوقاية وإعادة التأهيل من أهم محاور خفض الطلب على المخدرات خصوصاً فى موضوع بحثنا: لأن مصطلح الوقاية يقصد به أى عمل مخطط يتم وفقاً لظهور مشكلة معنية (صحية أو اجتماعية) أو مضاعفات لمشكلة قائمة بالفعل ، ويكون الهدف من هذا العمل وهو الإعاقة الكاملة أو الجزئية لظهور المشكلة أو المضاعفات أو كليهما .

وتجرى منشورات الأمم المتحدة والصحة العالمية على تصنيف إجراءات الوقاية فى ثلاث فئات على النحو التالى :

١ – الوقاية من الدرجة الأولى Primary Prevention (١) :

ويقصد بها منع وقوع الإصابة أصلاً أى : منع وقوع التعاطى المؤدى إلى الإدمان أصلاً ، والتدابير لهذا المنع أمر بالغ الصعوبة ، لتعدد العوامل المساعدة فى حدوث الإدمان . وهناك بعض الإجراءات التى تدخل ضمن إجراءات الوقاية من الدرجة الأولى ، وهى :

١ – تحديد الجماعات المستهدفة أو الهشة (٢) :

هى جماعات محددة يحتمل أن يتورط أفرادها فى الإدمان ، ولا يعنى هذا أن هؤلاء الأفراد سوف يدمنون المخدرات حتماً ، ولكن يعنى: احتمال

---

(١) راجع: د.هند طه ، الوقاية الأولية – مداها وإجراءاتها ، الندوة القومية لمكافحة المخدرات وعلاج الإدمان ، مرجع سابق ، صـ ٢٣١ – ٢٣٢ .

(٢) راجع: أحمد على المجذوب ، الجديد فى الوقاية من المخدرات ، مرجع سابق ، صـ٧١.

الإدمان فى حالتهم أعلى من سائر الجماعات الفرعية التى يضمها المجتمع. وهناك عوامل تساعد في الكشف عن هذه الجماعات .

وعند تخطيط الوقاية من المخدرات يجب الآتى :

١ – أن يكون لها أهداف ومقاصد [١].

٢ – تعتمد قدر الإمكان على الأساليب الجيدة فى الوقت الحالى.

٣ – يتم توثيقها سواء من الناحية العملية أو النتائج: لأن الهدف الأساسى والدليل الإرشادى هو مساعدة من يعملون من أجل قضية مقاومة المخدرات على تطوير أساليب منظمة فى تصميم أسلوب التدخل من أجل الوقاية من المخدرات [٢].

٢ – الوقاية من الدرجة الثانية Secandary Pervention:

يقصد بها التدخل العلاجي المبكر بحيث يمكن الوقاية من التمادى فى التعاطى ، وعدم الوصول إلى مرحلة الإدمان وكل ما يترتب على مرحلة الإدمان من مضاعفات وبالتالى يفتح المشكلة الأولى في هذا المستوى ، وهى كيفية الكشف عن وجود حالات التعاطى المبكر حتى يمكن التدخل فى الوقت المناسب فالتدخل فى هذه المرحلة يؤدى إلى عدم الاستمرار فى التعاطى لأنه فى مرحلة التجريب والاستكشاف ، وكثير من الشباب وخاصة فى عمر مبكر ما بين (١٢ : ١٨) سنة يريدون الاستكشاف والتجربة [٣].

٣ – الوقاية من الدرجة الثالثة [٤] Tertiary Prevention :

يقصد بها التدخل العلاجى المتأخر نسبياً لوقف مزيد من التدهور المحتمل (العضوى والنفسى) المترتب على الإدمان ، وتقع تحت هذه الفئة

---

(١) Philin Bean, Drugs and crime , main library , London , 2002 ,Page 58-59.

(٢) Heidi Baker and Martin Caraher. Making it work. How to develop media resources for drugs prevention .op.cit. Page 5-6 .

(٣) راجع: د.مصطفى سويف ، نحو سياسة وقائية متكاملة فى مواجهة مشكلات الإدمان فى مصر، مرجع سابق ، ص ٨ .

(٤) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، صندوق مكافحة الإدمان والتعاطى ، الاستراتيجية القومية لمكافحة المخدرات ومعالجة مشكلات التعاطى والإدمان فى مصر، التقرير النهائى ، مرجع سابق ، ص ٢١٠-٢١١ .

من الوقاية جميع إجراءات العلاج (إعادة التأهيل والاستيعاب الجماعى)، وهناك خلاف حول هذه الخطوة هل تقع تحت الوقاية أم لا ؟ ونجيب عن هذا التساؤل بأن هذه المرحلة خطوة وقائية ، وذلك لعدة أسباب :

١ – أن المبادرة إلى تناول هذه الحالات بالعلاج تضمن بالضرورة وقاية الفرد من مزيد من التدهور إلى مستويات متدنية من الصحة .

٢ – وقاية لموقع العمل الذى يعمل فيه الفرد لمنع المزيد من التدهور فى العملية الإنتاجية التى يشارك فيها الفرد .

٣ – وقاية الأقارب والأصدقاء من الإدمان ، لاحتمال تعرضهم للإدمان لقربهم من هذا الشخص [١].

الشق الثانى : إعادة التأهيل [٢] :

ويجب أن تشمل عملية إعادة التأهيل لمدمن عدة عناصر منها :

١ – التأهيل المهنى [٣].

٢ – التأهيل الاجتماعى .

ونفصل كل منهما على النحو التالى :

١ – التأهيل المهنى :

يقصد به: أن تتاح الفرصة لمن فقدوا أعمالهم بسبب الإدمان استعادة مكانهم كأفراد منتجين فى الكيان الاجتماعى ، ويجب أن يشمل برنامج التأهيل المهنى العناصر الآتية :

١ – الإرشاد المهنى . ٢ – قياس القدرات والاستعدادات المهنية .

٣ – التوجيه المهنى . ٤ – التدريب على وظائف مختارة .

---

(١) Nigel south . Drugs cultures , controls and Everyday life , U.C.E. London 1999 , Page 78-79.

(٢) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ،البرنامج القومى للوقاية من تعاطى وإدمان المخدرات ، مرجع سابق ، ص١٠٧-١٠٨.

(٣) Heidi Baker and Martin Caraher. Making it work. How to develop media resources for drugs prevention .op.cit. Page 5 .

وهناك عنصران لابد من تضمينهما فى البرامج :

العنصر الأول :

هو إيجاد فرص عمل لهؤلاء المدمنين تتناسب مع قدراتهم المتبقية لديهم ، وما آلت إليه بعد تلقيهم قدراً من التدريب .

العنصر الثانى :

هو المتابعة أى متابعة الاستقرار والامتثال والتقدم من جانب المدمن الذى نتصدى لمساعدته .

ويجب العمل المستمر ، وتطوير برامج إعادة التأهيل ، والعمل على تنفيذ استراتيجية قومية فى مجال التأهيل ، والعمل على تنفيذ الآتى [1]:

١ – ضرورة تقنين وحصر ما هو قائم فعلاً من دور علاج وسيطة .

٢ – إنشاء مركز قومى للعلاج التأهيلى للمدمنين.

٣ – الالتزام بتمويل المرضى لمراكز التأهيل المتخصصة.

٤ – العمل على استحداث دور للعلاج التأهيلى .

٥ – الاتصال بالجمعيات للمشاركة فى تقديم خدمات التأهيل.

٦ – التنسيق مع القطاع الخاص لتوفير فرص عمل للمدمنين.

٧ – العناية بإيجاد الكوادر المدنية والفريق متعدد التخصصات.

٨ – فتح قنوات الاتصال مع الأسر وإتاحة فرص التدريب أمامها على كيفية التعامل مع المدمن ويجب الاهتمام بهذه التوصية لحد كبير .

٩ – تفعيل الآليات العلاجية التى تعين على تغيير الأفكار والاتجاهات.

١٠ – توفير الاعتمادات المالية اللازمة للقيام بهذه الأعمال لتحقيق الهدف المنشود .

(١) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ،صندوق مكافحة وعلاج الإدمان ، الاستراتيجية القومية الشاملة لمواجهة مشكلة المخدرات فى مصر ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، صـ ١٣٦ – ١٣٧ .

المبحث الثاني

آفاق التطوير المستقبلية في برامج الوقاية

(الدرجة الأولى والثانية)

تمهيد وتقسيم:

برامج الوقاية فى نجاح مستمر على طريق التطوير لتصبح أفضل مما هى عليه الآن ، لأن الوقاية – وخاصة من الدرجة الأولى والثانية – هى الحل الأمثل لمواجهة مشكلة المخدرات فى مصر والعالم ، فالوقاية خير من العلاج ، ومكافحة المخدر قبل دخول الجسم خير من الانتظار ليتمكن المخدر من الفرد ويسيطر عليه ، فيصبح عرضة لارتكاب الجرائم من أجل الحصول على المخدر [1]. وهناك عدة مبادئ أساسية لعمل برامج الوقاية ، كما أن هناك خطوات مطلوبة من أجل إنجاز هذا التطوير .

أولاً : أهم المبادئ الأساسية لبرامج الوقاية :

١ – تقوم البرامج الوقائية على المعرفة الموضوعية بالواقع .

٢ – ينبغى إعطاء أولوية فى برامج الوقاية للجماعة الهشة .

٣ – تتطلب البرامج الوقائية الدقة والتقويم المستمر.

٤ – ضرورة الحرص – فى هذه البرامج – على تدريب الأطفال والمراهقين على استخدام أساليب ارتقائية تفاعلية ملائمة مثل : جماعات المناقشة بين الأقران وجماعات حل المشكلات واتخاذ القرار.

٥ – ضرورة إدماج الوالدين أو من يحل محلهما فى البرنامج الوقائية ، تدريبهم على استخدام الاستراتيجيات الملائمة التى تدعم ما يتعلمه الأبناء بصدد الأضرار التى تسببها المواد المخدرة [2].

---

(١) الأمم المتحدة ، كتاب مرجعى عن تدابير خفض الطلب غير المشروع على المخدرات، نيويورك ، مكتبة الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، ١٩٨٢ ، صـ ٦٢-٦٣ .

(٢) وزارة الداخلية ، مقال بعنوان " الوقاية والعلاج من مشكلة الإدمان "، مجلة الشرطة، العدد ٣٢ سبتمبر ٢٠٠٧ ، القاهرة ، صـ ٤٢-٤٣.

٦ – مراعاة أن تكون البرامج الوقائية طويلة المدى .

٧ – تتضمن البرامج الوقائية حملات إعلامية مكثفة كأن تعرض السياسات الجديدة والقوانين التى تحذر من شرب الكحوليات والسجائر والمواد النفسية.

٨ – يجب أن تتضمن البرامج الوقائية تقوية المعايير المناهضة لتعاطى المخدرات فى جميع المواقع (المنزل – المدرسة – العمل – المجتمع بصفة عامة) .

٩ – مراعاة أن تكون هذه البرامج موجهة إلى فئة عمرية محددة ، وأن تكون ملائمة لطبيعة هذه الفئة من حيث (العمر – الجنس – الثقافة – التعليم)

ثانياً : أهم الخطوات المطلوبة لتطوير برامج الوقاية من المخدرات :

١ – العناية الفائقة بتدريب المدربين أنفسهم ، لرفع كفاءتهم التدريبية من ناحية ، وتحقيق قدر التوازن والتناغم من ناحية أخرى [(١)].

٢ – ضرورة المتابعة والتقويم لبرامج التدريب وتنويع مصادر التقويم ، من أجل الوقوف على أوجه الإجادة والضعف ، ومحاولة تلافى السلبيات وتطوير الإيجابيات للوصول إلى تحقيق الهدف المطلوب على الوجه الأمثل [(٢)].

٣ – ضرورة إنشاء مراكز الدراسات التخصصية على مستوى الدراسات العليا فى مجال التعاطى والإدمان ، خاصة دبلوم السلوكيات للتعاطى والإدمان فى الجامعات المتقدمة ، لإعداد الكوادر المدربة فى مجال الوقاية من الإدمان من أخصائيين فى الطب والصيادلة والدعاة والإعلام والتربية والعاملين فى مجال الشباب .

٤ – زيادة التعاون بين الوزارات والمؤسسات والجهات المجتمعية المستفيدة وكل من: (المجلس القومى لمكافحة وعلاج والإدمان وصندوق مكافحة

---

(١) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الادمان ، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى ، الاستراتيجية القومية الشاملة لمواجهة مشكلة المخدرات فى مصر ، مرجع سابق ، صـ ٧٢-٧٣ .

(٢) وزارة الداخلية ، مقال بعنوان " الأجهزة الأمنية تواصل معركتها ضد تجار الكيف " ، مجلة الشرطة ، العدد ٤٣ ، يوليو ٢٠٠٨ ، القاهرة ، صـ ٤٢-٤٣ .

وعلاج الإدمان والتعاطي والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية والمجلس القومي للأمومة والطفولة والمجلس القومي للمرأة والجمعيات الأهلية) ، والتوسع في عقد الاتفاقيات بين هذه الجهات التي تقيم بين طياتها أفراد الجماعات المستهدفة (وزارة التربية والتعليم - التعليم العالي - الشباب - الصناعة - القوى العاملة وغيرها) بحيث تعد برامج للتدريب المستمر يتوفر لها قاعدتان مهمتان هما :

أ - الاعتماد على نتائج البحوث العلمية بناءً على المعلومات المتوفرة لديها.

ب - انتقاء المجموعات والشرائح الأكثر احتياجاً لهذه البرامج .

٥ - تفعيل دور بعض المؤسسات في الاكتشاف المبكر للتعاطي مثل: إدارات المرور والجامعات ومراكز الشباب والنوادي والمنافذ (البرية والبحرية والجوية) باستخدام الوسائل والأساليب التالية :

أ - أن يصبح إجراء الكشف عن حالات تعاطي المخدرات لازماً وملزماً في مجالات بعينها وتحت إشراف الدولة (التورط في مخالفات المرور على الطرق السريعة - حالات القبض على الأشخاص وبخاصة صغار السن حال لارتكابهم جرائم مثل النشل والسرقة والضرب) [1].

ب - كذلك يجب التوسع في هذه الأجزاء ليشمل الحالات الآتية :

١ - تلاميذ المدارس وطلاب الجامعات "فقط البداية" وطالب الانضمام للنوادي ومراكز الشباب.

٢ - إجراء الكشف الفوري على طالب الوظائف بكافة أنواعها ، وإرجاء التعيين في حالة ثبوت التعاطي حتى مزاولة العلاج ثم التأكد من ذلك.

٣ - الكشف الدوري على الموظفين والعمال في كافة القطاعات .

---

(١) راجع: د.عبد العزيز بن عبد الله البرثين ، الخدمة الاجتماعية في مجال الإدمان والمخدرات ، مرجع سابق ، ص ١٦٢-١٦٣ .

ويجب أن تتم هذه الفحوصات باهتمام كبير والتوسع فيها لتشمل الجماعات المستهدفة والهاشة فى المجتمع ، لأن الوقاية خير من العلاج توفيراً للجهد والمال والوقت (1).

ويجب أن تكون نتائج الكشف سرية وآمنة كما سبق أن ذكرنا فى المادة ٣١٠ من قانون العقوبات ، لأن المقصود من عملية الاكتشاف المبكر للتعاطى هو المساعدة فى العلاج والتخلص من مشكلة التعاطى ومحاولة اقناعهم بالتوجه للمراكز المتخصصة ، لذا كان من المعقول ألا يترتب على ذلك الحرمان من بعض الحقوق أو التعرض للضرر وهذا من شأنه أن يساعد على انتشار الاكتشاف المبكر لهم ، وهو أيضاً وسيلة لحماية الشباب الذين هم فى المراحل المبكرة من التعاطى .

وعلى الرغم من ذلك فإن عملية الاكتشاف المبكر مازالت إجراءً مكلفاً ، وتحتاج لتكاليف باهظة وأجهزة وآليات تشريعية ، من المقترح تفعيل ما هو آت :

١ – ضرورة الاستفادة من دور الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين العاملين بالمدارس والجامعات والعاملين بمراكز الشباب والأندية والمصانع والمؤسسات الحكومية .

٢ – ضرورة إعداد هؤلاء الأخصائيين وتعريفهم بطرق الملاحظة السلوكية والاكتشاف المبكر لعلامات التعاطى .

٣ – الإسراع فى إصدار التشريعات والقوانين اللازمة لذلك .

٤ – إيجاد الحلول اللازمة لحل المشكلات المادية لتغطية النفقات لإجراء التحاليل اللازمة (2).

---

(١) الأمم المتحدة فى كتاب مرجعى عن تدابير خفض الطلب غير المشروع على المخدرات، مرجع سابق، صـ ٥٥-٥٦ .

(٢) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى ، الاستراتيجية القومية الشاملة لمواجهة مشكلة المخدرات ، مرجع سابق ، صـ ٧٤-٧٥ .

٥ – ضرورة إدخال المخدرات كمادة تدرس ضمن المقررات الدراسية فى المدارس والجامعات .

٧ – ضرورة مشاركة الجمعيات الأهلية ، وخاصة العاملة في مجال الإدمان لنشر ثقافة الكشف المبكر .

٨ – تفعيل دور المؤسسات الإعلامية ، لما للإعلام من دور خطير وهام فى مجال الوقاية عموماً والوقاية من التعاطى للمخدرات بوجه خاص ويمكن تعظيم هذا الدور من خلال عدة إجراءات هى :

- بث التنويهات الهادفة للتوعية بأضرار وأخطار المخدرات، والإعلان عن الخدمات المتاحة فى مجال العلاج وإصدار بعض الحملات والإرشادات الهادفة لمواجهة مشكلة المخدرات وإذاعة المسابقات العلمية لنشر الوعى بالمخدرات وأضرارها وأخطارها (١).
- ضرورة تبصير المجتمع – عن طريق اتحاد الإذاعة والتليفزيون بأهمية دور كل من المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان وصندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى.

٩ – ضرورة اشتراك رجال الأعمال فى حملات التوعية والدعم المادى لمراكز العلاج .

١٠ – ضرورة تحقيق التكامل بين الجهات الحكومية العاملة فى مجال الإدمان ومؤسسات المجتمع المدنى من الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والأحزاب السياسية والنوادى والمراكز الشبابية لتحقيق الهدف المنشود (شركاء فى مواجهة التعاطى والإدمان) (٢).

١١ – الاستفادة من المؤسسات الدينية والإشادة بتفعيل دور المساجد والكنائس فى الوقاية من المخدرات (الدور الدينى الوقائى).

---

(١) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان لجنة المستشارين العلمية ، استراتيجية قومية متكاملة لمكافحة المخدرات ومعالجة مشكلات التعاطى والإدمان فى مصر ،مرجع سابق ، ص، ٢٠٨– ٢٠٩.

(٢) Heidi Baker and Martin Caraher. Making it work. How to develop media resources for drugs prevention .op.cit. Page 8-9 .

ونعالج هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : مؤسسات الوقاية من المخدرات (الأسرة– المؤسسة الدينية – المؤسسة التعليمية – العمل – منظمات المجتمع المدنى) .

المطلب الثانى : تطوير الوسائل الإعلامية للوقاية من المخدرات (المرئية والمسموعة).

المطلب الثالث : التنمية البديلة ودورها فى الوقاية من المخدرات .

المطلب الأول

مؤسسات الوقاية من المخدرات

(الأسرة – المؤسسة الدينية – المؤسسة التعليمية – العمل – منظمات المجتمع المدنى)

لا يمكن لجهة مجتمعية بعينها أن تحتكر جهود الوقاية أو تستطيع بمفردها تحمل أعباء هذا العمل الضخم [1]. لذا فإن برامج الوقاية من الدرجة الأولى أو الثانية ينبغى أن تراعى اشتراك أكبر عدد ممكن من المؤسسات المجتمعية الرسمية وغير الرسمية من أجل الوقاية من المخدرات على الوجه الأكمل . ونلقى فيما يلى نظرة على هذه المؤسسات والأدوار التى يمكن أن تقوم بها :

الأسرة [2] :

الأسرة أحد أهم المؤسسات التى ينبغى عليها التصدى للعمل الوقائى، وقد كان للأسرة مكانة عند المصريين وكانت الأسرة أبوية ، عاشت حياة اجتماعية تميزت بالروابط الأسرة القوية ، وتمثلت فى ظلها القديم والأفكار ، ثم تعرض الأسرة المصرية فى العقود الأخيرة لتغيرات جوهرية: ، فعلى مستوى البناء: تقلص نمط الأسرة الممتد وانتشر نمط الأسرة النودية ، وعلى المستوى الوظيفى: فقدت الأسرة كثيراً من وظائفها وزال دورها لصالح

(١) وزارة الداخلية ، مقال بعنوان " الوقاية والعلاج من مشكلة الإدمان ، مرجع سابق ، صـ ٤٢ .

(٢) راجع: د.أحمد على المجذوب ، الجديد فى الوقاية من المخدرات ، مرجع سابق ، صـ١٠٧.

مؤسسات أخرى ، وعلى مستوى العلاقات: ضعفت العلاقات والروابط الأسرية ، وفقدت في غضون التغيرات المتلاحقة سيطرتها على الأبناء، وضعفت رقابتها عليهم في ظل الفجوة الواسعة بين الدخول المحدودة، والتطلعات والطموحات والتوافقات غير المحدودة فأسهم ذلك في تركيز الإشباعات لأبنائها ، فالضغوط تصارع الآباء والإحباط يهدد الأبناء نحو المستقبل (١).

من هنا فإن أعضاء الأسرة يمكنهم الاستفادة من برامج الوقاية (التعليم النفسى Psyco Education) ، كما يمكنهم المشاركة فى تنفيذ هذه البرامج . وقد أظهرت البحوث أن هناك حاجة إلى أن يكون هناك دور فعال للأباء فى حياة أبنائهم ، وتشمل الإجراءات المطلوبة للاستفادة من الأسرة فى برامج الوقاية ما يلى (٢):

١ – تزويد الأسرة بمعلومات عن تعاطى المخدرات وإدمانها وأسبابها والمترتبات عليها ، ما يساعدهم على مواجهة مشكلات الإدمان لدى أبنائهم فى المراحل المبكرة أو مراحل العلاج .

٢ – تعليم أفراد الأسرة المهارات اللازمة لتحسين العلاقات الأسرية ، وتعليم النظام وترسيخ القواعد الواضحة والصارمة.

٣ – تشجيع الأباء والأمهات على: الحديث مع أبنائهم وبناتهم عن المواد النفسية وكل ما يتعلق بها ومراقبة أنشطتهم والحرص على معرفة أصدقائهم وفهم مشكلاتهم واهتماماتهم الشخصية وذلك من خلال تزويد الآباء بالمعلومات المهمة عن النمو ومراحله والتغيرات التى تعترى الأطفال والمراهقين وغير ذلك .

(١) Jamice slough Drug Education for children Aged 4-11- U.C.E , London, 1995 , Page 1-2.

(٢) راجع : لواء عبد العزيز أبو زيد ، المخدرات والشباب والوقاية منها ، مجلة الأمن العام ، العدد ٢٠١، القاهرة ، إبريل ٢٠٠٨ ، صـ ٤٩-٥٠ .

٤ – تعليم الأساليب الجيدة والفعالة للتواصل ومهارات المواجهة Coping المصممة لدعم علاقات المريض مع الآخرين .

٥ – استغلال التجمعات الطبقية للآباء والأمهات كما يحدث فى مجالس الآباء والمدارس لتلقى معلومات أساسية عن إدمان المخدرات ومشكلات المراهقة والتفاعل الأسرى [1].

٦ – تدريب الأسر على الاكتشاف المبكر لحالات الإدمان (الندوات والمحاضرات الأولية والمنشورات) بالإضافة للتوجهات الصائبة فى حالة مواجهة مشكلات تعاطى داخل الأسرة ، وأماكن وطرق الحصول على الخدمات العلاجية .

٧ – تثقيف الأسرة حول السلوكيات الصحية وغير الصحية المترتبة على التداول الذاتى للمخدرات دون الاستشارة الطبية.

٨ – تفعيل دور مكاتب التوجيه الأسرى التى تشرف عليها وزارة التضامن الاجتماعى لعلاج مشكلات الزوجية والتفكك الأسرى ، حيث تبين أن هذه المشكلات تساهم فى وقوع الأبناء فى تعاطى المخدرات .

٢ – المؤسسة الدينية [2] :

لا شك أن القيم والمعتقدات الدينية تلعب دوراً هاماً فى تشكيل أنماط التفكير وتوجيه السلوك وتشكل جوهر النسق القيمى للفرد ، كما تتضح أهمية المؤسسة الدينية (المسجد والكنيسة) فى كونها مكاناً لالتقاء شرائح عمرية وفئات اجتماعية متباينة ، وتمتلك المؤسسة الدينية أرضية صلبة تستطيع من خلالها التأثير فى نفوس أفراد المجتمع وعقائدهم وقيمهم وتفكيرهم إذا توافرت لها الخبرات البشرية والإمكانات الفنية والتكنولوجية المطلوبة وأن

(١) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الادمان ، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان ، والاستراتيجية القومية الشاملة لمواجهة مشكلة المخدرات فى مصر ، مرجع سابق ، ص٧٩.

(٢) راجع: د.محمد فتحى عيد : المخدرات والنشئ المشكلة والحل –الدين والعلم فى مواجهة المخدرات، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، وزارة الأوقاف ، القاهرة ، ١٩٨٨، صـ١٥٥.

تساهم بفاعلية فى جهود التوعية بأخطار المخدرات والوقاية من الوقوع فى مشكلة الإدمان . وهناك جهود لا بأس بها يقوم بها صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى على مدى تاريخه والمجلس القومى فى تنفيذ دورات تدريبية مكثفة للدعاة : المسلمين والمسيحيين لتأهيلهم لأداء الرسالة المنوطة بهم ويشارك الدعاة والأئمة والآباء والقساوسة فى الندوات التى يعقدها الصندوق فى التجمعات المختلفة فى أوساط الشباب فى (المدارس والجامعات والأندية ومراكز الشباب [1]، والمجندين والعمال) وغيرهم من الشرائح المستهدفة بالتوعية ، كما يشارك هؤلاء الدعاة أيضاً فى التدريب والتدريس فى الدورات المتخصصة التى تقدم للقطاعات الأخرى كالأخصائيين النفسيين والاجتماعيين والعاملين بالتأمين الصحى والقيادات الإعلامى .

ويجب أن تغطى جهود التوعية كافة مناطق الجمهورية وأن تشمل التطورات الآتية :

أ – دعوة الدعاة ضرورة الاهتمام الكافى بالتنشئة الدينية السليمة من الصغر باعتبارها السياج الذى يحمى من الوقوع فى كثير من الآثام والشرور.

ب – ضرورة التنافس الشريف بين الأئمة والدعاة وصرف الحوافز المناسبة للمتقدم والمخلص فى عمله لتشجيع الآخرين على المزيد من الجهد.

جـ– ضرورة اشتراك العنصر النسائى (الداعيات) للتعامل مع شريحة النساء وإقناعهن.

د – تبصير الدعاة بدورهم وكقادة رأى وأصحاب فى مجتمعاتهم .

هـ – ضرورة التدريب الكافى للدعاة على أسلوب الخطاب الدينى والوصول إلى مرحلة الإقناع بالأدلة الشرعية (قرآن – وسنة .. وغيرها)، لحث المتعاطين عن الإقلاع عن التدخين ومساعدة المدمنين على التوجه

---

(١) وزارة الداخلية ، مقال بعنوان " من أجل حماية الشباب من المخدرات "، مجلة الشرطة، العدد ٢٥ ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٧ ، صـ ٣٦-٣٧ .

لطلب مساعدة المتخصصين وأن يتسم الاجتماع بالموضوعية والاعتماد على المعلومات الحديثة.

ويجب الاهتمام بالتنشئة الدينية لغرس القيم منذ الصغر في نفوس الأبناء تعريفهم بدينهم تعريفاً صحيحاً والابتعاد عن المغالاة ، لأن الدين خير معين لحماية النشئ من الوقوع فى كافة الجرائم بدرجة كبيرة [1]. كمثال ضرورة الاهتمام بتحفيظ القرآن فى مكاتب تحفيظ القرآن والمساجد ، فلذلك أثر كبير فى التوعية المبكرة بأخطار الجريمة بصفة عامة وجريمة المخدرات بصفة خاصة وتفعيل دور الأسرة فى الانتظام والاستمرار في حفظ القرآن الكريم ، وكذلك قيام الكنيسة بدورها فى إبعاد الشباب المسيحى والأطفال ووقايتهم من خطر المخدرات .

٣ – المؤسسة التعليمية :

تعد المؤسسة التعليمية أهم الوسائل التى يتم استخدامها لتحقيق الوقاية من الدرجة الأولى أساساً ، ويمكن تفعيلها لتحقيق الوقاية من الدرجة الثانية عن طريق قيام الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين وعيادات الصحة المدرسية بالاكتشاف المبكر لحالات التعاطى ، لا شك أن دراسات المخدرات التى تقدم فى السياق المدرسى فى كندا والولايات المتحدة الأمريكية Drug Education يكون أشمل وأكثر تعليماً من تلك التى تقدم فى وسائل الإعلام أو المصادر الأخرى ، وقد أظهرت العديد من البرامج التربوية والمواد السمعية والبصرية والكتب والمذكرات فائدة واضحة خاصة ، وأن العديد من البرامج الرسمية والمواد قدمت إلى المراهقين بشكل أساسى من خلال المدرسة [2].

---

(١) راجع : د. أحمد بن تيمية ، فتاوى الخمر والمخدرات ، دار التيسير، القاهرة ، ١٩٨٦ ، صـ ١٩١.

(٢) انظر: سلطان محمد أحمد صياد ، دور جماعات النشاط المدرسى فى وقاية الطلاب من تعاطى المخدرات ، أطروحة ماجستير ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٧ ، صـ ٣٨٥ .

٤ – مؤسسات العمل :

يجب أن تتضمن برامج الوقاية مؤسسات العمل ولقد تنبه الصندوق فى السنوات الأخيرة وبدأ فعلاً فى تنفيذ عدداً من الندوات مع نقابة النقل البرى وبعض المصانع ، أن هذه الندوات مازالت حقيقة ويجب زيادتها خاصة فى مناطق العمل والأنشطة التى تنطوى على مخاطر مثل: (سائقى النقل العام – والنقل الثقيل – العاملين بقطاعات الأمن والحراسة – العاملين فى المصانع الكبرى بالحديد والصلب والكيماويات والأسمدة وغيرها) .

وتشير نتائج البحوث التى أجريت فى مصر على العمل أن هناك ارتباطاً بين عدد ساعات العمل وظروفه وعدد مرات التعاطى فظروف العمل التى تدفع العاملين أو تنمى فيهم اتجاهات نحو التعاطى والإدمان تتميز بصفتين أساسيتين هما :

١ – أن هذه الظروف تولد فى الفرد شعوراً بالاغتراب مما يدفعه إلى التعاطى والإدمان .

٢ –أن هذه الظروف تولد فى الفرد خطاً متزايداً من التوتر النفسى والشعور بالملل وفقدان الأمان .

وهاتان الصفتان لظروف العمل السلبية يمكن اعتبارهما من أهم العناصر التى من شأنها أن تجعل بيئة العمل مصدراً من مصادر الاتجاه نحو التعاطى والإدمان للمخدرات بوجه خاص والمواد النفسية بوجه عام يجب تطوير برامج الوقاية فى مؤسسات العمل من خلال القيام بما هو آت (١) :

أ – الاستفادة من العيادات الملحقة بالشركات والمصانع والإجراءات وتحليلات المخدرات والكشف المبكر مع توفير فرص العلاج .

ب – مواجهة الظروف السيئة فى بيئة العمل والسعى نحو تحسينها من حيث عدد ساعات العمل ونوع العمل .

---

(١) راجع: د. حامد جامع ، المخدرات فى رأى الإسلام ، مجمع البحوث الإسلامية ، القاهرة، ١٩٨٨ ، صـ ١٢٦ .

جـ - توعية العاملين بالقطاع الزراعى بالنباتات المخدرة وأنواعها ليتم اكتشافها والإبلاغ عنها ثم التخلص منها قبل ترويجها.

د - الاستفادة من المسابقات الثقافية أو المهرجانات الرياضية والأنشطة الفنية للتوعية بأخطار المخدرات وعواقب الإدمان فى المصانع والشركات.

هـ - الاهتمام بالأنشطة الترفيهية لتخفيف ضغوط العمل عن العاملين وبث روح الولاء لمنظمة العمل.

و - توسيع نطاق الندوات التى تقدم للعاملين فى القطاعات وتدريبهم على الاكتشاف المبكر وتزويدهم بالمعلومات والمهارات اللازمة لذلك [1].

ز - توسيع نطاق الندوات التى تقدم للعاملين فى القطاعات المختلفة مع التركيز على مناطق العمل الشاقة .

ح - إجراء التحليلات المفاجئة للعاملين للاكتشاف المبكر لحالات التعاطى مع التوعية المستمرة بذلك ، وإلزام من يثبت تعاطيه بالتخلى عن الإدمان مقابل الاستمرار فى العمل .

ط - الاهتمام بالشرائح الأخرى المهاجرة إلى المدن والتى تستقر فى المناطق العشوائية والأحياء الفقيرة وذلك من قبل الجهات المسئولة بخاصة القوى العاملة وبالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعى والجمعيات الأهلية فى تلك الأحياء حتى لا يقع هؤلاء الأفراد فى الإدمان أو توزيع المخدرات .

---

(١) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى ، الاستراتيجية القومية الشاملة لمواجهة مشكلة المخدرات فى مصر ، مرجع سابق ، صـ ٩٧ - ٩٨ .

المطلب الثانى

تطوير الوسائل الإعلامية للوقاية من المخدرات

تشكل وسائل الإعلام أهمية كبرى فى الوقاية من المخدرات حيث أصبح العالم قلعة مفتوحة نتيجة الاتصال السريع (المرئى والمسموع) ووسائل الإعلام ذات حدين ، فمن ناحية يمكن لوسائل الإعلام المساهمة الإيجابية فى التوعية بقضية المخدرات وما يترتب على الإدمان ، كما يمكن أن تساهم فى المقابل فى نشر ثقافة المخدرات وعلى وجه الخصوص لدى الفئات غير المستهدفة من الرسائل الإعلامية كالأطفال ، حين تعمل دون قصد على إثارة الفضول وحب الاستطلاع لديهم للتعرف على المخدرات وتأثيرها من خلال التقليد والمحاكاة ومع التسليم بأنه لا يمكن حجب وسائل الإعلام أو منعها من التصدى للقضية وأنه يمكن التركيز على الجوانب الإيجابية لمقاومة الجوانب السلبية واستخدامها للوصول إلى الجمهور المستهدف ، فيجب العمل على ترشيد استخدام هذه الوسائل واستخدامها الاستخدام الأمثل .

وينبغى عند تخطيط مبادرات الوقاية من المخدرات أن (١) :

١ – تكون لها أهداف ومقاصد واضحة .

٢ – تعتمد قدر الإمكان على الأساليب الجيدة فى الوقت الحالى.

٣ – يتم توثيقها سواء من الناحية العملية أو النتائج (٢).

---

(١) انظر: رأفت السيد أحمد السيد عسكر ، ظاهرة تعاطى المخدرات كما يعرضها الخطاب السينمائى المصرى " دراسة نفسية اجتماعية باستخدام تحليل المضمون " أطروحة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٣٢٩ .

(٢) Heidi Baker and Martin Caraher. Making it work. How to develop media resources for drugs prevention .op.cit. Page 10.

وذلك لمساعدة من يعملون من أجل مقاومة المخدرات والعمل على تطوير أساليب منظمة فى تقييم أسلوب التدخل من أجل الوقاية من المخدرات والأكثر أهمية فى مساعدتهم على تقييم أساليب التدخل.

ورغم اختلاف الرسائل الإقناعية فى مضمونها وطرقها ومصادرها إلا أنها تتفق فى الهدف المباشر ، وهو تغيير اتجاهات الأفراد نحو موضوعات معينة وهو استعداد الشخص للسلوك بطريقة معينة عند رده على مؤثرات العالم الخارجي . وعلى ذلك فإن مهمة وسائل الإعلام المختلفة هى (نقل اتجاه الفرد أو الجمهور المستهدف عامة من منطقة الموافقة أو الحياد تجاه إدمان المخدرات إلى منطقة الرفض التام لإدمان المخدرات) . ويمكن النظر إلى برامج التوعية الوقائية على وجه الخصوص فى سياق واسع هو سياق دراسات الاتصال أى أنها لها عناصر تتألف: من المرسل والمستقبل والوسيلة أو القناة [1]. ولكل عنصر من العناصر السابقة مشكلاته وصعوباته وربما كان المرسل أقل العناصر إثارة للمشكلات لأننا نستطيع أن نوظف لهذا الغرض بعض الأفراد ذوى المكانة الاجتماعية على أساس أنهم من ذوى الخبرة فى أحد فروع المعرفة العلمية التى تمس موضوعات المخدرات كالأطباء المتخصصين وعلم النفس والاجتماع والقانون وعلماء الدين.

أما بالنسبة للمستقبل – وهم المدمنون فيتطلب الأمر الوصول إلى الجماعات المستهدفة أو الجماعات الهشة التى تكون هدفاً لتغيير السلوك ويلزم لذلك بذل مزيد من الجهد للوصول إلى هذه الجماعات وتغيير سلوكهم واتجاهاتهم ، وهى عملية تحتاج إلى جهود كثيرة .

ويتبقى أمامنا عنصر الوسيلة وهى وسائل الإعلام المختلفة (لمرئية – المكتوبة – المسموعة) ، ولهذه الوسائل دور كبير فى تغيير المعلومة

(١) راجع: د.إسماعيل حلمى ، الإعلام والمخدرات ، مرجع سابق، صـ ١٠٢ – ١٠٣ .

الخاطئة للفرد ، ويجب أن تكون هذه الوسائل متناسبة مع عقائد الفرد ومتجانسة كي يحدث التغيير ويمكن التعبير عن ذلك بالمسائل الآتية أو المرادفات الآتية [1]:

عقائد + قيم + آراء = معلومات خاطئة أو صحيحة .

↓ ↓

سلوك + إقناع = يترجم إلى سلوك للفرد

وتأتي مرتبة وسائل الإعلام بعد مرتبة الأصدقاء مباشرة كمصدر يستخدمه الشباب لجمع معلوماتهم عن المخدرات بجميع أنواعها ، كما أن تغيير الاتجاهات ، والسلوك عملية معقدة ينبغي في بث وسائل الإعلام للمعلومات الخاصة بالمخدرات حتى تصل لمرحلة الإقناع وقبول الرسالة الإعلامية مراعاة الآتي :

- جمع المعلومات الدقيقة والواضحة ، ويكون ذلك من جانب المسئولين عن مواجهة ظاهرة تعاطي المخدرات " رجال الأمن – القانون – الأطباء – الخبراء النفسيين والاجتماعيين وغيرهم " واختيار أفضل الوسائل الإعلامية المتاحة لتوصيل الرسالة حتى تلقى من الجمهور الرضا والإقناع.
- تحقيق جودة الرسالة الإعلامية (الإقناعية) .
- ضرورة تقييم استخدام وسائل الإعلام قبل التوسع في استخدامها بما يحقق قياساً لمستوى ملائمة الجمهور المستهدف وتحقيق الأهداف المحددة .

المبادئ الأساسية لوسائل الإعلام في التصدي لمشكلة التعاطي والإدمان [2]:

١ – تنوع وسائل الإعلام من وسائل: مسموعة ومرئية واتصال شخصي ومقروءة.

---

(١) راجع : د. جمعة سيد يوسف ، الوقاية من تعاطي المخدرات بين الواقع والمأمول ، مرجع سابق، صـ ٧٠-٧١ .

(٢) راجع : د. مايسة جمعة ، الوقاية من التعاطي بين تلاميذ المدارس الثانوية العامة والفنية وطلاب الجامعات في مصر ، المركز القومي للبحوث والاجتماعية والجنائية ، المجلد الثاني، القاهرة ، يناير ٢٠٠٥ ، صـ ٦٦-٦٧ وما بعدها .

٢ - تنويع الوسائل الإعلامية التى يمكن توجيهها فى الشكل والمضمون[١].
٣ - التركيز على قوة التأثير لوسائل الإعلام واستغلال عناصر الجذب والتشويق والإثارة وقدرتها على مخاطبات قطاعات كبيرة فى المجتمع.
٤ - ضرورة اشتراك الجمهور فى كثير من البرامج من خلال الحضور والاتصال التليفونى وهو ما ينتج الحصول على مردود مباشر وسريع عن تلك البرامج .
٥ - اختيار الوقت المناسب لبث الرسائل الإعلامية الخاصة بالوقاية من المخدرات [٢].
٦ - توجيه الرسائل الإعلامية لخدمة القضايا القومية الهامة من خلال سيطرة الدولة عليها .
٧ - ضرورة اشتراك الخبراء والمهتمين ببعض قضايا الإدمان للإدلاء بآرائهم فى مضمون هذه القضية وكيفية الاكتشاف المبكر وطرق العلاج.
٨ - تحقيق التكامل بين المؤسسات الإعلامية والمؤسسات الأخرى المنوط بها القيام " بأدوار وقائية " [٣].

ويلزم تطوير المؤسسات الإعلامية للتصدى لهذه المشكلة من كافة جوانبها ومحورها عن طريق القيام بما هو آت :

١ - تكثيف استخدام وسائل الإعلام لنشر المعلومات الصحيحة عن تعاطى المخدرات دون تهوين أو تهويل بالطرق التى تناسب الجمهور المستهدف.

---

(١) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الادمان ،صندوق مكافحة وعلاج الإدمان ، الاستراتيجية القومية الشاملة لمواجهة مشكلة المخدرات فى مصر، مرجع سابق ، صـ ٨٨-٩٨ .
(٢) راجع : د. إسماعيل حلمى ، الإعلام والمخدرات ، مرجع سابق ،صـ ١٠٤-١٠٥ .
(٣) راجع : د. مها الكردى ، الطفل المصرى والقنوات الفضائية – دراسة تحليلية استطلاعية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلة القومية الاجتماعية ، العدد الأول ، المجلد الثانى والأربعون ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٥ ، صـ ١٠٤ – ١٠٥ .

٢ – تكوين جماعات تخطيط من المعنيين بمشكلة الإدمان لمراقبة الأعمال الفنية التى يقدمها التليفزيون والسينما وتصحيح مسارها (١).

٣ – العناية بإعداد برامج تدريبية متخصصة ومكثفة ومستمرة للعاملين بالحقل الإعلامى من مذيعين ومعدى برامج وصحفيين ومخرجين ، لإكسابهم المعلومات والمهارات اللازمة للتصدى العلمى الصحيح لمشكلة الإدمان والإسهام فى تقديم المشورة من بيت الخبرة ، كما سبق أن ذكرنا.

٤ – الاستفادة من الأنشطة الإعلامية الموسمية فى ترويج الوسائل المناهضة للإدمان مثل الحفلات الغنائية الصيفية والعروض المروحة وغيرها وخاصة فى الساحل الشمالى والمصايف (٢).

٥ – مشاركة الجهات الحكومية وغير الحكومية فى لدعم المادى لوسائل الإعلام.

بعد هذا العرض لأهمية دور الوسائل الإعلامية باختلاف أنواعها فإن هناك بعض الصعوبات التى تواجه هذه الوسائل ، وهى على سبيل المثال:

١ – قلة الموارد المالية المخصصة للحملات الإعلامية فى مجال الإدمان .

٢ – الآثار السلبية التى تنتج عن استخدام وسائل الإعلام وهى التقليد أو الأخذ بالجوانب السلبية فى البرنامج دون الاستفادة من الجوانب الإيجابية (٣).

٣ – النقص فى عدد الفنيين المختصين فى شئون الدعاية والإعلان .

٤ – الدعاية المضادة سواء المباشرة أو غير المباشرة .

---

(١) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية،ظاهرة المخدرات فى مصر– مرجع سابق،ص ٩٣–٩٤.

(٢) الأمم المتحدة ، كتاب مرجعى عن تدابير خفض الطلب غير المشروع عن المخدرات، مرجع سابق ، صـ ٥٨–٥٩.

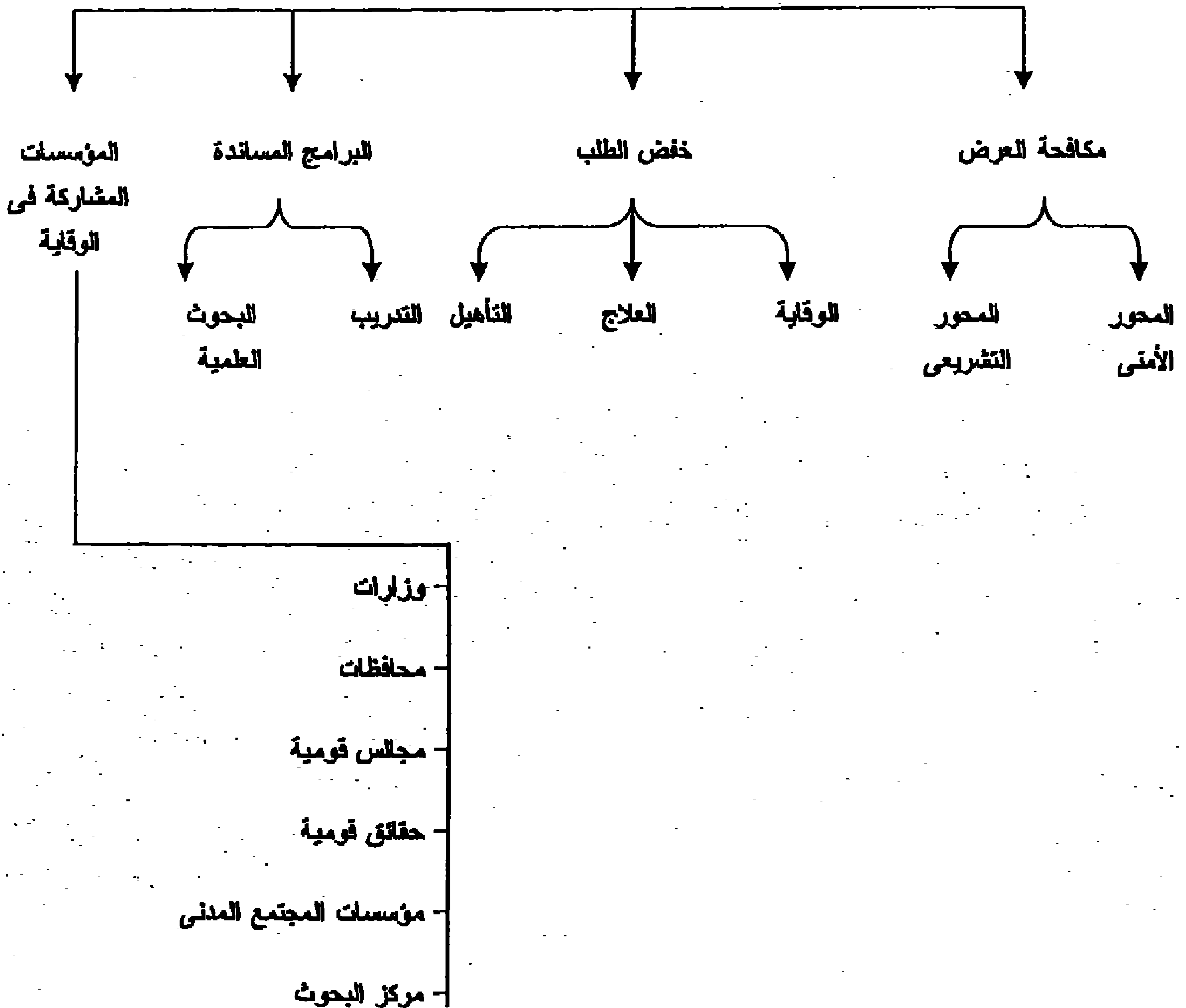
(٣) راجع: لواء د ،على الباز، الإعلام والإعلام الأمنى مع دراسات تطبيقية مقارنة للدول العربية، مكتبة كلية الدراسات العليا ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١ ،صـ ٨٤–٨٥ .

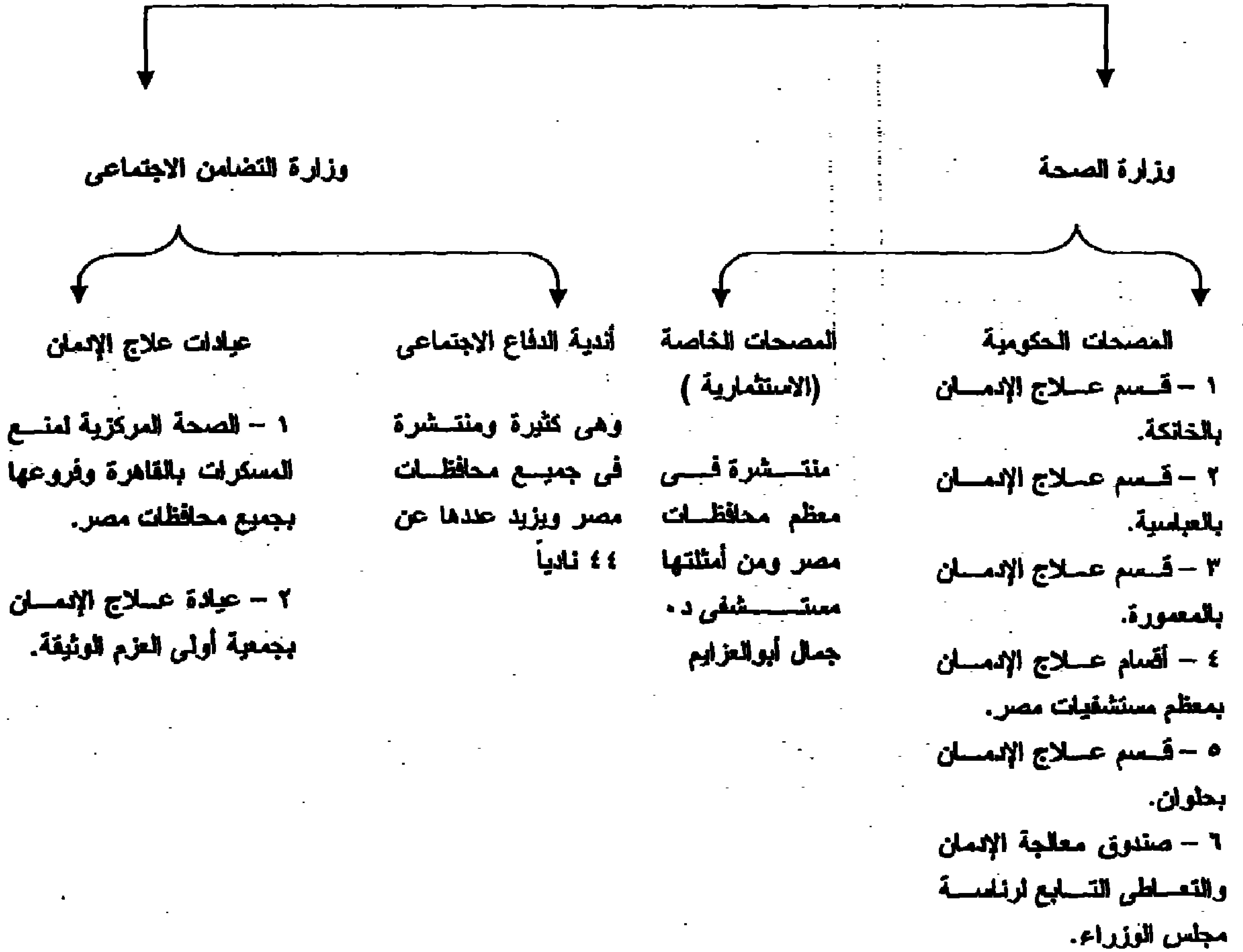
٥ – تباين الثقافات داخل المجتمع الواحد فيما يستلزم تنويع الرسائل الإعلامية وبالتالى ضرورة توافر موارد مالية كبيرة لهذه الدعاية.

وبعد هذا العرض الموجز لدور بعض المؤسسات – على سبيل المثال وليس الحصر فى الوقاية من المخدرات ، فإن هناك بعض المؤسسات لا يقل دورها عن المؤسسات السابق ذكرها وهى: مراكز الشباب والأندية ومنظمات المجتمع المدنى والمؤسسات التشريعية ، فيلزم تكاتف الجهود المباشرة وغير المباشرة من هذه المؤسسات فى الوقاية من المخدرات ، وكذا تطوير استراتيجية المكافحة .

ونوضح فى الشكل التالى المحاور اللازمة لتطوير الاستراتيجية لمواجهة مشكلة المخدرات والجهات التى تشرف على علاج الإدمان فى مصر.

أهم المحاور اللازمة لتطوير استراتيجية الوقاية ومكافحة المخدرات





---

(١) وزارة الداخلية ، الوقاية والعلاج من مشكلة الإدمان ، مرجع سابق ، صـ٤٣.

المطلب الثالث

التنمية البديلة ودورها فى الوقاية من المخدرات

التنمية البديلة منهج فى مكافحة المخدرات يرمى إلى الحد من العرض غير المشروع للمخدرات المشتقة من النباتات المزروعة بصفة غير مشروعة . والمفهوم الشامل للتنمية البديلة لا يشمل زراعة محاصيل بديلة فحسب ، وإنما يشمل أيضاً تطوير وتهيئة المناخ اللازم للزراعة البديلة بالإضافة للرعاية الصحية والتعليمية ، وهذا يعنى أن تحكم الدولة سيطرتها على المناطق النائية مع توفير بيئة آمنة لتحقيق ذلك الغرض (١).

وتجد التنمية البديلة سندها فى المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات التى تتضمن أحكاماً تتصل باستئصال محاصيل المخدرات المزروعة بصفة غير مشروعة ، حيث تتضمن المادة ١٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ أنه يجوز للأطراف فى الاتفاقية أن تتعاون على زيادة فاعلية جهود القضاء على هذه المزروعات (٢). وأنه يجوز أن يشمل هذا التعاون تقديم الدعم الاقتصادى لتحقيق تنمية ريفية متكاملة ، تؤدى إلى توفير بدائل اقتصادية يستعاض بها عن الزراعة الغير مشروعة ، ومن شأن هذه البدائل أن تتقرر إذا ما شددت السلطات بوضوح أن زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة جرم لن يغتفر ، ولقد اعتمدت الجمعية العامة فى دورتها الاستثنائية العشرين سنة ١٩٩٨ فى الإعلان السياسى على ضرورة التركيز على أهمية التنمية البديلة فى العديد من القرارات التى اعتمدتها الجمعية العامة ، وكذلك قرارات لجنة المخدرات . وتؤدى التنمية

---

(١) الأمم المتحدة،تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ٢٠٠٥،نيويورك ٢٠٠٦، صـ ١.

(٢) وزارة الداخلية ،الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ، ٢٠٠٦، صـ ٢٧٤ – ٢٧٥ .

البديلة دوراً هاماً فى الجهود التى تبذل فى سبيل بلوغ الهدف العالى المنشود فى الحد من المخدرات غير المشروعة بل التخلص منها . والتنمية البديلة تستند جزئياً إلى نموذج مبسط من نماذج العرض والطلب ، ينبغى أن يؤدى إلى التقليل من زراعة نباتات مخدرة، بهدف التقليل من مدى توافر هذه المخدرات غير المشروعة، وبالتالى من تعاطيها . ولقد قامت دول عديدة بتنفيذ برامج التنمية البديلة والاستفادة منها فى زراعة محاصيل أخرى غير المخدرات ، فعاد النفع على زارعى المحاصيل نتيجة المساهمة فى التنمية الاقتصادية لهذه البلدان وساعد ذلك على توفير مصادر الرزق المشروع بديلا للذين يوزعون محاصيل المخدرات غير المشروعة [1].

وتعددت التنمية البديلة فى بلدان مختلفة سواء فى آسيا (أفغانستان وباكستان وتايلاند وفيتنام وميجانار) أو فى أمريكا اللاتينية (بوليفيا وبيرو وكولومبيا) ، وشهدت هذه البلدان انخفاضاً فى مستويات زراعة محاصيل المخدرات إلا أن تنفيذ برامج التنمية البديلة يشوبه أو يعترضه بعض المعوقات ألا وهى [2] :

- تنفيذ المشروعات البديلة بصورة عشوائية ودمجها ضمن خطط التنمية المستخدمة.
- ضعف الدعم الدولى وعدم استمرارية بعض المناطق المتأثرة بأنشطة الزراعات ولاسيما الدول النامية.
- عدم إتاحة التسهيلات لمنح قروض ائتمانية.
- صعوبة إقامة التوازن بين جهود التنمية وتدابير إنفاذ القانون بتلك المناطق.

---

(١) وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ، ٢٠٠٦، صـ ٢٧٤- ٢٧٥ .

(٢) الأمم المتحدة ، تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ٢٠٠٥ ، مرجع سابق ،صـ ٤٠٣ .

- صعوبة نقل وتسويق منتجات التنمية البديلة.

إلا أن هناك مجموعة من الشروط اللازم توافرها لنجاح مشروعات التنمية البديلة ، هى على سبيل المثال :

- إدراج التنمية البديلة فى صلب الخطط الوطنية الرئيسية لمكافحة المخدرات على المدى الطويل ، ومشاركة كل من المجتمع (المحلى – الوطنى – الدولى) .
- أن تكون التنمية البديلة متسقة مع السياسات والاستراتيجيات فى التنمية المستدامة فى المجتمعات المحلية المتضررة.
- إدماج تدابير منع تعاطى المخدرات والوقاية منها المتعلقة بالتعليم والعلاج فى برامج التنمية البديلة: لأن طبيعة هذه المناطق وما بها من عوامل تؤدى إلى زيادة تعرض سكانها إلى تعاطى المخدرات وإدمانها (١).
- ضرورة دمج التنمية البديلة فى جميع الجهود الإنمائية والاستثمارية التى تقام على الصعيد المحلى والوطنى والدولى لتقليص اقتصاديات المخدرات وتقليل العرض منها وبالتالى الطلب عليها فى نفس الوقت، لأنه كلما قل العرض كانت الفرصة غير متاحة للطلب على المخدرات.
- يجب أن تصاحب جهود إنفاذ القوانين برامج التنمية البديلة .
- يجب التركيز على إبادة الزراعات المخدرة غير المشروعة فى أماكن زراعتها ، ولا يكتفى بالحصار ، لأن ذلك يؤدى إلى صعوبة الاستمرار فى زراعة هذه المناطق .

---

(١) الأمم المتحدة ، تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ٢٠٠٥ ، مرجع سابق ، صـ ٧٠٦.

- ضرورة الإشارة فى برامج التنمية البديلة إلى ندرة مصادر الرزق بمناطق الزراعات المخدرة ، ومن ثم يلزم ضرورة الدعم البشرى والمادى لوضع منهج شامل ومستدام فى برامج التنمية البديلة .

وبرامج التنمية البديلة من أهم محاور الوقاية من المخدرات وهى القضاء على الزراعات المخدرة قبل عرضها فى السوق ، وبالتالى يجد المتعاطى صعوبة فى الحصول هذه المخدرات لأنه تم القضاء عليها قبل ترويجها وتوافرها بالسوق ، كما يوفر ذلك جهوداً كثيرة بالرغم من التكلفة العالية لجهود الإبادة إلا أنه يمنع تخليق هذه النباتات وإحلالها بنباتات ومحاصيل نافعة يستفيد منها الفرد والمجتمع الذى يعيش فيه .وهناك تجربة مصرية فى ذلك الشأن نشير إليها فيما يلى (١) :

نظراً لموقع مصر الجغرافى وطبيعة أراضيها كان لابد من أن تأخذ مصر بأحدث الطرق والوسائل الحديثة لكى تكون التنمية البديلة – ضرورية فى كافة المناطق المحروقة خاصة فى شبه جزيرة سيناء حيث تتركز أنشطة الزراعات المخدرة فى مساحات متفرقة من جبال سيناء وأوديتها ، وتتميز هذه المناطق أيضاً بطبيعتها الجغرافية وتضاريسها الوعرة ويقطنها مجموعات من الأعراب فى تجمعات متباعدة تربطهم علاقات قبلية متينة وراسخة وعادات تمنع إفشاء الأسرار بينهم ، بالإضافة إلى زراعة النباتات المخدرة وسط بعض الزراعات المشروعة فى الأراضى المستصلحة ، ما يلزم ضرورة المكافحة الجادة وبذل أجهزة المكافحة المزيد من الجهد ، وكذلك كما أكدنا سابقاً على ضرورة الكشف المبكر عن مناطق هذه الزراعات وإبادتها قبل توزيعها على المستهلكين (الحد من العرض) ، ومن ناحية أخرى ضرورة تكاتف الأجهزة المحلية والشعبية لتنمية الوعى وإحلال زراعات بديلة ومشروعة لمصادر الرزق المشروعة ، والاتجاه الآخر فرض

(١) وزارة الداخلية ،الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٦ ،ص ٢٧٧– ٢٧٨.

الرقابة المشددة على الطرق والمعابر والمنافذ الشرعية لمنع تهريب المخدرات لداخل البلاد [١].

ولقد قامت الدولة بمنح سيناء فعلاً نصيباً كبيراً فى خطة الدولة الشاملة للتنمية فى إنشاء العديد من الطرق والمشروعات السياحية وتوفير الخدمات التعليمية والصحية بكافة التجمعات وإقامة مشروعات طويلة الأجل تؤتى ثمارها على المدى الطويل ولقد قامت أجهزة إنفاذ القانون بمبادرة أطلقتها وتثبتها وزارة الداخلية بمشاركة العديد من الأجهزة والتنسيق والتعاون مع الصندوق الاجتماعى للتنمية وبعض البنوك الوطنية وبعض الأجهزة الشعبية المحلية بمحافظتى سيناء (جنوب وشمال) ، استهدفت تحسين نوعية الحياة وتوفير الظروف المعيشية الملائمة للبدو المقيمين بهذه المناطق التى تنتشر بها الزراعات المخدرة ، من خلال إقامة العديد من المشروعات ذات الربح العالى والتى تتناسب فى الوقت نفسه مع خصوصية التنمية مثل : إقامة مزارع دواجن ومواشى وأغنام ، وإقامة مشروعات سياحية ، وتملك وتأجير معدات الميكنة الزراعية) ، ولن يتحقق هذا إلا بتضافر الجهود الأخرى بجانب الجهود الضخمة التى تبذلها أجهزة المكافحة لمواجهة الزراعات المخدرة فى سيناء ، وبمشاركة الأجهزة المعنية (مؤسسات المجتمع المدنى – الأجهزة الحكومية المعنية – وزارة الإعلام – وزارة الزراعة – المالية ...... إلخ) [٢].

ويجب ألا توجه جهود التنمية البديلة للمناطق الأكثر تضرراً من أنشطة الزراعات المخدرة فقط بل لكافة الفئات التى تحتضن أنشطة الجريمة بصفة عامة ، باعتبارها بيئة رخيصة للانحراف وارتكاب الجرائم (تعاطى

---

(١) وزارة الداخلية ،الإدارة العامة لمكافحة المخدرات،التقرير السنوى لعام ٢٠٠٦، صـ ٢٧٩– ٢٨٠.

(٢) الأمم المتحدة ، استعراض السياسات والبرامج الوطنية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات فى منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بغرب أسيا ، نوفمبر ١٩٩٢ ، صـ ٤٦–٤٧ .

المخدرات والاتجار فيها) ، ويجب أن تسبق هذه التنمية دراسات سكانية وبيئية واجتماعية مع مشاركة السكان المقيمين فى هذه المناطق ، أجهزة الإعلام فى حملة إعلامية تمهد لذلك وتبث برامج توعية للمشاركة الجادة فى نجاح هذه المشروعات لأنها سوف تخدم فى النهاية سكان هذه المناطق وتجلب لهم مصادر الرزق المشروعة (١). ويجب أن تكون برامج التنمية البديلة شاملة وهى التى تهدف إلى مكافحة الأسباب الرئيسية لانتشار الإدمان مثل البطالة والفقر وسوء استخدام أوقات الفراغ وغيرها من الأوضاع الاجتماعية السيئة وعلى رأسها مشكلة الإدمان وتعد هذه البرامج هى خط الدفاع الأول فى مكافحة (البطالة – الفقر – شغل أوقات الفراغ) (٢).

وتشارك أيضاً الجمعيات الأهلية فى التوعية والتثقيف لزيادة الاهتمام بمكافحة مشكلة الإدمان والتوعية بأخطاره على الفرد وأسرته أو على المجتمع كله . ويمكن تصور ثلاثة أنماط للجمعيات الأهلية :

١ – الجمعيات المباشرة فى مجال مكافحة الإدمان.

٢ – الجمعيات القاعدية التى يمكن جذبها للعمل فى مجال مكافحة الإدمان تحت إشراف جمعية الأمم المتحدة .

٣ – الجمعيات التى تعمل كخط دفاع أول فى أنشطة اقتصادية واجتماعية ويجب التنسيق بينها لضمان نجاح المهمة الأساسية وهى مكافحة المخدرات والحد منها (٣).

---

(١) راجع : د. مصطفى سويف وآخرين ، المخدرات والشباب فى مصر بحوث ميدانية فى مدى انتشار المواد المؤثرة فى الحالة النفسية داخل قطاع الطلاب ، مرجع سابق ، صـ ١٠٦-١٠٧.

(٢) المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان،صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى، الإستراتيجية القومية الشاملة لمواجهة مشكلات المخدرات فى مصر ، مرجع سابق ، صـ ١٠٨-١٠٩ .

(٣) راجع : د. حسن سلامة ، العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى فى مصر مع إشارة إلى الجمعيات الأهلية ، المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ، المجلد الثانى ، العدد الأول، القاهرة، يناير ٢٠٠٥ ، صـ ١٢٠ .

المبحث الثالث

ملامح الإستراتيجية البريطانية فى الوقاية من المخدرات

تمهيد وتقسيم:

لقد أكدت استراتيجية المملكة المتحدة فى وثيقة " معاً للتصدى للمخدرات " على أهمية الدور الرئيسى الذى تؤديه سلطات المكافحة من خلال عدة محاور أساسية أهمها: المشاركة فى المواجهة من جانب الأسرة والمدرسة والمجتمع . ولقد ألقى رئيس الوزراء البريطانى خطاباً أمام البرلمان البريطانى يفيد " لقد تم انتخاب هذه الحكومة على أساس التغير الذى وعدت به لخلق مستقبل جديد وحديث لبريطانيا فى القرن الحادى والعشرون، هذا هو ما نصبو إليه ، ونعمل من أجله وفى هذه الفترة الوجيزة يجب أن يحدث التحول خطوة بخطوة وتتحول بريطانيا إلى مكان أفضل للحياة مع كل خطوة من هذه الخطوات ، ولكن من الأفضل كثيراً أن نتخلص مرة واحدة وإلى الأبد من الدائرة الشريرة للمخدرات والجريمة التى تغتال أرواحنا وتهدد مجتمعاتنا [١].

بالرغم من التقدم الذى تحقق إلا أن الإستراتيجية الأخيرة للحكومة (جميعاً للتعامل مع المخدرات) كانت أحد الخطوات الهامة فى الاتجاه الصحيح كما تم تنفيذها بشكل ناجح إلى حد ما ، وهناك خطوات يجب التحدث عنها بشئ من التفصيل وهى من أهم محاور الإستراتيجية البريطانية ألا وهى ضرورة الامتناع بإحداث عملية التغيير للمدمن الذى يثبت أنه مدمن أو أساء استخدام المخدرات [٢]. وفيما يلى هذه الخطوات :

(١) Tackling Durgs to Build A better Britain the government's ten Year strategy for tackling Drugs misuse Home office . main library , April , 1998 , Page I.

(٢) James AInciardi The Drug legalization Debete Second Edition. main library . London , 1999 . Page. 128-129.

الخطوة الأولى [1]	الخطوة الثانية	الخطوة الثالثة [2]
هدف الامتناع عن المخدر: يعد التفكير فى الأسباب التى تدعو للاقلاع عن التعاطى وهى: (المتاعب - التكاليف) التى يمكن مواجهتها وكيفية التغلب عليها فيجب تحديد الكمية والنوع .	هدف الاعتدال أو تقليل المخدر: يجب التعرف على الكمية التى يتناولها الفرد ومحاولة تقليل هذه الكمية بالتدريج .	تحديد الكمية التى يقوم بتعاطيها: بعد تحديد الكمية ننتقل للخطوة الثالثة وهى عمل ورقة يثبت فيها الفرد لنفسه التاريخ والزمن والنوع والكمية لمساعدته فى تقليل كمية المخدر .
الخطوة الرابعة	الخطوة الخامسة	الخطوة السادسة
ماهى الأشياء التى يجب القيام بها أثناء التعاطى؟ أى: يجب تناول أى مشروب بين القواصل الزمنية للتعاطى وشغل وقته بأى عمل أخر .	ما المواقف ذات الخطورة الشديدة ؟ يجب معرفة الهدف من التعاطى مثل الشعور بالاسترخاء للهروب من مواقف معينة يتعرض لها الفرد كالخوف والمواقف الحرجة .. الخ	كيفية الاسترخاء : ويقوم الفرد بمحاولة الاسترخاء كالنوم على الظهر والتفكير فى شىء آخر عندما يقدم على التعاطى ولو لبضع ثوان .

(١) James G Barber , social work with Addictions British library . London, 1995, Page 92-93.

(٢) James G Barber , social work with Addictions. op. cit. Page 95.

الخطوة السابعة [1]	الخطوة الثامنة	الخطوة التاسعة [2]
حل المشكلات بدون تعاطى المخدر: يجب التعامل مع المشكلة التى يتعرض لها الفرد بهدوء ووضوح كما يجب كتابة سلبيات كل حل من الحلول لاتخاذ القرار الصحيح.	التعامل مع حب الرجوع للتعاطى : وهى محاولة الرجوع من وقت لأخر للتعاطى ويجب تكيف الجسم على الحياة بدون تعاطى .	مكافأة النجاح : يجب فى حالة الابتعاد عن التعاطى مكافأة الفرد لنفسه وتكون المكافأة (مادية - معنوية)وهى نوع من العقوبة الذاتية وذلك بادخار المال وصرفه فى أى شىء آخر غير التعاطى .

جدول رقم (٩)

يوضح خطوات الإقلاع عن تعاطى المخدرات

وبعد هذا العرض للخطوات السابق ذكرها للابتعاد عن التعاطى وهو أحد الطرق الأساسية للبدء فى إدمان المخدرات ، والالتزام بهذه الخطوات يحتاج إلى مجهود من الشخص ذاته ويحقق أكبر قدر من النجاح إذا كان الالتزام نابع من الذات (لمصلحته أولاً ولأسرته والمجتمع الذى يعيش فيه) وعلى ذلك سوف نتناول هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : مصير استراتيجية مكافحة المخدرات فى المملكة المتحدة.

المطلب الثانى : استراتيجية الحكومة البريطانية فى التعامل مع المخدرات.

المطلب الثالث : الوقاية من المخدرات من خلال العمل الشبابى.

---

(١) Howard parker , Judith A ldridge and Roy Egginton UK Drugs unlimited New research and Policy lessons on illicit Drug use , op.cit. Page 100.

(٢) Howard parker , Judith A ldridge and Roy Egginton UK Drugs unlimited op. cit . P. 154.

المطلب الأول

مصير إستراتيجية مكافحة المخدرات فى المملكة المتحدة

نظراً للانفصال التقليدى للحكومة فى اسكتلندا وأيرلندا الشمالية ، فإن الإستراتيجية المضادة للمخدرات فى المملكة المتحدة–هى فى الواقع– لها أربعة اتجاهات مختلفة :

الاتجاه الأول :

أيرلندا الشمالية التى لها اشتراك أقل فى المخدرات عن المملكة المتحدة ، لها ترتيبات حكومية وإدارية فليس هناك مشكلة لمخدر الهيروين فى أيرلندا الشمالية ، ولا يوجد هيكل علاجى قائم أو برامج إصلاحية ، وتوزيع المخدرات هناك مرتبط بالمشكلات السياسية من خلال السياسة البرلمانية ، كما أن هناك أيضاً حملة أيرلندا الشمالية ضد المخدرات عام ١٩٩٩ وهى سياسية إقليمية خاصة تجاه المخدرات ، وعلى الرغم من أنها تسير وفق النموذج العام الذى تم إعداده فى الإستراتيجية العامة للمملكة المتحدة فى المناطق الأربع إلا أن هناك اختلافين (١) :

الأول : أنها تتجنب لغة الحرب ضد المخدرات وتدير حواراً واضحاً مع الشباب (الذى يحتاج إلى مساعدة كى يقاوم المخدرات) .

الثانى : أن الإستراتيجية تتجنب تماماً أن تذكر أعداداً وأهدافاً أو نتائج واضحة ، وتتحدث بشكل حقيقى عن استعراض الإستراتيجية حينئذ ، ٢٠٠٢، ٢٠٠٤.

الاتجاه الثانى :

التعامل مع المخدرات فى إسكتلندا " فعل الشراكة " حيث تضع الإستراتيجية تركيزها هنا على تقليل الضرر وتلبية حاجات مستخدمى المخدرات ، وعلى وجه الخصوص بعد التعرض لضغوط مواجهة النمو المتزايد من الهيروين ، كما أن هناك خططاً من الحكومة لتطوير التدخل

(١) Howard parker , Judith A ldridge and Roy Egginton UK Drugs unlimited op. cit . Page 103 -154.

المبكر مع الشباب ، باستخدام وسائل الإعلام فى توجيه الرسائل الصحية . وتقوم اسكتلندا بتطوير أنظمة العدالة الجنائية التى تشمل: الإدانة ، والعلاج والسجن كما هو الحال فى إنجلترا وويلز وأيضاً فى التوزيع والتوريد للمخدرات ، لكن مرة أخرى ليس هناك أهداف محددة أو نقاط رئيسية مثل الإستراتيجية الخاصة بالمملكة المتحدة .

الاتجاه الثالث : إستراتيجية ويلز [1] :

وهى مرتبطة بشكل قوى بالنموذج السائد فى إنجلترا وإيرلندا الشمالية وإسكتلندا وهو التدخل فى المواد الكحولية ويتم إعادة تشكيل هذه الإستراتيجية من خلال سياسات البرلمان ، وهناك وبلا شك نوع من التردد حول ما إذا كان نموذج المملكة المتحدة ومؤشرات الأداء الخاصة به من الأشياء المتعارف عليها – فعلياً – أنها ملزمة ، خاصة فى إسكتلندا وإيرلندا الشمالية ، والهيئات الحكومية فى تلك الدول تقوم بإبعاد نفسها ليس بعيداً عن الاتجاه العام للإستراتيجية ولكن بعيداً عن الأهداف المحددة والمأمولة وهو ما يسمى بعدم ترابط الإستراتيجية فى هذه البلاد ولابد من تحديد الأهداف ويجب أن تكون واضحة كى يتم تحقيقها على الوجه الأكمل ، وهنا نجد أن استراتيجية مكافحة المخدرات فى المملكة المتحدة لها أربعة أهداف هى :

الهدف الأول : الوقاية وتقليل معدلات استخدام المخدرات :

وتؤمن الإستراتيجية هنا بالقدرة على الوقاية من الدرجة الأولى من خلال تعلم المخدرات بالمدارس الإعدادية والثانوية ومشاركة أولياء الأمور ، ورغم أننا نجد أن هذه البرامج غير كافية فى منع أو تقليل استخدام المخدرات إلا أننا لا نستطيع أن ننكر أن هناك انخفاضاً فى استخدام المخدرات بين الشباب ، وقلت نسبة مستخدمى الهيروين والكوكايين من

(١) Howard parker , Judith A ldridge and Roy Egginton UK Drugs unlimited op.cit . Page 155.

الشباب بنسبة ٢٥ بالمائة عام ٢٠٠٥ ، وبنسبة ٥٠ بالمائة عام ٢٠٠٨ وهناك أوجه قصور لهذه الاستراتيجية ، وهى [١]:

- أنها تستخدم مقياس الحداثة طوال العام الماضى أو الشهر الماضى ولا تنتظر إلى الغد .
- أنها تعتمد على قياس معدلات تعاطى الهيروين من خلال المسح المدرسى والمنزلى ، وهذا غير واقعى فى أغلب الأحوال.
- أن هذه الطريقة لا تؤتى ثمارها الحقيقية لأنها ، مكلفة .

الهدف الثانى : إعاقة التوريد والتوزيع والإتاحة للمخدرات غير المشروعة:

وهذا الجزء من الإستراتيجية هو أقل الأجزاء التى يتم تطوير الإعلان عنها بشكل جيد فى كل دولة من المملكة المتحدة ، لعوامل منها ، ترك أجهزة الشرطة والجمارك والضرائب فى المواجهة بينما تطورت طرق توزيع الهيروين فى المملكة المتحدة نجد أن الأدوات الخاصة بالتقييم بشكل خاص فقيرة وعلى الرغم من أن التركيز على الهيروين والكوكايين وتوريده وتوزيعه من الممكن أن يكون له مكاسب مؤقتة أو محتملة إلا أنه ليس من المتوقع داخل الحكومة نفسها أن يتم إحراز تقدم كبير لأن الجهود المبذولة لإعادة تحريك الاقتصاديات التى توجد بداخلها زراعة الخشخاش [٢].

والكوكا موجودة منذ ٢٠ عاماً ولكن على الرغم من الجهد المبذول إلا أن تقليل توريد مثل هذه المخدرات ولا يمكن أن نتوقعه إلا فى الخطط طويلة المدى أو الإستراتيجية بعيدة المدى كما يلزم أن تتخذ الحكومة التدابير

---

(١) Howard parker , Judith A ldridge and Roy Egginton UK Drugs unlimited op. cit . Page. 157-158.

(٢) الأمم المتحدة : تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ٢٠٠٥ عند تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع فى المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٩٨ ، نيويورك ٢٠٠٦ ، صـ ١٨-١٩.

اللازمة لمنع التوريد أو التوزيع من الخارج ، وذلك بتشديد الأساس التشريعى الذى يتيح لها رصد حركات التوريد والتوزيع ومنعه ومعاقبة الفاعل على هذه الجرائم أى تغليظ العقوبة .

الهدف الثالث : تقديم مكاسب علاجية مع من يعانون المشاكل من مستخدمى المخدرات :

تقديم العلاج وإعادة التأهيل تأتى فى أولويات اهتمام الخطط القومية للمملكة المتحدة ، وهناك أدلة صحيحة تؤكد أن العلاج وعلى خلاف الإيمان بالوقاية من الدرجة الأولى - يحقق نجاحاً ، كما أن الاستمرار فى هذا المجال يثمر مكاسب حقيقية فى تقليل الجريمة فى المملكة المتحدة إلا أن الخدمات العلاجية التى تقدم قاصرة لعدة أسباب منها ما هو آت :

١ - أن القطاع العلاجى من الأماكن غير المشهورة للعمل .
٢ - أن هذا القطاع لا يضم أطقم العمل المناسبة وخاصة الأطباء وفريق الإدارة الكفء .
٣ - ليس هناك مسار تعريف متعارف عليه ليعرف الخدمات العلاجية المتصلة بالمخدرات .
٤ - عدم وجود اهتمام بتحديث هذا القطاع ما أدى إلى أن الخدمات العلاجية التى تقدم غير مضمونة الجودة (١).
٥ - أن خطوط تحديد مراجعة مستوى خدمات الشارع غير مباشرة التمويل.

وتؤكد الإستراتيجية على أهمية المشاركة فى التدخل العلاجى الذى له أثر إيجابى على الصحة ومنع الجريمة ، كما أن هناك أهدافاً ثانوية تقف خلف الأنظمة العلاجية وهذه الأحداث هى :

١ - تقليل الفيروس الكبدى (ب) .

---

(١) الأمم المتحدة : استعراض السياسات والبرامج الوطنية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات فى منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، مرجع سابق ، صـ ٥٢ - ٥٣ .

٢ – التركيز على أوقات قائمة الانتظار فى الخدمات المجتمعيـة وتطـوير خدمات الشباب.

٣ – تقليل الوفيات الناتجة عن استخدام المخدرات .

المطلب الثانى
إستراتيجية الحكومة البريطانية
فى التعامل مع المخدرات

المخدرات من المشكلات الخطيرة فى المملكة المتحدة فلا يمكن لأى شخص أن يتصور حجمها ، ولقد أصبحت المخدرات غير المشروعة منتشرة بشكل واسع وغير مسبوق ، ويتزايد عدد الأطفال المعرضين لها ، ومن المعروف أن المخدرات تهدد الصحة ، كما تهدد الشوارع وتمثل بذلك تهديداً خطيراً للتحقيقات بسبب الجرائم التى ترتبط بها (١).

وعلى الرغم من التقدم الذى تحقق ، إلا أن الإستراتيجية الأخيرة للحكومة الإنجليزية (جميعاً للتعامل مع المخدرات) كانت إحدى الخطوات الهامة فى الاتجاه الصحيح حيث تم إنشاء (فرقة عمليات المخدرات) التى تشترك مع بعضها فى التعامل مع المشكلة وهناك نقاط أو عناصر هامة فى الإستراتيجية نشرحها على النحو التالى :

الرؤيـــة :

يجب أن يكون الهدف طويل المدى والحكومة البريطانية تعمل على التصدى للظلم والتفرقة ، بالإضافة إلى سلسلة مـن الإصـلاحات لتحقيـق الرفاهية فى المجتمع والتعليم والصحة والاقتصاد والعدالة الجنائية كمـا أن

(١) Richard H. Schneider and Ted kitchen , Planning for Crime Prevention , U.C.E. London . 2002 , page 44-45.

هناك " وحدة حصر اجتماعى " جديدة تبحث فى العديد من المشكلات التى طالما ارتبطت بالتصدى للمخدرات .

وسوف تزيد الحكومة من الخطوات الجادة التى يمكن أن تحقق أكبر قدر فى التصدى للمخدرات على المدى الطويل [١]، ويجب التركيز على المناطق التى تتعرض لقدر كبير من الخطورة ، ومن المعروف أن جميع المخدرات ضارة لذا سيستمر وضع القوانين ضد كافة المواد غير المشروعة، وتضم الاستراتيجية أربعة عناصر هى :

١ – الشباب : مساعدة الشباب على مقاومة إساءة استخدام المخدرات كى يتمكنوا من تحقيق قدراتهم الكاملة فى المجتمع .

٢ – المجتمعات : حماية مجتمعاتنا من السلوكيات الإجرامية المعادية للمجتمع التى ترتبط بالمخدرات .

٣ – العلاج : تمكين كل من لديه مشكلات مع المخدرات من التغلب عليها كى يتمتعوا بالحياة الصحية البعيدة عن الجريمة .

٤ – الإتاحة : عرقلة إتاحة المخدرات غير المشروعة فى الشوارع .

وتمثل هذه العناصر السابقة الإطار الذى يتم من خلاله تقييم وتنفيذ سياسات التصدى للمخدرات ، وهى مجرد بداية للإستراتيجية الطويلة المدى.

الشراكة :

نظراً للصعوبة الشديدة لمشكلة المخدرات تعد الشراكة من الأشياء الضرورية بالفعل على كافة المستويات فعلى مستوى الحكومة يتولى توجيه العمل لجنة سوء استخدام المخدرات التابعة لمجلس الوزراء .

---

(١) Takling Drugs to Build Better Britain the government's ten year strategy drugs misuse . op. cit. Page. 3.

وهذا سوف يساعد على الجمع بين كبار الممثلين فى هذا المجال من القطاعات الرسمية والتطوعية والخاصة وغيرها من القطاعات المعنية التى تعمل جنباً إلى جنب مع الشركاء المحليين لغرفة العمليات ضد المخدرات كما تتضمن هذه النوعية أيضاً تدعيم هذه الاستراتيجية إلى جانب التنفيذ الفعال والمساعدة على تحسين وتقييم ذلك يتم الآن إعداد مذكرات إرشادية وإرسالها إلى العاملين فى هذا المجال من أجل تنفيذ هذه الإستراتيجية.

المصادر (١) :

على الرغم أن ما تقوم الجهات المركزية بإنفاقه سنوياً للتصدى لمشكلة المخدرات يزيد على مليار جنيه استرلينى إلا أن عدد المدمنين فى تزايد مستمر كما تزداد أيضاً خطوط المخدرات وعدد الجرائم المرتبطة بها إننا فى حاجة إلى تحسين الفاعلية فى التنسيق فى العمل ضد المخدرات ،فإذا تم توجيه الاستثمارات بصورة حكيمة يمكن اختراق دائرة المخدرات والجريمة التى تزهق الأرواح وتهدد المجتمعات بالإضافة إلى المكاسب الواضحة التى تتحقق من خلال التراجع الكبير للجريمة والمخاطر الصحية.

الطريق القادم :

تمثل هذه الإستراتيجية – جنباً بجنب – على جميع الوكالات المعنية الاستجابة تجاه برنامج العمل مع ضرورة التنسيق الجيد بين هذه البرامج حيث ستوضح الحكومة الأشياء التى تتوقع من الجهات المعنية الأساسية أن تقوم بها قوات الشرطة– اللجان الإصلاحية – وهيئات السجن والسلطات الصحية المحلية التى تشمل مديرى الخدمات التعليمية والاجتماعية ومصلحة الجمارك والرسوم الملكية ومن مكافحة الجريمة وهيئة المباحث الجنائية العامة بالإضافة إلى غرفة عمليات المخدرات ، وتحرص على تحقيق أوسع

(١) Takling Drugs to Build Better Britain the government's ten year strategy drugs misuse . op. cit. Page. 5.

قدر من الانتشار فى الوقت التى ستستمر فيه المجهودات الدولية لتأخذ أهمية فعالة فى العمل مع الدول الأوربية وغير الأوربية من أجل استئصال جذور المخدرات غير المشروعة فى المملكة المتحدة .

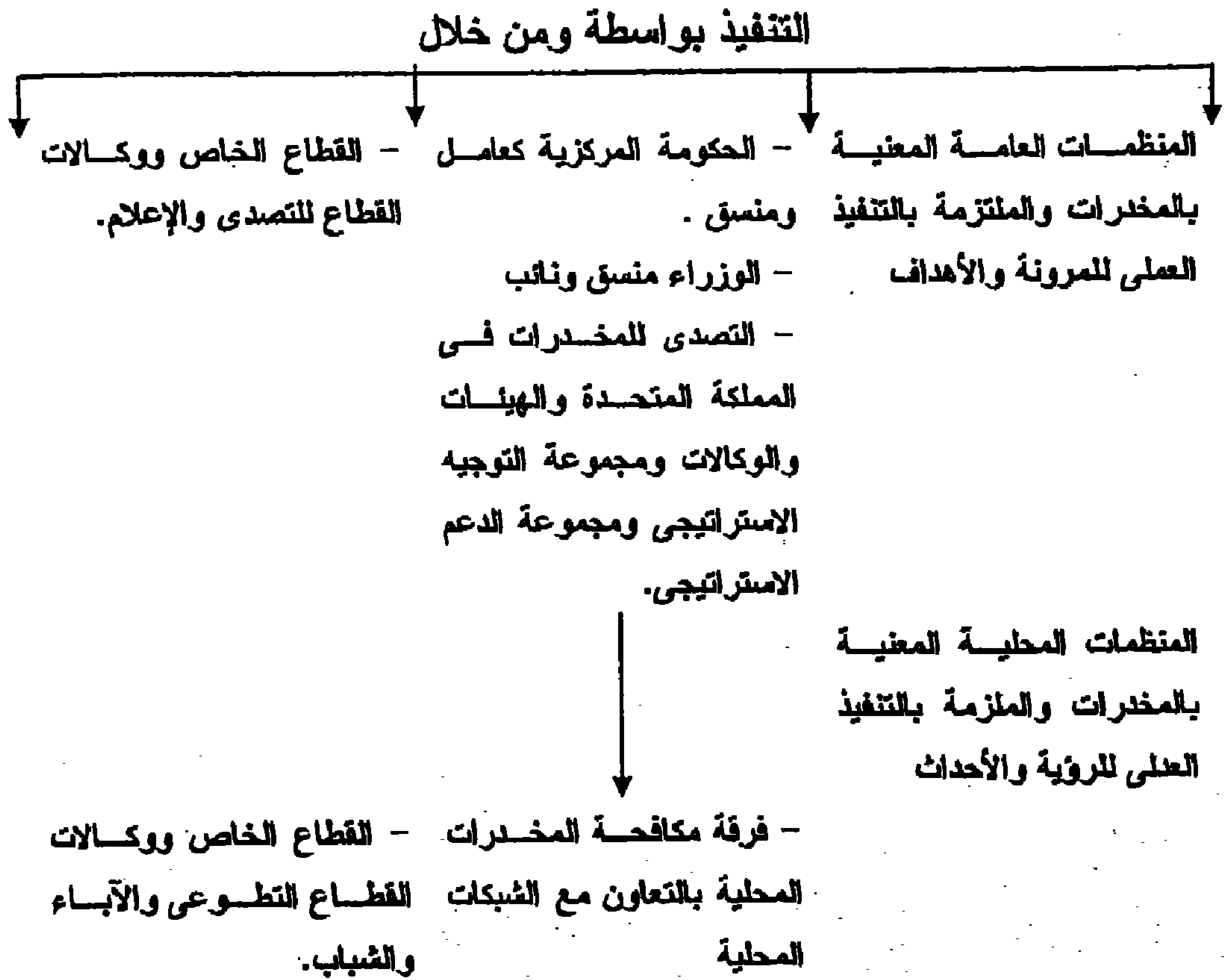
تتبلور إستراتيجية الحكومة البريطانية فى التصدى للمخدرات من خلال عنصرين [1]:

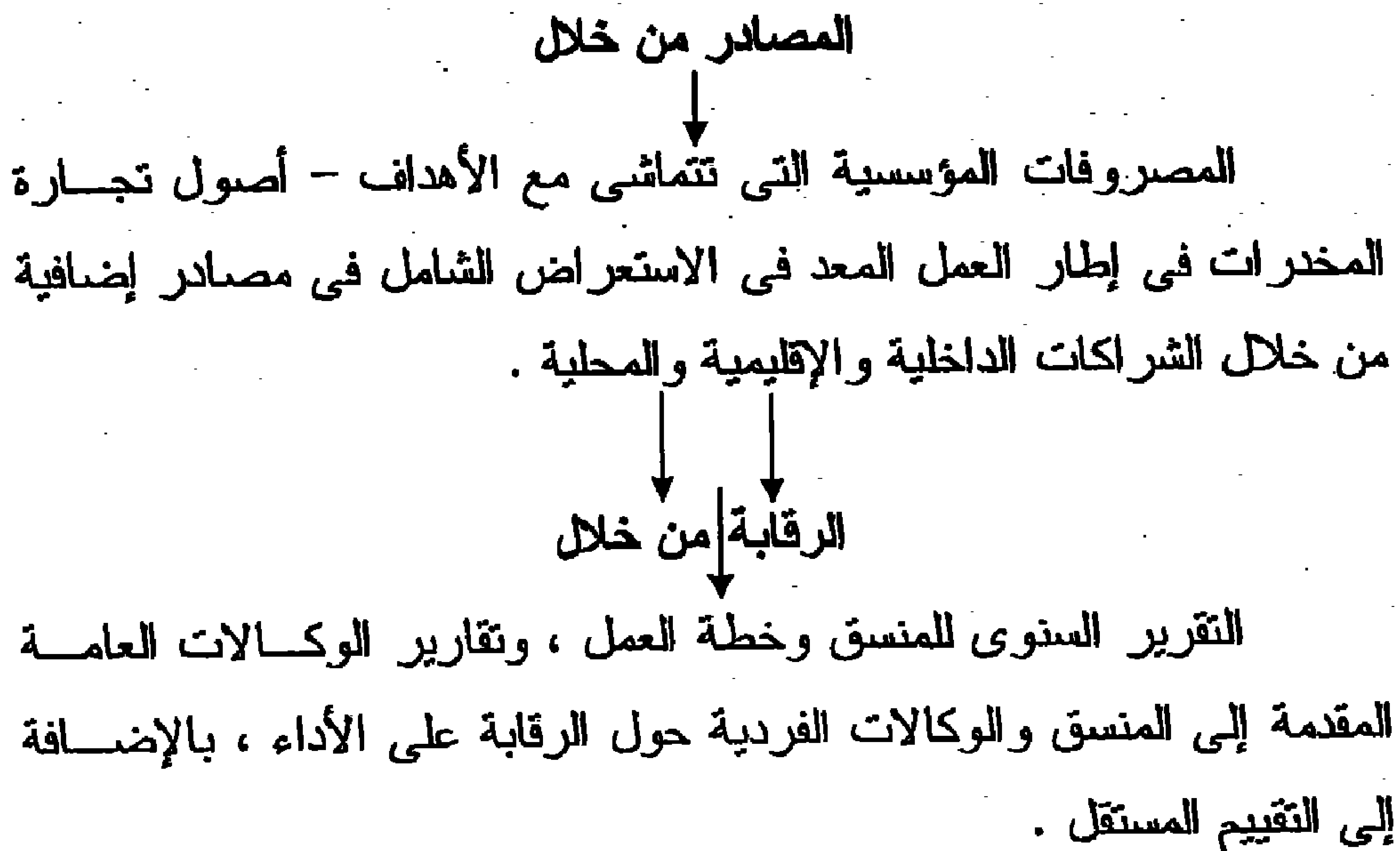
الأول		الثانى
سياسة العمل من أجل تحقيق الرفاهية العمل الاجتماعى – العمل الثانى – الصحة العامة - أمانة المجتمع – التعليم – الديمقراطية المحلية	⟵⟶	– الرؤية –مجتمع صحى قوى خالى من الأضرار التى يسببها سوء استخدام المخدرات بين المواطنين

الهدف الأول	الهدف الثانى	الهدف الثالث	الهدف الرابع
– مساعدة الشباب على مقاومة إساءة استخدام المخدرات كى يتمكنوا من تحقيق قدراتهم الكاملة فى المجتمع	– حماية مجتمعنا من السلوكيات – الأمراض المعادية للمجتمع – ترتبط بالمخدرات	– تمكين كامن لديه من مشكلات مع المخدرات مع التقلد عليها كى يقحموا بالحياة الصحية البعيدة عن الجريمة.	عرقلة إتاحة المخدرات غير المشروعة فى الشوارع

النشاط	
مؤشرات الأداء والأهداف	البحث والمعلومات – التعليم – التعديل – التحديث

(1) Takling Drugs to Build Better Britain the government's ten year strategy drugs misuse . op. cit. Page 10.


التنفيذ بواسطة ومن خلال
المنظمـات العامـة المعنيـة بالمخدرات والملتزمة بالتنفيذ العملى للمرونة والأهداف
– الحكومة المركزية كعامل ومنسق .
– الوزراء منسق ونائب
– التصدى للمخـدرات فـى المملكة المتحـدة والهيئـات والوكالات ومجموعة التوجيه الإستراتيجى ومجموعة الدعم الاستراتيجى.
– القطاع الخاص ووكـالات القطاع للتصدى والإعلام.
المنظمات المحليـة المعنيـة بالمخدرات والملزمة بالتنفيذ العلنى للرؤية والأحداث
– فرقة مكافحـة المخـدرات المحلية بالتعاون مع الشبكات المحلية
– القطاع الخاص ووكـالات القطـاع التطـوعى والآبـاء والشباب.


المصادر من خلال
المصروفات المؤسسية التى تتماشى مع الأهداف – أصول تجـارة المخدرات فى إطار العمل المعد فى الاستعراض الشامل فى مصادر إضافية من خلال الشراكات الداخلية والإقليمية والمحلية .
الرقابة من خلال
التقرير السنوى للمنسق وخطة العمل ، وتقارير الوكـالات العامـة المقدمة إلى المنسق والوكالات الفردية حول الرقابة على الأداء ، بالإضـافة إلى التقييم المستقل .

وتم تحقيق تقدم ملحوظ فى اسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية (١).

فى اسكتلندا : تم تنفيذ استراتيجية عام ١٩٩٤ بعنوان " المخدرات فى اسكتلندا مواجهة التحديات " بالإضافة إلى عملية تطوير اسكتلندا الموجهة ضد المخدرات وصندوق تمويل مكافحة المخدرات فى اسكتلندا ، وكانت هذه المحاولات تؤكد على الاتجاه المتكامل فى تقديم الخدمة ، بالإضافة إلى تطوير قاعدة معلومات قومية وروابط أقوى فى الشراكة مع القطاعات الخاصة والتطوعية (٢).

أما فى ويلز : فقد تم البدء فى تنفيذ استراتيجية " معاً إلى الأمام " فى عام ١٩٩٦ التى كانت تشرف عليها وحدة المخدرات فى ويلز وكان الهدف منها تطوير حملة الوقاية من المخدرات بالإضافة إلى الاتجاه نحو العلاج وإعادة التأهيل والإشراف على المدمنين الذين يسيئون استخدام المخدرات .

أما فى أيرلندا الشمالية : فقد تم إنشاء مجموعة (التنسيق المركزية للتحرك ضد المخدرات عام ١٩٩٥) بغرض الإشراف على الجهود المتماسكة ضد سوء استخدام المخدرات من خلال سياسة واضحة ومحددة وكانت المجالات الرئيسية لهذا التحرك هى: التعلم والوقاية والعلاج وإعادة التأهيل وسن القوانين ، بالإضافة إلى المعلومات والأبحاث التى كانت تشمل حملة سياسية كبرى بجانب المراقبة والتعليم . وعلى الرغم من التقدم إلا أن مشكلة المخدرات لا تزال تأخذ حيزاً كبيراً ، ويظهر ذلك واضحاً على النحو التالى :

- اتساع نطاق تداول المخدرات فى المملكة المتحدة ، فى ظل الاتساع العالمى فى إنتاج المخدرات .

---

(١) Takling Drugs to Build Better Britain the government's ten year strategy drugs misuse . op. cit. p. 6.

(٢) Philip Bean , Drugs and Crime . op. cit. Pgae 94 - 95.

- ارتفاع عدد المدمنين الذين وقعوا تحت طائلة قانون عام ١٩٧١ الخاص بسوء استخدام المخدرات من ٨٦ % عام ١٩٩٤ إلى ٩٥% عام ١٩٩٦ .
- ارتفاع نسبة الشباب الذين يسيئون استخدام المخدرات من ٤٠% إلى ٤٨%.
- ارتفاع عدد الوفيات بسبب سوء استخدام المخدرات .
- انخفاض عدد من يحصلون على الخدمات العلاجية .

المطلب الثالث

الوقاية من المخدرات من خلال العمل الشبابى

لقد أكدت الإستراتيجية الحكومية فى وثيقة (معاً للتصدى للمخدرات) على أهمية الدور الرئيسى للخدمات الشبابية فى مساعدة الشباب على مقاومة الانحراف فى استخدام المخدرات ويعد الشباب الذين يعملون للتصدى للمخدرات فى طليعة من يقدمون الرسائل للوقاية من المخدرات ، وذلك لأنهم قادرون على الوصول إلى الشباب كما أنهم يمتلكون الخبرة والمهارات الملائمة كما أن الشباب ينظرون إليهم بعين المصداقية ولا يضرونهم ولا يفرضون أية سلطات عليهم . لقد جرت العادة أن تكون الخدمات الشبابية هى المسئولة عن تطوير الشباب بما يساعدهم على استغلال إمكاناتهم الكاملة من خلال التعليم غير الرسمى ، ومن خلال التدريب على المهارات الحياتية لبناء ثقتهم بأنفسهم وتعزيز التحفيز الذاتى والمهارات التى من بينها القدرة على اتخاذ القرار لكن نتيجة للطبيعة الاختيارية للعمل الشبابى الذى يقوم به الشباب فى أوقات الفراغ أصبح من الضرورى أن يكون التدخل خيارياً ، وبل يجب أن يكون ملائماً لمستوى المعرفة الموجودة لدى الشباب متفقاً مع الاحتياجات الخاصة بهم وهذا يعنى ضرورة العناية باستهداف هؤلاء الشباب (١).

---

(١) Jenni ward, Drugs Prevention through youth work , Home office , Main library , London , 2001, Page 1.

وهناك اتجاهان للوقاية من المخدرات من خلال العمل الشبابى،هما:

الاتجاه الأول : البرامج التعليمية المنظمة .

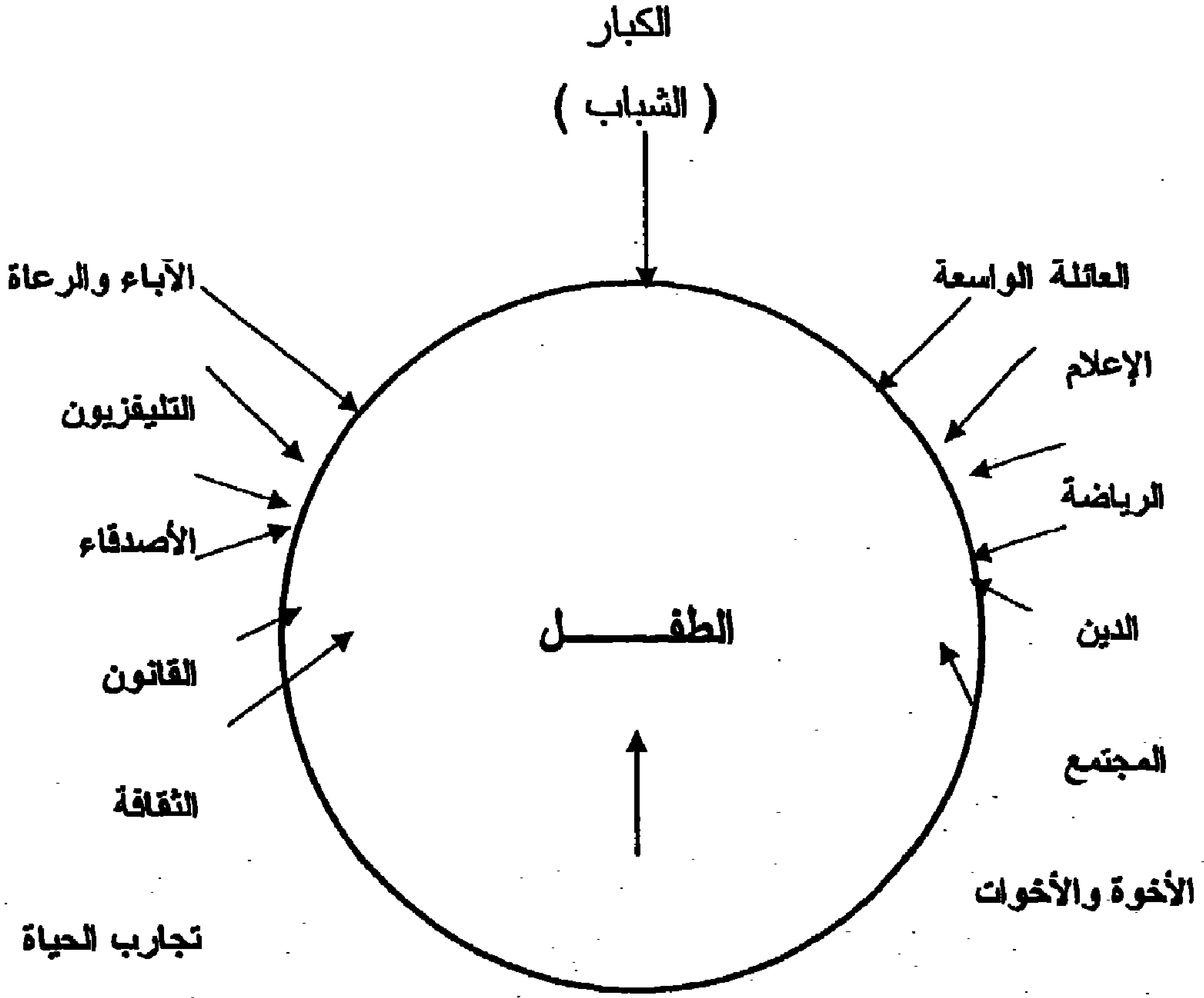
الاتجاه الثانى : التعامل المباشر مع المجتمع عن طريق الوصول للشباب فى الشوارع والأعمال التى تعتمد على ذلك .

وهناك صعوبة فى الاتصال وإقامة علاقات موثوق فيها مع الشباب على مستوى الشارع ، وإذا تم الاتصال معهم فإنه يكون لفترة قصيرة المدى لا تزيد عن توزيع بعض الأدوات التى تتضمن معلومات عن المخدرات ويجب أن يكون الاتصال دائماً مستمراً ، عن طريق إنشاء مرافق ثابتة للشباب يمكنهم التوجه إليها لمساعدتهم فى تطوير العلاقات التى يتم فيها مناقشة المخدرات واستخدامها بصورة مريحة.

ويلعب هؤلاء الشباب دوراً هاماً فى بدء الدعم المقدم للشباب ، فقد كانوا يقدمون لذويهم من الشباب التضحية والمساعدة العملية حول عدد متنوع وكبير من الموضوعات مثل : التوظيف – مظاهر العلاقات الغرامية – الاستبعاد من المدارس – العلاقة مع الآباء . ومثل هذا من الدعم والمساعدة له القدرة على منع تطوير أو تزايد استخدام الشباب للمخدرات .

ويجب تدريس المخدرات فى مناهج المدارس الابتدائية ، لأن الأطفال فى حاجة إلى مساعدة لاكتساب المهارات الخاصة فى تقدير الذات والمحافظة على صحتهم فى مجتمع يميل نحو المخدرات ، كما يمثل فرصة لتعليم التلاميذ الأنماط السلوكية السليمة فى الحياة ، حيث يكون هناك إتجاه فى تقليد الأطفال للكبار حيث يشاهدونهم يشربون أو يدخنون أو يتعاطون الأدوية ، والأطفال هم البداية فإن صلحوا صلح المجتمع بأسره . وهناك عوامل تحيط بالطفل يتأثر بهم وهم (١):

(١) Jamice slough , Drug Education For children Aged 4-11 op.cit. page 4-5 .



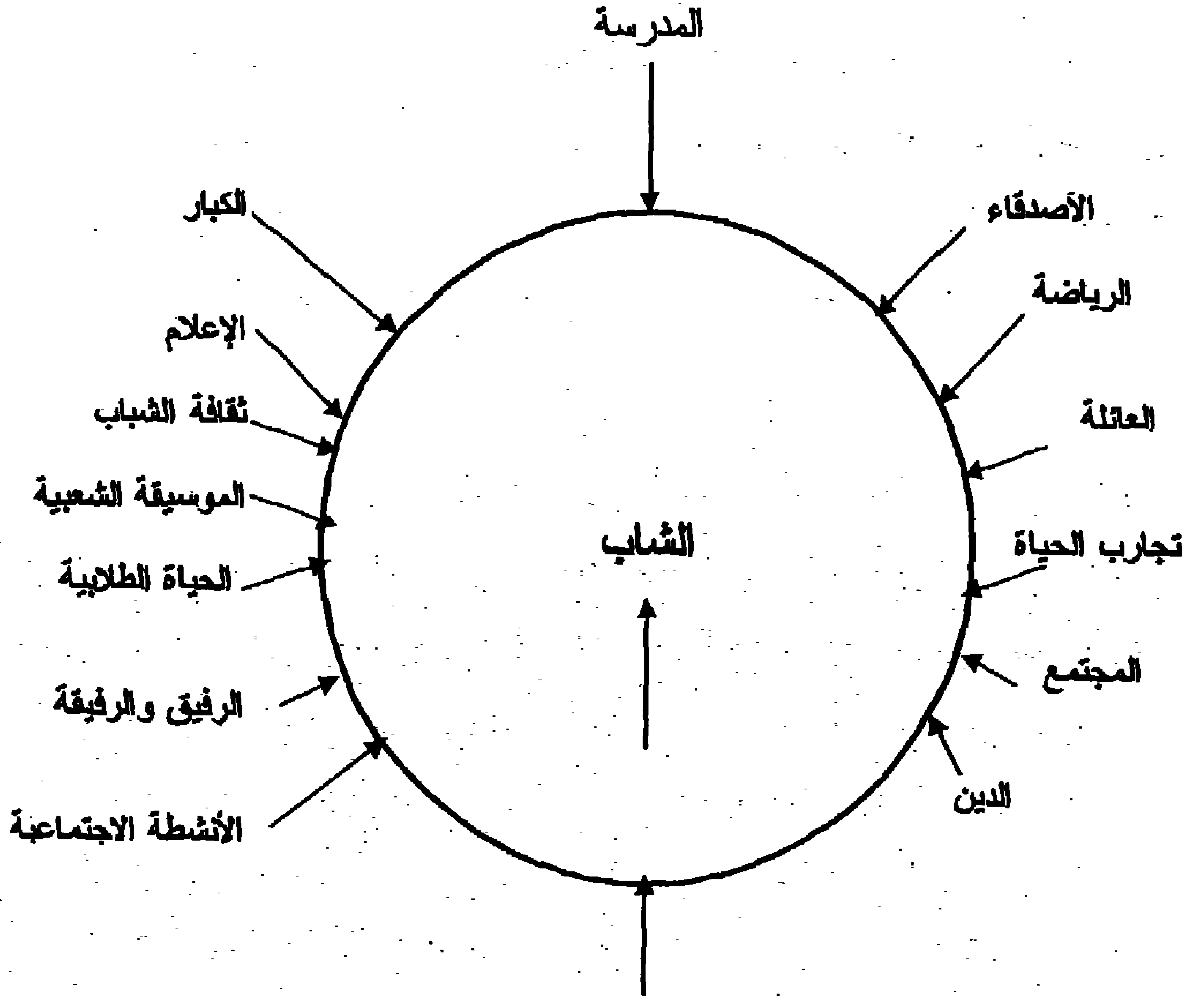
شكل رقم (٩)

يوضح العوامل التى تحيط بالطفل تؤثر فيه ويتأثر بها

ويجب تعليم المخدرات للشباب والأطفال لتصحيح المفاهيم الخاطئة وغير الصحيحة عن المخدرات وتعاطيها ، كما يجب تدريب المدرسين فى المدارس على أسلوب التعامل مع الأطفال والشباب فى الجامعات .

وهناك عوامل محيطة بالشباب تؤثر فيهم ، ويتأثرون بها ، وهى [1]:

(١) Jamice Slough , Drug Education For Children Aged 11-18 U.C.E. London , 1995 , Page 12-13 .



شكل رقم (١٠)

يوضح بعض العوامل التى تحيط بالشباب تؤثر فيهم ويتأثروا بها

ويجب أن تكون هناك برامج توعية الغرض منها :

- زيادة المعرفة والوعى بالأنواع المختلفة من المخدرات المتاحة وكيفية استخدامها .
- استكشاف طرق التعامل مع سوء استخدام المخدرات .
- اكتشاف الحالات المبكرة من الشباب الذين يتورطون فى التعاطى ووقايتهم من الاستمرار فى التعاطى وتقديمهم للعلاج وإبداء النصح والإرشاد وإعادة التأهيل إذا تبين أن حالتهم صعبة .

الخلاصة :

وبعد العرض السابق لموضوع الرسالة حيث تناولنا الدراسة فى بابين الأول : تناولنا فيه مفهوم الإدارة بالمبادرة وعناصرها وأدواتها وأهمية المعلومات وأنواع نظم المعلومات الحديثة لمكافحة جريمة المخدرات وأهميتها فى اتخاذ القرار ثم تناولنا مفهوم جريمة المخدرات وأنواعها وتأثيرها وتناولنا فى الباب الثانى : دور الإدارة بالمبادرة فى مكافحة المخدرات والتعرف على أهمية دور كل من الأسرة والمدرسة ، ودور الجهات المختلفة والوزارات فى الدولة لمكافحة هذه الجريمة ، كما تناولنا ضرورة الاهتمام باستخدام الوسائل الفنية الحديثة لمكافحة العرض وخفض الطلب على المخدرات والاهتمام بالتدريب للأفراد القائمين على المكافحة، وأخيراً ، إلقاء الضوء على الإستراتيجية المصرية والبريطانية للوقاية من المخدرات وذلك ، لأن (الوقاية خير من العلاج) .

والله ولى التوفيق

الباحث

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائــج :

إتبعت الدراسة المنهج الوصفى والمنهج المقارن من خلال مــا تــم استعراضه من دراسات سابقة وما توصل إليه الباحث من تحليل للمعلومات المتاحة والقراءات التى تيسرت له ، أمكن دراسة المشكلة وإلقاء الضوء على جوانبها . ومحاولة الإجابة على التساؤلات السابق طرحها ، ويمكن الإشارة إلى أبرز النتائج التى توصلت إليها الدراسة ، وما قدمته من مقترحات فيمــا يلى :

- أن الإدارة بالمبادرة هي أحد الأنواع المستحدثة للإدارة الحديثة توفر الجهد والمال والوقت فلا بد من استخدام عناصرها فى الحــد مــن الجريمة بصفة عامة وجريمة المخدرات بصفة خاصة وتفعيل أدواتها لتحقيق المطلوب وهو مكافحة العــرض وخفــض الطلــب علــى المخدرات.
- توسيع الاهتمام بالمعلومات وأهميتها فــى اتخــاذ القــرار الــسليم والصائب لمكافحة هذه الجريمة من جميع جوانبها
- ضرورة التعرف علــى دوافــع التعــاطى: الاجتماعيــة والنفــسية والاقتصادية .... إلخ .
- أن الفقر والبطالة والعشوائيات من أهم الأســباب الدافعــة لــدخول الشباب عالم التعاطى .
- هناك ارتباط بين بدايات التدخين وبدايات التعاطى .
- هناك ثغرات قانونية لابد مــن معالجتهــا فــى ضــوء التغيــرات الاقتصادية والاجتماعية الحالية .

- أكدت الدراسة ضرورة تضافر جميع الجهود من الجهات المختلفة فى الدولة " وزارات ومحافظات (معنية أو غير معنية) وهيئات خاصة لمكافحة هذه الجريمة والعمل من خلال محـــورين أساســيين همـــا: مكافحة العرض – وخفض الطلب .
- إبراز دور الأسره والمدرسة والجامعة فى الاكتشاف المبكر لحالات التعاطى وضرورة التصدى لها من مختلف الجوانب.
- لا يقع دور المكافحة على الجهات المسئولة فقط ، ولكن لابد من إبراز تفعيل مبدأ " نحن جميعاً شركاء فى المواجهة " .
- أن دفع المدمن ذاته لرفض المخدر هو أفضل الوسائل لخفض الطلب على المخدرات .
- إتضح أن أصدقاء السوء لهم دور فعال فى عملية وقوع الأفراد فى التعاطى ، فلابد من الإكتشاف المبكر والتدخل السريع.
- أن نبدأ من الأساس ، وهو الطفل وقايته – تعليمه – تربيته تربية سليمة لمنعه من الوقوع فى هذه الجريمة .
- ضرورة فرض الرقابة الحاسمة على المنافـــذ والمطـــارات وذلـــك باستخدام الوسائل الحديثة فى التفتيش عـــن المخـــدرات التـــى يـــتم تهريبها، وإحلال برنامج التنمية البديلة للأراضى المـــستخدمة فـــى زراعة المخدرات فى شبه جزيرة سيناء .

ثانياً: التوصيات

في مجال المكافحة الأمنية :

١- إعداد وتأهيل العاملين فى مجال مكافحة المخدرات بالدورات التدريبية والوسائل الفنية الحديثة للتعرف على الأساليب الحديثة لمكافحة المخدرات مع مراعاة (الجوانب النفسية والسيكولوجية).

٢- تدريب الضباط على إتقان تحرير محاضر ضبط المخدرات وفقاً لأحكام القانون حتى لا يكون هناك ثغرة يستفيد منها المتهم .

٣- ضرورة التنسيق بين الإدارة العامة لمكافحة المخدرات وأقسام مكافحة المخدرات بمديريات الأمن لتحقيق الهدف المطلوب .

٤- ضرورة الاهتمام بآليات الاكتشاف المبكر لجرائم المخدرات بمعرفة الجهات " الرسمية والأهلية " .

٥ – استحداث وتقنين طرق الكشف المبكر عن حالات التعاطى ومنها :

- مخالفات المرور الخطيرة .
- حالات حوادث الطرق .
- حالات التقدم لشغل الوظائف .
- حالات الالتحاق بالمعاهد والجامعات.
- حالات الانضمام للمؤسسات الاجتماعية والرياضية .
- حالات الحبس الإحتياطى . .

٦- إنشاء معهد شرطى متخصص فى التدريب على إجراءات الوقاية من جريمة المخدرات .

في مجال المكافحة التشريعية :

١ – تفعيل دور القوانين المستحدثة لمواكبة التغير والتطور فى أساليب الإتجار والجلب والتهريب والزراعات غير المشروعة للمخدرات.

٢ – ضرورة إنشاء السجون الخاصة للمحكوم عليهم فى جرائم المخدرات تطبيقاً لنص المادة ٣٧ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ أو تخصيص أماكن لهم بالمؤسسات العقابية وكذا إنشاء مصحات لإيداع مدمنى المخدرات بغرض علاجهم طبياً ونفسياً واجتماعياً وذلك فى ، ضوء الإمكانيات المتاحة .

٣ – تفعيل القانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨١ فى شأن الوقاية من أضرار التدخين لأن التدخين هو نقطة البداية فى التعاطى وذلك بتشديد الغرامة على المخالف .

في مجال البحث العلمي :

١ – مد جسور التعاون بين الجهات المسئولة عن مكافحة المخدرات وأجهزة البحث العلمى .

٢ – تركيز اهتمام الدولة بالبحث العلمى كأساس لمواجهة مشكلة المخدرات.

٣ – دعم البحوث العلمية الخاصة بمحور العمل على خفض الطلب.

٤– إنشاء قاعدة معلومات موحدة لكل ما يتعلق بالمخدرات ، يستعين بها كل من يعمل فى مجالات البحث العلمى ومكافحة الظاهرة .

في مجال التربية والتعليم والشباب :

١ – يجب أن تتضمن المناهج الدراسية جميع أبعاد مشكلة المخدرات (الاجتماعية – الاقتصادية – الدينية – الصحية) بما يلائم المراحل التعليمية .

٢ – إجراء مسابقات ثقافية على مستوى جميع قطاعات وإدارات التربية والتعليم وكذا الكليات والمعاهد لاختيار أفضل الموضوعات حول مشكلة المخدرات وكيفية التصدى لها .

٣ – التركيز على الأنشطة الرياضية بالمدارس والجامعات ومراكز الشباب والأندية التى من شأنها شغل أوقات الفراغ لدى الشباب وإبعادهم عن الإدمان.

٤ – التحذير الجاد والحاسم بمنع التدخين داخل أسوار المدارس وخارجها والتنبيه على أولياء الأمور باستكمال ذلك داخل المنزل .

٥ – تفعيل دور الأخصائى الاجتماعى فى المدارس والجامعات والأقسام والمراكز .

فى مجال الإعلام :

١ – تركيز الحملات الإعلامية أساساً على الجماعات الهشة مثل: (أطفال الشوارع – الأطفال العاملين – النوادى – التجمعات الشبابية عموماً) .

٢ – التركيز على الوازع الدينى بأسلوب ملائم يؤكد تحريم المواد المخدرة.

فى مجال الصحـــة :

١ – ضرورة التوسع فى إنشاء المصحات العلاجية على مستوى الجمهورية مع توفير الإمكانات المادية لها (أجهزة – أدوية .... إلخ) وإمدادها بالكوادر البشرية المدربة .

٢ – دعم العيادات الخارجية الملحقة بالقطاعات الآتية :

- خدمات الصحة لطلبة الجامعات .
- خدمات الصحة للعمال بجهات عملهم .
- خدمات الصحة المدرسية .
- خدمات التأمين الصحى .
- خدمات الصحة الإنجابية (تنظيم الأسرة) للاكتشاف المبكر لحالات التعاطى والتدخل السريع للعلاج .

٣ – يجب الفصل داخل مصحات علاج الإدمان بين حالات الإدمان المحولة للمصحة بأحكام قضائية والحالات المتقدمة لطلب العلاج .

المراجـــع

أولاً : المراجع العربية :

أ – المؤلفات العلمية :

١- إبراهيم درويش : الإدارة فى النظرية والممارسة ، بدون دار للنشر، القاهرة ، ١٩٧٥ .

٢- إبراهيم عبدالعزيز شيحا : أصول الإدارة العامة – ماهيـة الإدارة العامة تعريفها ووظيفتها أهم مشكلاتها ، الناشر منـشأة المعـارف الإسكندرية ، ٢٠٠٤ .

٣- إجلال عبد المنعم حافظ وآخرين : أساسيات إدارة الأعمال ، مكتبة كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، بدون .

٤- أحمد على المجذوب ، الجديد فى الوقاية من المخـدرات ، مكتبـة الدار الجامعية ، الاسكندرية ، يناير ، ٢٠٠٥م.

٥- أحمد أمين الحادقة : أساليب وإجراءات مكافحة المخدرات ، الرقابة الدولية على المخدرات والتعاون الدولى ، الجزء الأول ، المركـز العربى للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض، ١٤١١ هـ.

٦- أحمد بن تيمية : فتاوى الخمر والمخدرات ، دار البشير ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

٧- أحمد سيد مصطفى : الإنتاج والعمليات فى الصناعة والمنتجـات، الطبعة الأولى بدون دار نشر ، ١٩٩٩ .

– المدير وتحديات العولمة إدارة جديدة لعالم جديد ، دار النهـضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠١.

٨- أحمد ضياء الدين خليل : الحس الأمنى وأثره فى نجاح المواجهـة الأمنية ، مطبعة كلية الشرطة ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

– أسس الاستراتيجية الجنائية وتطبيقاتها الأمنية ، دار النشر المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، ١٩٩٢ .

- الظاهرة الإجرامية بين الفهم والتحليل ، مطابع الطويجى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٨.

٩- أحمد عبد اللطيف الفقى : الشرطة وحقوق ضحايا الجريمة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

١٠- أحمد ماهر ، الإدارة الاستراتيجية ، مكتبة الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٧م.

١١- أحمد محمد المصرى : الإدارة الحديثة - اتصالات - معلومات - قرارات ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ٢٠٠٠ .

١٢- أحمد محمود خليل : جرائم المخدرات ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٤ .

١٣- إسماعيل جلمى : الإعلام والمخدرات ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

١٤- أشرف توفيق شمس الدين : جرائم المخدرات فى التشريع المصرى، كلية الحقوق ، جامعة طنطا ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١ .

١٥- الأمم المتحدة : استعراض السياسات والبرامج الوطنية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات فى منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بغرب آسيا ، نوفمبر ، ١٩٩٢ .

- تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات من عام ٢٠٠٥ ، نيويورك ، ٢٠٠٦ .

- كتاب مرجعى عن تدابير خفض الطلب غير المشروع على المخدرات بنيويورك - مكتبة الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، ١٩٨٢ .

١٦- السيد حلمى الوزان : إدارة الأفراد بين الأسس العلمية وتطبيقاتها الشرطية ، مطابع الشرطة بالدراسة ، ٢٠٠٥.

١٧- السيد عوض : جرائم العنف الأسرى بين الريف والحضر ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٤ .

١٨- المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان : استراتيجية قومية متكاملة لمكافحة المخدرات ومعالجة مشكلات التعاطى والإدمان فى مصر ، التقرير النهائى ، القاهرة ١٩٩٤ .

– استراتيجية قومية متكاملة لمكافحة المخدرات ومعالجة مشكلات التعاطى والإدمان فى مصر ، التقرير النهائى ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

– جهود احتياجات المحافظات المعنية بمواجهة مشكلات إدمان المخدرات ، صندوق مكافحة الإدمان والتعاطى ، القاهرة ، ١٩٩٩.

– البرنامج القومى للوقاية من تعاطى وادمان المخدرات ، صندوق مكافحة وعلاج الادمان ، القاهرة ، ٢٠٠٠-٢٠٠١.

١٩- العشرى حسين درويش : اقتصاديات الموارد البشرية ، بدون ، ١٩٩٨ .

٢٠- ألواند أوضم : الشباب والمخدرات ، ترجمة لواء محمد حسين محمود – أشرف أنور ، مركز بحوث الشرطة ، القاهرة ، ١٩٨٧.

٢١- آمال هلال : الشباب وظاهرة المخدرات – دراسة ميدانية على عينة من شباب الأندية ومراكز الشباب بمدينة القاهرة ، المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

– دراسات البعد النفسى للطلب على المخدرات ، ظاهرة المخدرات فى مصر ، المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية ، التقرير النهائى ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

٢٢- جمعة سيد يوسف : الوقاية من تعاطى المخدرات بين الواقع والمأمول – دراسة نفسية ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

٢٣- حامد جامع : المخدرات فــى رأى الإســلام ، مجمــع البحــوث الإسلامية، القاهرة ، ١٩٨٨ .

٢٤- راشد محمد عبد الجليل – إبراهيم محمد عبد النبى : الإدارة العلمية – المفاهيم والأساسيات ، بدون دار نشر ، ١٩٩٩ .

٢٥- رأفت رضوان : المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، شــرطة دبــى ، ٢٠٠٤ .

٢٦- رشاد أحمد عبد اللطيف : الآثار الاجتماعية لتعاطى المخــدرات – تقدير المشكلة وسبل العلاج والوقاية ، المكتب الجامعى الحــديث ، الإسكندرية ، ١٩٩٩ .

٢٧- رضا عبد السلام : اقتصاديات الجريمــة هــل يخــضع الــسلوك الإجرامى لحسابات التكلفة والعائد – دراسة مقارنة ، مطبعة جامعة المنصورة ، ٢٠٠٣ .

٢٨- رمزى طه الشاعر : مبادئ علــم الإدارة العامــة ، دار النهــضة العربية ، القاهرة ١٩٧٩ .

٢٩- رمسيس بهنام : المجرم تكويناً وتقويماً ، منــشأة دار المعــارف ، الإسكندرية ، ١٩٩٥ .

٣٠- سرور على إبراهيم وآخرين : نظم المعلومات الإدارية ، الناشر دار المريخ ، السعودية ، ٢٠٠٠ .

٣١- سعاد الشرقاوى : القانون الإدارى وتحرير الاقتصاد ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

٣٢- سعد المغربى : تعاطى المخدرات المشكلة والحل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥ .

٣٣- سلسلة التميز الإدارى : الإدارة بالأهداف ، مركز وايــد ســرفيس للإستشارات والتطوير ٢٠٠٠ .

٣٤- سليمان الطماوى : الوجيز فى القانون الإدارى ، دار الفكر العربى، القاهرة ، ١٩٩٣ .

٣٥- سمير اسماعيل محمد مصطفى : تحليل نظم منظومة الإدارة بالمعلومات ، مقدمة فى منهجيات التحليل والتصميم ، دار نافع للطباعة ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

٣٦- سمير عبد المنعم : دراسات البعد الجنائى لعرض المخدرات – ظاهرة المخدرات فى مصر ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية ، التقرير الثانى ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

٣٧- سهيل فهد سلامة : إدارة الوقت منهج متطور للنجاح ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، عمان ، ١٩٨٨ .

٣٨- سونيا محمد البكرى ، نظم المعلومات الإدارية – المفاهيم الأساسية، مكتبة الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٠م .

٣٩- سيد الهوارى : عناصر الإدارة للمبتدئين وغير التجاريين ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، بدون .

– الإدارة بالأهداف والنتائج ، مكتبة عين شمس ، ١٩٧٦م.

٤٠- شرين البغدادى : دراسات البعد الاجتماعى للطلب على المخدرات – ظاهرة المخدرات فى مصر ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، التقرير الثانى ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

٤١- محمد صالح الحناوى – نادية العارف : الإدارة الاستراتيجية ، إدارة الألفية الثالثة ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، ١٩٩٩-٢٠٠٠.

٤٢- صلاح الدين فوزى : الإدارة العامة فى المحيط العالمى ، المركز المحلى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

– المبادئ العامة غير المكتوبة فى القانون الإدارى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٨.

٤٣- صلاح عباس : إدارة الأزمات فى المنشآت التجارية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤ .

٤٤- صندوق مكافحة وعلاج الإدمان : الاستراتيجية القومية الشاملة لمواجهة مشكلة المخدرات فى مصر ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .

- برنامج عمل المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى بالتنسيق مع الوزارات والجهات الأهلية والأطراف المعنية بمواجهة مشكلة المخدرات ، مكتبة مركز بحوث الشرطة ، القاهرة ، ١٩٩٩-٢٠٠٠ .

- كتاب بعنوان إنجازات – صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى ، القاهرة ١٩٩٨-١٩٩٩ .

- كتاب بعنوان جهود واحتياجات الوزارات والمحافظات المعنية بمواجهة مشكلات إدمان المخدرات، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

- المخدرات – أوهام – أخطار – حقائق ، الطبعة السابعة ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

- دراسة توثيقية لبحوث ودراسات الأضرار الصحية للمخدرات ، التقرير الأول ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

- الاستراتيجية الوطنية لمواجهة مشكلات المخدرات ، القاهرة ، ١٩٩٠ .

٤٥- ظاهر قلادة : سلسلة كتب العلوم الإدارية بعنوان القيادة الإدارية ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٢ .

٤٦- عبد الحميد عبد الفتاح المغربى : الإدارة الاستراتيجية ، المكتبة العصرية بالمنصورة ، ٢٠٠٣ .

٤٧- عبد الرؤوف الضبع : البطالة والمشكلات للشباب – دارسة المشكلات الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٣.

٤٨- عبد الرحمن محمد العيسوى : المخدرات وأخطارها ، دار الفكر الجامعى ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥ .

٤٩- عبد العزيز بن عبد الله البريثن : الخدمة الاجتماعية فى مجال الإدمان والمخدرات ، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ - ٢٠٠٢ م .

٥٠- عبد الفتاح حسن : مبادئ علم الإدارة العامة ، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٧٢ .

٥١- عبد الفتاح حسن ، رباب حسين : المدير المنحرف وحلقات التميز ، المجموعة الاستشارية العربية ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

٥٢- عبد الكريم درويش - ليلا تكلا : أصول الإدارة العامة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

٥٣- عبد الوهاب عبد العزيز السيثانى : دور التحصين الدينى فى الوقاية من المخدرات فى النظام الإسلامى ، المركز العربى للدراسات الأمنية والتربوية ، الرياض ، ١٤١٢ هـ ، ١٩٩١ م.

٥٤- عصام إبراهيم الترساوى : مكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات التاريخ والسياسات ، المركز العربى للدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

٥٥- على أحمد راغب : المخدرات المشكلة والمواجهة ، مطبعة كلية الشرطة ، القاهرة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ .

- إستراتيجية مكافحة المخدرات دولياً ومحلياً ، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٩٧ .

٥٦- على الباز : الإعلام والإعلام الأمنى مع دراسات تطبيقية مقارنة للدول العربية ، مكتبة كلية الدراسات العليا ، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.

٥٧- علي حلمي وآخرين : ثقافة المخدرات في الساحل الشمالي ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٦.

٥٨- علي شريف : الإدارة المعاصرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، ١٩٩٦ .

٥٩- علي محمد عبد الوهاب : الإدارة بالأهداف : النظرية والتطبيق، مكتبة غريب ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٦٠- عماد حسين عبد الله : القيادة الأمنية ، مطابع الشرطة ، القاهرة ، الطبعة الثانية عشر ٢٠٠٥-٢٠٠٦ .

- الاتجاهات المعاصرة في الإدارة الأمنية ، مطابع الشرطة للطباعة والنشر ، القاهرة ، يناير ، ٢٠٠٤م .

- إدارة الأزمات والكوارث ، مطبعة كلية الشرطة ، الطبعة الثانية. ٢٠٠٩.

٦١- عماد حسين عبد الله ، السيد حلمي الوزان : الضبط الإداري – الوظيفة الإدارية للشرطة ، مطابع الشرطة ، القاهرة ٢٠٠٥- ٢٠٠٦ .

٦٢- فوزية عبد الستار ، شرح قانون مكافحة المخدرات ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٠ .

٦٣- محسن محمد العبودى : الإدارة العامة – العملية الإدارية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ .

٦٤- محمد الصادق إبراهيم سلامة ، وعقيد صلاح الدين أحمد : الكوارث التخطيط والمواجهة ، مطبعة كلية الشرطة ، القاهرة ، ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ .

٦٥- محمد أنس قاسم جعفر : النشاط الإداري – الضبط الإداري – المرافق العامة – القرارات الإدارية – العقود الإدارية – الوظيفة العامة – الأموال العامة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ٢٠٠٤ .

٦٦- محمد حافظ الرهوان : التخطيط لمواجهة الأزمات والكوارث ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ٢٠٠٤ .
٦٧- محمد حسن غانم : سيكولوجية الإدمان والمدمنين – أضراره – نظريات – تفسيره وعلاجه ، دار غريب للطباعة والنشر ، ٢٠٠٥.
٦٨- محمد رشاد الحملاوى : التخطيط لمواجهة الأزمات – عشرة كوارث هزت مصر ، مكتبة عين شمس ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥.
– إدارة الأزمات تجارب محلية وعالمية ، الطبعة الثانية ، مكتبة عين شمس ، ١٩٩٥م.
٦٩- محمد رفعت عبد الوهاب – عبد الغنى بسيونى عبدالله : علم الإدارة العامة – دراسة لماهية الإدارة العامة ومراحل العملية الإدارية ، منشأة المعارف – الإسكندرية ١٩٨٩ .
٧٠- محمد سويلم : الإدارة فى القرن الحادى والعشرين ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٧ .
٧١- محمد سامى الشوا ، ثورة المعلومات وانعكاساتها على قانون العقوبات ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٣.
– الجريمة المنظمة وصداها على الأنظمة العقابية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٨.
٧٢- محمد شفيق : علم النفس الجنائى ، مطبعة كلية الشرطة ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .
٧٣- محمد فاروق عبد الحميد كامل : المعلومة الأمنية ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ١٩٩٩ .
٧٤- محمد فتحى عيد : المخدرات والنشئ – المشكلة والحل – الدين والعلم فى مواجهة المخدرات : المجلس الأعلى للشئون الاجتماعية الإسلامية ، وزارة الأوقاف ، القاهرة ١٩٨٨ .

٧٥- محمد كامل عبيد ، الرقابة على أعمال الإدارة ، دار النهضة العربية، القاهرة ، ٢٠٠٣م .

٧٦- محمد مدحت المراسى : تنظيم إدارة الشرطة ، مطبعة كلية الشرطة، القاهرة ٢٠٠٦ .

٧٧- محمود الحلبى : التخطيط الإدارى ، الدار العربية للعلوم ، الطبعة الأولى، لبنان ، ١٩٩٥ .

٧٨- محمود السباعى : تخطيط وإدارة عمليات الشرطة ، مطابع كوستا توماس ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٦ .

٧٩- مدحت عبد الحميد أبوزيد : لهفة الإدمان تشخيصها وعلاجها : دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٣ .

٨٠- مسعد سيد عويس : دور المؤسسات الرياضية الشبابية فى مواجهة الإدمان ، مطابع الشرطة ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

٨١- مصطفى سويف : المجتمعات المستهدفة للتعاطى والاتجار فى المخدرات ، المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان ، القاهرة ٢٠٠٠ .

- تعاطى المواد المؤثرة فى الأعصاب بين عمال الصناعة - دراسة ميدانية فى الواقع المصرى ،المجلد السادس ، المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية ، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

- مشكلة تعاطى المخدرات بنظرة علمية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

- نحو استراتيجية وقائية متكاملة فى مواجهة مشكلات الإدمان فى مصر ، المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

٨٢- مصطفى سويف وآخرين : تعاطى المواد المؤثرة فى الأعصاب بين طلاب الجامعات – دراسة ميدانية على الواقع المصرى ، المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٩٥.

٨٣- مصطفى محمود عفيفى ، مبادىء وأصول علم الإدارة العامة ، مطابع البيان التجارية ، دبى ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠م.

٨٤- معالى فهمى حيدر : نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية ، مكتبة الدار الجامعية بالمنوفية ، ٢٠٠٢ .

٨٥- منى صلاح الدين شريف : إدارة الأزمات الوسيلة والبقاء ، دار البيان للطباعة والنشر ، ١٩٩٨ .

٨٦- نادرة وهدان : الآثار الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة انتشار المخدرات فى ج. م. ع ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

٨٧- نادية جلبى وآخرين : ثقافة المخدرات لدى عمال الزراعة الأجراء، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة، ٢٠٠٥ .

٨٨- ناهد صالح : استطلاع للرأى فى مشروع قانون تعديل لبعض أحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٩١ .

٨٩- وزارة الأوقاف : الدليل الإرشادى للدعاة للتوعية لمخاطر الإدمان والمخدرات ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

٩٠- وزارة الداخلية ، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات – فرقة مكافحة الزراعات المخدرة ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

– خمسة وسبعون عاماً من تاريخ مكافحة المخدرات فى مصر (التاريخ – الجهد – الإنجاز) ١٩٢٩ – ٢٠٠٤ .

- موقف المخدرات فى مصر ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .
- موقف المخدرات فى مصر ، القاهرة ، ٢٠٠٢.
- التقرير السنوى لعام ١٩٨١ .

ب - الرسائل العلمية :

١- أشرف إبراهيم على : الإجراءات الدولية لمواجهة الإتفاقيات بتهريب المخدرات والاتجار غير المشروع بها والآثار المترتبة عليها ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ، كلية الدراسات العليا ، أكاديمية الشرطة ، ١٩٩٩ .

٢- زكريا يحيى عفيفى محمد : أثر تطوير نظم الإنذار المبكر فى زيادة فاعلية إدارة الأزمات فى تنظيمات الأعمال الصناعية " دراسة تطبيقية " ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، ١٩٩٨ .

٣- سيد محمدين : الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمشكلة تعاطى الشباب للمخدرات واستراتيجية مواجهتها ، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

٤- عادل السعيد أبو الخير : الضبط الإدارة وحدوده ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٣ .

٥- عبد الله عبد العزيز الفواز : التخطيط لإدارة الأزمة الأمنية ، رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه ، كلية الدراسات العليا ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

٦- عبد الله محمد الطريفى : الإستراتيجية الأمنية وأسس تطبيقاتها بدولة الكويت ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى علوم الشرطة ، كلية الدراسات العليا ، أكاديمية الشرطة ، ٢٠٠٧ .

٧- علاء الدين محمد أحمد شحاته : الاستراتيجية الوطنية للتعاون الدولى فى مكافحة الجريمة ، رسالة دكتوراه ، أكاديمية الشرطة ، كلية الدراسات العليا ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

٨- علي إسماعيل مجاهد : التنبؤ العلمي كأساس للتخطيط الأمني ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الدراسات العليا ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .
٩- على الهندى : عملية صنع القرارات الإدارية ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٧ .
١٠- طارق محمود دياب : تنمية الكوادر البشرية لمواجهة المتغيرات المعاصرة ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة ، ٢٠٠٩.
١١- محمد شريف إسماعيل : سلطة الضبط الإدارى فى الظروف الاستثنائية ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
١٢- محمد فتحى عيد : جريمة تعاطى المخدرات فى القانون المصرى المقارن ، دار لوتس للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨١ .
١٣- منيب محمد ربيع : ضمانات الحرية فى مواجهة سلطات الضبط الإدارى ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى القانون ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
١٤- نبيل عبد المنعم جاد : ضمانات الحرية الشخصية فى ظل قانون الطوارئ خلال مرحلتى التحقيق والمحاكمة ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى علوم الشرطة ، كلية الدراسات العليا ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة ، ١٩٨٨ .
١٥- هانى شعبان العنانى : نظم المعلومات المتطورة وصناعة القرار ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ، كلية الدراسات العليا ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

<u>جـ - الأبحاث والدراسات :</u>

١- أحمد جمال محمد السعيد وآخرين ، بحث بعنوان التعاون بين الأجهزة المعنية بمكافحة المخدرات بمصر ، الدورة الأساسية رقم ٢٢ لعمليات مكافحة المخدرات فى الفترة من ١٠/١٠/١٩٩٨ - ٣/١٢/١٩٩٨ .

٢- أحمد سيد مصطفى : بحث فى قياس كفاءة تنفيذ العمليات الشرطية، مجلة الفكر الشرطى ، الشارقة ، العدد الثالث ، ديسمبر ١٩٩٢ .

٣- أسامة عبد الهادى الشيخ : بحث بعنوان عرض لأهم المخدرات الشائعة وتعاطى أنواعها وأسباب انتشارها ، المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية ، البرنامج التدريبى لمكافحة جرائم المخدرات، الدورة الثانية والثلاثون ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

٤- آمال محمد فهمى : بعض المتغيرات الأسرية وعلاقتها بالإدمان لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية ، أطروحة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

٥- إيهاب السعيد : محاضرات بمعهد التدريب بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، فرقة مكافحة الزراعات المخدرات فى الفترة من ٩ - ٢٧ يناير ٢٠٠٥ .

٦- رأفت السيد أحمد السيد عسكر : ظاهرة تعاطى المخدرات كما يعرضها الخطاب السينمائى المصرى ، دورات نفسية اجتماعية باستخدام تحليل المضمون ، أطروحة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

٧- صبرى رمضان أمين وآخرون : الأضرار الاقتصادية لمشكلة المخدرات فى مصر ، بحث مقدم إلى الدورة الأساسية الخاصة للإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

٨- علي إسماعيل مجاهد : مشكلة المخدرات التحديات وأساليب المكافحة فى نطاق الإتفاقيات الدولية والتقنيات الحديثة ، مركز بحوث الشرطة ، القاهرة ، فبراير ٢٠٠٤ .

٩- على عبد الهادى مسلم : مذكرات فى نظم المعلومات المثبتة على الكمبيوتر " المبادئ والتصنيفات " ، مركز التنمية الإدارية ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٩٤ .

١٠- عماد حسين عبد الله : صناع القرار الأمنى ونظم دعمه ومساندته ، مذكرات دراسية لدبلوم إدارة الشرطة ، كلية الدراسات العليا ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

١١- فاطمة الخطيب : بحث بعنوان تورط الشباب في المخدرات في المملكة العربية السعودية – الأسباب – الوقاية ، المركز القومى للبحوث الجنائية ، الدورة الثالثة والعشرين ، بدون.

١٢- ماجدة عبد الفتاح بكر : تعاطى بعض طلاب الجامعة للمخدرات ودور التربية في القضاء عليها ، أطروحة ماجستير ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٠ .

١٣- محمد ندا : محاضرات بمعهد تدريب ضباط الشرطة بالعباسية، فرقة الضباط الملحقين حديثاً بأكاديمية الشرطة ، ٢٠٠٠ .

– بحث بعنوان إدارة الأزمات والكوارث ، دراسة تطبيقية على حادث قطار العياط ، معهد تدريب ضباط الشرطة ، الدورة ١١٠ مايو ٢٠٠٢ .

١٤- مدحت أحمد عبد الحميد وآخرين : بحث بعنوان استخدام الشرطة الوسائل الحديثة فى مجال مكافحة المخدرات ، كلية التدريب والتنمية ، معهد القادة ، فرقة القيادات الأمنية رقم ١٠١ ، أكتوبر ٢٠٠٤ .

١٥- مصطفى سويف : المخدرات والشباب فى مصر ، بحوث ميدانية فى مدى انتشار المواد المؤثرة فى الحالة النفسية داخل قطاع الطلاب ، المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

١٦- نادرة وهدان : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق على المخدرات فى جمهورية مصر العربية ، معهد التخطيط القومى ، بحث النشر ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

د - المقالات والدوريات :

١- أحمد حسن عمر عدس : مشكلة الإدمان وطرق المكافحة ، مجلة الأمن العام ، العدد ١١٨ .

٢- أحمد محمد توفيق : الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمشكلة المخدرات على المستويات القومية والإقليمية والدولية ، مجلة مركز بحوث الشرطة ، العدد ٢٦ ، يوليو ٢٠٠٤ .

٣- أحمد وهدان – إمام حسانين : غسيل الأموال المتحصلة من المخدرات – جريمة عبر وطنية ، المجلة الجنائية القومية ، المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية ، المجلد الثالث والأربعون ، العدد الأول والثانى ، القاهرة ، مارس – يوليو ٢٠٠٠ .

٤- أحمد يوسف بشير : أبعاد التخطيط التكاملى لمواجهة مشكلة المخدرات فى مجتمعاتنا العربية ، مجلة الفكر الشرطى ، المجلد السادس ، العدد الثالث ، الشارقة ، ديسمبر ١٩٩٧ .

٥- أسامة طه : السمات العامة للجريمة المنظمة ، مجلة كلية الشرطة ، العدد ٢٨ يناير ٢٠٠٦ .

٦- أكرم نشأت : مشكلة المخدرات فى الوطن العربى ، مجلة الفكر الشرطى ، الشارقة ، المجلد التاسع ، العدد الثالث ، أكتوبر ٢٠٠٠.

٧- الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب : الدليل العربي النموذجي للتوعية بأضرار المخدرات والمؤثرات العقلية ، المكتب العربي للإعلام الأمني ، بدون .

٨- آمال كمال : قضايا الشباب في التليفزيون المصري - دراسة تحليلية، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثامن والأربعون ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠١ .

- معالجة قضية تعاطي وإدمان المخدرات والكتب المدرسية ، المجلة القومية الاجتماعية ، المجلد الثالث والأربعون، العدد الأول والثالث يناير ٢٠٠٦ .

٩- إيمان طه الشربيني : الرقابة الدولية على تهريب المخدرات ، مجلة الأمن العام ، العدد ١٩٧ ، ٢٠٠٧ .

- المخدرات والإدمان وكيفية حدوثه وتأثيراته ومشاكله ، مجلة الأمن العام ، العدد ١٨٦ لسنة ٤٦ ، يوليو ، القاهرة ٢٠٠٤ .

١٠- جمعة سيد يوسف : برامج تدريس المخدرات كاستراتيجية وقائية بين التأييد والمعارضة ، المجلة القومية للتعاطي والإدمان ، المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية ، المجلد الأول ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٤ .

١١- حسن سلامة : العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر مع إشارة إلى الجمعيات الأهلية ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٥ .

١٢- حسين صادق : الجهود المصرية في مكافحة الجريمة المنظمة، مجلة كلية الشرطة الشرطة ، العدد ٢٧ ، يوليو ٢٠٠٥ .

١٣- عبد الكريم أبو الفتوح درويش : الكمبيوتر واستخدام أنظمة الخرائط الإلكترونية الجغرافية GIS في مكافحة الجريمة ، مجلة الفكر الشرطي ، الشارقة ، المجلد السادس ، العدد الرابع ، فبراير ١٩٩٨.

– نحو نظم دعم القرار ، مجلة كلية الدراسات العليا ، أكاديمية مبارك للأمن ، العدد الرابع ، القاهرة ، يناير ٢٠٠١ .

١٤- عبد الله الصعيدى : التأثير التبادلى بين الظروف الاقتصادية الجوية – دراسة ميدانية فى مجال العلاقة بين الاقتصاد والأمن ، مجلة الفكر الشرطى ، الشارقة ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، يونيه ١٩٦٦ .

١٥- عزة أحمد عبد الله : توظيف نظم المعلومات الجغرافية فى إدارة الكوارث الطبيعية ، مجلة كلية التدريب والتنمية ، العدد السادس ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٢ .

١٦- عصام الترساوى : جرائم المخدرات وغسيل الأموال ، المجلة القومية للتعاطى والإدمان ، المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان، المجلد الأول ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٤ .

١٧- عطية مهنا : التشريع وثقافة المخدرات لدى طلاب مرحلة التعليم الأساسى ، المجلة الاجتماعية ، العدد الأول ، المجلد الثانى والأربعون ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة، يناير ٢٠٠٥ .

١٨- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ بتشكيل المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، أرشيف الإدارة العامة لمكافحة المخدرات .

١٩- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦١ ، أرشيف الإدارة العامة لمكافحة المخدرات .

٢٠- قرارات رئيس مجلس الوزراء بتشكيل صندوق مكافحة الإدمان والتعاطى أرقام ٢٤٧٨ لسنة ١٩٩٤ ، ٢٥٠٧ لسنة ١٩٩٧ ، ١٤٤٣ لسنة ٢٠٠٣ .

٢١- مايسة جمعة : الوقاية من التعاطى بين تلاميذ المدارس الثانوية العامة والفنية وطلاب الجامعات بمصر ، المجلة القومية للتعاطى والإدمان ، المجلد الثانى ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٥ .

٢٢- مجدى أحمد فتح الله : الحقوق والحريات العامة وسلطات الضبط الإدارى ، مجلة مركز بحوث الشرطة ، العدد السادس والعشرون ، يوليو ٢٠٠٤ .

٢٣- محسن عبد الحميد أحمد : الوقاية من الجريمة ، نظرة على الحاضر للإعداد للمستقبل ، مجلة الفكر الشرطى ، الشارقة ، المجلد الرابع ، العدد الأول ، يوليو ١٩٩٥ .

٢٤- محسن محمد العبودى : نحو ملامح خطة استراتيجية أمنية معاصرة، مجلة الأمن العام ، القاهرة ، العدد ٣٤ ، يوليو ١٩٩١.

٢٥- محمد الأحمدى أبو النور : أحذروا المخدرات ، مجلة تصدرها وزارة الأوقاف ، الناشر المكتب الفنى لنشر الدعوة الإسلامية ، العدد السابع ١٩٨٦ .

- حكم تناول المخدرات والمضرات وتداولها فى التشريع الإسلامى والقانون ، وزارة الأوقاف ، مجلة رسالة ، العدد السادس ، ١٩٨٥.

٢٦- محمد عبد العزيز الجندى : هل أفلح القانون فى مواجهة الإدمان ؟ المجلة القوميى للتعاطى والإدمان ، المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية ، المجلد الأول ، العدد الأول ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٤.

٢٧- محمد عبد اللطيف فرج : وحدة غسل الأموال فى مصر كآلية للمكافحة على المستوى الوطنى والدولى ، مجلة مركز بحوث الشرطة ، العدد السادس والعشرين ، القاهرة ، يوليو ٢٠٠٤ .

٢٨- محمد فرحات : الإنترنت والخدمات البريدية أحدث إبتكار لتهريب المخدرات ، مجلة الشرطة ، العدد ٤٥ ، أكتوبر ٢٠٠٨.

٢٩- محمد نور الدين أحمد عبد الحكم : آفاق جديدة لدور نظم المعلومات في المجال الشرطي ، مجلة الفكر الشرطي ، الشارقة ، المجلد العاشر ، العدد الرابع ، يناير ٢٠٠٢ .

٣٠- محمود محمد عبد النبي : جهود منظمة الأمم المتحدة في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، مجلة الأمن العام ، العدد ١٩٢ ، ٢٠٠٦ .

٣١- مدحت الحريشي : كلاب المخدرات ، مجلة الأمن العام ، العدد ١٨٦ لسنة ٤٦ ، القاهرة ، يوليو ٢٠٠٤ .

٣٢- مصطفى سويف وآخرين : تعاطي المواد المؤثرة في الأعصاب بين تلاميذ المدارس الثانوية بنين ، دراسات ميدانية في الواقع المصري، البرنامج الدائم لبحوث المخدرات ،المجلد التاسع ، القاهرة ، ٢٠٠٢.

– تعاطي المواد المؤثرة في الأعصاب بين أبناء الريف المصري ، دراسة مقارنة استكشافية ، البرنامج الدائم لبحوث المخدرات ، المجلد الحادي عشر ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

٣٣- مها الكردي : الطفل المصري والقنوات الفضائية – دراسة استطلاعية ، المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية ، المجلة القومية الاجتماعية ، العدد الأول ، المجلد الثاني والأربعون ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٥ .

٣٤- ناول عبد الهادي : مسئولية الفرد والأسرة والمجتمع في الوقاية من الجريمة ، مجلة الفكر الشرطي ، المجلد السادس ، العدد الرابع، الشارقة ، فبراير ١٩٩٨ .

٣٥- وزارة الداخلية : مقال بعنوان الأجهزة الأمنية تواصل معركتها ضد تجار الكيف ، مجلة الشرطة ، العدد ٤٢ ، يوليو ٢٠٠٨.

– الوقاية والعلاج من مشكلة الإدمان ، مجلة الشرطة ، العدد ٣٢، القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٧ .

- من أجل حماية الشباب من المخدرات، مجلة الشرطة ، العدد ٢٥، القاهرة ، يناير ٢٠٠٧ .

- من أجل حماية الشباب من المخدرات ، مجلة الشرطة ، ٢٥ فبراير ، القاهرة .

٣٦- ياسر السيد : الإتجاهات إزاء كفاءة الإعلام فى مواجهة تعاطى المواد النفيسة ، المجلة القومية الاجتماعية ، المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية ، المجلد الثالث والأربعون ، العدد الأول ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٦ .

<u>هـ - الندوات والمؤتمرات :</u>

١- الحسين عبد المنعم وآخرين ، مركز المعلومات عن المخدرات ضرورة لرفع كفاءة المواجهة ، الندوة القومية لمكافحة المخدرات وعلاج الإدمان ٢٩ - ٣٠ أكتوبر ، المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

٢- إتحاد الإذاعة والتليفزيون : الخطة الإعلامية العامة ، ١٩٩٦- ٢٠٠٠ ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٩ .

٣- حسنى أحمد الجندى : ورقة عمل حول دور القانون الجنائى فى تحقيق الرقابة والحد من تداول الأدوية المخدرة ، ندوة الرقابة على تداول الأدوية المخدرة ، مركز بحوث الشرطة ، ١٣ يوليو ٢٠٠٥.

٤- حسنين محى الدين : تدريب الإعلاميين وترشيد الإعلام ، ورقة عمل مقدمة فى الندوة القومية لمكافحة المخدرات وعلاج الإدمان ، ٢٩ - ٣٠ أكتوبر ، المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، القاهرة ١٩٩٤ .

٥- حيدر غالب : تدريب الأطباء وأعضاء الفريق الصحى فى ميدان مكافحة الإدمان ، الندوة القومية لمكافحة المخدرات وعلاج الإدمان ٢٩ - ٣٠ أكتوبر ، المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

٦- خيرى السمرة : الإدمان ، ورقة عمل مقدمة إلى المـؤتمر الثالـث لمكافحة المخدرات ، ١٩٨٣ .

٧- رسمى عب الملك رستم : التخطيط التربوى لمواجهة الإدمان لـدى الطلاب بمرحلة التعليم قبل الجامعى ، المؤتمر العلمى عن الإدمان والتنمية ، شبين الكوم ، جامعة المنوفية ، ١٩٩٣ .

– دراسة تقويمية للبرامج التدريبية التقنية للتوعيـة مـن مخـاطر التعاطى والإدمان صندوق مكافحة وعلاج الإدمان ، المؤتمر الثانى لمواجهة مشكلة المخدرات ، ١٨ – ٢٥ يونيه ، الطبعة الأولـى ، القاهرة ٢٠٠٠ .

٨- زكريا يحيى عفيفى محمد : أثر تطوير نظم الإنذار المبكر.

– المؤتمر السنوى الثانى لإدارة الأزمات والكوارث ،الطبعة الثانية، ٢٥ – ٢٦ أكتوبر ،كلية التجارة ،جامعية عين شمس ، ١٩٩٧ .

– المؤتمر السنوى الثالث لإدارة الأزمـات والكـوارث ، ٣ – ٤ أكتوبر ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٨ .

٩- سامى محمود أبوبية : التنـشئة الاجتماعيـة وعلاقاتهـا بظـاهرة الإدمان، المؤتمر العلمى الأول ، كلية التربية بالتعاون مع جمعيـة منع المسكرات ومكافحة المخدرات بالمنوفيـة ، ١١ – ١٢ ينـاير ١٩٩٦ .

١٠- سيد محمدين : ورقة عملة حول المواجهـة الاجتماعيـة الجنائيـة والإعلامية الشاملة لمشكلة تعاطى وإدمان النشئ للمواد المخـدرة ، مقدمة إلى ندوة الرقابة على تداول الأدوية المخدرة ، مركز بحوث الشرطة ، الاثنين ١٣ يونية ٢٠٠٥ .

١١- صابر عوض سيد : دور الأسرة كجماعة أولية فى مواجهة مدمنى المخدرات ، ورقة مقدمة للمؤتمر العربى الأول لمواجهة مـشكلات الإدمان – الوقاية – العلاج ، ١٣ – ١٦ سبتمبر ١٩٩٨ ، القاهرة ، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية .

١٢- صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى ، المؤتمر الثانى لمواجهة مشكلة المخدرات ، ١٨ - ٢٥ يونيه ، الطبعة الأولى ، القـاهرة ، ٢٠٠٠ .

١٣- عمر شاهين : الأسباب النفسية والجسيمة للإدمان مكافحة ظـاهرة انتشار المخدرات فى المجتمع المصرى ، ندوة علمية نظمها مركز بحوث ودراسات مكافحة الجريمة ومعاملـة المجـرمين ، فبرايـر ١٩٩٣ ، مطبعة دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

١٤- محمد غانم : ورقة عمل حول التأهيل وعلاج الإدمان ، مقدمة إلى ندوة الرقابة على تداول الأدوية المخدرة ، مركز بحوث الشرطة ، الاثنين ١٣ يونية ٢٠٠٥ .

١٥- مسعد سيد عويس : دور أنشطة الترويح وأوقات الفراغ فى مواجهة الإدمان ، المجلس القومى لمكافحة وعـلاج الإدمـان ، المـؤتمر السنوى الرابع ، ٢٦ يونيه ٢٠٠٢ ، القاهرة ٢٠٠٣ .

١٦- هند طه : الوقاية الأولية معناها وإجراءاتها ، الندوة القومية لمكافحة المخدرات وعلاج الإدمان ، ٢٩ - ٣٠ أكتوبر ، المجلس القـومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

١٧- هويدا عدلى : دور الجمعيات الأهلية المعنية بمكافحـة الإدمـان ، المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان ، المؤتمر السنوى الرابع ، ٢٩ - ٣٠ يونيو ٢٠٠٢ ، شركاء فى مواجهة التعاطى والإدمان ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

ثانياً: المراجع الأجنبية :

1- Alan Marlow and Geoffrey Perarson , young people drugs and community safety main , library, London 1999 .

2- Banbole A. Johnson , M.D. ph. D and john D. Roache , ph. D. Drug Addiction and its treatment main library London 1999 .

3- Colemamand and Cressey " Social problems " New York , Harperamd Row , 1984 .

4- David Gorland the culture of control Crime and Social order in Contemporary Society U.C.E. London 2002 .

5- David R.Mottran , Drugs in sport secend edition U.C.E. London , 1996 .

6- Doris lagton Mackenzie craigd uchida Drugs and Crime Evaluating public Policy initiatives , main library London 1994 .

7- Fiona Harbin and Michael Murphy , substance misuse and child Care How to understand Assist and intervene when Drugs affect parenting main library London 2000 .

8- Haward parker , Judith and Roy Egginton UK Drugs unlimited New research and Policy lessons on illicit Drug use , U.C.E. London .2001.

9- Heidi Baker and Martin Caraher. Making it work. How to develop media resources for drugs prevention . home office main library , London , 2001 .

10- James Aincirardi The Drug legalization Delete . main library . London , 1999 .

11- James G Barler , social work with Addictions British library . London, 1995 .

12- Jamice slough , Drug Education for children aged 11-18 U.C.E. London , 1995.

13- Jamice slovgh Drug education for children Aged 4-11- U.C.E , London, 1995 .

14- Jenni ward, Drugs Prevention through youth work , Home office , Main library , London, 2001.

15- Jholn scott Crime in modern Britain oxford Britain. 2002 .

16- Joanne Neale . Drug users in society U.C.E. London 2002 .

17- John Muncie . Youth and Crime , Acritical introduction , U.C.E. uk 1996 .

18- John P. Stenbit . Assistant, Secretarg of Defense , Global Positioning System Standard Positioning Service Performance, Standard . defense pen Tagon Washington Dc. 20301 – 6000 , October , 2001 .

19- Michael . Ferguson , G.P.S. way points , Arizona paperback . London , 2001 .

20- Michael Hough , Drugs misuse and Criminal justice system review of literature Home office , London 1996 .

21- Michel shimer , Doming it for themselves am epaluation of peen approaches to drug prevention public Policy rerearch unit colohmiths college university of London 2000 .

22- Nicholos Hophirson . fighting Drugs traffick : in the American and Europe – uk U.C.E. London , 1991.

23- Nigel south . Drugs cultures , controls and Everyday life , U.C.E. London 1999 .

24- Nils_Christie Crime control As industry towards gvlags western style U.C.E. London , 2000.

25- Penny Green , Druge Trafficking and Criminal Policy , main Library , London , 1998.

26- Philin Bean, Drugs and crime , main library , London , 2002 .

27- Philip . B Hey mann , William N. Brounsberger , Drug Adduction and Policy the strategy to control Depencence , library. Birmingham , 2001 .

28- Richard Dellem and Alex copelloan jerry marlin Live with drink women who live with problem U.C.E. London 1998 .

29- Richard H. Schneider and ted kitchen , Planning for Crime Prevention , U.C.E. London . 2002 .

30- Robert J. Maccoun – Peter reuter Drug war heresies learning from other Vices times , and Places , main library London 2001 .

31- Sir john crofton . David simpson , Tobacco a global threat .main library London , 2002 .

32- Tackling Durgs to Build A btter Britain the government's ten Year strategy for tackling Drugs misuse Home office . main library , April , 1998 .

33- Ted Leggett , Painleow vice the Drugs and sex industries in the New South Africa , U.C.E. London ,2002 .

34- United Nations officel for Drug Control and Crime prevention , Global report Crime and Justice , U.C.E. London , 2002 .

35- Vincenzo Ruggiero . Crime and markets in essays Anti Criminology , U.C.E. London , 2000 .

36- Armstrong's,engineering product development management: The Holistic approach, Cambridge university press London, 2001

37- Andersond.,D. Sweeney,T. Williams, introduction to management science: quantitative approaches to decision making, eighth edition, west publishing, 2000.

38- Corral, Sheila, strategic management of information services, A planning hand book, johanwiley & sons press, chic ester, 2000.

39- Joseph Weiss, 5- phase project management a practical planning & implementation guide, Robert wysochi press, London, 2001.

40- Philip, kotler, marketing management: analysis, planning control, prentice. Hall, Inc N.J, 1996.

41- Saifallah benjoahar, modeling and analysis of congestion in the design of facility layouts, vole 48, N05, process, Los Angeles may 2002.

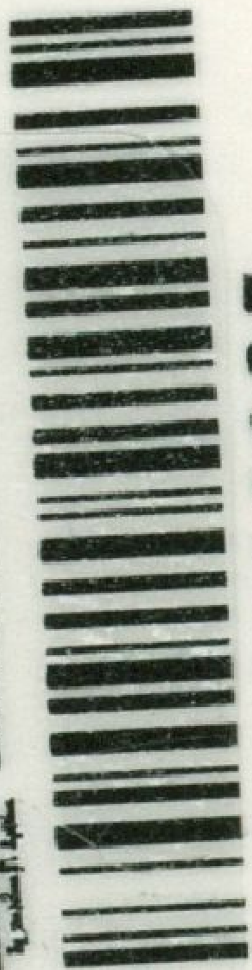
فهرس الأشكال

فهرس الجداول

الفهرس

رقم الإيداع: ١١٠٧٣ / ٢٠٠٩

الترقيم الدولى: I.S.B.N.: 978-977-04-6104-4


Bibliotheca Alexandrina
1182035




9789770461044